البناء العارض في التَّركيب النحويّ
جمعًا ودراسةً وتقويمًا

إعداد الدكتورة

شريفة زيادة دسوقي البغدادي

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بالأسكندرية

١٤٣٧هـ-٢٠١٦م

المقــدّمة

الحمد لله ذى العزة والجلال، والطّول والإنعام، أحمدك اللَّهُمَّ حمدَ من أخلص النيّة لوجهك الكريم، حمدًا يبلغ رضاك، ويُوافى نعمَك، ويكافئُ مزيَدك ، وأُصلّى وأُسلّم على خير خلقك سيدنا **محمد بن عبدالله**، اللَّهم صلَّ، وسلِّم، وبارك عليه، وعلى إخوانه المصْطفَيْن الأخيار، وآله الأطهار، وصحابته الأبرار، وعلى كلِّ من سلك سبيله، وسبيلهم إلى يوم الدّين .

وبعــد،،،،

فلاشكّ أنَّ الأصل فى الأسماء هو الإعراب، وأنَّ بعض الأسماء إنّما تُبنى بناءً لازمًا لشبهها بالحرف الملازم للبناء شبهًا وضعيًا، أو معنويًّا، أو استعماليًا، أو افتقاريًّا .

وقد وجدت أنَّ بعض هذه الأسماء المعربة التى لها عِرْقٌ فى التمكُّن والإعراب قد عَرِض لها ما يستدعى بنائها لسبب طارئٍ عليها استدعى ذلك ، فهى ظاهرةٌ نحويّةٌ تستدعى، وتسترعى الانتباه، والاهتمام، والبحث، والتّدقيق، وانطلاقًا من ذلك فقد استقصيت أبواب النحو بُغية جمع الأسماء المبنيّة بناءً عارضًا، وقمت بدراستها فى أطروحة تحت عنوان:

((البناء العارض في التَّركيب النّحويّ جمعًا ودراسةً وتقويمًا))

وأقصد بالتّركيب النحويّ:(الجملة) فيما أشار إليه ابن يعيش بقوله:" وهو كلٌّ كلام عمِل بعضُه في بعضٍ "(١).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون فى مقدّمة، وتمهيد، وتسعة فصول، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات وهى على النّحو التّالى:

* **المقدمة**: وقد ضمّنتها أهم أسباب اختيارى للبحث، والمنهج المتّبع فى إعداده .

* **التمهيد**: وعنوانه: (**الإعراب والبناء فى دائرة البحث**) .

وقد قسّمته قسمين:

القسم الأوّل: **الإعراب، وأهم ما يتعلق به من أحكام** .

القسم الثّانى: **البناء، وأهم ما يتعلق به من أحكام** .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٥.

الباب الأوّل: بابُ المعربِ والمبنى .

***الفصل الأول:** من المبنىّ بناءً عارضًا الفعل المضارع المتّصل بالنّون .

مبحث فى: الفعل المضارع.

***الفصل الثّانى:** الفعل المضارع مبنيًا .

المبحث الأوّل: الفعل المضارع مبنيّا على الفتح .

المبحث الثانى: الفعل المضارع مبنيّا على السّكون .

الباب الثّانى: لا النّافية للجنس .

***الفصل الأول:** من المبنى بناءً عارضًا اسم (لا) النافية للجنس .

المبحث الأول: لا النافية للجنس اسمًا وعملاً .

المبحث الثانى: شروط عمل (لا) النّافية للجنس .

***الفصل الثّانى:** اسم (لا) النّافية للجنس بين البناء والإعراب .

المبحث الأوّل: اسم (لا) النّافية للجنس مبنىٌ، وعلّة ذلك .

المبحث الثانى: اسم (لا) النافية للجنس معرب .

* **الفصل الثالث:** أحكام خاصّة بـ (لا) واسمها .

المبحث الأوّل: حكم تابع مبنّى (لا) النّافية للجنس .

المبحث الثّانى: تكرار (لا) النّافية للجنس .

المبحث الثّالث: حكم (لا) المركّبة مع الهمزة من حيث الإعمال والإهمال .

الباب الثّالث: بابُ الظّرفِ والحال .

***الفصل الأوّل:** من المبنِّى بناءً عارضًا الظروف المركبة .

المبحث الأوّل: الظّروف المركّبة.

المبحث الثانى: حكم بناء الظّروف المركّبة .

المبحث الثّالث: شواهد على الظّروف المركّبة .

***الفصل الثّانى:** من المبنِّى بناءً عارضًا الأحوال المركّبة .

المبحث الأوّل: ضربا الحال المركّبة وشواهدهما المتعدّدة .

المبحث الثّانى: بناء المركّب ممّا ليس ظرفًا أوحالاً .

الباب الرّابع: بابُ الإضافة .

***الفصل الأول:** البناء العارض لبعض الظروف المضافة إلى الجمل .

المبحث الأوّل: البناء العارض لبعض الظّروف المضافة إلى الجمل جوازًا .

المبحث الثّانى: الظروف المضافة إلى الجمل بين البناء والإعراب .

***الفصل الثّانى: البناء** العارض لبعض الظّروف المبهمة المضافة جوازًا لمفردٍ مبنِّى وما أُلحق بهما .

المبحث الأوّل: البناء العارض لبعض الظّروف المبهمة المضافة جوازًا لمفرد مبنِّى .

المبحث الثّاني: البناء العارض لما ألحق ببعض الظّروف المبهمة المضافة إلى مفرد مبني

***الفصل الثّالث:** البناء العارض لبعض الظّروف والجهات الستّ .

المبحث الأوّل: البناء العارض لبعض الظّروف والجهات الستّ عند قطعها عن الإضافة لفظًا دون معنىً .

المبحث الثّانى: البناء العارض لما أُلحق بالظّروف والجهات الست عند قطعها عن الإضافة لفظًا دون معنى .

الباب الخامس: المضاف إلى ياء المتكلم .

***الفصل الأوّل:** المضاف إلى ياء المتكلّم بين البناء والإعراب .

مبحث في: المضاف إلى ياء المتكلّم وما يتعلق به.

***الفصل الثّانى:** حركة ما قبل ياء المتكلّم .

المبحث الأوّل: المضاف إلى ياء المتكلّم صحيحا، وجاريا مجراه .

المبحث الثّاني: المضاف إلى ياء المتكلّم معتلّا آخره.

الباب السّادس: **النّداء .**

***الفصل الأوّل:** من المبنى بناءً عارضًا المنادى المفرد العلم والنّكرة المقصودة .

المبحث الأوّل: المنادى المبنى شروطه وأنواعه.

المبحث الثّانى: ما يُبنى عليه المنادى .

***الفصل الثّانى:** العلم المفرد والنّكرة المقصوده حال النّداء.

المبحث الأوّل: نداء العلم بين بقائه على تعريفه السّابق على النّداء،أو تنكيره ثم تعريفه بالنّداء.

المبحث الثّاني: التّعريف الطارئ على النّكرة المقصودة فى النّداء.

* **الفصل الثّالث:** بناء المنادى المفرد العلم والنّكرة المقصودة على حركة الضمّ.

المبحث الأوّل: بناء المنادى على الحركة.

المبحث الثّاني: خصوصيّة بنائهما على حركة الضمّ.

* **الفصل الرابع:** نداء العلم المقترن بـ " أل " وضعًا.

المبحث الأول: نداء لفظ الجلالة "الله"بالأداة.

المبحث الثّانى: نداء لفظ الجلالة من دون أداة نداء .

* **الفصل الخامس:** المنادى المبنىّ موصوفاً بابن، ومنوناً، ومكرراً مضافاً.

المبحث الأوّل: المنادى المبنىّ موصوفاً بابن.

المبحث الثّانى: المنادى المبنىّ منونًا للضّرورة.

المبحث الثّالث: المنادى واجب البناء متبوعًا بنسق أو بدل مبنيّين.

***الفصل الخامس:** المنادى المبنى مكررًا، ومضافًا .

المبحث الأوّل: المنادى المبنىّ مكررًا .

المبحث الثّانى: المنادى مضافًا لياء المتكلّم مبنيًّا في أحد اللّغات.

***الفصل السّادس:** نداء كنايات الأعلام وبعض ما يلزم النداء .

المبحث الأوّل: ممَّا يبنى بناءً عارضًا (فلانُ وفلانةُ) من كنايات الأعلام .

المبحث الثّانى: ممّا يُبنى بناءً عارضًا بعض المفردات الملازمة للنّداء .

الباب السّابع: النّدبة.

***الفصل الأوّل:** من المبنى بناءً عارضًا المندوب .

المبحث الأوّل: النّدبة وأدواتها وكيفيّتها.

المبحث الثّانى: الغرض من النّدبة وشروطها.

***الفصل الثّانى:** حكم المندوب، وحكم إلحاق ألف الندبة بنعته .

المبحث الأوّل: حكم المندوب.

المبحث الثّانى: حكم إلحاق ألف النّدبة بنعت المندوب .

الباب الثّامن: الترخيم .

***الفصل الأوّل:** من المبنى بناءً عارضًا المنادى المرخّم .

المبحث الأوّل: التّرخيم.

المبحث الثّاني: شروط التّرخيم .

***الفصل الثّانى:** ما يحذف لأجل التّرخيم واللّغات الواردة فى الباقى بعد التّرخيم .

المبحث الأوّل: ما يحذف لأجل التّرخيم.

المبحث الثّانى: اللّغات الواردة فى الباقى بعد التّرخيم.

الباب التّاسع: العدد .

***الفصل الأوّل:** ممّا يبنى بناءً عارضًا (العدد المركب)

المبحث الأوّل: العدد المركّب مفهومه وتوظيفه النحوىّ .

المبحث الثّانى: مميّز العدد المركّب وحركة الشّين من عجزه (عشر) .

***الفصل الثّانى:** العدد المركّب بين البناء والإعراب .

المبحث الأوّل: المبنىّ من الأعداد المركّبة.

المبحث الثّانى: العدد (١٢) بين إعراب الصّدر وبناء العجز .

***الفصل الثّالث:** العدد المركّب بين التّسميه به، وإضافته، واقترانه بأل، ومجئ صدره على زنة (فَاعل) .

المبحث الأوّل: العدد المركّب مسمىً به ومضافًا .

المبحث الثّنى: العدد المركّب مقترنًا بأل، ومجئ صدره على زنة (فَاعل) .

***الخاتمة:** وفيها أهم النّتائج التى توصلت إليها من خلال البحث .

***ثبت المصادر، والمراجع** التى اعتمددت عليها فى البحث مرتبًا ترتيبًا ألفًا بائيًّا، بعد ترتيب الفنون التى تندرج تحتها تلك المصادر بذات الطريقة .

****وأمَّا عن المنهج الذى اتّبعته فى البحث فهو كالتالى:**

أ- عزو الآيات القرآنية الى سورها مع النص على رقم الآيةَ، وما إذا كانت جزء آيةَ، أو آيةَ، أو أكثر من آيةَ .

ب – تخريج القرآت القرآنية من مصادرها الأصلية .

ج- تخريج الأحاديث الواردة فى الدراسة من مصادرها المعتمدة .

د- تخريج الأشعارمن المصادر المعتمدة، وبيان ما فى بعضها من اختلاف فى الرواية، والبحر العروضىّ، والقائل . إن وجد . وبيان الشاهد، أو الشّواهد المتعددة فى الأبيات الشّعرية مناط الدّراسة .

هـ- تخريج الأمثال العربيّة من مصادرها المعتمدة .

و - التّرجمة للأعلام غير المشهورين شهرة واسعة من مصادر التّرجمة المعتمدة .

ز - التّعريف بالقبائل، والبلدان الواردة فى البحث .

ح- وضع عنوان مناسب للفصول المندرجة تحت الأبواب التى وقعت فيها الدراسة .

ط - عرض آراء النّحاة، ومناقشتها، وترجيح ما يبدو قويّا منها بالأدلّة والبراهين .

ى- ربط الدراسة بألفية ابن مالك – رحمه الله – .

ك- دراسة المفردات المبنيّة بناء عارضا تبعًا لأبواب النحو حسب ألفية **(ابن مالك)**، وقد قسمت الدراسة فى تلك الأبواب فصولاً، ومباحث، ومطالب ، وفروعا متى استدعى الأمر ذلك، وقد لا تستدعى الدّراسة فى بعض المباحث تقسيمها مطالب، وفروعا.

وبعد،،،،،

فهذا جهد المقلِّ، بذلت الجهد فيه قدر استطاعتى، ولم أقصّر فى سبيل إنجازه على هذا الوجه، سائلة الله . عزّ وجّل . أن أكون قد وُفقت فى سبيل إعداده، وإخراجه على وجه طيّب، وأن يجعله الله فى ميزان حسناتى، وأن يلق الاستحسان من أساتذتى الأجلاء . إنَّه ولىّ ذلك وهو القادر **عليه.**

الباحثة

أ.د / **شريفه زياده دسوقى البغدادى**

الأستاذ المساعد بقسم اللغويّات فى كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات بالأسكندرية.

التّمهيد

الإعراب والبناء في دائرة البحث

لمَّا كان للمبنى بناءً عارضًا أصلٌ فى الإعراب، بمعنى أنَّه كان معرباً، ثم عُرض له ما استدعى البناء كان لا بُدَّ من إلقاء الضوء على الإعراب باعتبار أصله، والبناء باعتبار ما آل إليه لاحقاً ، وبناءً على ذلك سأقوم بتقسيم الدراسة فى التمهيد قسمين:

القسم الأول: الإعراب، وأهم ما يتعلق به من أحكام.

القسم الثانى: البناء، وأهم ما يتعلق به من أحكام .

وسيتضح ذلك فى التفصيل التالى:

القسم الأول: الإعراب، وأهم ما يتعلق به من أحكام.

أولاً: تعريف الإعراب والمعرب:

***أمَّا عن التعريف بالإعراب لغةً:** فقد جاء في "**المحكم والمحيط الأعظم**":

« **الإعراب:** الذي هو النحو منه إنَّما هو الإبانة عن المعاني ... **والإعراب:** معرفتك الفرس العُرب من الهجين إذا صهل، وأعرب الرجل: ملك خيلاً عراباً، أو إبلا عراباً .... وأعرب عن الرجل: بيَّن عنه» (١).

وجاء في " **المصباح المنير** ": « أعربت الشيء، وعرَّبته بالتثقيل، وعرَّبت عنه كلها بمعنى التبيين والإيضاح، وقال **الفراء:** أعربت عنه أجود من عربته وأعربته»(٢).

****وأمّا عن التعريف بالإعراب اصطلاحاً: فيقول الفارسي** في تعريفه **للإعراب** اصطلاحاً:

"تغير أواخر الكلم، واختلافها باختلاف العوامل" (٣)، **وقيل:** " اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً"(٤).

(١) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده مادة (ع. ر. ب) .
(٢) المصباح المنير للفيومي مادة (ع. ر. ب) .
(٣) المسائل العسكرية للفارسي ص٢٦، وينظر: المقتصدفى رسالة الإيضاح للجرجانى ٧٥/١، وشرح الأنموذج في النحو للأردبيلى ص١٨ .
(٤) أسرار العربية للأنبارى ص١٩، وينظر: اللباب ص٥٣، وشرح الفواكه الجنية على متممة الأجرمية ص٥، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٥٩/١ .

****و قيل عن تعريف المعرب**::" ما تغير آخره بدخول العامل عليه كقولك: هذا رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجل"[١]، **وقيل:**"ما اختلف آخره بدخول العوامل لفظاًأوتقديراً" [٢].

ثالثاً: الحركات الإعرابيّة الأصليّة:

***** تعريف الحركات الإعرابية:** " يعرفها **النحاة** بأنَّها ما كانت ناجمة عن عامل سابق يؤثر في الكلمة رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً" [٣].

وتنقسم الحركات الإعرابية من حيث تعاقبها على أواخر الكلمات المعربة ،فهي تنقسم ثلاثة أقسام وهى كما يلى:

١- **مشتركة بين الأسماء والأفعال:** وهما الرفع والنصب، **فالرفع:** إعراب ما هو عمدة في الكلام، **والنصب:** إعراب ما هو فضلة في الكلام[٤]، فالرفع والنّصب يشترك فيهما الاسم والفعل[٥].

***وقد أشار النّاظم إلى ذلك بقوله:**

فَالرَّفْعُ وَالنُّصْبُ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوَ لَنْ أَهَابَا[٦]

٢- **خاص بالأسماء:** وهو **الجر** ،وانفرد الاسم **بالجر** ؛ لأنَّ عامله لا يصحّ دخوله على الفعل[٧]؛ لأنَّ الغرض من وضع حروف الجرّ أن توصل معانى الأفعال إلى إلى الأسماء؛ وذلك لأنَّ أفعالاً قصُرت عن الوصول إلى الأسماء فأُعينت بحروف الجر؛ لتوصلها إليها، وهذا غير موجود في الأفعال ؛ لأنَّ الفعل لا يعمل في الفعل؛ فلهذا امتنع دخول حروف الجر عليه[٨].

****وقد أشار النّاظم إلى اختصاص الاسم بالجر فقال:**

(١) الجمل في النحوللزجاجى ص٢٦٠ .
(٢) شرح جمل الزجاجى ٣٣٤/١ .
(٣) الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي ص١٧٠ .
(٤) شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص٦٧ .
(٥) اللمع في العربية لابن جني ص٩٢، ٩٣ .
(٦) ألفيه ابن مالك بشرح ابن الناظم بدر الدين ص١٦ .
(٧) توجيه اللمع ص٦٩، وينظر: اللباب ص٦٣ .
(٨) شرح ملحة الإعراب ص٩٤ .

وَالْاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجرّ [١].

٣- **خاصٌ بالأفعال:** وهى **الجزم: والجزم** يختص بالأفعال ولا يدخل الأسماء[٢]،وخُصَّ الأسماء[٢]،وخُصَّ الجزم بالفعل لكونَّه فيه كالعوض من الجرّ [٣]، وإنَّما سمّى الجزم جزماً لقطع الحركة إذ الجزم في اللغة القطع، كقولهم: جزمت اليمين أى: قطعتها[٤]، والإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف [٥].

****وقد أشار الناظم إلى اختصاص الفعل بالجزم فقال:**

.....كَمَا خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ ينَجَز مَا[٦].

****وأمَّا عن الحركات الإعرابية باعتبار أنواعها فهي كما يلي:**

الإعراب أربعة أضرب: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ [٧]، وهذه العلامات الأربعة علاماتٌ أصولٌ للإعراب [٨]، وهنَّ للأسماء المتمكّنة والأفعال المضارعة[٩]، فإذا كانت كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخرالأسماء والأفعال، وتزول عنها سُميت رفعاً[١٠]،

(١) ألفية بشرح ابن عقيل ٤٢/١.
(٢) اللمع في العربية ص٩٣ .
(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٨ .
(٤) شرح ملحة الإعراب للحريرى ص٩٥ .
(٥) شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١١٥/١ .
(٦) ألفية بشرح ابن عقيل ٤٢/١
(٧) اللمع في العربية ص٩٢، وينظر: الكتاب لسيبويه ١٣/١، والتسهيل ص٧، والفصول الخمسون لابن معطى ص١٥٤، والمقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور ص١٩، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ١١٥/١، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٦٤/١، وشرح كتاب الحدود في النحوللفاكهى ص٢٢، ومقدمة في النحو لأبى الفرج الصقلّى ص٤٠.
(٨) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص٦١ بتصرف .
(٩) الكتاب ١٣/١ بتصرف .
(١٠) الأصول في النحو لابن السراج ٤٥/١ .

وعن سبب تسميتها ضمّة يقول **الحريرى:**"لأنَّ الضم من الواو، ومخرج الواو من الشفتين"(١).

وإذا كانت الفتحة كذلك سُميت نصباً(٢)، وسُمى الفتح نصباً ؛ لأنَّ الفتح من الألف، والألف حرفٌ منتصبٌ يمتدُّ إلى أعلى الحنك(٣).

وإذا كانت الكسرة كذلك سُميت خفضاً وجراً(٤)، وسُمى الكسر جراً؛لأنَّه من الياء التي تهوى عند النطق سُفلاً، فكأنَّه مأخوذٌ من جرِّ الحبل وهو سحبه (٥)، فالضم من الشفتين، والفتح من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم(٦).

****<u>وأمَّا عن مراتب تلك العلامات الإعرابيّة وما تدخلها من أجزاء الجملة النحوية:</u> <u>فالرفع</u>** أعلى وجوه الإعراب مرتبةً ؛ لاستغنائه عن النصب والجر في قولك: (قائمٌ زيدٌ)، و(زيدٌ منطلقٌ)(٧).

<u>فالرفع</u>: إعراب العُمدَ، وهو ثقيل، فخُص بها لأنَّها أقلّ ،**<u>والنّصب</u>**: إعراب الفضلات وهى كثيرةٌ(٨)، **<u>والجر</u>**علم الإضافة(٩)، ويخفض إذا دخل عليه حرف الخفض، أو كان تابعاً لمخفوض(١٠)، أو جارياً مجراه(١١)، فالجّر لما هو بين العمدة والفضلة؛ إذ هو أخفّ من الرفع وأثقل من النّصب(١٢).

---

(١) شرح ملحة الإعراب ص٩٥ .
(٢) الأصول ٤٥/١ .
(٣) شرح ملحة الإعراب ص٩٥ .
(٤) الأصول ٤٥/١ .
(٥) شرح ملحة الإعراب ص٩٥ .
(٦) أسرار العربية ص٢٠ .
(٧) أسرار العربية ص٢٠.
(٨) همع الهوامع للسيوطىّ ٧٥/١ بتصرف .
(٩) <u>الإضافة</u> هي: " امتزاج اسمين على وجهٍ يفيد تعريفاً، أو تخصيصاً ".ينظر: التعريفات للجرجانى للجرجانى ص٤٥ .
(١٠) نعتاً، أو عطفاً، أو تأكيداً أو بدلاً. وينظر: شرح جمل الزجاجى ١١٩/١ .
(١١) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٧٥ بتصرف .
(١٢) همع الهوامع ٧٥/١ بتصرف .

القسم الثّانى: البناء وأهم ما يتعلّق به من أحكام.

أولاً: البناء لغة واصطلاحا:

* **البناء لغة:** الباء والنّون والياء أصلُ واحدُ ، وهو: بناء الشئ بضم بعضه إلى بعض تقول: بنيت البناء أبنيه[١]، **وقيل:** "وضع الشّئ على الشّئ على صفةٍ صفةٍ يُراد بها الثبوت كبناء الجدار"[٢]، **وقيل:** "الثّبوت واللّزوم كبناء الحائط"[٣] الحائط"[٣] .

***البناء اصطلاحا:** " لزوم الكلمة المبنيّة حداً واحداً، وذلك الحد الذى لزمته هو الوقوف"[٤].

وقيل: " لزوم آخر الكلمةَ بحركةٍ أو سكونٍ" [٥]، **قيل:** " لزوم آخر الكلم حركةً، أو سكوناً من غير عاملٍ ولا اعتلال" [٦]، **وقيل:** " ماجئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً"[٧]، أو بناءً، أو نقلاً، أو تخلُصاً من سكونين[٨] ، **وقيل:** "ألاَّ يتغير آخر الكلمة لعاملٍ فى حين جعلها جزءَ كلامٍ عمَّا كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديراً"[٩]، وكأنّهم إنَّما سموه بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكانٍ إلى غيره [١٠] .

---

(١) مختار الصحاح مادة (ب.ي.ن).
(٢) توجيه اللمع ص ٦٨، وينظر: شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية ص ١٨ .
(٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ص ٣٦١.
(٤) الوقف هو: " ضد الابتداء": ينظر: للعكبرى ص ٤٦٧، وقيل: " قطع الكلمة عمَّا بعدها " . ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢٧١/٢، وقيل: " قطع الموقوف عليه عن الاتصال، ويكون للاستراحة أو تمام المقصود " . ينظر: التسهيل ص ٣٠١ .
(٥) أسرار العربية ص ١٩، وينظر: شرح الفواكه الجنية ص ٢٥ .
(٦) الفصول الخمسون ص ١٥٤ .
(٧) الحكاية: " إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده فى كلامه "، ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢٧٧/٢، وينظر: الهمع ٢٨٨/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٨١/٢، وقيل:" أن يأتى الاسم أو ما قام مقامه على الوصف الذى كان قبل ذلك "، ينظر: اللباب ص ٣٩٠.
(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٣٣/١، وينظر: شرح كتاب الحدود ص ٣٦٧ .
(٩) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٣٦٧ .
(١٠) لسان العرب مادة (ب.ن.ى).

ثانيا: تعريف المبنىّ: [١]

"**ما تغيّر آخره بدخول العوامل عليه " نحو: هؤلاءِ، وحَذَامِ، وقطَامِ،وما أشبه ذلك. تقول رأيت** هؤلاء، وحذَامِ، وقطَامِ، ومررت بهؤلاء، وحذامِ، وقَطَامِ،وجاءنى هؤلاءِ، وحذامِ وقَطَامِ، فلا يتغيرَّ آخره بدخول العوامل عليه ؛ لأنَّه مبنىُّ " [٢]. وقيل: " هو الذى سكون آخره وحركته لا بعاملٍ"[٣] . وقيل: " هو اللفظ الذى آخره حالة واحدة " [٤] . [٤] .

وقيل: "ما لزم حالةً واحدةً، ولم تختلف حركات آخره، سواء كان اسماً، أو فعلاً، أوحرفاً"[٥].

*** العلاقة بين البناء والإعراب، وحتميّة هذه القسمة:**

يقول ابن جنى: " الإعراب ضد البناء فى المعنى ومثله فى اللفظ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغيُّر العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث غير عامل وثباته"[٦]؛ لأن لأن حركة الإعراب ثبتت بدخول العاملَ تزول بزواله وانتقاله ؛ لأنه معطوف على زوال[٧] .

*وانقسام الكلمة إلى المعرب والمبنىّ ضرورى ؛ لأنَّه دائرُ بين النفى والإثبات ؛ لأنَّ المعرب ما يتغيَّر آخره لتغيُّر العوامل، والمبنىُّ ما ثبت آخره على صورةٍ واحدةٍ وإن اختلفت العوامل [٨].

---

(١) مبنىّ: أصله: مَبْنُوْى: اجتمعت الواو والباء وسبقت إحداهما بسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت فى الباء، ينظر: شرح الفواكه الجنيَّة ص ٢٩ .

(٢) الجمل فى النحو ص ٢٦٠ .

(٣) المفصل فى صنعة الإعراب للزمخشرى ص ١٦١ .

(٤) شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير)١/٣٣٤.

(٥) التهذيب الوسيط فى النحولابن يعيش الصنعاني ص ٨٥.

(٦) اللمع فى العربية ص ٩٢.

(٧) توجيه اللمع ص ٦٨.

(٨) السابق ص ٦٥ بتصرف يسير.

ثالثا: أضرب البناء:

البناء أربعة أضربٍ: ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، ووقفٌ .

فالضمّ يكون فى الاسم نحو: (حيثُ) وقوله – تعالى –:**چ و و ۈ ۈ ۇٴ چ** [1]، وفى الحرف نحو: (منذُ) فى لغة مَنْ جرَّ بها [2]،وقَطُّ، وأَوَّلُ [3] .

ولا ضمَّ فى الفعل ، **والفتح** يكون فى الاسم نحو: أينَ، وكيفَ[4]، وشتان[5]، وفى الفعل:

نحو: قامَ، وقعدَ، وانطلق، واستخرجَ، وما أشبه ذلك يقال له: مفتوح، ولا يقال له منصوب؛ لأنَّه لم يدخل عليه عامل نصب[6] ، **وفى الحرف:** نحو: إنَّ، وثمَّ .

والكسر يكون فى الإسم نحو: أمسِ[7]، هؤلاءِ[8] ،وحذامِ، وقطامِ، ورقاشِي، وبَدادِ، ويَسارِ بمعنى: البتدُّد والميسرةَ، وخَيْر، وهى كلمة يحلفُ بها العرب فيقولون: جيرالله لأفعلنَّ ذلك، ونَزَالِ فى الأمر بمعنى: انزِل، ودَرَاكِ بمعنى: أدْرِك، وَغَلابِ بمعنى:

---

(1) سورة الروم من الآية رقم ٤.

(2) منذ: لفظ مشترك، يكون حرف جر، ويكون اسماً، كما تقدم في مذ. والمشهور أنهما حرفان، إذا انجرّ ما بعدهما، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما. وقيل: هما اسمان مطلقاً. وعامة العرب على الجر بهما، إن كان ما بعدهما حالاً، نحو: منذ الساعة. وإن كان ماضياً، والكلمة مذ، فالرفع وقل الجر، أو منذ فالجر وقل الرفع. ينظر:الجنى الداني في حروف المعاني للمرادى ص: ٥٠٠.

(3) الجمل فى النحو ص ٢٦٢.

(4) الأصول فى النحو ٤٥/١، وينظر: التهذيب الوسيط فى النحوص ٨٣ .

(5) المحرر فى النحو لعيسي بن عمر ٦٧/١.

(6) اللمع فى العربية ص ٩٣، والجمل فى النحو ص ٢٦٣.

(7) توجيه اللمع ص ٧١، و بنيت (أمس) لأنّها تضمنت لام التعريف، وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، لأن الميم ساكنةٌ والسين ساكنةً فكسرت السين لذلك، المحرر فى النحو ١١٥٧/٣ بتصرف .

(8) اللمع فى العربية ص ٩٣، ويقول عبدالقادر الجرجانى فى المقتصد فى شرح رسالة الايضاح ١١/١: "اعلم أن هؤلاء بُنى على الكسر على أصل التقاء الساكنين، إذ ليس فيه ما يُستنكر من اجتماع الياء والكسرة كما كان ذلك فى أينَ، ألا ترى أن قبل الحرف الأخير ألفاً، والألف نهاية فى الخفة والبعد من الثقل، فلا يكون للكسرة تأثير وكُلفةُ على اللسان معه" .

اغلب، وما أشبه ذلك[١] ، وفى الحرف نحو: فِى، وفى لام الإضافة وبائها نحو: لِزيدٍ، وبزيدٍ، ولا كسر فى الفعل[٢] .

وإنَّما يكسر منها ما يُكسر لالتقاء الساكنين فى القوافى ؛ لأنَّ الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ..... فإذا احتيج إلى تحريك مجزوم حُرِّك بحركة نظيرة، وهى الكسرة[٣] .

والوقف يكون فى الإسم نحو: (مَنْ، كمْ، وقطْ، وإذْ)، فأمّا (ما) فى الجزاء والخبر والاستفهام، والذى، واللتى، فإنها داخلة فى جملة ما بُنى آخره على السكون، لأن آخرها ألفاً ساكنةً، أو ياءُ مكسورُ ما قبلها [٤] .

وفى الفعل نحو: خُذْ ، وكُلْ . **وفى الحرف نحو:** هَلْ، وبلْ [٥] .

وسكون البناء يُسمى وقفاً [٦] . ولا كسر ولا ضم فى الفعل بناءً إلا قولهم: مُدَّ، وشدَّ فيُضم اتباعاً، ويكسر لالتقاء الساكنين ويفتح تخفيفاً

*** الأصل فى البناء**:الأصل فى البناء السكون ؛ لأنَّ حركته لا تُفيد معنىً[٧]. ولأنَّ الحركةَ زائدةٌ، والأصل أن لايُزيد شئٌ للحاجة إليه[٨]، وهو الأصل ولا بُعلّل[٩]، وإنما كان الأصل فى البناء السكون أيضاً: لأنه ضد الإعراب، والإعراب يكون بالحركة فضده بضدها[١٠]، لا خفاء فى أن السكون أخفُّ من الحركة، فلأجل ذلك كثُرت المبنيات عليه [١١]، ولأجلها دخل فى الكلم الثّلاث[١٢] .

---

(١) الجمل فى النحو ص ٢٦٣ .
(٢) اللمع فى العربية ص ٩٣.
(٣) الجمل فى النحو ص ٢٦٠، ٢٦١ .
(٤) اللمع فى العربية ص ٩٣، والجمل فى النحو ص ٢٦٣، ٢٦٤ .
(٥) السابق نفسه.
(٦) المفصل فى علم الإعراب ص ١٢٦، وينظر: الفصول الخمسون ص ١٥٤ .
(٧) توجيه اللمع ص ٦٩.
(٨) اللباب ص ٣٦١ .
(٩) الفصول الخمسون ص ١٦٧، والمقرب ص ٣٦٩ .
(١٠) اللباب ص ٣٦١ بتصرف .
(١١) توجيه اللمع ص ٧٣ .
(١٢) شرح ألفية ابن مالك لابن طُولون ص ٦٢ .

**<u>الفرق بين حركات الإعراب والبناء، وأيهما أصل للآخر</u>؟

فُرّق بين حركات الإعراب والبناء فى التسمية، فسمى ما كان بناءً ضماً، وفتحاً، وكسراً، ووقفاً، وما كان إعراباً رفعاً، ونصباً، وجراً، وجزماً [١]، وإنَّما فرّقوا بينهما فى التّسمية لافتراقهما فى المعنى، وذلك أن حركة الإعراب تحدثُ عن عامل، وحركة البناء لا تحدث عن عامل[٢]، وقد تستعمل ألقاب البناء فى الإعراب، فيقال: الحركة فى (زيد) فى قولك: (رأيتُ زيداً) الفتح، وذلك يُفعل اتساعاً واعتماداً على وضوح المعنى، والأجود ألا يُفعل [٣] .

وكان البصريون أكثر حرصاً من الكوفيين على هذا التفريق بين حركات الإعراب، والبناء، وألقابهما، وإن كانت كتب البصريين لا تخلو من بعض الخلط بين هذه المصطلحات كلها، والتهاون والتمييز بين واحدٍ منهما وآخر [٤] .

<u>فإن قيل</u>: هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو حركات البناء، أصل الحركات الإعراب؟

<u>قيل</u>: اختلف النحويّون فى ذلك، فذهب بعض النحويّن إلى أن حركات الإعراب هى الأصل وأنّ حركات البناء فرعٌ عليها ؛ لأنَّ الأصل فى حركات الإعراب أن تكون للأسماء، وهو الأصل، فكانت أصلاً، والأصل فى حركات البناء أن تكون للأفعال، والحروف وهى الفرع فكانت فرعاً [٥] . كما أنَّ حركات الإعراب الإعراب دوالٌ على معانٍ حادثةٍ بعلةٍ، بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلةٍ أصل لغيره [٦]، فالمحققون على أنَّ الإعراب سابقُ ، لأنّ واضع اللغة حكيمُ يعلم أنّ الكلام عند التركيب، لابُدَّ أن يعرض فيه لبْسُ ، فحكته تقتضى أن يُوضع الإعراب مقارناً للكلام[٧] .

---

(١) شرح اللمع فى النحو لابن مباشر الضرير ص ٩.
(٢) اللباب ص ٧٥.
(٣) المقتصد فى شرح رسالة الإيضاح ٧٧/١ .
(٤) الإعراب والبناء نظرية فى النحو العربى ص ١٧٠ .
(٥) أسرار العربية ص ٢٠.
(٦) اللباب ص ٥٦.
(٧) السابق ص ٥٥ .

وذهب آخرون إلى أنّ حركات البناء فى الأصل، وحركات الإعراب فرعٌ عليها؛ لأنَ حركات البناء لا تزول ولا تتغيرّ عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغيير وما لا يتغير أولى أن يكون أصلاً ممَّا يتغير[١]. واللازم أصلُ للمتزلزل ؛ إذ كان أقوى منه، وهذا ضعيفُ ؛ لأن نقل حركات الإعراب كان لمعنىً، ولزوم حركة البناء لغير معنىً [٢] .

وقال الآخرون: تكلمت العرب بالكلام عارياً من الإعراب فلمَّا عرض لهم اللبس أزالوه بالإعراب وهذا لا يليق بحكمتهم ... لأنَّ العرب تكلمت بالإعراب فى أول وضع الكلام، وكلٌ واحدٍ منهما له علّةُ غير علّة الآخر، فلا معنى لبناء أحدهما على الآخر [٣] .

****وإلى ما سبق من أضرب البناء أشار الناظم بقوله:**

وَمِنهُ ذُو فَتحٍ وَ ذُ و كَسْرٍ وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَ السَّاكِنُ كمْ [٤]

رابعاً: بناء بعض الأسماء.

لما كان الأصل فى الأسماء أن تُعرب احتيج إلى تعليل ما بُنى منها [٥]، فكلٌ اسم رأيته مبنياً فهو خارجٌ عن أصله لعلةٍ لحقته، فأزلته عن أصله فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها[٦] .

وبناءً على ذلك فالاسم يُبنى لشبهه بالحروف فى عدّة أوجه، وهى كما يلى:

الوجه الأول: الشبه الوضعىّ: كأن يكون الاسم موضوعاً على حرفٍ واحدٍ كالتاء فى (ضربتُ) أو على حرفين كـ (نا) فى (أكرمنا) [٧] .

فالإسم الأول قد أشبه حرف الجر الموضوع على حرفٍ واحدٍ وهو (لام الجر)، والثانى منهما قد أشبه ما وُضَع على حرفين كـ (مِنْ)، و (عَنْ) [٨] .

---

(١) أسرار العربية ص ٢٠

(٢) اللباب ص ٥٦

(٣) السابق نفسه.

(٤) الألفية بشرح ابن عقيل ٤١/١ .

(٥) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٦٣/١ .بتصرف.

(٦) الجمل فى النحو ص ٢٦١.

(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٣/١ .

(٨) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٩٧/٢ .

والأصل فى الحروف أن تكون على حرفِ واحدٍ كباء الجر ولامه، أو حرفين كـ (مِنْ) و(عَنْ) فإذا وضع الإسم على حرفِ واحدٍ أو حرفين بُنى حملاً على الحرف[١].

فوضع الاسم أصل أن يكون على ثلاثة أحرف، فإن اعتُرض بنحو: (يدٍ، دمٍ) ممَّا كان على حرفين، وعلى هذا لم يُبنيا، فيقال: إنَّ أصلهما ثلاثة أحرف: (يدىُ، ودُمُ) وقد حذفت حذفاً اعتباطياً لغير علة تصريفية [٢] .

قال أبو حيَّان: لم أقف على هذا الشّبه إلّاّ لهذا الرّجل يعنى: (الناظم)، ورُدَّ بأنّه ثقةُ ، ومن حفظ حجةُ على من لم يحفظ .

واعتُرض بأنه لو سمى بباء (اضرب) مثلاً أعربت مع همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره، فيقال: (أبُ)، أو (ربُ)، فلو أوجب الشبه الوضعى البناء لكانت هذه (الباء) أوْلى به، **ورُدَّ بأنّ** المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف التسمية فيُعرب ما سُمِّى به، ولو كان حرفاً نحو: (يا، وعن) لشرفها وعروض وصفها، ولذا عُبِّر بالوضعىّ، دون اللفظىّ، وإن كان هو الأنسب بمقابلة المعنوى[٣]

الوجه الثانى: الشبه المعنوىّ: بأن يتضمّن الاسم معنى جزئيّاً غير مستقلٍ حقه أن يؤدّي بالحرف زيادةً على معناه المستقل، بمعنى أنه خلف الحرف فى إفادة ذلك، وقطع النظر عنه لا أنه مُلاحظُ فى نظم الكلام [٤] .

وهو قسمان: أحدهما: ما أشبه حرفاً موجوداً .

والثّانى: ما أشبه حرفاً غير موجود .

فمثال الأوّل: (متى) فإنها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى، فإنّها تُستعمل للاستفهام نحو: متى نقومُ ؟، وللشرط نحو: متى تقمْ أقمْ .

وهى فى الحالتين مشبمة لحرف موجودٍ ؛ لأنَّها فى الإستفهام كالهمزة، وفى الشرط كـ (إنْ)[٥].

ومثال الثانى: (هُنَا)، فإنَّها مبنيةُ لشبهها حرفاً كان ينبغى أن يُوضعِ، فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معنىً من المعانى فحقها أن يوضع لها حرفُ يدلُّ عليها، كما

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ص ١٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٩٧/٢ .

(٣) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢/١ .

(٤) السابق ص٣٣ .

(٥) شرح ابن عقيل ٣٢/١ .

وضعوا للنفى (ما)، وللنهى (لا)، وللتّمنى (ليت) ... فبُنيت الإشارة لشبهها حرفاً مقدّرا [١] .

فلما لازمت (متى، وهنا) تضمُّن معنى الحرف بلا مُعارضٍ تعيَّن بناؤهما [٢]، وهذا مذهب (المصنِّف)، وأمَّا جمهور النحويّن فيجعلون أسماء الإشارة مبنيّةً لشبهها بالحرف فى الافتقار؛لأنَّها مفتقرةُ إلى المشار إليه، كافتقار الحروف إلى غيرها [٣] .

ويبدو لى أنّ لكلا الرأيين وجاهته فمن حيث القول بأنّ الشبهه فيهما معنويّ، فقد انطبق على (متى وهنا) قيده فالاسم الأول وضعت له العرب حرفاً يدل عليه سواء أكان للاستفهام أم للشرط **أمّا الثّانى** فقد أشبه حرفاً كان حقه أن يوضع له معنى ولكن لم تضع له العرب حرفاً، ومن حيث القول بأنّ الشمنبه فيهما افتقارىّ، فهى تفتقر إلى مدخولاتها سواء كانت استفهاميّة، أو شرطية، أو إشارة. وإن كان المشهور عند النحويين هو الشبه المعنوى فيهما .

الوجه الثالث: الشبه الاستعمالىّ: وهو أن يكون الاسم عاملاً غير معمولٍ كالحرف[٤] شبهه له فى النّيابة عن الفعل وعدم التأثّر بالعوامل كأسماء الأفعال[٥] نحو: دراكِ زيداً، فـ (دراكِ) مبنىُّ لشبهه بالحرف فى كونه يعملُ ولا يعمل فيه غيره [٦]، فإنّها تنوب تنوب عن الفعل، ولا يدخل عليها عاملُ يؤثر فيها، فأشبهت من الحروف (ليت، ولعل) فى إفادة معناها احترازاً من نحو: (فوق)، و(تحت)، و(ذو) التى بمعنى (صاحب) ؛ لأنَّها وإن كانت مفتقرة إلى المضاف إليه إلاّ أنَّ ذلك افتقاراً عارضاً ؛ لأنَّها برأسها أسماءُ مستقلةُ دون المضاف إليه، وإنّما لزمتها لأنهم جاؤوا بها وسيلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس لزيادة غرضٍ خارجٍ

---

(١) السابق نفسه.

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٣.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ٩٨/١، وينظر: شرح لمحة أبى حيان ص ٢١٨.

(٤) حاشية الخضرى ٣٤/١ .

(٥) أسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها، ولا تصرف الأسماء .ينظر: التسهيل ص ٢١٠، وقال البرماوى فى شرح لمحة أبى حيان ص ١٨ " اسم يدل على معنى الفعل، ولا يقبل علامته "

(٦) شرح ابن عقيل ٣٢/١ .

عن معناها، وهو تخصيص (صاحب) باسم الجنس[١] الذى أُضيفت إليه، وإضافة الشئ إلى ما يخصص معناه لا يُعدُّ افتقاراً أصليًا [٢] .

وعن علّة بناء أسماء الأفعال قال ابن الناظم: " لأنّ أسماء الأفعال ملازمة للإسناد إلى الفاعل، فهى أبداً عاملةُ ، ولا يعمل فيها شئُ ، فاشبهت فى استعمالها الحروف كـ (إن وأخواتها)، فبنيت لذلك" [٣] .

<u>الوجه الرّابع: الشبه الافتقارى</u>: وهو " شبه الحرف فى الافتقار اللازم " [٤]، ويشترط أن أن يكون الافتقار افتقاراً مؤصّلاً [٥] .

وذلك كالأسماء الموصولة فإنَّها أشبهت الحرف . أيضًا . فى افتقارها إلى جملة تُوصل بها، كما أنَّ الحرف يفتقر إلى جملةً تعلق بها معناه [٦]، نحو: الذى فإنَّها مفتقرةٌ مفتقرةٌ فى سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف فى ملازمة الافتقار فبنيت[٧]، وقد عدّها (ابن الناظم) ضمن ما يُبنى لشبهه الحرف شبهاً استعماليًا للزومها طريقةً واحدة[٨].

<u>فلو نابت عن الفعل وعمل فيها غيرها لم تبْن</u> ؛ إذ زال شبه الحرف كقولك: (ضرباً زيداً) ؛ لأنَّه وإن كان نائباً عن (اضربْ) فهو معربُ ؛ لأنَّ غيره قد عمل فيه، فانتصب المصدر بفعلٍ مقدرٍ، فصار معمولاً، فخالف الحرف [٩] .

ومن ثمّ لا يُبنى إلاّ إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً يُدنيه منه فى الوضع، أو المعنى، أو الاستعمال أو الافتقار، ويكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف فى وجهٍ واحدةٍ بخلاف منع

---

(١) <u>اسم الجنس</u>: هو ما علق على شيء وعلى كل من أشبهه. وينقسم إلى اسم عين، واسم معنى. وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة. فالاسم غير الصفة نحو: رجل وفرس وعلم وجهل. والصفة نحو: راكب وجالس ومفهوم ومضمر. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص: ٢٣.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ١٠١/١ بتصرف .

(٣) شرح ابن الناظم ص ١٤ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٣/١ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ١٠١/١ .

(٦) شرح ابن عقيل ٣٣/١، وشرح لمحة أبى حيان ص ٢١٩ .

(٧) الفوائد الضيائية ١٠١/١ .

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ١٣ .

(٩) الفوائد الضيائية ١٠٠/١ .

الصرف، فلابُدَّ من شبهه بالفعل من وجهين[١]، وجميع ما يُبنى من هذه الأسماء فإنَّها تُبنى لمضارعتها الحروف[٢] .

** **وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:**

والاسْمُ مِنهُ مُعربٌ ومَبنِى ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْنِى
كَالّشَبَهِ الوَضْعِيّ فِى اسْمَىْ جِئْتَنَا ... وَالْمعْنَوِيّ فِى مَتَى وَفِى هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ ... تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ[٣].

خامسا: بناء بعض الأسماء على الحركة:

من المعلوم أنّ البناء إنَّما يكون على حركة أو سكون[٤]، والبناء على السكون هو القياس[٥]

فإن وُجد شئٌ مبنئٌ على الحركة، فلأحد ثلاثة أشياء:

أولها: التقاء السّاكنين، وذلك نحو: هؤلاء، وأيْن، وكيْف[٦]؛ لأنَّك إذا التقيت بالساكن الأول صار كالموقوف عليه، فإذا أردت النطق بالثانى كنت كالمبتدئ به، والابتداء بالساكن ممتنعٌ[٧] .

والسّبب الثّانى: أنَّه يلزم الابتداء بالسّاكنين، وذلك نحو (الكاف) فى (ضربتك)، فبنوْه على الحركة ؛ لأنَّه ضمير المنصوب، والمنصوب فى حكم المنفصل تقديراً وإن اتصل لفظاً، فلمّا كان كذلك ألزموه الحركة جريًا على مقتضى الإعراب[٨]، الإعراب[٨]، ومرجع هذا السبب إلى كون الكلمة على حرفٍ واحدٍ، ومثل ذلك (الكاف) التى بمعنى (مثل)[٩] .

والسبب الثّالث:أن يجرى بالاسم تمكّن ثم يعرض فيه البناء، وذلك قولهم:(يا حَكَمُ) فى النداء، لأجل أنّ (حكمًا)، اسم منصرف بوجوه الإعراب فى الكلام، فلمّا قُصِد

---

(١) شرح الفواكه الجنية ٢٩ .
(٢) الجمل فى النحو ص ٢٦٤ .
(٣) الألفية بشرح ابن الناظم ص ١٢ .
(٤) المقتصد ٩٩/١ .
(٥) المفصل فى علم العربية ص ١٢٦ .
(٦) شرح ابن عقيل ٣٢/١ .
(٧) السابق نفسه.
(٨) المقتصد ٩٩/١ .
(٩) المفصل فى علم العربية ص ١٢٦ بتصرف .

بناؤه فى حال النداء بُنى على الحركة فرقاً بينه وبين ما لم يَنلْ نصيباً من التمَكُّن[1] .

**والأصل فى التحريك لالتقاء الساكنين " الكسر" لأربعة أوجه:

أحدها: أن الكسرة علامة الجر، والسكون علامة الجزم، والجر والجزم نظيران؛ إذ الجر مختص بالأسماء، والجزم بالأفعال، فعند الحاجة إلى تحريك المجزوم حرك بحركة نظيره، ثم حُمل بقية السواكن عليه لاتفاقهما فى السكون .

الثانى: أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة ؛ لأنَّهما يكونان فى الأسماء والأفعال إعراباً، وبناءً، ولا كسر فى الأفعال، ولا فيما لا ينصرف من الأسماء، والحمل على الأل عند الحاجة أوْلى.

والثالث: أنَّ الضمة ثقيلة جداً، والفتحة قريبةٌ من السكون جداً، والكسر وسطٌ بينهما.

والرابع: أنَّ الفعل يدخله الضم، والفتح مع الاختيار، فكُسر عند الاضطرار لتكمَّل له الحركات[2].

❁❁❁❁

(1) المقتصد ٩٩/١، ١٠٠ بتصرف .
(2) اللباب في علل البناء والإعراب ص ٣٦٢ .

الباب الأول: باب المعرب والمبنى

الفصل الأوّل

من المبنىّ بناءً عارضاً الفعل[1] المضارع المتّصل بالنّون

مبحث فى: الفعل المضارع .

المطلب الأول: الفعل المضارع تعريفاً.

لقد عرّف المبرّد المضارع فقال: "ما لحقته فى أوله زائدةٌ من الزوائد الأربعة: الهمزة، والياء والنون، والتاء" [2] وقال الزّجاجىّ: " المستقبل: ما حسُن فيه (غد)" وكانت فى أوله إحدى الزّوائد الأربع" [3] .

وقال الزمخشرىّ:" ما تعقّب فى صدره الهمزة، والنون، والياء، والتاء، وتسمى الزوائد الأربع"[4] نحو: قولك: أقوم، ونقوم، ويقوم، وتقوم وما أشبه ذلك [5]، وتسمى حروف الاستقبال، وتسمى حروف زوائد المستقبل [6] ، ويجمعها: (نأيت أو تنيأ) [7] .

***وسمّيت حروف المضارعة؛** لأنَّ المضارعة فى اللّغة المشابهة، وبهذه الحروف الأربعة أشبه الفعل المستقبل الاسم، فأعرب من حيث كان المستقبل مبنيّاً فى الأصل على السّكون ؛ لأنَّ الأصل البناء على السكون، فلمَّا شابه الأسماء أعرب بالرفع [1].

([1])الفعل لغةً: كنايةً عن كل عمل متعدّدٍ، أو غير متعدّدٍ ...،فالاسم مكسور، والمصدر مفتوح، والاسم الفِعْل، والجمع: الفِعال مثل: قدَح، وقداح، وبئر، وبئار [1] .ينظر: لسان العرب مادة (ف.ع.ل)، وينظر: المصباح المنيرمادة (ف.ع.ل)، والفعل اصطلاحاً: عرّفه سيبويه بأنَّه:" أمثلةٌ أخذت من ألفاظ أحداث الأسماء". الكتاب ١٢/١ .

وتنقسم الأفعال بانقسام الزّمان ماضٍ ياً، ومستقبلاً، وحالاً.فأمَّا الماضى والمستقبل فلا خلاف فى زمنهما، وأمَّا الحال ففيه خلاف بين النحويّين فمنهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أثبته، والمنكرون له قسمين: فمنهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه، والفعل الماضى مبنى على الفتح، ثلاثياً كان أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه، مالم يتّصل به شئ ،" ،فإذا اتّصل به واو الجماعة، أو ضمير رفع متحرّك سكن آخره . ينظر:شرح جمل الزجاجى ١٢٧/١، ٣٣٤ بتصرف، شرح الفواكه الجنية على متمّمة الآجروميّة ص٣٣، شرح ابن عقيل ٣٦/١، الجمل فى النحو صـ٢٦٤.

وأماالأمر ففيه خلاف: ذهب البصريّون إلى بنائه، وذهب الكوفيّون والأخفش إلى إعرابه بالجزم مقتطعًا من المضارع.ينظر: شرح جمل الزجاجى ٣٣٤/٢، ٣٣٥ بتصرف، مسائل خلافيّة فى النحو ص٨٥ ،واللمع ٣٠١/١، شرح الفواكه الجنيّة ص ٣٢،٣١ ،والجمل فى النحو ص ٢٦٤.

([2]) المقتضب للمبرد ٨٠/٤، وينظر: مقدمة فى النحو ٤٦.

([3]) الجمل فى النحو ص ٢٧.

([4]) المفصل فى علم العربية ص ٣١٤، وينظر: المسائل العسكرية ص ٢٤٧.

([5]) الجمل فى النحو ص ٢٧.

([6]) المحرر فى النحو ١٠٥١/٣.

([7]) السابق نفسه .

فالهمزة للمتكلم، وسبق عليها ؛ لأنَّها أول المخارج، فأُخذ الأوّل للأوّل، والتاء للمخاطب فهى من علامات الخطاب، والياء للغائب لأنَّها لم يبق للغائب إلا هى، فأعطيت له، وبقى النّون للجمع، وللواحد المعظم نفسه [٢] ، فهذه الحرف تنقل الماضى إلى المستقبل تقول: (ضرب)، ثم تقول (يضرب)، لما أردت الاستقبال زدت عليه الياء علامة للاستقبال، فتغير لفظه الماضى عما كان عليه بأن أسكنت الضاد، وكسرت الراء إشعاراً بأنَّه قد انتقل من معنى لمعنى وكذلك أخواته [٣] .

❁❁❁❁

المطلب الثانى: الفعل المضارع تسمية

هذا القبيل من الأفعال يُسميه النحويون " المضارع "، ومعنى المضارع: المشابه، يُقال: ضارعته وشابهته، وأصل المضارعة: تقابل السَّخلين على ضرع الشّاة عند الرّضاع، يُقال: تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين: متضارعان؛ إذاً من الضرع لا من الرضع[٤] .

***<u>وجه مضارعة هذه الأفعال أنَّها تصلح للحال والاستقبال</u>**[٥]، فإن ألحقت(السين، وسوف) اختصت بالاستقبال، فأشبهت الأسماء النكرة التى يصلح كل منها لآحاد الجنس من غير تعيين نحو: رجلٌ وغلامٌ ... فإن لحقتها الألف واللام اختصّت بالأعيان، وامتنعت من العموم والشياع [٦] .

فهو مبهم كما أنَّ الاسم مبهم، مختصٌ كما أنَّ الاسم مختصٌ [٧]، فهذا شبه معنوىّ يقبل فيه كلّ واحدٍ منهما الشّيوع والانتشار بين المعانى، والاحتمال لها على

---

(١) السابق ص ١٠٤٩.
(٢)المحرر فى النحو ١٠٥١/٣.
(٣) السابق ص ١١٢٠.
(٤) شرح المفصل ٦/٨.
(٥) فعل الحال لا فرق بينه وبين المستقبل فى اللفظ كقولك: زيدٌ يقوم الآن، ويقوم غداً، وعبدالله يصلى ينظر: الجمل فى النحو ص ٢٨، والمفصل فى صنعة الإعراب ص ٣١٤.
(٦) مقدمة فى النحو ص ٧٦، ٧٧، وينظر: توجيه اللمع ص ٦٦.
(٧) الفصول الخمسون ص ١٦٣ بتصرف.

سبيل البدل والخصوص، فاسم الفاعل الذى يشبه الفعل المضارع – أيضاً – عند اقترانه بأل يتخصص بحرف التعريف، كذلك الفعل المضارع عند اقترانه بحرف الاستقبال [١] .

* **موازنة المضارع لاسم الفاعل فى الحركات**؛ أى فى مطلقها، وافق فى نوعها أولا، والسكنات فى عددها وترتيبها [٢] متى كان ماضيه على (فَعَل) مطلقاً، أو على (فَعِل) متعدياً [٣]، فـ (يُكرِمُ) كـ (مُكْرِم)، و (يُدَحْرِج) كـ (مُدَحْرِج) [٤] .

* **أنَّه: " تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم"** [٥] نحو: (إنَّ زيدًا لضارب) ، أو (ليضربُ) [٦] .

* أنَّه يقع خبراً[٧]، وصفةً [٨]، وحالاً [٩]، وصلةً [١٠] ، كما أنَّ الاسم يقع كذلك، فإنَّك تقول: فى الخبر: (زيد يقومُ) كما تقول: (زيدُ قائمُ)،وفى الصفة: (هذا رجلُ يقومُ)، كما تقول: (هذا رجلُ قائمُ)، وفى الحال: (هذا زيدُ يقرأُ) وفى الاسم: (هذا زيدُ قائماً)، وتقول في الصلة: (هذا الذى يقوم)، وفى الاسم: (هذا الذى هو قائم) [١١] ، فقد أُعرب على خلاف الأصل لمشابهة الاسم فى أنّ كلاً منهما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفةٍ تتعاقب على صيغةٍ واحدةٍ، لكن لما كانت المعانى المتداولة على الاسم لا يميّزها

---

(١) نتائج الأفكار بشرح إظهار الأسرار للأطهوى ص ٩٠، ٩١ بتصرف.
(٢) نتائج الأفكار بشرح إظهار الأسرارص ٩٠ بتصرف.
(٣) شرح التسهيل ٣٥/١ بتصرف، وينظر: شرح ابن الناظم ص ١٤.
(٤) توجيه اللمع ص ٦٦.
(٥) الفصول الخمسون ص ١٦٣، وينظر: شرح ابن الناظم ص ١٤.
(٦) نتائج الأفكار بشرح إظهار الأسرار ص ٩٢.
(٧) الخبر: " المسندُ إليه مُفيداً" ينظر: عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٧٠/١.
(٨) الصّفة: التّابع الذى يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به" . ينظر: أوضح المسالك ١٠٠/٣، الهمع ١١٧/٣، وشرح ابن عقيل ١٩١/٣.
(٩) الحال: اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة، قد تم الكلام دونه فإنه ينتصب على الحال . ينظر: الجمل الجمل فى النحو ص ٣٥.
(١٠) الصّلة: لابُد للموصول من صلة، والصّلة لا تكون إلّا فى جملةً خبريةً، بشرط أن تكون معلومة للسامع لأنّ الصلة معرفة للموصول لابُد من تقديم الشعور بمعناها . ينظر: أسرار النحو لابن كمال باشا ص ١٨٣.
(١١) المحرر فى النحو ١٠٥٠/٣ بتصرف.

إلّاالاعراب، وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره كاظهار الناصب أو الجازم جعل الإعراب أصلاً فى الاسم فرعاً فى المضارع [1].

فلهذه المشابهة أى (لفظاً، ومعنىً، واستعمالاً) يقتضى تطفّل المضارع ؛ أى تبعيته للاسم فيما فى أيِّ شيءٍ هو ؛ أى: الاسم أصلُ فيه [2] .

❁❁❁❁

(1) شرح الفواكه الجنية ص ٣٣، وينظر: شرح المفصل ٦/٨.

(2) نتائج الأفكار ص ١٩٥.

الفصل الثانى
الفعل المضارع مبنيًّا[١]
المبحث الأول
الفعل المضارع مبنيًّا على الفتح
لمطلب الأول
بناء المضارع علي الفتح لاتّصاله بنون التّوكيد.

الفعل المضارع المبنى – بعض النظر عما بُنى عليه – إعرابُه محلىٌّ فى حالة الرفع، والنصب والجزم، فتقول: هل تكتبنَّ ؟، ولن تكتبنَّ، ولم تكتبنَّ.

والإعراب المحلىُّ: " تغيرُ اعتباريٌ بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدرًا" [٢]

*** فأمَّا عن بنائه على الفتح فإليك الحديث التالى:**

كلُّ مضارع لحقته نون التوكيد خفيفةً نحو:**چ ى چ** [٣]، أو شديدة مفتوحاً ما قبلها نحو قوله:**چ ٹ ٹ چ**[٤] بنى على الفتح[٥] ، ونحو: **(هل تضربنَّ)** ؟، و **(هل تضربَنْ)**؟ [٦]، فالفعل يكون مبنياً متى كان الفاعل ضميرًا مستترًا فى الفعل، لا ضميرًا بارزًا [٧] .

---

(١) يجب الإعراب للأفعال المضارعة لمشابهة الاسم، فيدخل عليه ما ينصبه، أو يجزمه، ويكون فى الرّفع مضموماً، وفى النّصب مفتوحاً، وفى الجزم ساكناً تقول: هو يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربْ ،فالرّفع يكون بالضم لفظاً فيما كان آخره صحيحاً غير ملحق به ضمير مرفوع بارز نحو: يضربُ، أو تقديراً فيما كان آخره معتلاً نحو: يَغْزُو، ويَرْمِى، ويخْشَى، وبحرفٍ لفظاً فيما اتصل به ألف الضمير ، أو واوه، أو ياؤه نحو: هما يفْعَلان، وأنتما تَفْعَلان، وأنتم تَفْعَلون، وأنتِ تَفْعَلين .
*وأمَّا النّصب فقد يكون بفتحةٍ لفظاً فيما كا آخره غير ألف، ولم يتصل به الضمير نحو: لن يضربَ، ولن يرميَ، ولن يغزوَ، أو تقديراً فيما كان آخره ألفاً نحو: لن يخشاها، وبالحذف
* وأمَّا الجزم فقد يكون بإسكان فيما كان آخره صحيحاً، ولم يتّصل به الضّمير نحو لم يضربْ، وبحذفٍ فى الأفعال الخمسة نحو: (لم يضربا)، وأخواته ، وفيما اعتل آخره نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ.
ينظر:مقدمة فى النحو ص ٧٦، المسائل العسكرية ص ٤٧،و اللمع فى النحو ص ٢٠٥، ٢٠٦،لباب الإعراب للاسفراييني ص ١٥٦، ١٥٧ بتصرف.

(٢) اللباب فى علل البناء والاعراب ص ٢٠ بتصرف .

(٣) سورة العلق من الآية رقم (١٥) .

(٤) سورة الهمزة من الآية رقم (٤).

(٥) الفصول الخمسون ص١٦٥، وينظر: المقرب ومعه مثل المقرب ص ٣٧٠، وشرح شذورالذهب لابن هشام ص ٩٢.

(٦) التهذيب الوسيط فى النحو ص ٨٥.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعه ص ٢٧٤ بتصرف، وينظر: شرح ابن عقيل ٣٦/١، ٣٧، وشرح الفواكه الجنية ص ٣٢.

ولزمت فى مثبت القسم نحو: (والله إنّ زيداً ليقومَّن)، وهى نون خفيفةٌ، أو مشدّدةً مفتوحةٌ يؤتى بها لتوكيد الفعل، وتختّص بالفعل المستقبل الطّلبى ... إذ لا يؤكد ما لم يكن مطلوباً [١] .

***شرط بنائه على الفتح مع نون التّوكيد:**

أمَّا بناؤه على الفتح فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظاً وتقديراً [٢]، ولا فرق فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة[٣]، وبنى على الفتح: "لتركبه معها كتركيب (خمسةَ عشرَ)"[٤]، وتنزله منه منزلة صدر المركّب من عجزه [٥]، فبُنى على الفتح لخفّته[٦].

وأمَّا لحاقها اسم الفاعل فى قوله:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا [٧]

فشاذٌّ ، **وقيل:** إنّه ضرورة نادرة[٨] سَّوغها: شبه الوصف بالفعل[٩]، وهذا الشّبه مستمدّ من وقوع الوصف بعد الاستفهام، كما أن الفعل المضارع يقع بعد الاستفهام[١٠].

المطلب الثّانى

حكم الفعل المضارع المؤكّد بالنّون المفصولة منه بفاصل

---

(١) الكواكب الدرية شرح الأهدل على متمة الآجرومية للرعينى ٥٠/١.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٤٩، وينظر: شرح شذور الذهب ص ٩٢.

(٣) شرح ابن عقيل ٣٦/١ .

(٤) شرح الفواكه الجنية ص ٣٢، والمقصود بتركيب (خمسة عشر):المركب العددى وسيرد الحديث عنه فى موضعه من البحث

(٥) شرح التسهيل ٣٦/١ .

(٦) شرح الفواكه الجنية ص ٣٣.

(٧) التصريح ٣٥/١ من بحر الرجز، وهو لرؤبة فى ديوانه ص ١٧٣، وشرح الشواهد للعينى ٨٧/١ رقم (١١) له ،أو لرجل من هذيل فى خزانة الأدب ولب لباب كلام العرب لعبدالقادر البغدادى ٢٢٠/١١، ٢٢٢ ولرجل من هذيل فى ٥/٦، ولم ينسب لأحد فى الخصائص لابن جنى ١٣٧/١٠، وسر صناعة الإعراب لابن جنى ١٧٨/٢، وشرح الكافية الشافيةلابن مالك، والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادىص١٤١ ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٣٩١/٢ رقم (٥٥٤) وقبله: بيتان، وشرح الأشمونى ٨٧/١ رقم (١١)، وحاشية الصبان ٨٧/١.
الشاهد فيه: (أَقَائِلُنَّ) حيث أكد اسم الفاعل بالنون الثقيلة، فقيل: شاذ أو ضرورة شعرية .

(٨) التصريح ٣٥/١.

(٩) مغنى اللبيب ٣٩١/٢ .

(١٠) التصريح ٣٥/١ بتصرف.

سبق أن أشرت إلى شرط بناء الفعل المضارع المؤكّد بالنون على الفتح وهو اتصاله بها اتصالاً مباشراً دون فاصل ، فإذا فُصِل منها بفاصلٍ رجع معرباً مرة أخرى ولذلك فابن مالك يقول: "فالمؤكد بالنون من الأفعال المضارعة قد يكون مبنياً، وقد يكون معرباً" .

فالمعرب: ما أُسند إلى ضمير اثنين، أو جمع، أو مخاطبة نحو: هل تفعلانِّ ؛ وهل تفعلُنّ، وهل تفعلِنّ؟" [١] .

وقد عُلَّل الإعراب بتعذّر الحكم عليه بالتركيب ؛ إذ لم يركبوا ثلاثة، فجعلوها شيئاًُ واحداً، ولم يركب تركيب مزج [٢] من ثلاث كلمات، بل من كلمتين فقط، وهذه ثلاث كلمات، فبطل البناء ولأنه لم يُعقل تركيب كلمتين وبينهما جزءُ أجنبيٌ [٣] .

وعن ضعف شبه الفعل حين اتصاله بأحد هذه الثلاثة بالاسم يقول ابن مالك:"ضعف شبه هذه الثلاثة أشدُ من ضعف شبه المؤكّد بالنّون ؛ لأن النون وإن لم يلحق لفظها بالاسم فمعناها به لائق بخلاف (لم، وحرف التنفيس، وياء المخاطبة) فإنَّها غير لائقة بالاسم لفظاً ومعنى، فلو كان الموجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل، لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنياً ؛ لأنَّها أمكنُ فى الاختصاص، وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أنَّ موجب البناء التركيب ؛ إذ لا ثالث لهما، وإذا ثبت أنَّ موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لـ (تفعلان) وأخويه نصب ؛ لأنَّ الفاعل البارز حاجزُ ُ، وثلاثة أشياء لا تركب، وأيضاً: فإن الوقف على نحو: (هل تفعلين)؛ بحذف نون التوكيد، وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنياً لبقى بناؤه؛ لأنّ الوقف عارضُ ، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين،فلو كان لـ (تفعلن) ونحوه قبل الوقف بناءُ لاستُصحب عند عُروض الوقف "[٤] "[٤] .

---

(١) شرح التسهيل ٣٦/١.

(٢) المركّب المزجيّ: كل اسمين جعلا اسما واحدا، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها، نحو: بعلبك، وحضرموت، ومعد يكرب، وسيبويه. ينظر: شرح الأشمونى١/ ١١٦.

(٣) شرح الفية ابن مالك ص ١٥، وشرح كافية ابن الحاجب ص ٢٧٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣٦/١.

***واحترز ابن هشام بذكر المباشر**: من نحو قوله . تعالى .: **چ پ پ پ پ پ پ پ** **پ**[1]، **وأصل (تتبعان)**: (تتبعانِنَّ) التقى فى آخر الفعل المضارع ثلاث نونات، والعرب تكره توالى الأمثال فخفّف بحذف النون الأولى (نون الرفع) لالتقائها ساكنة مع ألف الاثنين الفاعل ؛ ولم تحذف الألف لأنها لو حذفت لالتبس فعل الاثنين بفعل الواحد لو قيل: (تَتَبعَنَّ)، والفاعل مثنى لا مفردُ ، فلأجل ذلك لم تحذف الألف، وتخلصاً من إلتقائها ساكنة مع أولى النونين حركت الأولى منهما بالكسر ، وقوله:**چ ۈ ۋ ۇ ۆ چ**[2] ، وأصلها: (لتبلوونَّ) فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة دليلاً عليها، وقوله:**چ ۋ چ** [3]، فالأصل فيها كما ذكر ابن هشام – (لتسمعونَّ)، فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين [4] .

وقوله:**چ پ پ چ**[5]، **وأصل (ترينَّ)** –كما يقول الشيخ خالد– (تَرْأَيِيْن) كـ (تَمْنَعِيْن) نقلت حركة الهمزة إلى الرّاء قبلها، ثم حُذفت الهمزة، فصارت (تَرَيِيْنَ) بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصارت (تَرْيِنْ) ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع، ثم أكد بالنون الثقيلة، فالتقى ساكنان ياء المخاطبة وأولى النونين فحذفت الياء وبقيت الكسرة على الياء دليلاً على الفاعل المحذوف، فصار الفعل فى صورته النهائية **(تَرَينَّ)** بزنة (تَعِينَّ)[6] .

فإنّ الألف فى الأول، والواو فى الثانى، والياء فى الثالث فاصلة بين الفعل والنون، لذلك فهو معرب لا مبنىُ ،وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدرُ كان الفعل – أيضاً – معرباً، وذلك كقوله – تعالى–:چچ چ چ چچ [7] أصله قبل دخول الجازم: (يصدوننك) فلما دخل الجازم وهو (لا) الناهية، حُذفت النون فالتقى ساكنان

(1) سورة يونس من الآية رقم (٨٩).
(2) سورة آل عمران من الآية رقم (١٨٦).
(3) سورة آل عمران من الآية رقم (١٨٦).
(4) ينظر: شرح شذور الذهب ص ٦٤بتصرف.
(5) سورة مريم من الآية رقم (٢٦).
(6) ينظر: التصريح ٥٧/١ بتصرف.
(7) سورة القصص من الآية رقم (٨٧).

(الواو والنون)، فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وهو الضمّة، وقُدِّر الفعل معرباً – وإن كانت النّون مباشرة لآخره لفظاً – لكونها منفصلة عنه تقديراً [١] .

وعليه فالفعل الآخير **(يَصُدُّنَّكَ)** مجزوم بحذف النون لأنَّه من الأمثلة الخمسة، والأفعال الثلاثة الأولى . كما يقول الفاكهى . مرفوعة بثبوت النون المحذوفة لتوالى الأمثال، والفاعل ألف الاثنين فى الأول، وواو الجماعة المقدرة فى الثانى، وياء المخاطبة المقدرة فى الثالث، وليس مبنياً وذلك لعدم تركبه مع النون ؛ لأنّ العرب لا تركب ثلاثة أشياء [٢] .

*** مذاهب النحاة فى الفعل المضارع المؤكّد بالنون:**

لقد ذهب النحاة فى الفعل المضارع المؤكد بالنّون إلى ثلاثة مذاهب:

***المذهب الأوّل: البناء مطلقاً**، وهو مذهب الأخفش سواء اتصل به ألف الاثنين،أو واو الجمع، أو ياء المخاطبة، أو لم يتّصل به [٣] .

*** المذهب الثّانى:التّفصيل بين أن تباشره النّون فيكون مبنياً،أو لم يتّصل به فيبقى على إعرابه وهذا هو الصّحيح**[٤] .

فإذا فُصل بين نون التّوكيد بأحد الضمائر(ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة) فهو معرب هذا مذهب ابن مالك، وإليه أشار ابن مالك فى الألفية، وصرّح بذلك ابن عقيل حيث يقول:"فعلم أنَّ مذهبه أنَّ الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد نحو: (هل تضربن يا زيدُ؟)، فإن لم تباشره أُعرب، وهذا مذهب الجمهور"[٥] الجمهور"[٥] .

فنحو: **چ ۈ چ** [٦] مبنى[٧] على الفتح حتى مع المسند إلى واو الجماعة، أو ياء ياء المخاطبة، لكنَّه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الأقرب، وإن توقف فيه البعض [١] .

---

(١) شرح قطر الندى ص ٥١، ٥٢.
(٢) مجيب الندا إلى قطر الندى ٨٢/١ بتصرف يسير.
(٣) شرح ابن عقيل ٣٧/١، وينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٦٤/١.
(٤) شفاء العليل فى إيضاح التسهيل١١٤/١.
(٥) شرح ابن عقيل ٣٧/١.
(٦) سورة آل عمران من الآية رقم (١٨٦).
(٧) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٦١/١.

***المذهب الثالث: نقل عن بعضهم أنّه معرب[٢] تقديراً**[٣]، وإن اتصلت به نون التّوكيد[٤] منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد، والمسند للجماعة، ولذلك فقد انتصر الأشمونى لمذهب الجمهور قائلاً:" ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور"[٥] .

***الرأى الراجح:**

يبدو لى – والله أعلم – أنَّ الراجح من تلك المذاهب هو مذهب الجمهور، لا سّيما وأنَّ فى القول به فرقاً بين ما اتّصل به الفعل بالنون مباشرة وما فُصل بينه وبينها بفاصل، فهو مبنىٌّ ما باشرته النون، ومعرب ما فصلت منه النّون، وليس معرباً مع كليهما كما ذهب إلى ذلك طائفة لأنّ فى القول بذلك خلط بين ما بُنى، وما ينبغى فيه الإعراب، وليس مبنياً باشرته أو لم تباشره لأجل السبب الذى بدأت به ، والله أعلم بالصواب.

❁❁❁❁

المبحث الثانى
الفعل المضارع مبنيًّا على السّكون

المطلب الأول: بناء المضارع على السّكون لاتّصاله بنون النّسوة.

يبنى الفعل المضارع على السّكون متى اتصل به نون النسوة ولذلك يقول ابن هشام:

"**أحدها**: المضارع المتصل بنون الاناث، كقوله –تعالى–:**چچ چ چ**[٦]، وقوله: **چ ھ ھ ھ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ**[٧]، فعلان مضارعان فى موضع رفع؛ لخلوّهما من الناصب والجازم، ولكنهما لما اتصل بهما نون النسوة بُنيا على السكون، وهذان الفعلان خبريان لفظاً طلبيّان معنىً، ومثلهما: (الله يرحمك).

---

(١) السابق نفسه.
(٢) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٦٢/١.
(٣) شرح ابن عقيل ٣٧/١.
(٤) شرح الأشمونى ١١٨/١.
(٥) حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١١٨/١.
(٦) سورة البقرة من الآية رقم (٢٢٨).
(٧) سورة البقرة من الآية رقم (٢٣٣).

**__وفائدة العدول عن صيغة الأمر__: التوكيد والاشعار بأنَّهما جديران بأن يتلقّيا بالمسارعة ، فكأنهنَّ امتثلن فهما مخبرُ عنهما بموجودين[١] ونحو: النسوة يقمْنَ "[٢] .

وقول ابن مالك – كما سيرد فى الألفية –: **(نون إناث)**: أولى من (نون النسوة) ؛ لأنَّ هذه التسمية لا تشمل غير العاقل، والمراد: الموضوعة لذلك، وإن استعملت فى الذكور مجازاً .. غير أنَّها إن اتصلت بالأفعال كانت اسماً مضمراً ومرفوعاً على الفاعلية، وإن اتصلت بالأسماء كانت حرفاً لا محل له من الإعراب نحو: هُنَّ وإيَّاكُنّ"[٣]. ومنه:**چ ئا ئه ئەچ**[٤]؛ لأنَّ الواو أصليّة[٥] لا ضمير[٦]، وهو واو (عفا يَعْفُو) [٧]، والنون ضمير النسوة النسوة [٨]، والفعل مبنى على السكون ؛ لاتصاله بالنون، والنون فاعلٌ مضمرُ عائدُ على المطلقات، ووزنُه: (يَفْعُلْنَ) وليس هكذا كـ(يَفْعُون) فى قولك: (الرجالُ يعْفُون) ؛ لأنَّ تلك الواو ضمير لجماعة المذكرين كالواو فى قولك: (يقُومُون)، وواو الفعل حذفت، والنون علامة الرفع، ووزنه (يَفْعُون)، وهذا يُقال فيه: (إلّا أنْ يَعْفُوا) بحذف نونه كما تقول: (إلاّ أن تقوموا) [٩] ولا تسقط هذه النون لجزم ولا لنصب، كما سقطت تلك النون ؛ لأنَّها ضمير كالواو فى (يضربُون)، والألف فى (يضربان)، فكما لا تسقط الواو والألف هناك كذلك لا تسقط هنا،ولمّا كان (نون الإناث) لا يكون إلّا مباشراً للفعل لم يقيده ابن مالك بقيد [١٠] .

❁❁❁❁

المطلب الثانى

علّة بناء الفعل المضارع على السّكون عند اتّصاله بنون النّسوة.

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٩٠، وينظر: المفصل فى صنعة الاعراب ص ٣١٤، وشرح الفواكه الجنية ص ٣٢.

(٢) شرح قطر الندى ص ٤٨.

(٣) الكواكب الدرية ٥٠/١.

(٤) سورة البقرة من الآية رقم (٢٣٧).

(٥) شرح قطر الندى ص ٤٨، ٤٩.

(٦) السابق ص ٤٩.

(٧) شرح الفواكه الجنية ص ٦٤، وينظر: شرح المفصل ١٠/٧.

(٨) شرح قطر الندى ص ٤٩.

(٩) شرح المفصل ١٠/٧.

(١٠) شرح ابن طولون ٦٠/١ بتصرف.

إن اتّصلت بالفعل المضارع نون الإناث " بُنى معها ؛ لضعف شبهه بالاسم – حينئذ – لأنّ هذه النون لا تتصل إلا بالفعل[١]، فقد " اتصل به مالايتصل هو ولا نظيره نظيره بالأسماء، فضعف شبهه بالاسم، فرجع إلى أصله من البناء فحُمل على نظيره من الماضى المسند للنون فبُنى على السكون"[٢]، فقالوا: هنّ يقمْنَ ويَرُعْن ،ونحو ذلك فاسكنوا ما قبل النون فى المضارع كما قالوا: (قمْنَ ورُعْن) بإسكان ما قبلها فى الماضى[٣]، ولأجل ذلك يقول ابن عصفور: كان يجب أن يكون حكمه البناء على الفتح الفتح مع نون الإناث لولا حُمله على (فَعَلْن)[٤] فى صيرورة النون جزءاً منه فحمل عليه عليه فى سكون الآخر لفظاً، وإن كان سكون الماضى ليس بناءً ... وإنَّما احتاج لحمله على الماضى ؛ لأنَّ الموجب لسكون الفعل معهما هو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه، بل فى الماضى فقط [٥] .

وقيل: إنَّما بُنى المتّصل بنون الإناث لتركيبه معها لأنّ الفعل، والفاعل [٦]كالشئ الواحد الواحد معنىً وحكماً، فإذا انضمّ إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتّصال لكونه على حرفٍ واحدٍ تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئاً واحداً، فمقتضى هذا أن يُبنى المتصل بألف الضمير، أو واوه، أو ياؤه، لكن مُنع من ذلك شبهه بالاسم (المثنى) [٧]، والمجموع على حده [٨]كما مُنع من بناء (أىّ) مع ما فيها فيها من تضمُّن معنى الحرف شبهها بـ (بعض وكل) معنىً واستعمالاً .

---

(١) الكواكب الدرية ٥٠/١.

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٥.

(٣) السابق نفسه.

(٤) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٣٧٠ بتصرف .

(٥) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٠/١.

(٦) الفاعل: " المسند إليه فعلُ تامُ ، مقدم، فارغُ ، باقٍ على الصَوْغُ الأصلى، أو ما يقوم مقامه " ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٥٧/١.

(٧) المثنى: اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن، والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف . ينظر: شرح الأشمونى ١٣٧/١.

(٨) المجموع على حد المثنى: يسمى هذا الجمع، جمع المذكر السالم لسلامته بناء واحده، ويقال له: جمع لسلامة المذكر، والجمع على حد المثنى، لأنَّ كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة. ينظر: شرح الأشمونى ١٤٥/١.

وقيل: إنَّما بُنى المتصل بنون الإناث لنُقصان شبهه بالاسم ؛ لأنَّها لا تلحق الأسماء وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادت بها مباينته، وإن شابهه نقصت بها مشابهته[١] .

***الخلاف بين النّحاة فى الفعل المضارع المتّصل بنون النّسوة:**

نقل المصنّف ابن مالك– رحمه الله تعالى – فى بعض كتبه أنَّه لا خلاف فى بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وقد نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور فى **(شرح الإيضاح)**[٢]، فهو مبنىٌ بلا خلاف عند ابن مالك بينما هو معرب عند ابن درستويه[٣]، والسهيلىّ[٤]، وابن طلحة[٥]، وطائفة من النحويين [٦] بإعراب مقدّر منع من ظهوره ما عَرِض فيه من الشبه بالماضى[٧] ، وبناء هذا الفعل مع نون الإناث فى الأصح[٨].

***الرأى الراجح:**

أطمئن – والله أعلم – إلى أنَّ الراجح منهما هو القول ببناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوه، لا سيما وأنَّه محمول فى ذلك على الفعل الماضى، وهو مبنى باتفاق النحاة، والشئ يُحمل على الشئ لشبهه به، فلما أشبه ما هو أصل فى البناء بُنى لأجل ذلك .

---

(١) شرح التسهيل ٣٣/١.

(٢) شرح ابن عقيل ١/بتصرف٣٧.

(٣) ابن درستويه: عبدالله بن جعفر بن درستويه جيد التصانيف، توفى سنة ٣٤٧هـ، من مصنفاته الإرشاد فى النحو، وغريب الحديث، ومعانى القرآن وغيرها، ينظر فى ترجمته: إنباه الرواة ١٣/٢، ووفيات الأعيان ٤٤/٣، وشذرات الذهب ٣٧٥/٢ .

(٤) السهيلي: عبدالرحمن بن عبدالله، الامام أبو زيد السهيلى الخثعمى الأندلسى، كان عالماً بالقراءات بالقراءات واللغة العربية، نحوياً أديباً مفسراً ومن مصنفاته: الروض الأنف، وشرح الجمل، ونتائج الفكر فى النحو، توفى سنة ٥٨١، ينظر فى ترجمته: بغيه الوعاة٨١/٢.

(٥) ابن طلحة: محمد بن طلحة بن عبدالله بن أحمد الأموى الإشبيلى، كان كان إماماً فى صناعة العربية، عارفاً بعلم الكلام، وكان مشهوراً بالعقل والذكاء، درس العربية والآدب بإشبيلية لمدة خمسين عاماً، وتوفى سنة ٦١٨ هـ. ينظر فى ترجمته: بغية الوعاة ١٢١/١.

(٦) شفاء العليل ١١٤/١ بتصرف، وينظر: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١١٨/١.

(٧) شرح الأشمونى ١١٨/١، ١١٩.

(٨) شرح ابن طولون ٦١/١.

** وإلى ما سبق من موضعي بناء الفعل المضارع أشار النّاظم بقوله:

..... وَأَعْرِبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِبَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُباشرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيرُعْنَ مَنْ فُتِنْ (١)

❁❁❁❁

(١) الألفية بشرح ابن عقيل ١/٣٧.

الباب الثانى
لا النافية للجنس
الفصل الأول
من المبنيِّ بناءً عارضًا اسم (لا) النّافية للجنس .
المبحث الأول
لا النافية للجنس اسمًا، وعملاً
المطلب الأول
لا النافية للجنس اسماً

لـ (لا) النافية للجنس ثلاثة أسماء وهى مبنية فيما يلى:

(١) **لا النّافية للجنس**: و"(لا) النّافية للجنس هى التى تنفى الخبر عن جنس ما يقع بعدها نصاً [١]؛ لأنَّ النفى إنَّما يتعلق بالأحكام لا بالذوات[٢]، فالأسماء النكرة التى تُنفى بـ (لا) هى الأسماء الشائعة التى يُراد بنفيها نفى الجنس [٣] ،على سبيل الاستغراق [٤] ، فإذا قلت: (لا رجل عندك) فالمعنى: لا واحد من هذا الجنس عندك، ولا أكثر منه [٥] .

(٢) **لا: العاملة عمل (إنّ)** [٦].

(٣) **لا التبرئة**: ولكونها للتبرئة أنَّها لنفى مضمون الجملة فيلزمها التصدُّر [٧] . وذلك إذا أُريد بها نفى الجنس على سبيل التّنصيص وتسمى – حينئذٍ – التبرئة [٨] .

وحق (لا) التّبرئة أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت ؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه، ولكنَّهم خصوصها بالعاملة عمل (إنَّ)، فإن التبرئة فيها أمكن منها فى غيرها لعمومها بالتنصيص [٩] .

❁❁❁❁

المطلب الثانى

(١) حاشية الصبان ٣/٢، وينظر: وأوضح المسالك ٥/٢.
(٢) حاشية الخضرى ٢٠٥/١ بتصرف يسير .
(٣) الايضاح للفارسى بشرح الجرجانى المسمى المقتصد فى شرح الايضاح ٧٧٩/٢، وينظر: الهمع ٤٦٢/٢.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١، وينظر: شرح عمدة الحافظ ١٥٤/١ .
(٥) العلل فى النحو ص ٢٥٥ .
(٦) ينظر: التصريح ٢٣٥/١.
(٧) شرح الرضى على الكافية ١٦٥/٢ .
(٨) مغنى اللبيب ٢٦٤/١ .
(٩) التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٥/١ .

لا النافية للجنس عملا.

الأصل فى (لا) النّافية ألا تعمل؛ لأنَّها غير مختصةٍ بالأسماء، وقد أخرجوها عن هذا الأصل فأعملوها فى النكرات عمل (ليس) تارةً، وعمل (إنَّ) أخرى[١]، و(لا) تعمل فيما فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها[٢]؛ لأنّها تقيضها [٣] .

حملاً للشئ على نقيضه، وهى:" تدخل على الأسماء كدخول (إن) عليها، فوجب أن تنصب الأسماء كما تنصب (إنَّ)" [٤] ، ويظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً خافضاً نحو:(**لا صاحب جودٍ ممقوتٌ**) [٥] .

❁❁❁❁

(١) شرح ألفية ابن مالك ص ١٨٥، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٣٦١/١ .

(٢) الكتاب ٢٧٤/٢ .

(٣) معانى الحروف للرمانى ص ٨١ .

(٤) العلل فى النحو ص ٢٥٤ .

(٥) مغنى اللبيب ٦٤/١ .

المبحث الثانى
شروط عمل (لا) النّافية للجنس

يُشترط فى (لا) لكى تعمل عمل (إنَّ) شروط أُبينها فيما يلى:

الشرط الأول:أن يكون اسمها نكرة: ولذلك قال سيبويه: "اعلم أنَّ كل شيءٍ حسُن لك أن تعمل فيه (رُبَّ)[١] حَسُن لك أن تعمل فيه (لا)[٢]، وتأكيداً على ذلك قال فى موضع آخر: " اعلم أنَّ المعارف لا تجرى مجرى النكرة فى هذا الباب؛ لأنّ (لا) لا تعمل فى معرفة أبداً"[٣]؛ لأنّها لا تدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها فى موضع الجميع"[٤]، وقد نص على ذلك الشرط نحاة كثيرون منهم على سبيل المثال: الزجاجى، والرمانى، والزمخشرى، وابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، والمرادى[٥].

وقد علل ابن يعيش لاشتراط هذا الشرط بأن لا "تنفى نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين"[٦]، وقال ابن مالك " إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق، الاستغراق، ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء النكرات ؛ لأنّ قصد ذلك يستلزم وجود (من) الجنسية لفظاً، أومعنى، ولا يليق ذلك إلّا بالأسماء النكرات، فوجب لـ (لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها من نكرة [٧].

---

(١) رُبّ: للتقليل، أى تدل على تقليل نوع من جنسٍ نحو: (رُب رجل كريم لقيته) .. وتختص بالنكرات ؛ أى لا تدخل على المعارف ... ويجب أن تكون النكرة التى دخلت عليها (رُبَّ) موصوفة ... ليجعل الوصف ذلك الجنس النكرة نوعاً، فيحصل الغرض، وقد يلحق (رُب) (ما) فتمنعها عن العمل ويُسمى (ما) الكافه، وحينئذٍ يجوز أن تدخل على الأفعال نحو: ربما قام زيد . ينظر: رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى ص ١٦٨ .

(٢) الكتاب ٢٨١/٢ .

(٣) السابق ص ٢٩٦ .

(٤) المقتضب٢٥٧/٤، وينظر: ص ٣٦٤ .

(٥) ينظر: الجمل فى النحو ص ٢٣٧، وشرح جمل الزجاجى ٣١٦/١، ومعانى الحروف ص ٨١، والمفصل فى علم العربية ص ٧٦، والمفصل فى صنعة الإعراب ص ١١٢، وشرح المفصل ١٠٣/٢ وشرح عمدة الحافظ ١٥٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٣١/١، وأوضح المسالك ٣/٢، مغنى اللبيب ٢٦٤/١، والجنى الدانى فى حروف المعانى ص ٢٩٠، وتوضيح المقاصد ٣٦١/١ .

(٦) شرح المفصل ١٠٣/٢ .

(٧) شرح التسهيل ٥٣/٢.

فأمَّا قول الشاعر:

لاَهَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ[1].

فإنّه جعله نكرة، أراد: لا مثل هيثم[2]، يعنى: أنّ (مثل) مقدرة فى المعنى، فصار نكرة فى المعنى، فصح دخول (لا) عليه و(مثل) إن أضيف إلى معرفة فهى نكرة [3]؛ لتوغّلة فى الإبهام [4] .

وقوله:

تَبَكِّى عَلَى زَيْدٍ وَلاَ زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِئُ مِنَ الحُمىَّ سَلِيْمُ الجَوَارِحِ[5].

فالمعنى: ولا واحداً ممن سُمى بزيدٍ ... وقدره الناظم فى البيت المذكور بـ (مثل)، فإن الخبر كلمة (مثل) فيصير المعنى: ولا مثل زيد مثله [6]، وقال ابن الزبير الأسدى:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِى حُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ فِى الْبِلاَدِ[7]

---

(1) أمالى ابن الشجرى ٣٦٥/١ دون نسبة من بحر الرجز، والكتاب ٢٩٦/٢،، والمقتصب ٣٦٢/٤، والأصول فى النحو ٣٨٢/١، والمسائل المنثورة ص ٩٧، وشرح المفصل ١٠٢/٢، ١٢٣/٤، وشرح الكافية الشافية ٢٥٣/١، والمفصل فى علم العربية ص ٧٦، وتوضيح المقاصد ٣٦١/١ وقال فى حاشية الصبان ٤٠٦/٢ "هيثم بالمثلثة: اسم سارق، أوراع، أوحادٍ "، وخزانة الأدب ٥٧/٤، ٥٩ رقم ٢٦١. والشاهد فيه: (لاَ هَيْثَمَ) حيث ورد اسم (لا) النافية للجنس معرفة على التأويل بنكرة، والتقدير: (لا مثل هيثم).

(2) السابق نفسه.

(3) السابق ٤١٣، ٤١٤ .

(4) شرح الرضى على الكافية ١٦٦/٢.

(5) تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد لابن هشام ص ٣١٠ رقم (٢٣٠)، وهو لجرير من بحر الطويل، والمقرب لابن عصفور ٨٩/١، وشرح التسهيل ٦٧/٢، برواية:(صحيحاً) بدلاً من (برئُ)، وخزانة الأدب ٥/٤، وتذكرة النحاة لأبى حيان ص ٥٢٩، ٥٣٨، وبرواية: (يبكى) بدلاً من (تبكى) فى حاشية الصبان٢ /٧، والهمع ٤٦٤/٢ رقم ٥٤٨ بصدره، والبيت فى ديوانه ص ٨٣ برواية: (ولم تر) بدلا من (ولا زيد) (مليكاً) بدلاً من (برئ)، و (شديدً) بدلا من (سليمً)، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه .
والشاهد فيه: (وَلاَ زَيْدَ) حيث عمل (لا) النافية للجنس فى المعرفة لفظاً والنكرة معنى بتقدير: (ولا مثل زيدٍ).

(6) تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد ص ٣١٠، ٣١١ .

(7) امالى ابن الشجرى ٣٦٥/١ لابن الزبير الأسدى من بحر الوافر، وله فى الكتاب ٢٩٦/٢، والمفصل فى علم العربية ص ٧٦، والمفصل فى صنعة الإعراب ص ١١٢ رقم (٧١)، وشرح

أراد: ولا أمثال أمية [١] .

الشرط الثانى: أن يتّصل بها اسمها: فلا يجوز لك أن تفصل بين (لا) والاسم ،ومتى فعلت ذلك لم يكن إلّا الرفع وذلك قولك: لا لك مالٌ، ولا تقول: لا لك مالً ؛ لأنَّ (لك) قد منع البناء [٢] .

الشرط الثالث: ألّا يتقدّمها جارٌ: وهذا الشرط لم يشترطه كل النحاة، بل منهم من اشترطه، ومنهم من لم يشترطه ، وقد نقل ابن هشام عن أبى حيان هذا الشرط حيث قال: " **أحدها:** ألا يدخل عليها جار، فيجب أن لا تعمل فى نحو: (غضبت من لا شئٌ)، و (جئتك بلا زاد)" [٣]. وكذلك فعل الشيخ خالد حين قال: " وهو المراد بقولهم: ألا تقع بين عامل ومعمول" [٤] .

وقد علّل الصبّان لذلك فقال:" لأنّ عملها عمل (إنَّ) إنما هو مع عدم الجار، كما هو معلوم أنّ الجار إنما يتعلق بالأسماء، فإذا دخل على (لا) لم يكن متعلقاً بها، بل بالاسم بعدها، فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار لا لها، فلا عمل لها حينئذٍ " [٥] .

لكن الغالب عند ابن مالك هو العمل عند اقترانها بالباء، ولذلك فهو يقول:" ودخول الباء على (لا) لا يمنع التركيب غالباً" [٦] .

** **وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:**

عَمْلُ (إنَّ) اجْعَل لِـ (لاَ) فِى نَكِرَهْ مُقَرَرةٍ جَاءتْك أَوْ مُتَكْرِهْ [٧].

***موقف النحاة من (لا) التى دخل عليها الجارّ:**

المفصل ١٠٢/٢، وشرح جمل الزجاجى ٢٧٠/٢، رقم ٦٤٦ دون نسبة، والأصول ٣٨٣/١، وشرح الرضى ١٦٦/٢، رقم (٢٥٣).

والشاهد فيه: (لاَ أُمَيَّةَ) حيث ورد اسم (لا) النافية للجنس معرفة فى اللفظ نكرة فى المعنى والتقدير: (ولا مثل أمية).

(١) السابق نفسه .

(٢) الأصول فى النحو ٦٧/٢.

(٣) شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لأبى حيان لابن هشام ٦١/٢، وينظر: أوضح المسالك ٣/٢.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٦/١ .

(٥) حاشية الصبان ٥/٢.

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٦٧.

(٧) ينظر: الألفية بشرح ابن عقيل ٣/٢.

لقد وقف النحاة من (لا) المسبوقة بالباء والمتبوعة بالنكرة ثلاثة مواقف وهى:

(١) **أنّها على أصلها فى العمل عمل (إنَّ)**، وقد أفهمت قلة ذلك عبارة ابن مالك حيث يقول: وربَّما رُكبت النكرة مع (لا) الزائدة" [١]، وكذلك قال أبو حيان:" وربَّما دخلت الباء على (لا) ففتح ما بعدها، قالوا: (جئت بلا شئ)، والغالب الجر " [٢] .

وقد عدَّها المرادى لغة لبعض العرب حيث يقول: " وروى عن بعض العرب: (جئت بلا شئَ) بالفتح على التركيب الاسم مع (لا) وجعلها عامة، وهو نادر لما فيه من تعليق حرف الجر عن العمل"[٣]، وبندرته قال ابن مالك مستدلاً بقول الشاعر:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ فِى لاَ ذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لَلاَمَ ذَوُوْ أَحْسَابَهاعُمرَا [٤].

وهى عند ابن هشام شاذة حيث قال:" وشذَّ (جئت بلا شئ) بالفتح" [٥] .

(٢) **أنَّها زائدة بين المتلازمين (الجاروالمجرور)**: وعن ذلك يقول الزجاجى " قد تزاد (لا) بين العامل والمعمول فيه بمعنى (غير) كقولك: (غضبت من لا شئ)، و (جئت بلا شئٍ)" [٦]، فـ (شئ) خُفض بـ (من)، و (لا) زائدة، وكذلك هى فى قولك: (جئت بلا ترادٍ) خفض بالباء الزائدة، ولا زائدة) [٧] .

فإذا أدركت ذلك فاعلم أنّ (لا) ... حرف نفى لا عمل لها، وأنَّ النكرة بعده فى المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على (لا)، وهذا مذهب البصريين [٨] ؛ لأنّها موضوعة على أن يكون دخولها كخروجها [٩] ، ومنه قول الشاعر:

---

(١) التسهيل ص ٦٧.
(٢) ارتشاف الضرب ١٣٠١/٣.
(٣) الجنى الدانى ص ٣٠١، وينظر: شرح الأشمونى ٦/٢، والتصريح ٣٧٧/١.
(٤) شرح التسهيل ٩٥/٢ من بحر البسيط، والمساعد ٣٤٢/١ رقم (٣٩١) .
والشاهد فيه: (لاَ ذُنُوبَ) حيث زيدت (لا) وعملت عمل (إنَّ)، وركبت مع ما بعدها (ذنوب) فهو اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب.
(٥) أوضح المسالك ٥/٢ .
(٦) الجمل فى النحو ص ٢٣٩.
(٧) شرح جمل الزجاجى ٣١٨/١، وينظر: ٢٧٨/٢.
(٨) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محى الدين عبدالحميد ٥/٢، وينظر: الكواكب الكواكب الدرية ٢٨١/١.
(٩) شرح المقدمة الجزولية (الشرح الكبير) لأبى على الشلوبين ٥٢٧/٢.

حَتَّى تَآوِيَ إِلى لاَ فَاحِشٍ بَرِمٍ وَلاَ شَحِيْحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ عَدِمُوا [١].

فهى غير عاملة فى اللفظ،ولكنّها مرادةُ من جهة المعنى،فصورتها كصورة الزّائد[٢].

ومنه قول جرير:

مَا بَالُ جَهْلُكَ بَعْدَ الحِلْمِ وَالدِّيْنِ وَقَدْ عَلاَكَ مَشِيْبُ حِيْنَ لاَ حِيْنِ [٣].

فـ (حينَ) الأول مضاف إلى الثانى، وفصلت (لا) بين الخافض والمخفوض كفصلها فى (جئتُ بلا شيءٍ)، كأنه قال: حين لا حينٍ فيه لهو ولعب[٤] .

(٣) **<u>لا اسم ومعناها (غير)</u>**: فالكوفيون يقولون: "إنْ (لا) اسم كـ (غير) حقيقةً ومعنىً، وهى مجرورةٌ بالباء وما بعدها مجرورٌ بها[٥]، وقد نص على ذلك الهروى[٦]، وأبو حيان [٧] .

وقد سبق إلى ذلك سيبويه وعبارته:" اعلم أنَّ (لا) قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحدٍ والمضاف إليه ليس معه شئ، وذلك نحو قولك: (أخذتُه بلا ذنبٍ)، و (أخذتُه بلا شيءٍ)، و (غضبتُ من لا شيءٍ)، و(ذهبتُ بلا عتادٍ)، والمعنى: ذهبت بغير عتادٍ،وأخذته بغير ذنبٍ" [٨]

---

(١) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ص ٢٧١ دون نسةمن بحر البسيط ورقمه (٣٧١)، وهو وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ٩٤ برواية:(غنموا) بدلاً من (عدموا)، وهو فى البحر المحيط لأبى حيّان ١٥٥/٥.
<u>والشاهد فيه</u>: " (إِلَى لاَ فَاحِشٍ) حيث زيدت (لا) بين الجار (إلّا) ومجروره (فاحشٍ)، فليست عاملةً عمل (إنَّ).

(٢) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ٥١/١، وينظر: الكواكب الدرية ٢٨١/١.

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢٦٤/١ لجرير من بحر البسيط، والبيت فى ديوانه ص ٤٨٤، والكتاب ٣٠٥/٢ .
<u>والشاهد فيه</u>: (حِيْنَ لاَ حِيْنِ) حيث زيدت (لا) بين المضاف (حينَ)، والمضاف إليه (حينِ)، فهى ليست عاملة عمل (إنَّ).

(٤) السابق نفسه ص ٢٦٥ بتصرف .

(٥) مصابيح المغانى فى حروف المعانى لابن نور الدين ص ٣٤٦، وينظر: الكواكب الدرية ٢٨/١١.

(٦) الأزهية فى علم الحروف للهروى ص ١٦٠، وينظر: أمالى ابن الشجرى ٥٣٩،/٢ <u>والهروى</u>: على بن محمد أبو الحسن من أهل (هراه) سكن مصر، وهو أول من أدخل نسخة من كتاب الصحاح للجوهرى مصر، وتوفى سنة ٤١٥هـ، ومن مصنفاته: الذخائر فى النحو ، والأزهية شرح فيها معانى الحروف . ينظر فى ترجمة الأعلام ١٩/٤، وشذرات الذهب ١٩٤/٣ .

(٧) ينظر: تذكرة النحاة ص ٥٠١ .

(٨) الكتاب ٣٠٣/٢، وينظر: المقتضب ٣٥٨/٤، والأصول ٣٨١/١، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٣/١. ٣٦٣/١.

وحجتهم: أنَّها فى ذلك مثل (عن)،و(على) فهما اسمان عند دخول الجار، ورُد بأنَّها لم تثبت لهما الزيادة بخلافها حيث ثبت لها ذلك [1] .

* **الرأى الراجح**:

يبدو لى – والله أعلى وأعلم – أنّ الراجح فى ذلك كونها غير عاملة عمل (إنَّ) لا سيَّما، وقد ورد عن العرب أمثلة عديدة للفصل بين المتلازمتين سواء بها أو بغيرها، وأرى أنّها زائدة، وليست اسماً ؛ لأنّه لم يعهد عن النحاة أن عَدُّوها من أصناف (الاسم)، ولكن يجوز أن يحمل معنى الجملة برمته على الغيريّة .

(1) الجنى الدانى ص ٣٠١ بتصرف .

الفصل الثانى
اسم (لا) النافية للجنس بين البناء والإعراب
المبحث الأول
اسم (لا) النّافية للجنس مبنىٌ، وعلة ذلك
المطلب الأول
اسم (لا) النّافية للجنس مبنىٌ

يقول ابن الحاجب:" إن كان مفرداً فهو مبنى على ما ينصب به"[١] ، وبناؤه على ما ينصب به أولى من بنائه على الفتح، لكى يدخل فيه (لا غلامَيْنِ لك) و (لا مُسْلِميْنَ لك) .

والمفرد: ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به [٢]، فيدخل فيه المثنى والمجموع على حده[٣]، فهو مبنى على الياء فى المثنى ، والمجموع على حده [٤] .

إنَّما بُنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة فى الأصل قبل البناء خلافاً للمبرّد [٥] فى زعمه أنَّ (المثنى والمجموع على حده) لا يجوز فيهما البناء مع (لا) لشبههما بزيادة الياء والنون (المطول)[٦] فهما عنده منصوبان مثله، ومذهب سيبويه، والخليل، وابن السيرافى، والجماعة أنهما مبنيان ؛ لأنَّهما فى حكم الأسماء المفرده [٧] .

***وقد رد ابن مالك على المبرّد قياسة المثنى والجموع فى الإعراب على المطوّل،** وعارضته بأن (لا رجلين ، ولا رجلان) أقوى من شبهه بـ(لا خيراً من زيد)، وقد سوى بين (يا رجلان، ويا رجل) فليُسَوِّ بين (لا رجلين)، و(لا رجل) [٨] .

* **فأمَّا عن علّة المبرد فى قوله بإعراب المثنّى والمجموع فى – هذه الحالة** – وما ردّ عليه فيقول الرّضى: فإنَّه قال به؛ لأنّ النون كالتنوين[١] الذى هو دليل الإعراب،

---

(١) الكافية بشرح الرضى ١٥٤/٢.

(٢) الشبيه بالمضاف: هو الشبيه بالفعل المضارع بأن: "يكون وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة ": وينظر: شرح الأشمونى ٣٦١/٢.

(٣) شرح الرضى على الكافية ١٥٥/٢ بتصرف .

(٤) السابق ص ١٥٦ بتصرف.

(٥) التسهيل ص ٦٧.

(٦) نحو: (لا خيرًا من زيد هنا)، ينظر: شرح التسهيل ٥٧/٢.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٤٢/١.

(٨) شرح التسهيل ٥٧/٢.بتصرف يسير .

فمنقوضُ بنحو: يا زيدان، ويا زيدون، وهما مبنيان مع وجود النون ؛ إذ لو كانا معربين لقيل: يازيديْنَ، ويا زيدِينِ، والنون ليست كالتنوين فى الدلالة على التمكّن، ونُقل عنه أنَّه قال: لأنَّ المثنى والمجموع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارعٌ للمضاف فيجب فيه النصب.

***ورُدَّ بأنَّ المعطوف فى باب (لا) مبنيٌّ نحو: لا رجلَ وامرأةَ.**

وله أن يقول: أردت عطف النسق [٢] الذى يكون التابع والمتبوع فيه كاسمٍ واحدٍ ..

قيل: إنّما قال ذلك؛ لأنَّه ليس شئ واحدٍ من المركبات يثنى فيها الجزء الثانى ويُجمع.

والجواب: أنَّه لم يقُم دليلٌ قاطعُ على أن (لا) مركب مع النفى ...وإن سلمنا فليس بناؤه للتركيب وإن سلّمنا فنحن نقول: حضرموتان، وحضرموتون فى المسمى بحضرموت [٣] .

* **وقد استدل المبرد – أيضاً – بقول العرب:** (أعجبنى يومَ زرتنى)، و (يومُ زرتنى) فتفتح فى الأول (يومَ) وتعرب فى الثانى، فرفع (يومُ) وضعفه بيّن ؛ لأنّ بناء (يوم) وشبهه حين أضيف الجملة إنما كان لشبهه بـ (إذا) لفظاً ومعنىً، فلما بُنى خالفه علامة التثنية ويكون اليوم إذا بُنى مؤقتاً، والمحمول على (إلا) لا يكون مؤقتاً، وإنّما يكون مبهماً أى صالحاً لنهار وليلة وللقليل والكثير [٤] .

* **وأمَّا جمع سلامة المؤنّث فبعضهم يبنيه على الكسر** مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أنَّ التنوين للمقابلة[٥] لا للتمكّن[٦] بدليل قوله –تعالى–:**چ چ چ چ**[٧]، وهو منقوض بنحو: (يا مسلماتُ) مجرداً من التنوين اتفاقاً، والجمهور يكسرونه بلا تنوين؛

---

(١) التنوين: " نون ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكن علامة لخفته لفظاً لغير توكيد: " وينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ١٢، وأنموذج الزمخشرى شرح ودراية د . يسرية محمد ابراهيم ٧٨/١ بتصرف .

(٢) عطف النسق: التابع المتوسط بينه، وبين متبوعه أحد الحروف، ينظر: شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣، وينظر: شرح عمدة الحافظ ٥٣٦/٢.

(٣) شرح الرضى على الكافية ١٥٦/٢، ١٥٧ وحضرموت .

(٤) شرح التسهيل ٥٧/٢، ٥٨ بتصرف .

(٥) تنوين المقابلة: " تنوين يلحق آخر الجموع المؤنثة السالمة نظيراً للنون فى الجموع المذكرة السالمة، وذلك فى نحو: مسلمات وصالحات . ينظر: المرتجل ص ١٠.

(٦) تنوين التمكن: " هو الذى يلحق الاسم الذى لم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيعرب إعراب ما لا ينصرف ": وينظر: شرح جمل الزجاجى ١٠٨/١ .

(٧) سورة البقرة من الآية رقم ١٩٨، واستدلوا بها لأنّ (عرفات) ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، ولو كان التنوين للتمكن لم يجز لأنّ عدم الصرف ينافى التنوين ؛ إذاً فالتنوين فيه للمقابلة للنون فى جمع المذكر السالم .

لأنَّها وإن لم تكن للتمكن فهى مشبهةٌ لتنوين التمكن، فيكون على هذين القولين داخلاً فى عموم قوله: (يُبنى على ما ينصب به) [١]، وهو رأى ابن جماعة [٢].

لكنّ الراجح فيه عند ابن مالك هو البناء على الفتح معاملة له معاملة المفرد ، ولذلك يقول ابن مالك:" والفتح فى نحو:**(وَلاَ لذَّاتَ للشَّيْبِ)**"[٣]، والفتح هوالأشهر [٤].

المطلب الثاني

علّة بناء اسم (لا) النّافية للجنس.

يقول سيبويه: " وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنَّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو: (خَمْسَةَ عَشَرَ) وقولك: لا رجُل فى الدار بمنزلة (خمسة عشر) فى البناء ؛ لأنَّ رجلاً مبنى يضارع المعرفة "[٥]؛ وذلك لأنَّها لا تشبه سائر ما ينصب ممّا ليس باسمٍ، وهو الفعل وما أُجرى مُجراه ؛ لأنَّها لا تعمل إلّا فى نكرة، و (لاَ) وما تعمل فيه فى موضع إبتداء، فلمّا خُولف بها عن حال أخواتها خُولف بلفظها كما خُولف بـ (خمسة عشر) [٦]، وفتحة لام (رجل) فى (لا رجل عندك) واقعة موقع فتحة الإعراب الإعراب فى (لا غلام رجل فيها)، و (لا خيراً منك) [٧] .

يعنى اختصاصها بالتّنكير، وكون ما بعدها مبتدأ سببُ بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بإعرابه ؛ لأنَّها بمجموع الشّيئين خالفت سائر العوامل كـ (إنَّ) وأخواتها، فخُولف بمعمولها سائر المعمولات.

---

(١) شرح الرضى على الكافية ١٥٧/٢ .

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ص ٤٣٨، وابن جماعة: محمد بن أبى بكر بن عبدالعزيز بن محمد بن ابراهيم بن سعدالله بن جماعة ، بدر الدين بن الشيخ برهان الدين الحموى الأصل . ينظر: فى ترجمته: بغية الوعاة ١٣/١، وفوات الوفيات ٢٩٧/٣.

(٣) التسهيل ص ٦٧، جزء من عجز بيت من بحر الطويل، وتمامه فى المساعد ٣٤٠/١:

إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجدُ عواقبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لذَاتَ للشَّيْبِ

لرامة بن جندل، ورقمه (٣٩٠) .

والشاهد فيه: (لاَ لَذَات) حيث بُنى اسم (لا) النافية للجنس على الفتح، وهو مجموع بالألف والتاء، وفى رواية الكسر فقد بُنى على ما يُنصب به وهو: (الكسرة) .

(٤) ينظر: المساعد ٣٤٠/١ .

(٥) الكتاب ٢٧٤/٢.

(٦) الأصول ٦٦/٢.

(٧) الخصائص ٢٩٣/٢ بتصرف (باب فى اقتضاء الموضع لك لفظاً هو معك إلا أنه ليس بصاحبك).

*وبناء المعمول أو حذف التنوين فيه لمخالفة العامل أخواته ضعيف، والحقُّ أن تقول: إنّه بُنى لتضمنه لـ (من) الاستغراقية، وذلك لأنّ قولك: (لا رجل)، نصٌّ فى نفى الجنس بمنزلة (لا من رجل) بخلاف: (لا رجلٌ فى الدار ولا امرأةٌ)، فإنَّه وإن كانت النكرة فى سياق النفى تفيد العموم، لكن ليست نصاً فى استغراق النفى عن الجنس كما هو الحال فى (لا من رجل)، ولذلك لا يجوز (لا رجل فى الدار) بالفتح بل رجلان، و(ما جاءنى من رجل بل رجلان) للزوم التناقض.

فلمّا أرادوا التّنصيص على الاستغراق ضمنوا النّكرة معنى (من) فبنوها[1]، وهذا مذهب الجرميّ[2] ولم يُبن المضاف، ولا المضارع له، لأنَّ الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما تستحقه فى الأصل أعنى الإعراب، ولا يكون مضاف مبنيا إلّا نادراً نحو: (خمسة عشر) ونحوه[3] .

(1) شرح الرضى ١٥٥/٢، ١٥٦ بتصرف .

(2) الجرمي هو: صالح بن إسحاق، أبو عمر البجلى، روى القراءة عن سيبويه ويونس بن حبيب عن أبى عمرو، ينظر فى ترجمته: غاية النهاية فى طبقات القراء ٣٣٢/١، والبلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ص ١١٣ والفهرست، ص ٨٩، والكنى والألقاب ١٤٥/٢.

(3) الخصائص ١٥٦/٢.

المبحث الثاني
اسم (لا) النّافية للجنس معرب

زعم أبو إسحاق الزّجّاج والسّيرافىّ: أنَّ فتحة (لا رجل) وشبهه فتحة إعراب، وأنَّ التنوين حذف منه تخفيفاً، ولشبهه بالمركب [١] خلافاً للمبرد، والأخفش وغيرهما[٢] إذن فالمبرد ومن نحا نحوه يراه مبنياً (وهو المفرد)، وهو عكس ما رآه بخصوص المثنى والمجموع على حده ممّا سبق الحديث عنه .

المطلب الأول
أدلة من قال بإعراب اسم (لا) النافية للجنس ؛ والردّ عليها

احتج من قال: الاسم هُنا مُعرب بأربعة أوجه:

أحدها: <u>الاسم المعطوف عليه مُعربٌ</u> كقولك: (لا رجُل وغلاماً عندك)، والواو نائبة عن (لا)، **<u>والجواب</u>**: أن المعطوف عليه بُنى لتضمنه معنى الحرف، وإنَّما يكون ذلك مع (لا) نفسها والواو لا تنوب عن (لا) فى هذا المعنى، بل تنوب عنها فى العطف فقط ولهذا يسوغ إظهار (لا) مع الواو.

<u>والثانى: أنّ خبرها مُعربٌ، وعملها فى الاسمين واحد</u>[٣]، **وأجيب عنه:** بأنّ هذا ليس رأياً واحداً فى ذلك ؛ لأنّ عملها وإن كان غير مختلف عليه فى الاسم، وكان الاسم والخبر معربين إلّا أنَّ عملها فى الخبر ليس مطلقاً، ولذلك فإن ابن عقيل يقول: " وأمّا رفع الخبر فهل هو بها مطلقاً أو لا ؟ " [٤] .

ثم يعود فيقول: " قال الأستاذ أبو على الشلوبين [٥] لا خلاف فى رفع الخبر بها عند عدم تركيبها، وذلك كما فى المضاف وشبهه نحو: لا صاحب سفر قادم، ولا طالعاً جبلاً ظاهر، وكذا مع التركيب على الأصح، وهذا مذهب الأخفش، والمازنى،

---

(١) شرح التسهيل ٢/٥٨، وينظر: المساعد ١/٣٤٢.
(٢) شرح الرضى ٢/١٥٥ .
(٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ص ١٦٤ بتصرف.
(٤) المساعد ١/٣٣٩.
(٥) <u>أبوعلى الشلوبين</u>: عمر بن محمد، روى عن السهيلى ، والشلوبين بلغة الأندلس: الأشقر، الأبيض، وله: التوطئه، وشرح الجزولية والكنى، وتوفى سنة ٦٤٥هـ فى ترجمته: إنباه الرواة ٢/٣٣٢، والبلغة ص ١٧٢، والبغية ٢٢٤، والألقاب ٢/٣٦٨، وشذرات الذهب ٥/٢٣٢.

والمبرد، وجماعة ... وذهب قومٌ إلى أنَّها لم تعمل فى الخبر شيئاً، بل فى الاسم وهى والاسم فى موضع مبتدأ، والمرفوع خبره، وهو ظاهر قول سيبويه[١] .

والثالث: أنّ (لا) عاملة، فلو حصل البناء هنا لحصل بعامل، والبناء لا يحصل بعاملٍ؛ لأن العامل غير المعمول والبناء شبه التركيب، وجزء المركب شئ واحد[٢].

وأجيب عن ذلك: بأن البناء ليس بعامل، وإنما تتضمن معنى المركب العددى (خمسة عشر) فالأصل فيه: (خمسة وعشر)، فلما حُذف العاطف تركب الجزآن، فبنيا وأنَّ الأصل فى (لا رجل): لا من رجل، فلما حذف منه (من) تركب (لا) مع اسمها المفرد فبُنى لأجل ذلك .

والرابع: أنّ الاسم لو كان مبنياً لبُنى على حركة غير الفتح ؛ لأن (لا) تعمل النصب فإذا عرض البناء وجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب كما فى(قبلُ وبعدُ)..

وأجيب عن ذلك: بأن القياس مع الفارق فهناك فى (قبل وبعد) لو لم تختلف الحركة بعد البناء وماثلت حركة الإعراب، لالتبس ما بنى بما وجب فيه الإعراب، أمّا فى حالتنا هذه فمن أين يقع الالتباس ؟، ومعروف أنّ الإعراب فيه إذا كان اسم (لا) مضافاً أو شبيهاً به، فلو نصب ونون لالتبس المبنى بالمعرب، فلذلك وافقه فى أنّ البناء على الفتح، وخالفه فى عدم التنوين[٣].

وقد ذكر ابن عقيل علّة أخرى تعلّل الزجاج بها وهى: أنّه أعرب، وحذف منه التنوين تخفيفاً لشبهه بالمركب فقال:" ورُدَّ بأنّه لو حذف التنوين للتخفيف للزم فى نحو: (لا خيراً فى زيد)، لأنَّ المطول أولى بالتخفيف فإنَّما حُذف للبناء" [٤] .

ويعلّق ابن مالك على هذا التّعليل فيقول: " وهذا الرأى لو لم يكن فى كلام العرب ما يُبطله لبطُل كونه مستلزماً مخالفة النظائر، فإنّ الاستقراء قد أطلعنا على أنّ حذف التنوين من الأسماء المتمكنه لا يكون إلا بمنع صرفٍ، أو لإضافة، أو لدخول الألف

(١) المساعد ١/ ٣٤١، وينظر: فى رأى سيبويه الكتاب ٢/٢٧٥.
(٢) اللباب ص ١٦٥.
(٣) ينظر: المساعد ١/٣٤٠ .
(٤) السابق ص٣٤٢ .

واللام، أو لكونه فى علم موصوفٍ بابن مضافٍ إلى علم، أو لملاقاة ساكنٍ، أو لوقفٍ، أو لبناءٍ، والاسم المشار إليه ليس واحدً من ذلك فتعيّن كونه مبنيا " [١] .

وبعد ذلك: أوضح مبنى الخلاف الحاصل بين المبرد والسيرافى من جهة أخرى، والزجاج وجهة أخرى، والراجح من كلا الرأيين، ويوضح ذلك الرضى فيقول: "وإنّما وقع الخلاف بينهم فى قول سيبويه،وذلك أنّه قال:"و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين"، ثم قال:" فإنّما ترك التنوين فى معمولها: لأنّها جُعلت هى وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ كـ(خمسة عشر)" .

فأوّلَ المبرد قوله: (تنصبه بغير تنوين) بأنها نصبته أولاً، لكنه بُنى بعد ذلك، فحذف منه التنوين للبناء كما حُذف فى (خمسة عشر) للبناء اتفاقاً .

وقال الزّجّاج: بل مراده أنّه معربُ لكنه مع كونه معرباً مركبُ مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل (عشر) من (خمسة عشر)، فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بالتركيب مع عامله[٢] .

وقد أغفلا عن قوله: "واعلم أنّ المنفى الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يذهب منه التنوين، كما أُذهب من (خمسة عشر)، لا كما أذهب من المضاف، فهذا نصُ لا احتمال فيه " [٣] .

قال أبو سعيد: إنّما رُكب مع عامله لإفادة (لا) التبرئة للاستغراق، كما أفادته (من) الاستغراقيه فى (هل من رجل؟) لأنَّ (لا رجل فى الدار) جواب (لعل من رجل)، فركبوا (لا) مع النّكرة كما أن (من) مركّبة معها تطبيقاً للجواب بالسّؤال، ثم حذف التّنوين لتثاقل الكلمة بالتّركيب وعدم كونها معربة .

والبناء غير معهود، وأيضاً التركيب بين (لا) والمنفى ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، ولا يُحذف التنوين من الثانى فى الموضعين[٤].

(١) شرح التسهيل ٥٨/٢ .
(٢) شرح الرضى على الكافية ١٥٥/٢ .
(٣) شرح التسهيل ٥٨/٢، وينظر: الكتاب ٢٨٣/٢.
(٤) شرح الرضى ١٥٥/٢، وبنظر: شرح التسهيل ٥٨/٢.

الفصل الثالث
أحكام خاصة بـ (لا) واسمها .
المبحث الأول
حكم تابع مبنّي (لا) النافية للجنس
المطلب الأول
وصف اسم (لا) المبنى معها بصفةٍ مفردةٍ متصلة

إذا وصف اسم (لا) المبنى معها بصفةٍ مفردةٍ متصلة جاز فيه ثلاثة أوجه:

١- **البناء على الفتح** نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها .

٢- **النّصب** نحو: لا رجُلَ ظريفاً فيها .

٣- **الرّفع** نحو: لا رجلَ ظريفُ فيها .

فالبناء على أنّه ركب الموصوف مع الصفة تركيب (خمسة عشر)[١]، ثم دخلت (لا) عليها، والنّصب على إتباع الصفة[٢] لمحل اسم (لا)[٣] ، فجعلوا الاسم و (لا) بمنزلة اسم واحدٍ، وجعلوا صفة المنصوب فى هذا الموضع بمنزلة فى غير النفى[٤] .

والرفع على اتباعها لمحل (لا) مع اسمها[٥] ولكن الرضى قد دفع هذه العلة لبناء' فقال: " ولا تقولوا فى هذا النعت المبنى إنّه مركب مع المنعوت كـ (خمسة عشر) ؛ لأنَّه يحتاج – إذن . فى دفع الاعراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة إلى تكلفات مستهجنة"[٦] .

فأمَّا عن حالة بناء نعت مبنى (لا)، وعلة ذلك فيقول الرضى: "وإنَّما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن (لا) التى هى سبب البناء؛ إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن (من) **لاجتماع ثلاثة أشياء فيه:**

أحدها: كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها ، أى اسم (لا).

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ص ١٣٧.

(٢) الصفة: تابع مشتق أو مؤول به، يقتضي تخصيص متبوعه ،أو توضيحه، أو مدحه، أو ذمه، أو توكيده، أو الترحم عليه. ينظر:شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٧٦٩.

(٣) شرح ألفية ابن مالك ص ١٣٧ .

(٤) الكتاب ٢٨٩/٢ .

(٥) شرح الفية ابن مالك ص ١٣٧ .

(٦) شرح الرضى ١٧٣/٢.

والثانى: كون النفى فى المعنى داخلاً فيه لأنَّ المنفى فى قولك: (لا رجل ظريف) هو الظرافة لا الرجل، فكأنّ (لا) دخلت عليه، فكأنّك قلت: (لا ظريف)، فلذلك لم تبن صفة المنادى فى نحو: (يا زيدُ الظريفَ) لأنّ النداء متعلق بالموصوف .

والثالث: قربه من (لا) التى هى سبب البناء ؛ إذ الفاصل بينهما ليس إلا واحداً هو هو .

*** فلبناء النّعت أربع شرائط:**

أن يكون نعت المبنى بـ(لا) لا نعت المعرب [1] احترازاً من نحو: لا غلام رجل ظريفًا، **وأن يكون النعت الأول لا الثانى وما بعده،** فلا يُبنى (كريم) فى نحو: لا رجل ظريفٍ كريمُ [2] من قبل أنّه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد[3]، **وأن يلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما**[4]، ومثل ذلك: (لا غلام فيها ظريفًا) إذا جعلت (فيها) صفة أو غير صفة[5].

وإنّما لم يُبن نعت المُعرب لانتفاء الوجه الأول والثالث فيه من الأوجه الثلاثة المذكورة؛إذ ليس هو المبنىّ، وأيضًا بُعدّ منها، ولم يبن النعت الثانى وما بعده لانتفاء الأول والثالث، ولانتفائها لم يبن النعت المفصول من المبنى بغير النعت أيضا[6]، ولم ينص سيبويه فى (الكتاب) سوى على وجهى البناءوالنصب [7] .

*** وإن فصل النعت عن اسم (لا) تعذّر بناؤه على الفتح** لزوال التركيب بالفصل، وجاز فيه النصب نحو: (لا رجلَ فيها ظريفًا) والرفع –أيضاً – نحو: (لا رجلَ فيها ظريفُ)، وكذلك إن كان النعت غير مفرد تقول: (لا رجل قبيحاً فعله عندك) . وجاز فى المعطوف الرفع بالعطف على موضع (لا) مع اسمها [8] ،وإنّما لم يبن النعت المضاف،

---

(1) يقصد: المضاف والشبيه به .
(2) شرح الرضى ١٧٣/٢.
(3) الكتاب ٢٨٩/٢.
(4) شرح الرضى ١٧٤/٢.
(5) الكتاب ٢٨٩/٢.
(6) شرح الرضى ١٧٣/٢، ١٧٤.
(7) ينظر: الكتاب ٢٨٩/٢.
(8) شرح ألفية ابن مالك ص ١٣٧، ١٣٨.

المضاف، والمضارع له ؛ لأنهما لا يبنيان إذا وليا (لا) اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها [1].

المطلب الثانى

تكرار اسم (لا) المبنيّ

يقول سيبويه: " وإذا كررت الاسم، فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار، إن شئت نونت، وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك: (لا ماءَ ماءً بارداً، ولا ماءَ ماءَ بارداً)، ولا يكون (بارداً) إلا منونا؛ لأنَّه وصف ثان[2]، وعن هذين الوجهين يقول ابن مالك: وإذ كرر اسم (لا) المفتوح فلك: أن تركب المؤكدُ والمؤكدً تركيب النعت والمنعوت نحو: لا ماءَ ماءً بارداً، ولك أن تنصب المؤكد وتنونه فتقول: (لا ماءَ ماءً بارداً)[3].

(1) شرح الرضى ١٧٣/٢.
(2) الكتاب ٢٨٩/٢.
(3) شرح الكافية الشافية ٢٣٤/٢.

المبحث الثاني
تكرار (لا) النّافية للجنس .
المطلب الأول
حكم الإسم الواقع بعد (لا) المكررة.

إذا تكرّرت (لا) النافية للجنس فإذا فتح الأول فلك فى الثانى الفتح، أو النصب، أو الرفع، وإن رفع الأول فليس فى الثانى إلّا الرفع، والفتح، ويمتنع فيه النصب، وإليك هذه الأوجه بالتفصيل:

الوجه الأول: فتح الأوّل والثانى: لما حملاً له على اسم (لا) الأولى، وعنه يقول ابن هشام: " وهو الأصل نحو:**چ گ بَيْعَ گ گ خُلَّةَ چ**[1] . فى قراءة ابن كثير وابن عامر "[2] .

وعنه يقول الرمانى [3] : " النصب بلا تنوين على جعل الثانية بمنزلة الأولى، وذلك قولك: **(لاَ حَولَ وَلاَ قُوّة إلاّ بِاللهِ)**" [4] بالفتح بمقتضى التّركيب [5] .

** **وقد أشار إلى هذا الوجه ابن الناظم فقال:**

وَالفَتْحُ – أيضًا – زِدْ إِذَا تَكررتْ (لاَ) وكُنْتَ بِالْفَتْحِ وَسَمْتَ الأَوّلاَ [6].

---

(1) سورة البقرة من الآية رقم (٢٥٤)، والقراءة فى المصحف: چ گ بَيْعَ گ گ خُلَّةَ چ، فأمّا عن قراءة الفتح فيهما فقد وردت فى حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٤١ لابن كثير، وأبى عمر، والباقون بالرفع والتنوين فيهما .ينظر: التيسير فى القراءات السبع لأبى عمروالدانى ص ٦٩، والسبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ١٨١، وفيض الرحيم فى قراءات القرآن الكريم السبع بروايات متعددة لسعيد محمد اللحام ص٤٢، وشرح طيبة النشر فى القراءات الأربعة عشر لابن الجزرى ص ١٧٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجهها لعلى بن أبى قيس ٣٠٥/١، والنشر فى القراءات العشر لابن الحزرى ١١/٢،والتذكرة فى القراءات لابن غلبون ص ٢٣٣٧، والحجة للقراء السبع لأئمة الانصار بالحجار والعراق والشام الذين ذكرمهم أبو بكر بن مجاهد الفارسى ٣٥٤/٢، ومجمع البيان للطبرسى ٢٩٦/١، والبحر المحيط ٢٧٦/٢، وروح المعانى للألوسى ٤/٢.

(2) أوضح المسالك ١٤/٢.

(3) الرماني: الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني النحوي المتكلم، جمع بين علم الكلام والعربية، وله تفسير القرآن الكريم، وكانت ولادته ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين، وتوفي ليلة الأحد حادي عشر جمادى الأولى سنة أربع وثمانين، وقيل: اثنتين وثمانين وثلثمائة. ينظر: وفيات الأعيان٣/ ٢٩٩.

(4) معانى الحروف ص ٨٢.

(5) شرح التسهيل ٦٨/٢.

(6) الكافية الشافية بشرح ابن مالك ٢٣٣/١.

الوجه الثانى: فتح الأول ورفع الثانى: نحو: **(لاَ حَولَ وَلاَ قُوَّةُ إلاّ بِاللهِ)**[1]، وعليه فيكون الرفع عطفاً على محل (لا) مع اسمها .

الوجه الثالث: عكس الوجه الثّانى: برفع الأول وفتح الثانى: نحو: **(لاَ حَولُ وَلاَ قُوَّةَ إلاّ بِاللهِ)** [2]، وإن رفعت الأول وكررت (لا) لم يجز نصب الثّانى ؛ لأنّ نصبه عند فتح الأول إنّما كان على اعتقاد عمل (لا) فى المفتوح نصباً مقدراً، والثّانى معطوفٌ عليه، فإذا رُفع لم يبق لها عملاً يحصل عليه المعطوف، لكنه يُرفع حملاً على رفع الأوّل، ويفتح على أنَّه مركّب على (لا) الثّانية كقول الشاعر:

فَلاَ لَغْوُ فِيهِ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيْهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقَيمُ [3].

ورفع الأول فى الوجهين إمّا بالابتداء و(لا) مهملةٌ، وإمّا بـ (لا) على أنّها محمولة على (ليس) [4] .

الوجه الرابع: رفع الأول والثانى: رفعهما إمَّا بالابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس) [5]. نحو: **(لاَ حَولَ وَلاَ قُوَّةُ إلاّ بِاللهِ)** [6] ، وقوله:

لاَ نَاقةٌ لِى فِى هذَا وَلاَ جَمَلُ [7].

*** الوجه الخامس: فتح الأول ونصب الثانى:** كقوله:

---

(1) عمدة الحافظ ١٥٨/١ بتصرف.

(2) السابق نفسه، وينظر: أوضح المسالك ١٥٨/١.

(3) شرح الكافية الشافية ٢٣٣/١ من بحر الوافر دون نسبة، وكذلك فى شرح الأشمونى ١٦/٢ رقم ٣١٤ وشرح الشواهد ١٦/٢ رقم ٣١٤ لأمية بن أبى الصلت، وهو فى ديوانه ص ٥٤، ولسان العرب مادة (أ.ث.م) . ومادة (ف.و.ه)، وجواهر الأدب لعلاء الدين الأربلى ص ٩٣، ٢٥٤، وسر صناعة الإعراب ٤١٥/١ .
والشاهد فيه: (فَلاَ لَغْوُ فِيهِ وَلاَ تَأْثِيمَ) حيث كررت (لا) فرفع الأول على إهمالها أو إعمالها عمل (ليس) وبُنى الشقائى على تركيبه مع (لا) القائمة .

(4) السابق نفسه .

(5) أوضح المسالك ١٥/٢.

(6) عمدة الحافظ ١٥٨/١ .

(7) أوضح المسالك ١٥/٢، رقم (١٦٠) دون نسبه، من بحر البسيط، وهو عجز بيت، وصدره فى عدة السالك ١٥/٢ برقم ١٦٠للراعى النميرى وهو: (وَمَا هَجَرْتُك حَتَى قُلتْ مُعْلِنَةً)، وكاملاً فى شرح الأشمونى ١٦/٢ رقم ٣١٣، وله فى شرح الشواهد ١٦/٢ رقم ٣١٣ .
والشاهد فيه: (لاَ نَاَقَةُ .. وَلاَ جَمَلُ) حيث رفع الاسمين بعد (لا) إما بالابتداء واهمال (لا)، أو على أنها اسمًا (لا) العاملة عمل (ليس) .

لاَ نَسَبَ اليْومَ وَلاَ خُلَّةَ [١]

وهو أضعفها حتى خصّه يونس، وجماعةُ بالضرورة كـ(تنوين المنادى) [٢]، وهو عند غيرهم على تقدير: (لا) زائدة مؤكدة، وأنّ الاسم منتصب بالعطف [٣] .

وممّن قال بزيادتها الرمّانى حيث قال: " أن تنصب وتنون وتجعل (لا) الثانية زائدة نحو قولك: **(لاَ حَولَ وَلاَ قُوَّةَ)**" [٤]، وإلى ذلك – أيضًا – ذهب ابن مالك [٥] .

نستخلص ممّا مضى أنّ الاسم الأول الواقع بعد (لا) الأولى إذا فتح ففى الثانى: الفتح، والنصب، والرفع، وإذا رفع فليس فى الثانى إلّا الفتح والرفع ويمتنع النصب .

***وإلى هذه الأوجه أشار الناظم بقوله:**

وَإِنْ عَطَفْتَ مِثْلَـهُ عَلَيْـهِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ انسِبَنْ إِلَيْهِ
وَالفَتْحُ – أيضًا – زِدْ إِذَا كَرَّرْتَ لاَ وَكُنْتَ بِالْفَتْحِ وَسَمْتَ الأَولاَ
وَإِنْ رَفَعْتَـهُ فَمَـا لِلثَّانِـى فِى النَّصْبِ حَظٌّ بَلْ لَهُ الوَجْهَانِ[٦]

---

(١) السابق ص٢٠، وهو صدر بيت من بحر السريع دون نسبة، وعجزه: (اتَّسَع الخرقُ عَلى الرَّاقِع) فى معانى الحروف ص ٨١، وبصدره فى شرح الأشمونى ١٣/٢ رقم ٣١٢، وبتمامه فى شرح الشواهد ٣/٢ لعباس بن مرداس، وقيل لأبى عامر جد عباس بن مرداس .

والشاهد فيه: (لا نسبَ اليْومَ وَلاَ خُلةَّ) حيث كررت (لا) وبنى الاسم الأول على الفتح وعطف الثانى بالنصب متوناً على محل اسم (لا) المبنى.

(٢) سيرد الحديث عن تنوين المنادى المبنىّ للضرورة،والأولى فيه فى موضعه من البحث.

(٣) أوضح المسالك ٢٠/٢.

(٤) معانى الحروف ص ٨٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٦٨/٢.

(٦) الكافية الشافية بشرح ابن مالك ٢٣٠/١، ٢٣١.

المطلب الثانى

إسقاط (لا) الثّانية وما يترتب عليه

وإن أسقطت الثانية فتح الأول، ورفع الثانى عطفاً على معنى الابتداء، أو نصب عطفًا على عمل (لا) [١] باعتبار عملها، وسقط البناء لعدم تكرار (لا) [٢] .

وحكم الأخفش على: (لا رجل وامرأةَ فيها) بفتح المعطوف دون تنوين على تقدير: (ولا امرأة) [٣] على تقدير تكرار (لا) [٤] فحذفت (لا) وأبقى البناء مع نيتهما كما كان مع مع وجودها [٥] .

* **وقد أشار إليه ابن مالك:**

وَفَتْحُ مَعْطُوفٍ بِنَاءً قَدْ يَرِدْ لِقَصْدِ تَرْكِيبٍ وَ(لاَ) لَفْظًا فُقِدْ [٦].

(١) شرح التسهيل ٦٨/٢.
(٢) المساعد ٣٤٨/١.
(٣) شرح التسهيل ٦٨/٢ .
(٤) شرح ابن عقيل ٣١٩/١ .
(٥) شرح التسهيل ٦٨/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢٣٣/١ .
(٦) الكافية الشافية بشرح ابن مالك ٢٣٣/١ .

المبحث الثالث

حكم (لا) المركبة مع الهمزة [١] من حيث الإعمال والإهمال .

المطلب الأول

لا النافية للجنس مسبوقة بهمزة الاستفهام التوبيخىّ

إذا قصد بالاستفهام الدخل على (لا) النافية للجنس التوبيخ، بقيت (لا) على عملها عمل (إن)، ولذلك قال سيبويه: " اعلم أنّ (لا) فى الاستفهام تعمل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت فى الخبر" [٢]، ويكون حكمها فى الهمزة كحكمها بدونها من عمل فى اللفظ نحو: (ألا غلامَ سفرٍ حاضرٌ)، بنصب (غلام) لا غير، ومن تركيب نحو: (ألا رجُل) بفتح (رجل) لاغير، وتكرار نحو:(ألاَ جوعَ، الاحباءَ)[٣]، تقول: (ألا رجُلَ فِى الدار؟) على قول من قال: (لاَ رَجُلَ فى الدّار) [٤] .

ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

---

(١) ترد (ألا)للعرض: فتدخل على الجملة الفعلية لا غير كقولك:(أَلاَ تقومُ؟)،و(ألا تقعدُ؟)، ومعناه: طلب الشئ بلين،ول وللتحضيض: يقال: حضَّ على الشئ إذا طلبه وحث عليه، والتحضيض: المبالغة، ضُعف الفعل للتكثير، وهذه الحروف تحتمل التركيب، ويكون أصل (ألا): (هلا)، وأبدلت الهاء همزة ، و للاستفتاح: تكون (لا) تنبيهاً وافتتاحاً للكلام، وتدخل على كلام مكتف بنفسه كقولك: (ألا زيدُ أقبل)، و (ألا إنّ القوم خارجون)، وإذا لم تدخل صح الكلام دونها.

وفائدته: التنبيه على تحقيق ما بعدها، ولذلك قل وقوع الجمل بعدها إلاّ مصدره بنحو ما يتلقى به القسم.وهى: غير مركبة على الأظهر، خلافاً لمن قال بتركيبها وإليه ذهب الزمخشرى. ينظر:الأزهية ص ١٦٥، المساعد ٢١٩/٣،وتسهيل الفوائد ص ٢٤٣ بتصرف . رصف المبانى ص ٧٨، وينظر: الجنى الدانى ص ٣٨١،والبرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢٣٥/٤ ،وأمالى ابن الشجرى ٢٩٧/٢، ٥٤٤، والمغنى ٨١/١، والصاحبى فى فقة اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس ص ١٨١، توضيح المقاصد والمسالك ٣٧٢/١.

(٢) الكتاب ٣٠٦/٢ .

(٣) التصريح ٢٤٤/٢، والحِبَاءُ: مَا يَحْبُو بِهِ الرجلُ صاحَبه وَيُكْرِمُهُ بِهِ. والحِبَاءُ: مِنَ الاحْتِبَاءِ؛ وَيُقَالُ فِيهِ الحُباءُ، بِضَمِّ الْحَاءِ، حَكَاهُمَا الْكِسَائِيُّ.ينظر: لسان العرب مادة (ح.ب.ى).

(٤) المقتضب ٢٨٢/٤، وينظر: لباب الإعراب ص ٣٥٤ .

أَلاَ طِعَانَ وَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيْرِ [١].

وقال فى مثل: **(أَفَلاَ قِمَاص بالعِيْر)** [٢].

والهمزة فيه للتوبيخ والإنكار [٣] ، قال حسان بن ثابت:

حَارُ بنُ كعْبٍ أَلاَ أَحَلاَمَ تزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الجَوْخ الجَمَاخير؟[٤]

وذلك مع التوبيخ والتقرير أكثر[٥] .

وفى هذا البيت رُدَّ على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشلوبين[٦] ، وزعم الزجاجىّ أنَّ (ألا) فى هذا البيت للتمنى، وليس كذلك ؛ لأن البيت من الهجو، ولو كان تمنياً لكان ذماً [٧] .

---

(١) الكتاب ٣٠٦/٢ لحسان بن ثابت من بحر البسيط، وبرواية (حضان) بدلاً من (طعان) فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٨٨/١ رقم ٣١٤، والجمل فى النحو ص ٢٤٠، ورصف المبانى ص ٨٠ رقم ٩٨، وبصدره فى الجنى الدانى ص ٣٨٤ برواية (ألافرسان) بدلاً من: (ولا فرسان)، وبذات الرواية فى توضيح المقاصد ٣٦٩/١ .

والشاهد فيه: (ألا طعان) حيث دخلت همزة الاستفهام على (لا)، فركبت معها وبقى لـ(لا) من العمل ما كان لها قبل دخولها، وبنى اسمها المفرد (طعان) لتركبه معها تركيب (خمسةَ عشرَ).

(٢) السابق نفسه، والمثل ورد فى مجمع الأمثال للميدانى ٢٥١/٣، وجمهرة الأمثال للعسكرى ١٩٤/٢، ولسان العرب مادة (ق.م.ص) بقوله: (بالبعير) بدلاً من (العير) قال "والقماص" ألاّ يستقر فى موضع تراه يقمص فيسب فى مكان من غير صبر ... والقِماص، والقُماص: الوثب، قمص، ويقمُص قِمَاصًا وقُماصًا ".

(٣) مغنى اللبيب ٨١/١، وينظر: توضيح المقاصد ٦٣٩/١.

(٤) الأزهية فى علم الحروف للهروى ص ١٦٣ لحسان بن ثابت من بحر البسيط، والبيت فى ديوانه ص ١٢٩ وفى هـ (٢)، " حارُ منادى مرخم حارث، والجماخير: جمع جُمْخُور: الواسع الجون ... كناية عن الضعف"، والكتاب ٧٣/٢ برواية: (عنى) بدلاً من (عنا) له .

وبالرواية الأولى فى أمالى ابن الشجرى ٣٠٢/٢ فيه، والجوف: جمع أجوف وهو الذى لا رأى له ولا حزم وواحد الجماخير: جمخور وهو الضعيف العقل، وبرواية (عمرو) بدلاً من (كعب) فى المقتضب ٢٣٣/٤ والخزانة ٦٨/٤، وشرح المفصل ١٠٢/٢.

والشاهد فيه: (١) (أَلاَ أَحَلاَمَ تَزْجُرُكُم) حيث ركبت الهمزة مع (لا) فعملت عمل (إن) كما لم تسبق بها.

(٢) (حَادُ بنَ كَعْبٍ) حيث نودى المفرد العلم، وحذفت منه الأداة (يا) ورخم بحذف آخره ووصف بـ (ابن)، فجاز فى النعت البناء على الضم كما هنا اتباعًا على التركيب لبناء المنادى، والبناء على الفتح، وسيرد الحديث عنه بالتفصيل فى موضعه من البحث.

(٥) السابق نفسه.

(٦) مغنى اللبيب ٨٢/١، وينظر: ارتشاف الضرب ١٣٥١/٣.

(٧) خزانة الأدب ٧٠/٤.

وكان حكم الاسم إذا أتبعته كحكمه قبل دخول همزة الاستفهام على (لا) [١]، و" من قال (لا رجلَ فى الدار ولا امرأةً، قال: ألا رجل فى الدار ولا امرأة)، ومن قال: (لا رجل ظريفا فى الدار) قال: (ألا رجل ظريفاً)، ومن لم ينون (ظريفاً) قبل الاستفهام لم ينونه ها هنا " [٢] .

****وإلى هذا الحكم أشار الناظم بقوله:**

وَأَعْطِ (لاَ) مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا يَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفهَامِ[٣].

المطلب الثانى

(لا) النافية للجنس مسبوقة بهمزة الاستفهام والمراد بها التمنى .

تكون تمنياً كقولك: (ألاَ ماءَ أشربُه؟)، و(أَلاَ طَعَام آكُلُه؟)"[٤] .

وللنحاة فى الاسم المنصوب بعدها مذهبان:

المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه، والجرمى [٥] أنَّها لا تعمل إلاّ عمل (إن) فى الاسم خاصة، فيبنى معها إن كان مفرداً، ويُعرب إن كان مضافاً، أو مُطَوَّلاً، ولا يكون لها خبر لا فى اللفظ ولا فى التّقدير، ولا يُتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة دون الموضع، ولا تُلْغى عالٍ، ولا تعمل عمل (ليس) [٦] .

يقول سيبويه: " اعلم أنَّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام، ودخل فيها معنى التمنى عملت فيها فنصبته، ولا يحسُن لها أن تعمل فى هذا الموضع، إلا فيما تعمل فيه فى الخبر، وتسقط النون والتنوين فى التمنى، كما سقطا فى الخبر، فمن ذلك: (ألا غلام لى، ألا ماء بارداً)، ومن قال: لا ماءَ باردًا، قال: ألا ماء باردًا[٧] تجريها مجرى(لا) ناصبة فى جميع ما ذكرت لك"[٨] .

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٢/٢٧٩.
(٢) المقتضب ٤/٣٨٢.
(٣) الألفية بشرح ابن عقيل ٢/١٦.
(٤) الأزهية ص ١٦٣.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣١٩، والهمع ١/٤٧٢.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣١٩، والهمع ١/٤٧٢.
(٧) يقول الخضرى: " ويسمى نعتًا موطئًا، فهو مبنى على الفتح لتركبه مع الأول، ويمتنع رفعه عند سيبويه" . ينظر: حاشية الخضرى ١/٢١٤.
(٨) الكتاب ٢/٣٠٦ .

***واحتجاج النحويين:** أنَّه لمّا دخله معنى التمنى زال عنه الابتداء[١] ، وموضعه نصب [٢]، فهى بمعنى (أتمنى) فلا خبر لها، وبمنزلة (ليت)، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إلا إذا تكررت[٣]، وتصّيرَ فى اسمها معنى المفعول[٤].

المذهب الثانى: مذهب المازنى والمبرّد:يقول أبو حيان: " زعم المازنى والمبرد أنَّ حكمها، وهى للتمنى كحكمها مجردة من الهمزة لمحض النفى، فيكون لها خبر فى اللفظ، أو فى التقدير، ويُتبع اسمها على اللفظ، وعلى الموضع، ويجوز أن تعمل عمل (ليس)، وأن تلغى[٥]

وقد نقل المبرد رأى المازنى دون أن يُبدى تحيزه له فقال: " وكان المازنى يجرى هذا مع التمنى مجراه قبل، ويقول: يكون اللفظ على ما كان عليه، وإن دخله خلاف معناه " [٦]، [٦]، فالتمنّى يجرى مجرى النّفى فى العمل"[٧] .

وممّن نسب هذا الرأى للمازنىّ والمبرّد: ابن مالك، والمرادىّ، وابن هشام، والأشمونىّ [٨].

*** الفرق بين كلا المذهبين:**

أن فى مذهب سيبويه يكون التمنى واقعاً على الاسم، وفى مذهب المازنىّ على الخبر[٩]، وهذا الفرق من جهة المعنى [١٠] .

---

(١) إذ التمنى إنشاء، والمبتدأ خبر فتنافيا.

(٢) المقتضب ٣٨٢/٤.

(٣) أوضح المسالك ٢٨/٢ بتصرف يسير جداً، وينظر: التصريح ٢٤٥/٢.

(٤) الأساليب الإنشائية فى النحو العربى للأستاذ محمد عبدالسلام هارون ص ٦٢، وينظر: تذكره النحاة لأبى حيان ص ٣٠١.

(٥) ارتشاف الضرب ١٣١٧/٣، ١٣١٨، وينظر: الهمع ٤٧٢.

(٦) المقتضب ٣٨٢/٤.

(٧) الجمل فى النحو ص ٢٤٠.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٣٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٧١/١، وأوضح المسالك ٢٢٨/٢ وشرح الأشمونى ٢٢/٢.

(٩) شرح الأشمونى ٢٢/٢، وينظر: جواهر الأدب ص ٣٠٦ .

(١٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان١٣١٨/٣، وينظر: همع الهوامع ٤٧٣/١ .

*** مثالها فى التمنى** قوله:

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعًا رُجُوعُه فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَثْ يَدُ الغَفَلاَتِ؟ (١).

وقد استدل أبو عثمان المازنى، وأبو العباس المبرّد بهذا البيت على أنّ (أَلا) الدالة على التمنى يجوز ذكر خبرها، ويجوز مراعاة محلها مع اسمها، فيعطف بالرفع بعدها، كما يصح ذلك مع (لا) .

ووجه استدلالهما بهذا البيت: أنَّهما أجازا فى قوله: (مُسْتَطَاعًا) أن يكون خبراً لـ (ألا)، أو يكون نعتاً (عُمْرَ) باعتبار محله مع (لا)، فإن سيبويه يجعل محل (لا) مع اسمها رفعاً على الابتداء، فإن جعلت قوله (مُسْتَطَاعًا) خبر (ألا) كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر (ألا)، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه والخليل، وإن جعلت قوله: (مُسْتَطَاعًا) نعتاً لـ (عُمْرَ) كان الشاعر قد راعى محل (ألا) مع اسمها، وهذا . أيضاً – غير الذى ذهب إليه سيبويه، فالبيت على كلا الوجهين ردُّ على الخليل وسيبويه (٢) .

وقد استنبط ابن هشام ما يدفع به احتجاج المازنى والمبرد على هذا البيت فقال: "ولا دليل لهما فى البيت ؛ إذ لا يتعين كون (مُسْتَطَاعًا) خبراً، أوصفة، و(رجُوعُه) فاعلاً، بل يجوز كون (مُسْتَطَاعًا) خبراً مقدماً و (رُجُوْعُه) مبتدأ مؤخراٍ، والجملة صفة ثانية (٣) .

---

(١) السابقدون نسبة من بحر البسيط، وبصدره فى توضيح المقاصد ٣٧١/١، وشرح ألفية ابن مالك لابن جابر ٧٠/٢ رقم (٩١)، وأوضح المسالك ٢٦/٢ رقم ١٦٨، وقال فى عدة السالك ٦/٢، ٢٧ = =ولى: : أدبر، وذهب، فيرأب يجبر ويصلح،أثاث فتقت، وصدعت، وشعبت وأفسدت "، ومغنى اللبيب ٨١/١ رقم ١٠٢، ٤٣٩/٢، والجنى الدانى ص ٣٨٤، والقلائد شرح مختصر الشواهد للعينى ص ١٣٤.

والشاهد فيه: (ألا عُمْرَ) حيث زيدت الهمزة مع (لا) النافية للجنس، فصحبها ما كان لها من عمل .

(٢) عدة السالك إلى تحقبق أوضح المسالك ٢٧/٢.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٨/٢.

ولذلك فقد انتصر فضيلة الشيخ المرحوم / محمد محى الدين لسيبويه بناءً على ما عقب به ابن هشام على البيت حيث يقول:

" والجواز: إنَّهـ إنّمَا يكون رداً على سيبويه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الاعراب غير هذين الوجهين، فأمَّا إذا كان له وجه ثالث – وهو ما ذكرناه فى الاعراب – فإنَّهـ لا يصلح للاستدلال به كما ذهبنا إليه ؛ لأنَّ الدليل – كما قلنا مراراً متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال [1] .

❁❁❁❁

(1) عدة السالك ٢٨/٢.

الباب الثالث
باب الظرف[1] والحال
الفصل الأول
من المبنِّىّ بناءً عارضًا الظروف المركبة
المبحث الأول
الظروف المركبة

يقصد بالتركيب: "ما رُكِّب تركيب مزجٍ من الظروف زمانيةً أو مكانيةً"[2]، وإنَّما قُدّمت الظّروف على الأحوال؛ لأنَّ ذلك فى الظّروف أكثر وقوعًا، فكان أولى بالتّقديم[3]، وقد استعمل جوازًا كـ(خمسةَ عشرَ)مبنيّة الجزأين ظروفٌ كـ(يومَ يومَ)، و(صباحَ مساءَ)[4]، **والأصل:** صباحًا ومساءً؛ أى فى كل صباحٍ ومساءٍ، فحُذف العاطف، ورُكب الظرفان قصدًا للتخفيف تركيب(خمسةَ عشرَ)[5]، لست تعنى صباحًا بعينه معناه: صباحًا ومساءً، فلذلك بُنيا حين تضمّنا (الواو)[6]، وحينئذٍ " فلا يكون حين التّركيب كذلك إلا ظرفًا، فلا تقول: (سير صباحُ مساءُ)" [7].

قال الشاعر: وَمَنْ لاَ يَصْرِفِ الوَاشِيْنَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبَالاَ [8]

وقول الآخر: آتٍ الرَزْقُ يَوْمَ يَوْمَ فَأَجْمِلْ طَلَبًا وَابْغِ لِلْقِيَامَهَ زَادًا [1]

---

(1) الظَـرْفُ: الوِعـاءُ. ومنـه ظُـروفُ الزمـان والمكـان عنـد النحـويين. والظـرف: الكياسَـةُ.. ينظـر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (ظ.ر.ف)،واصطلاحاً: " ما وقع فيه الفعل من زمان أو مكان مما يصح مقارنٍ لمعنى (فى) دون لفظها " . ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٠٢/١.

(2) شرح شذور الذهب ص ٩٤.

(3) السابق ص ١١١، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٣/٢.

(4) شرح الرضى ١٤٢/٣.

(5) شرح شذور الذهب ص ٩٤.

(6) المخصص ٩٩/١٤.

(7) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٤/١.

(8) شرح شذور الذهب ص ١٠٥ رقم (٢٠) دون نسبة من بحر الوافر، وهو لكعب بن زهير فى منتهى الأرب ص ١٠٥ رقم (٢٠)، وشرح التسهيل ٧٤/٢، والدرر اللوامع ١٦٧/١، وبرواية (يفنوه) بدلاً من: (يبغوه) فى توجيه اللمع ص ٤٣٢، دون نسبة .
والشاهد فيه: (صِبَاحَ مَسَاءَ) حيث بنى الظرف الزمانى المركب تشبيهًا له بتركيب (خمسةَ عشرَ) لتضمنه معنى الواو، والأصل: صباحًا ومساءً، والبناء جائز لا واجب.

المبحث الثّانى: حكم بناء الظّروف المركّبة

أمّاعن حكم بناء الظروف المركبة – وكذلك الأحوال – فالبناء فى هذه الحالة جائزٌ لا واجب **يقول ابن مالك:" وشبهت بـ (خمسة عشر) أحوالٌ كـ (كفةَ كفةَ)، وظروفٌ كـ (يومَ يومَ) فبنيت إِلّا أنّ الإضافة سائغة فى هذا النوع وجهين:**

أحدهما: أنَّها أخف من التركيب، واستعمالها فيه لا يُوقع فى لبسٍ بخلاف (خمسةَ عشرَ)، فإنَّ إضافة صدره إلى عجزه يوقع فى لبسٍ .

الثانى: أنَّ تركيب باب (خمسة عشر) لازم فى غير الضرورة، ما دام معناه مقصودًا، بخلاف تركيب باب (كفةَ كفةَ) فإنَّه قد يُقال: (لقيته كفةَ لكفةٍ)، و(لقيته كفةً عن كفةٍ) فيُفهم منه ما يُفهم مع التركيب ، ففرق بين البابين لجواز الإضافة فى أحدهما دون الآخر [٢] .

وقد تلّمس ابن يعيش علةً لجواز الإضافة فيه، وفى نحوه من الأحوال فقال: " وجاز إضافته إليه لتصاحبهما، وكذلك الإضافة جائزة فى كلّ ما تقدم من نحو: (بيتَ بيتَ)، و(بينَ بينَ)، و(كفةَ كفةَ) ينسب أحدهما إلى الآخر ؛ لاتّفاقهما فى وقوع الفعل منهما" [٣] .

ولذلك يقول ابن هشام: " ولو أضفت فقلت: (صباحِ مساءٍ)، لجاز أى: صباحًا ذا مساءً ؛ فلذلك أضفت إليه لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان[٤]؛ وإنَّما سوغ الإضافة فيه أنَّ المعنى: صباحًا مقترنًا بمساءً، فوقعت الإضافة على هذا [٥] .

---

(١) السابق ص ١٠٧ رقم (٢١) دون نسبة من بحر الخفيف، وشرح التسهيل ٤٥١/٢، ومنتهى الأرب ص ١٠٧ قال: " آتٍ: اسم فاعل فعله آتيٍ، (أجمل) بقطع الهمزة، أمر من الإجمال، وهو الإحسان، وابغ: اطلب، وهو فعل أمر ماضيه: بغى، بمعنى: طلب " .
والشاهد فيه: (يَوْمَ يَوْمَ) حيث ركب الظرف الزمانى فشبه بتركيب (خمسةَ عشرَ) ؛ لتضمّنه معنى الواو العاطفة إلا أنَّ البناء فيه جائز لا واجب.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٠١/٢.

(٣) شرح المفصل ١١٨/٤.

(٤) شرح الشذور ص ١٠٦.

(٥) المخصص لابن سيده ٩٩/١٤.

ونظيره فى الإضافة قوله- تعالى-:**چ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا چ**[1]، فأُضيف الضحى إلى ضمير، **وقيل:** الأصل: (أوضحى يومها) ثم حُذف المضاف ولا حاجة إلى هذا [2].

****فإن أُضيف صدره إلى عجزه ، فإن دخل على جميع ذلك [3] (حرف جرٍ) لم يكن إلّا مضافًا** مخفوضًا، وبطل البناء نحو: آتيك فى صباحٍ ومساءٍ ؛ لأنّه بدخول حرف الجر، خرج عن باب الظرفية وتمكن فى الاسمية، فلم يُبن لأنَّ هذا الأسماء إنَّما تبنى إذا كانت حالاً أو ظرفًا ؛ لأنَّه مال تنقص تمكنها، فلم تقدر فيها الواو[4] ، فعُلم أنَّ البناء المذكور مقيدّ بوجود الظرفيّة والحالية، وأنَّها متى فقدت وجب الرجوع إلى الإعراب [5].

****وإن عطفت أحدهما على الآخر زال التركيب ، وجاز أن يكون غير ظرفٍ**، فتقول: (فلان يزورنا صباحًا ومساءً)، و(سير عليه صباحُ ومساءٌ) بالرفع والمعنى مع التركيب، والعطف والإضافة صرح بذلك السّيرافىّ، **وقيل:** معنى المعطوف: واحد من هذا وواحد من هذا [6].

****فإن خلا شئٌ من هذه الأحوال والظّروف عن الحالية والظّرفية تعيّنت الإضافة، وامتنع التركيب** نحو: (جاوزت زيداً ذَوى بيتٍ لبيتٍ)، و(هو يأتينا كل صباح ومساء)، قال الشّاعر:

وَلَوْلاَ يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ وَالقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ [7]

---

(1) سورة النازعات من الآية رقم ٤٦.
(2) شرح شذور الذهب ص ١٠٦.
(3) يقصد: الظرف والحال.
(4) شرح المفصل ١١٨/٤.
(5) شرح شذور الذهب ص ١١١.
(6) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٩٥/١.
(7) شرح الكافية الشافية ٢٠٣/٢ دون نسبة من بحر الوافر، ودون نسبة فى شرح شذور الذهب ص ٩٥ رقم (١٧٣)، وهمع الهوامع، وللفرزدق فى الخزانة ٤٦/٤، ٤٨، ٤٤٠/٦، والكتاب ٣٠٣/٣، وليس فى ديوانه، ويقوله: (وراءك) بدلاً من: (جزاءك) فى شرح الرضى ١٤٣/٣.
والشاهد فيه: (يَوْمُ يَوْمُ) حيث أضيف الظرف الزمانى إلى نظيره فامتنع التركيب ؛ لأنّ ما أضيف يمتنع تركيبه وبناؤه.

فركبها وبناها على الفتح، كما قالوا: لقيته صباحَ مساءَ ويجوز أن يكون التقدير (قوتَ فلانٍ)، فحذف المضاف وإن ورد (يومًا) بالنّصب والتّنوين جاز، وكان جيّدا وأبقى المضاف إليه على جرّه، و(يوم) الثّانى تكرير له [١] .

المبحث الثالث: شواهد على الظّروف المركّبة

***مثال ما رُكب من ظروف الزمان** حديث نفادة الأسدى: **(اللَّهُمّ اجْعَلْ قُوْتَ فُلاَنٍ يَوْمَ يَوْمَ)**[٢].

* **مثال ما رُكب من ظروف المكان** قولك: **(سُهِّلَتِ الهمزةُ بينَ بينَ)**، وأصله: بينها وبين حركتها، فحذف ما أُضيف إليه (بين) الأولى و (بين) الثانية، وحذف العاطف وركب الظرفان[٣] ، ومن ذلك قول الشاعر:

نَحْمِى حَقِيْقَتُنَا وَبَعْـ ضُ الْقَوْمِ يَسْقَطُ بَيْنَ بَيْنَا[٤].

والأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأُزيلت الإضافة، ورُكب الإسمان تركيب (خمسةَ عشرَ)، وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفًا واحداً فى موضع نصب على الحال ؛ إذ المراد وبعض القوم وسطًا [٥] .

وقالوا: (وقع هذا الأمر بينَ بينَ)، فبنوهما اسمًا واحدًا؛ لأنَّ الأصل بين هذا وبين هذا، فلما سقطت الواو تخفيفًا، والنية نية العطف بُنى لتضمنه معنى الحرف وهو

---

(١) إعراب الحديث النبوى للعكبرى ص ٤٤٠ بتصرف رقم الحديث (٣٦٨).
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٠٣،والحديث فى عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطى٢/ ٢٤٣ مسند نقادة الأسدي– رضي الله عنه– ،و رقمه(٩٣١) .
(٣) شرح شذور الذهب ص ١١١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٣/٢ دون نسبه من بحر مجزوء الكامل، دون نسبة، وفى توجيه اللمع ص ٤٣٣ رقم (٣٤١)، وقبله بيت آخر لعبيد بن الأبرص، وشرح المفصل ١١٧/٤، والشعر والشعراء ٢٧٣/١ وشرح التسهيل ٤١٥/٢، وسر الصناعة ٤٩/١، والمفصل فى صنعة الاعراب ص ٢١٤، والبيت لعبيد بن الأبرص الأسدى فى ديوانه ص ٩ ، وله فى منتهى الأرب ص ١٠٧ رقم (٢٢)، واللسان مادة (ب.ى.ن) ،والأغانى لأبى الفرج الأصفهانى ٨٤/١٩، وشرح شذور الذهب ص ١٠٧ رقم ٢٢ دون نسبة .
والشاهد فيه: (بينَ بينَ) حيث رُكب ظرف المكان، فبنى على الفتح تشبيهًا له بالعدد المركب لتضمنه معنى حرف العطف (الواو) .
(٥) شرح شذور الذهب ص ١٠٨.

فى موضع الحال ؛ إذ المراد بقولهم: (وقع بينَ بينَ) أى: وسطًا، فأمَّا قول عيبد ابن الأبرص:

نَحْمِى حَقِيْقَتُنَا وَبَعْـ ضُ الْقَوْمِ يَسْقَطُ بَيْنَ بَيْنَا

فهو شاهدُ على صحة الاستعمال[١] .

<u>وعن السرّ فى بناء ما أصله الإضافة من الظرف يقول ابن مالك</u>: " وأمَّا ما أصله الإضافة فسبب بنائه تشبيهه بما أصله العطف فى التركيب من شيئين يؤديان معنىً واحدًا، وفى لزوم معنى (فى)، وامتناع الألف واللام، والإضافة، والتصغير"[٢].

وبنيا على حركة لأنَّه لهما أصَلا فى التمكّن، وكانت الحركة فتحةً لأنَّ فى التّركيب ثقلاً، وكثرة اجتماع ثقيلين لو جئ معه بكسرةٍ أو ضمّةٍ " [٣] .

<u>ولا يُقاس على ما سُمع من ذلك، وسمع فى الزمان مع ذا</u>: (أَزمانَ أَزمانَ)، قال:

إِذْ نَحْنُ فِى غِرَّةِ الدُّنْيَا وَبَهْجَتُهَا وَالدَّارُ جَامِعَةُ أَزْمَانَ أَزْمَانَ [٤].

<u>ولا يُقاس قياسًا على هذا</u>: **(وقتَ وقتَ، ونهارَ ليلَ، وعامَ عامَ)**إن سُمع، والمسموع فى المكان(بينَ بينَ)، فلا يُقال: (خلفَ خلفَ)، ولا (أمامَ أمامَ)[٥] .

وإذا لم يُقس على اسم المكان الذى هو (بينَ بينَ) أَحْرى وأَوْلى، فإن الظروف المكانية أقلُ من الظروف الزمانية، وهى تبعُ لها فى الاستعمال، كما هى تبعُ لها فى الإضافة إلى الجمل، إلّا (حيثُ)، وأضيف لها من أسماء الزمان (إذ)، و(إذا)، وما أشبههما [٦] .

<u>* هذا وقد أورد النووى – رحمه الله – حديثًا شريفًا جاء فيه ظرف المكان (وراء) مركبًا مبنيًا على الفتح</u>، فيقول: " يقول إبراهيم – **صلى الله عليه وسلّم** –:**(إِنِّى كُنْتُ**

---

(١) شرح المفصل ١١٧/٤، ١١٨.

(٢) <u>التصغير</u>: وهو لغة: التقليل. واصطلاحا: تغيير مخصوص.ينظر: شذا العرف في فن الصرف للحملاوى ص٩٩.

(٣) شرح التسهيل ٤١٧/٢.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٩٩/٢ رقم ٦٩ من بحر البسيط دون نسبة، والبيت فى الخصائص ٣١٤/٢ وشرح التسهيل ١٤٥/٢، برواية: (وَكذَّتُهَا) بدلاً من (بَهْجَتِهَا) .
<u>والشاهد فيه</u>: (أَزْمَانَ أَزْمَانَ) حيث بنى الظرف الزمانى المركب، المحمول على العدد المركب ، وذلك مسموع لا مقيس.

(٥) السابق نفسه.

(٦) شرح التسهيل ٤١٥/٢، وسيرد الحديث عن هذه الظروف الثلاثة فى موضعه من البحث .

خَلِيْلاً مِن وَرَاءَ وَرَاءَ)[1] ،سُمع مبنيًا على الفتح ... وقال ابن الأثير[2]: ورُوى مبنيًا على الفتح .. وهاتان الكلمتان أوردهما ابن دحية [3] مفتوحتين ،فرد عليه الكُندىُّ [4]، وقال لا يجوز فيها إلّا البناء على الضمّ كـ(قبلُ)،و(بعدُ) إذا قطعتا عن الإضافة بنيتا على الضم[5]، ومنع ابن دحيةالضمّ، وقال أبو البقاء: الصواب:(وراءُ وراءُ) ؛ لأنَّ التقدير: من وراء ذلك، أو من وراء شئ آخر، فإنّه صح الفتح – والحمد لله – لأنَّ سماع الأئمة، وتنبيههم على الفتح أقوى دليل على أنّه ما روى بالضم، فحقُّ أبى البقاء أن يقول: (إن صَحَّ الضم)، ولا يقول: (إن صَحَّ الفتح) .

وتوجيهه أن تكون الكلمة مؤكّدة كـ(شَذَرَ مَذَر)[6] ،و(شغَرَ مَغَرَ) [7]، و(سقطوا و(سقطوا بينَ بينَ) ... ركّبهما، وبناهما على الفتح نحو: (لقيته صباحَ مساءَ) وإن ورد منصوبًا منونًا جاز جوازًا جيدًا " [8] .

****وإلى ما سبق من بناء الظّروف المركّبة، ومجيئها كذلك مضافة:**

وَاسْتَعْمَلُوا اسْتِعْمَال خَمَسَةَ عَشَرْ كَفَّةَ كَفَّةَ كَذا شَذَرَ مَذَرْ

---

(1) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٩٥/١ رقم (١٩٥)، كتاب الايمان – باب أدنى أهل الجنة فيها، وهو جزء من حديث مطول.

(2) ابن الأثير الجزرى: مبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشبيانى، أبو السعادات مجد الدين بن الأثير، ولد سنة ٥٤٤، وتوفى سنة ٦٠٦هـ، له من التصانيف: الانصاف فى الجمع بين الكشف والكشاف، جامع الأصول لأحاديث الرسول وغيرهما، ينظر فى ترجمته: كشف الظنون ٤/٦.

(3) ابن دحية: عمر بن الحسن بن على بن فرج بن خلف الظاهرى، الحافظ مجد الدين أبو الخطاب البلسنى المعروف بابن دحية، ولد سنه ٥٤٨هـ، وتوفى بالقاهرة سنه ٦٣٣هـ، وله من التصانيف: الآيات البينات فى ذكر ما فى أعضاء النبى من المعجزات، والتحقيق فى مناقب أبى بكر الصديق . ينظر فى ترجمته السابق ٢٢٦/٥.

(4) الكندى:زيد بن الحسن بن سعيد الكندى البغدادى، تاج الدين أبو اليُمن المقرئ النحوى،ولد سنة٥٢٠هـ وتوفى سنة ٦١٣هـ، من تصانيفه: إتحاف الزائر والمقيم والمسافر، وشرح خطب بن نباته . ينظر فى ترجمته: السابق ص ٣١٠.

(5) سيرد الحديث عن ذلك فى موضعه من البحث.

(6) الشذر: من الذهب بوزن البحر، ما يُلقط من الذهب من المعدن من غير إذادته الاجازه، القطعه منه شذرة، والشذر أيضًا، صغار اللؤلؤ . ينظر: مختار الصحاح للرازى مادة (ش.ذ.ر)، والمذر: مذرت البيضة: فسدت وبابه: (طرب) . ينظر: مختار الصحاح مادة: (م.ذ.ر).

(7) الشغر: شغر البلد: خلا من الناس وبابه قطع، ينظر: السابق مادة (ش.غ.ر)، والمغر: المغرة الطين الأحمر، وقد يُحرك . ينظر: السابق مادة (م.غ.ر).

(8) تهذيب الأسماء واللغات للنوى المجلد الثالث الجزء الثانى من القسم الثانى ص ١٩٠، ١٩١.

صَحْرَةً بحْرَةً كَذا شَذرْ مِـذْرَ وَبَيْتَ بَيْتَ مَعَهُ سَغَر – بَغْرْ

وَهَذا الاسْتِعْمَالُ فِى الظُّرُوفِ جَا كَـ (بَيْنَ بَيْنَ) وَنَحَوا ذا الَمنْهَجَا

فِى الْوَقَتِ وَالَّنْوعَانِ قَدْ يُضَافُ مَا قُـدْمَ فِيْهَا وَالإِضَافَـةَ الْزَمَا

وَ(صَحْرَةَ) قَدْ أَعْرَبُوا وَ (بَحْرَهَ) لَمَّا أَتَوْا بَعْدَهما بـ (نحْرَهْ)

و(كَفةً لِكفَةٍ) رَوَوْا وَ(عَنْ) كَفَّةٍ – أَيْضًا – مُعْرَبًا وَمَا وَهَن [1]

❁❁❁❁

(1) الكافية الشافية ٢/٢٠٠، ٢٠١.

الفصل الثاني
من المبنِّىّ بناءً عارضًا الأحوال المركّبة

يقول ابن مالك: " لشبه الحال بالظرف أُشرك بينهما فى الجريان مجرى (خمسةَ عشرَ) فى ألفاظٍ محفوظةٍ، إلَّا أنَّ الغلبة للحال، ولذلك كان منه ما أصله العطف وما أصله الإضافة ؛ لأنَّ الواقع حالاً من هذا النوع قائمُ مقام مفرد، ومغنٍ عنه، كما أنَّ مركب العدد قائمُ مقام مفردٍ ومغنٍ عنه"[١] .

المبحث الأوّل ضربا
الحال المركّبة، وشواهدهما المتعدّدة
المطلب الأول
ما أصله العطف من الأحوال المركّبة، وشواهده.

يقول الرضى: "استعمل كـ **(خمسة عشر)** وجوبًا أحوالُ لازمة للحالية نحو: **(تفرقوا شُغَر بغرَ)**[٢]، أى فى كل وجه، ولا يُقال ذلك فى الاقبال[٣]، ولا بُدّ من أن يُحركوا آخره[٤].

***و(تَفَرَّقوا شَذرَ مَذرَ،وشِذرَ مِذرَ)** أى: متشذرين متبذرين،وميم(مَذرَ) بدلُ من باء[٥]، كلّهُ من معنى التفرق الذى لا اجتماع معه، وهو مركب – أيضًا – مبنىُّ لتضمنه معنى الحرف، ويحتمل أن يكون مأخوذًا من الشّذر، وهو الذّهب يلقط من المعدن من غير ذوب فى الحجارة، فهو متفرقُ فيه متبددُ ، أو من الشذّروهو صغار اللؤلؤ، كأنَّه لصغره متفرقُ لا يجتمع بالنّظم، و(مذرَ) من مذرت البيضة إذا فسدت وأبعدت، أو من البذر وهو الزرع ؛ لأنَّ فيه تفريق الحب[٦] .

***وقالوا فى معناه: (خَذَعَ مَذعَ)**، وهو مركب مبنى لتضمنه حرف العطف، والمراد خذعًا ومذعًا، فركبا والعطف مراد فى النية، وهو مأخوذ من الخذع وهو القطع .. ومذع من قولهم: مذع السر إذا أفشاه، ولم يكتمه كأنه تفريق له[٧] .

---

(١) شرح التسهيل ٤١٦/٢.
(٢) شرح الرضى على الكافية ١٤٤/٣.
(٣) المخصص ١٣١/١٢.
(٤) الكتاب ٣٠٥/٣.
(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٢/٢.
(٦) شرح المفصل ١١٩/٤.
(٧) السابق نفسه .

*وقالت العرب – أيضًا –: (تساقطوا أَخْوَلَ أَخْوَل)، أى متفرقين [١]،هى محكية أصوات للتفرق، فحُكيت على ما كانت عليه [٢] .

و(شغر) مأخوذ من قولهم: اشتغر فى البلاد إذا أبعد فيها، أو من: شغر الكلبْ إذا رفع إحدى رجليه ليبول فباعدها من الآخرى، و(بغر) من: (بغر النجم) أى: سقط أو من البغر، وهو العطش يأخذ الأبل فلا تروى، وربما ماتت به [٣] .

قال الشاعر يصف ثوراً يطعن الكلاب بقرنه:

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ شِرَارِ الْقَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَالَ [٤]

وعنه فى غير الشعر السابق – يقول سيبويه: " وأمَّا (أَخْولَ أَخْولَ)، فلا يخلو من أن يكون كـ (شَغَرَبَغَرَ)، وكـ (يومَ يومَ)" [٥]، يعنى: لا يخلو من أن يكون حالاً كـ (شغر – بغر)، فى معنى متفرقين، أو ظرفًا كـ (يومَ يومَ) [٦] .

ويُقال: إن (أَخْولَ أَخْول): شررُ الحديد المحمى[٧] .

*و(فلانٌ جارى بيتَ بيتَ)، وأصله: بيتا لبيتِ، أى ملاصقًا، فحذف الجار وهو (اللام) ورُكب الاسمان، وعامل الحال، قوله: (جارى) من معنى الفعل، فإنَّه فى معنى: مجاورى، وجوّزوا أن يكون الجارُ المقدر (إلى)، وأن لا يُقدر جار أصلاً بل (فاء)[٨]، فحذف الحرف وضمن معناه فبُنى لذلك، وهما فى موضع الحال ولا يجوز تقديم الحال فيه على العامل لو قلت: (بيت بيت جارى) لم يجز ؛ لأنَّ العامل ليس فعلاً ولا اسم

---

(١) شرح شذور الذهب ص ١٠٨.

(٢) المسائل المنثورة ص ٢٤٩ مسألة رقم ٣٢١.

(٣) شرح المفصل ١١٨/٤، ١١٩.

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٠٨، ١٠٩ دون نسبة من بحر الطويل رقم (٢٣)، وهو لضابئ البرجمى البرجمى فى منتهى الأرب ص ١٠٩ رقم (٢٣)، وله فى اللسان مادة (خ.و.ل)، ومادة (س.ق.ط)،وفى النوادر لأبى زيد الأنصارى ص ١٤٥، وشرح التسهيل ٧٩/١، ٤١٧/٢، والخصائص ٢٩٠/٣، والمحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جنى ٤١/٢، ولم ينسب فى المحتسب ٨٦/١.
والشاهد فيه: (أَخْوَلَ أَخْوَلَ) حيث ركب الحال مما أصله العطف، فبنى على الفتح تشبيهًا بتركيب (خمسةَ عشرَ) فى تضمنه الواو العاطفه.

(٥) الكتاب ٣٠٧/٣.

(٦) السيرافى بهامش الكتاب ٣٠٧/٣ رقم (٦).

(٧) توجيه اللمع ص ٤٣٣.

(٨) شرح شذور الذهب ص ٩٨، وينظر: المخصص ١٦٤/١٢.

فاعل[١]، فإن قلت: (هو مجاورى بيتَ بيتَ) جاز التقديم، فتقول: هو بيتَ بيتَ مجاورى؛ لأنَّ مجاورُ للجار [٢] .

***وتقول: (لقيته كفةَ كفةَ)**[٣] أى: كأنَّ كَّفك مست كفه، وذلك إذا لقيته فمنعك من النهوض ومنعته [٤]، أى: ذوى كفتين كفة من اللّاقى، وكفة من الملقى ؛ لأنَّ كلاً منهما فى وهْلة التّلاقى كافٍ لصاحبه أن يتجاوزه[٥]، فتضمن الثانى معنى الحرف وهو (اللام)[٦].

وعمَّا تضمَّناه يقول ابن يعيش:" وهما اسمان رُكبا اسمًا واحدًا، فبنيا على الفتح بناء (خمسةَ عشرَ)، والأصل: كفةً وكفةً، أى كفة منه وكفة منى، ويجوز أن يكون الأصل: كفة على كفة، أوكفة عن كفة ... ومحلهما نصب على الحال، كأنك قلت: لقيته متكافين، مثل قولك:

(لقيته قائمين) تريد: حالاً منك وحالاً منه" [٧].

***ويقال: أخبرته بالخبر صحرة بحرةَ**[٨]، **ويُقال: (لقيته صحرةَ بحرةَ)** أى: ليس بينى وبينه ساتر، وهما مركبّان، والتّقدير: صحرةً بحرةً، فحذفت الواو، وتضمّن الكلام معناها، فبُنى لذلك، وفُتح للخفة وموضعها حالُ ، والتقدير: لقيته بازداً واشتقاقهما من (الصحراء) و(البحر)، و(صحرة وبحرة) مصدران أى: ذوى صحرة وبحرة، أى: ذوى انكشاف واتّساعٍ[٩]

وينضمّ إليهما (نحرة) فيعربن ؛ لأنَّ ثلاثة أشياء لا يُركبن[١٠]، فلا يبنون، لئلّا يمزجوا ثلاثة أشياء [١١] .

---

(١) شرح المفصل ١١٧/٤.
(٢) توجيه اللمع ص ٤٣٢.
(٣) المسائل المنثورة ص ٢٤٨ مسألة رقم (٣١٩) .
(٤) المخصص ٩٩/١٤.
(٥) المفصل فى صنعه الإعراب ص (٢١٤) .
(٦) شرح شذور الذهب ص ١١٠.
(٧) شرح المفصل ١١٦/٤.
(٨) المفصل فى صنعة الإعراب ص ٢١٤.
(٩) شرح المفصل ١١٧/٤.
(١٠) شرح الكافية الشافية ٢٠٢/٢.
(١١) المفصل فى صيغة الإعراب ص ٢١٤.

* **و(تركهم حَيْثَ بَيْثَ)** أى: متفرقين ضائعين[١]، وكذلك (لوثًا بوثًا) و(حَوْثَ بَوْثَ) و(حَاثِ بَاثِ) بالبناء على الكسر، و(حِيْثِ بِيْثِ) بكسر الحاء والباء[٢]، إمَّا على أصل حركة التقاء الساكنين، وإمَّا كراهية توالى ست فتحات ؛ لأنَّ الألفين بمنزلة فتحتين[٣].

وعين الكلمة (واو) وقد تلعَّبوا بها فى هذا الاجتماع، فمن قال:(حاثَ) قلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ... و**قيل** فى (حِيثَ بِيثَ): إنَّ الثانى قُلب للأول ...وفى (حوثَ بوثَ) إنّ الأول قُلب للثانى[٤]، وجاز قلب الواو ياءً، أو ألفًا للاستثقال الحاصل بالتركيب[٥].

إعراب الأحوال المركّبة ذات الأصاله فى العطف:

أمَّا عن إعرابها مضافة فيقول ابن مالك: " فإن خلا شئ من هذه الأحوال والظروف عن الحالية والظرفية لغيت الإضافة، وامتنع التركيب نحو: (جاوزتُ زيدًا ذوى بيتٍ لبيتٍ، وهو يأتينا كل صباحٍ ومساءٍ)[٦]، و(لقيته ذا كفةٍ مع كفةٍ، أو بعد كفةٍ) ... وهو جارى بيتَ بيتٍ، أى ذا بيتٍ مع بيتٍ، أو عند بيتٍ، و(أخبرته ذا صحرةٍ مع بحرةٍ)[٧] .

وأمَّا عن تنوينها دون إضافة فيقول سيبويه: " والدليل على أنَّ الآخر ليس ك (عشرَ) من (خمسةَ): أنّ يونس زعم أن رؤبة كان يقول: (لقيتُه كفةً عن كفةٍ يا فتى)" [٨] .

المطلب الثّاني
ما أصله الإضافة وشوا هده.

هناك من الأحوال المركبة ماله عرقٌ فى الإضافة ومنه:**(ذهبوا أيدى سَبَا)** أى: مثل أيدى سبأ ابن يشجب فى تفرقهم، وتبددهم فى البلاد حين أرسل عليهم سَيْل

(١) شرح الرضى ١٤٤/٣.
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١٠١/٢.
(٣) السابق نفسه.
(٤) السابق ص ١٠٤.
(٥) شرح الرضى على الكافية ١٤٥/٣.
(٦) شرح الكافية الشافية ٢٠٣/٢.
(٧) شرح الرضى ١٤٣/٣، ١٤٤.
(٨) الكتاب ٣٠٤/٣.

العَرِمْ، والأيدى كناية عن الأبناء، والأسرة ؛ لأنَّهم فى منزلة التقوِّى، والبطش بمنزلة الأيدى[1]، وعنه يقول الفارسىّ: "يجوز أن يبنى (أيدى) على الفتح فيكون متضمنًا للحرف كأنَّه أراد: أيادى لسبأٍ "[2].

وفى هذا الباب فُعل ذلك بـ (بَادِئْ بَدَا)، و**(تفرق القوم أَيْدِئْ سَبَا، وأَيادِئْ سَبَا)** ؛ وذلك أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ؛ إذ لا يكمل معنى المضاف بدون المضاف إليه، فإذا انضم إلى ذلك لزوم الإضافة، وقيام جزأيها مقام اسمٍ مفردٍ، قوى شبه الواحد، وحَسُن التركيب كما هو فى (بَادِى بَدَا)، و(أَيْدِى سَبَا)، فقام (بَادِى بَدَا) مقام: متبدئًا، و(أَيْدَى سَبَا)[3] مقام: متبددين، ومثل: (بَادِى بَدَا): (بَادِى بَدِئْ) ، قال الرّاجز:

وَقَدْ عَلَتْنِى ذُرْأَةُبَادِئَ بَدَى[4]

فـ (بَادِئْ بَدا) اسمان رُكبا ، وبُنيا على تقدير (واو العطف)، وهو منكور بمنزلة: (خمسةَ عشرَ)، ولذلك كان حالاً، وأصله: (بَادِئ بَدَاءٍ) على زنة (فَعَالٍ) مهموزًا؛ لأنّه من الابتداء فخُففت الهمزة من (بادئ) بقلبها ياءً خالصةً ؛ لانكسار ما قبلها...

---

(1) المفصل فى صنعة الإعراب ص ٢١٧.

(2) المسائل المنثورة ص ٢٤٩، وأيادى سبأٍ:" أَصله: أَن سبأ بن يشجب لما أنذروا بسيل العرم خَرجُوا من الْيمن مُتَفَرّقين فى الْبِلَاد فَقيل لكل جمَاعَة تفرقُوا ذَهَبُوا أيدى سبا، وَالْمرَاد بالأيدى الْأَنْفس وَهُوَ فى مَوضِع النصب على الْحَال وَإِن كَانَ معرفَة؛ لِأَنَّهُ فى تَأْوِيل شىء مُنكر وَهُوَ قَوْلنَا: مُتَفَرّقين وشاردين أَو على حذف الْمُضَاف الذى هُوَ مثل كَأَنَّهُ قيل:ذَهَبُوا مثل ايدي سبا". ينظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشرى ٢/ ٨٩.

(3) يقول ابن يعيش: " فإن قيل: فكيف جاز أن يكون حالاً وهو معرفة ؛ لأنّ (سبا) اسم رجل معرفة؟ معرفة؟ ؛ قيل: أمَّا إذا ركّبتها، فقد زال بالتّركيب معنى العلميّة وصارا اسمًا واحدًا، و(سبا)– حينئذٍ– كبعض الاسم ،وهو نكرة، وأمَّا إذا أضيفت ففيه وجهان: أحدهما: أنه معرفة وقع موقع الحال، وليس بالحال على الحقيقة وإنما هو معمول الحال، والمراد: (ذهبوا مشبهين أيادى سبا)، ثم حذف الحال وأقيم معمولها مقامها .

والوجه الثاني: أن تجعل (سبا) فى موضع منكور وإذا كان كذلك فلا يمتنع كونه حالاً، وطريق تنكيره أن تريد: (مثل سبا)، فتكون الإضافة فى الحقيقة إلى (مثل)، و(مثل) نكرة وإن أضيف إلى معرفة " . ينظر: شرح المفصل ١٢٣/٤

(4) شرح الكافية الشافية دون نسبة من بحر الرجز، وقد ورد دون نسبة فى الخصائص ٣٦٤/٢، واللسان مادة (ب.د.ا) و (ر.ث.ا)، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٠٤، ولأبى نخيلة السعدى فى الأغانى ٣٨٨/٢٠، والكتاب ٣٠٥/٣، وبعده: (ورثْيَةُ تَنْهَضُ فِى تَشَدُّدِى) .

والشاهد فيه: (بَادِى بَدَى) حيث ركب الحال مما أصله الإضافة، فبنى تشبيهًا له بتركيب (خمسةَ عشرَ).

وأمَّا(بَدَا) فأصله: (بداء) فخففوه بأن قصروه بحذف ألفه، فبقى (بدأ)، فخففت الهمزة بقلبها ألفًا لانفتاح ما قبلها .. وقيل: كان أصله بداءٍ على زنة (فَعَالٍ)، فحذفت الهمزة تخفيفًا، كما حذفوها من (سَا، يَسوُ)، و(جَا يِجِى)، وأصله: (جَاءَ يَجِئُ)، و (سَاءَ يَسُوْءُ)[١]، لما جرت فى كلامهم كثيرًا، وهو الأقرب إلى الصواب، وحكموا بالبناء لما رأوا إمكان الأول، وهو فى موضع نصبٍ، ورأوا صورة التركيب، وجعلها سيبويه من باب (خمسةَ عشرَ)، وهو الأوْلى، وإن كان على حد التشبيه[٢].

<u>وقد قال سيبويه عنهما وعن (قَالِىْ قَلاَ)</u>: " وأما (أيَادِ سَبَا)، و(قَالِى قَلاَ)، و(بَادِى بَدَا)، فإنَّما هى بمنزلة: (خمسةَ عشرَ)، كقول: (جاءُوا أيَادى سبا)"[٣]. ولم يقع فى التنزيل تركيب الأحوال، ولا تركيب الظروف [٤] .

***<u>وعن علّة إسكان الياء من صدر هذه المركبات الواقعة فى محل نصب على الحالية وأنّ</u> كلمةً واحدةً، ووقعت الياء حشوًا أشبهت ماهومن نفس الكلمة نحو:ياء (دَرْدَبِيس)**[٥]، و(عَيْطُمُوس)[٦]، فأسكنت على حدّ سكونها، ومن العرب من يُنَوِّن (قلاً، وبدًا، وسبًا) [٧].

فمن نونَها جعلها نكرةً وأضاف إليها[٨]، وفكّ التّركيب[٩]، وعن إضافة (بادى بَدَا) يقول سيبويه: " ولا نعلمهم أضافوا، ولا يُستنكر أن نُضيفها ،ولكن لم أسمعه من العرب"[١٠].

<u>والوجه الثانى:</u> أنّ الاسمين إذا جُعلا اسمًا واحدًا، وكان آخر الأول منهما صحيحًا بُنى على الفتح، والفتح أخفّ الحركات، والياء المكسور ما قبلها أثقل من الحروف

---

(١) شرح المفصل ١٢٢/٤.
(٢) الايضاح ٤٩٨/١، وشرح الرضى على الكافية ١٤٠/٣ بتصرف منهما .
(٣) الكتاب ٣٠٤/٣.
(٤) شرح شذور الذهب ص ١١١.
(٥) <u>دَرْدَبِيْس</u>: الدَّرْدَبِيسُ: العجوز المسترخية، والدردبيس: الدّاهية وهي العجوز الكبيرة.ينظر: العين العين باب الخماسي من السين .
(٦) <u>عَيْطَمُوْس</u>:العَيْطَمُوسُ من النّوق: الشديدةُ الضَّخْمَةُ. ينظر: السابق باب الخماسي من العين .
(٧) المسائل المنثورة ص ٢٤٩.
(٨) المسائل المنثورة ص ٢٤٩.
(٩) شرح الكافية الشافية ٢٠٢/٢.
(١٠) الكتاب ٣٠٤/٣.

الصحيحة، فوجب أن تُعطى أخفّ ممَّا أُعطى الحرف الصحيح، ولا أخف من الفتحة إلا السّكون[1] .

**<u>وإلى هذا النوع أشار النّاظم بقوله</u>:

وَ(بَادِى بَدَا) (بَادِى بَدِى) (أَيْدِىْ سَبَا) كُلاًّ عَلَى الْحَالِ رَوَوْا مُنْتَصبًا [2].

(1) شرح المفصل ١٢٤/٤.
(2) الكافية الشافية ٢٠١/٢.

المبحث الثّـانى
بناء المركّب ممّا ليس ظرفًا أو حالاً .

لقد سبق وأن أشرت إلى أنَّ التركيب شرط فى بقاء المبنىّ المركّب على ظرفيته أو حالتيه، ولذلك فسأذكر ما قال سيبويه بهذا الصدّد: " ولا يجعلون شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحدٍ إلّا فى حال الظرف أو الحال، لما لم يجعلوا (يا ابنَ عَمَ، ويا ابنَ أُمَّ)[١] بمنزلة شيءٍ واحدٍ إلاّ فى حال النداء" [٢].

فعُلم أنّ البناء المذكور مُقَيَّدُ بوجود الظرفية والحالية، وأنّها متى فقدت وجب الرجوع إلى الإعراب [٣] .

ويقول الرضى: " وندر مثل هذا التركيب فى غير الظروف والأحوال، لما قلنا: من أنَّ تقدير الحرف فى مثله غير متعين، وإنَّما حسَّنه الحالية والظرفية "[٤] .

وما ليس حالاً: ولا ظرفًا ممّا رُكب تركيب: (خمسةَ عشرَ) فشاذّ كقولهم: **(وَقَعُوا فِى حَيْصَ بَيْصَ)**، أى فى شدة يعْسُر التخلص منها[٥].

وفسرها الزمخشرى بقوله: " إنَّه فى فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين[٦]، وهما اسمان رُكبا اسمًا واحدًا، وبنيا بناء (خمسةَ عشرَ)، والذى أوجب بناءَهما تقدير الواو فيهما، وذلك أنّ الأصل: (وقعوا فى حيصٍ وبيصٍ)، ثم حذفوا الواو إيجازًا وتخفيفًا، والمعنى على التركيب متضمن معنى حرف العطف فبنى لذلك كما فعلوا فى (خمسةَ عشرَ) وبابه .

و(حيصَ) مأخوذٌ من: (حاصَ يحيصُ) إذا فرَّ، يقال: ما عنه محيصُ ، أى: مهرب و(بَيْصَ) مأخوذ من قولهم: (باص يَبُوص) إذا فات وسبق ؛ لأنّه إذا وقع الاختلاط والفتنة، فمنهم هارب، ومنهم فائت[٧].

---

(١) سيرد الحديث عنه فى موضعه من البحث .
(٢) الكتاب ٣٠٣/٣.
(٣) شرح شذور الذهب ص ١١١.
(٤) شرح الرضى ١٤٥/٣.
(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٣/٢، ينظر: شرح الشذور ص ١١١.
(٦) المفصل فى صنعة الاعراب ص ٢١٤.
(٧) شرح المفصل ١١٤/٤.

فأمّاعن اللّغات فيها فيقول الرّضى: "(حَيصَ بيصَ) بفتح الصادين، والفاء مكسورتان، أو مفتوحتان .. فقلبوا الواو ياءً للازدواج، وهو أولى من العكس؛ لأنَّ الياء أخف من الواو"(١)، ليشاكل (حيصا) كما فعلوا بواو (تلوت) حين قيل: (لا دريت، ولا تليت)(٢)، ومن كسر فلالتقاء الساكنين، ويجوز أن تجعله صوتًا كأنَّه حكاية ما يقع من الاختلاط والفتنة(٣) .

وعلى هذا لا يكون مشتقًّا من شيءٍ، فتكسر كما تكسر الأصوات نحو:(غاقِ غاقِ) إذا قدّرته تقدير المعرفة(٤).

وقد يقال: **(حَوْصَ بَوْصَ)** بقلب الياء واوًا، وقد جاء (حَيْصِ بَيْصِ) بكسر الصادين والفاءان مفتوحتان، أو مكسورتان تشبيهًا بالأصوات(٥)، وعلى هذا تكون الواو فى (بيص) قد انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها على حد انقلابها فى (مِيزان، ومِيْعاد).

وجاء: **(حاصَ باصَ)** كـ (حاثَ باث) بفتحهما (٦)، والفتح فيهما هو الكثير المشهور(٧) ، ومنه قول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ خَرّاجًا وَلُوْجًا صَيْرَفًا لَمْ تَلْتَحِصْنِى حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ(٨)

وقد ينوّنوهما، فيقولون: (حَيْصٍ بَيْصٍ)، و(حَيْصًا بيْصًا) حكى ذلك أبو عمرو(٩) ، مع كسر الفاءين وفتحهما معربين، والثّانى إتباع(١٠).

---

(١) شرح الرضى ٣/١٤٥.
(٢) شرح التسهيل ٢/٤١٧.
(٣) شرح المفصل ٤/١١٥.
(٤) السابق ص ١١٦.
(٥) شرح الرضى ٣/١٤٥.
(٦) شرح الرضى ٣/١٤٥.
(٧) شرح المفصل ٤/١١٥ بتصرف.
(٨) شرح الكافية الشافية ٢/٢٠٣، ٢٠٤، من بحر الكامل دون نسبة، والبيت دون نسبة فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٦، بينما نسب لأمية بن أبى عائذ فى الكتاب ٣/٢٩٨، وشرح المفصل ٤/١١٥، ولسان العرب ماده (ح.ى.ص) و(ل.ح.ص)، و(ص.ر.ف) قال: "الصيرف: التصرف فى الأمور، و(و.ل.ج)، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣١.
والشاهد فيه:(حَيْصَ بَيْصَ) حيث ركب مالم يكن ظرفًا ولا حالاً، فبنى على التشبيه له بتركيب (خمسةَ عشرَ) شذوذًا، وفتح أوله (الحاء) وهذا هو الأكثر .
(٩) شرح المفصل ٤/١١٥.
(١٠) شرح الرضى ٣/١٤٥.

***وممّا ركّب تركيب (خمسةَ عشرَ) بشذوذ (الخَازِبَازِ) فى إحدى لغاته**[١]

أصل هذا المركب، وعلة بنائه: يقول ابن الحاجب:" وأمَّا علة بناء (الخازباز) فَمُشْكِلَةٌ، **ووجه إشكاله:** أنّه إن قُدر مفردًا فلا علّة توجب البناء يمكن تقديرها، وإن قُدّر مركبًا، فلا علّة يمكن تقديرها إلّا (واو العطف) على أن يكون الأصل:(خاز وباز)، وصُيرا اسمًا واحدًا كـ (خمسةَ عشرَ)، ولا دليلَ يدلُّ على ذلك، بخلاف (خمسةَ عشرَ)؛ إذ قياسه (خمسةَ وعشرَ)[٢] .

بينما يقول الرضى عن أصله: " وأمَّا (الخازباز) فإنّه مركب من (خزى) أى: قهر وغلب، ومن اسم فاعل: (بازى) إذا سما وارتفع، كأنَّه قيل: هو (الخازى البازى) فرُكبا وجُعلا اسمًا واحدًا"[٣] .

ولا أستبعد كلا الرأيين فكلاهما محتمل فى هذا المركّب ؛لا سَّيما مع توفر العلّة المؤدية للتّركيب على كليهما، مع الاعتراف بأنَّ المركب ليس ظرفًا ولا حالاً، وإنَّما ركّب إلحاقًا به بتركيب (خمسةَ عشرَ)، على سبيل الشّذوذ.

***اللغات الوارده فى هذا المركب: فى (خاز باز) سبع لغات:**

(١) **(خَازِ بَازِ) بكسر الأول والثانى**[٤]، بحذف الياءين، وبناء الاسمين على الكسر تشبيهًا بالصوت[٥]، فرارًا من ست فتحات تقديرًا؛ لأنّ الألفين بمنزلة فتحتين، وقبلهما فتحتان فإذا فتح تاليها اجتمعت ستّ فتحات بتقديراً، فأُوثر الكسر مخلصًا من توالى الأمثال[٦] ومن قال: (الخازِ بازِ) جعله اسمًا للذباب، وهو جائز أن تجعل الشّئ باسم صوته[٧]، نحو: (غاقِ غاقِ)[٨].

(٢) **(خَازَ بَازَ)**: من العرب من يقول: (الخازَ بازَ) فيبنه على الفتح، فمن بناه على الفتح فهو بمنزلة (حَيْصَ بَيْصَ) ؛ لأنَّه حكاية صوت[٩].

---

(١) الكافية الشافية ٢٠٤/٢.
(٢) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٤٩٦/١.
(٣) شرح الرضى على الكافية ١٤٦/٣.
(٤) شرح المفصل ١٢٠/٤.
(٥) شرح الرضى على الكافية ١٤٥/٣.
(٦) شرح التسهيل ٤١٧/٢ بتصرف يسير .
(٧) المسائل المنثورة ص ٢٤٤ رقم ٣١٥.
(٨) شرح المفصل ١٢٠/٤.
(٩) المفصل فى صنعة الاعراب ص ٢١٥.

ومن قال: (خازَ بازَ) ففتحهما فإنَّه ركبهما وجعلهما اسمًا واحدًا، وبناهما على الفتح تشبيهًا (بخمسةَ عشرَ)[١].

(٣) **(خَازَ بَازُ)**، ومن قال (خازَ بازُ) فإنَّه ركبهما اسمًا واحدًا، وشبهه بـ (حضرموت) فى لغة من أعرب، وفتح الأول ؛ لأنَّه ينزل الثانى من الأول منزلة تاء التأنيث، وفتح ما قبل الثانى كما يفتح ما قبل تاء التأنيث كبعلبك[٢].

(٤) **(خَزُ بازُ):** جعله صوتًا واحدًا، ولم يجعله صوتين[٣].

(٥) **(خازُ بازٍ):** باعرابهما على إضافة الأول إلى الثانى، كما يجوز فى (بَعْلُبَكٍ) فيجوز صرف الثانى وترك صرفه[٤]، وطريق إضافة هذه الأسماء طريق إضافة الاسم إلى اللقب[٥] نحو: قيسُ قُفَّةٍ، و سعيدُ كُرْزٍ [٦].

(٦) **(خازِ بازُ)** كقاصِقاء: جُحْر اليربوع، وقيل: باب جحره[٧] بناه على (فَاعِلاء)، وجعل همزته للتأنيث[٨].

(٧) **(خِزْبَاءُ) كـ (قِرْطاس)**[٩].

فإذا أدخلت اللام على هذه اللغات لم تُغّير ما كان مبنيًّا عن بنائه كما فى (الخمسةَ العشرَ)[١٠] .

*** معانى هذا المركب: له خمسة معانٍ:**

(١) ضربٌ من العشب قال:

رَعَيْتُهَا أَكْرَمَ عَوْدٍ عُوْدَا الصِّلِّ والصَّفْصِلِّ وَ الْيَعْضِيْدَا

---

(١) شرح المفصل ١٢٠/٤.

(٢) السابق نفسه .

(٣) المفصل فى صنعة الإعراب ص ٢١٥.

(٤) شرح الرضى ١٤٦/٣.

(٥) اللقب: العلمُ اللّقبُ ما وُضعَ ثالثاً (أي بعد الكُنية) وأشعرَ بمدح كالرَّشيد وزَينِ العابدين، أو ذمٍّ كالأعشى والشَنْفري، أو نسبة إلى عشيرة، أو قبيلة، أو بلدة، أو قُطر.ينظر: جامع الدروس العربيةللشيخ مصطفى الغلاييني ١/ ١١٠.

(٦) شرح المفصل ١٢٠/٤.

(٧) المفصل فى صتعة الإعراب ص ٢١٦، وينظر: شرح الرضى ١٤٦/٣.

(٨) شرح المفصل ١٢٠/٤.

(٩) المفصل فى صنعة الاعراب ص ٢٤٦،، وينظر: شرح التسهيل ٤١٧/٢.

(١٠) شرح الرضى على الكافية ١٤٦/٣، وينظر: شرح المفصل ١٢١/٤.

الخَاذِبَاذِ السّنِمَ الَمجوْدَا بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرُ مَسْعُوَرا [١]

(٢) ذباب يكون فى العشب قال:

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوَارِى وَجُنَّ الخَازِبازِ بِهِ جُنُونَا [٢]

(٣)، (٤): صوت الزباب ، وداء فى اللهازم [٣] ، قال الشاعر:

يَا خَازِ بَازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا إِنّى أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لاَزِمَا[٤]

واللهازم: جمع لهزمة، واللهزمتان: عظمتان ناتئتان تحت الأذن[٥]

(٥) السَنُّور[٦]**، وهو أغربُها** [٧]

*** وأمَّا (خاقِ باقِ): للنكاح، و(قاشِ ماشِ)** للقماش فكلّ ٌ واحدٍ منهما سمّى بصوته، فبقيا على بنائهما[٨].

****وإلى ما سبق أشار النّاظم بقوله:**

وَمَا كـ (حَيْصَ بَيْصَ)(خَازِ بازِ) مِنْ خَالٍ مِنَ الأَمْرَيْنِ هَكَذَا ذُكِنْ [٩]

---

(١) شرح المفصل ١٢٠/٤، ١٢١، قال: "عامر ومسعود: راعيان، والصل والصفصل: نبت، واليعضيد: بقلة، والسنم: المرتفع، وهو الذى خرجت سنبلته، كأنه يدعوه للفرح بالخصب "، والمفصل فى صنعة الاعراب ص٢١٦ رقم ١٨٧.
والشاهد فيه: (الخَازِبَاز) حيث يراد به ضرب من العشب.

(٢) المفصل فى صنعة الاعراب ص ٢١٦ رقم ١٨٨، من بحرالوافر، وشرح الرضى ١٤٦/٣ رقم ٤١٤ واللسان مادة (ف.ق.أ) و(ق.ل.ع)، وبلا نسبه فى الصاحبى ص ١٤٣، والكتاب ٣٠١/٣ بالشطر الثانى فقط .
والشاهد فيه (الخَاز بَاز) حيث ورد اسمًا للزباب الذى يكون فى العشب وقد بنى على الكسر فى جزئية.

(٣) شرح المفصل ١٢٠/٤.

(٤) المفصل فى صنعة الإعراب ص ٢١٦ رقم ١٨٩ دون نسبةمن بحر الرجز، واللسان ماده (خ.و.ز)، و(ل.ز.م).
والشاهد فيه: (خَازِبَازِ)حيث وردت للدلالة على الداء الذي يصيب اللهازم.

(٥) شرح المفصل ١٢٢/٤.

(٦) المفصل فى صنعة الإعراب ص ٢١٦، وينظر: شرح التسهيل ٤١٧/٢.

(٧) شرح المفصل ١٢٢/٤.

(٨) شرح الرضى ١٤٦/٣.

(٩) الكافية الشافية ٢٠١/٢.

الباب الرابع
باب الإضافة
الفصل الأول
البناء العارض لبعض الظّروف المضافة إلى الجمل[١]
المبحث الأول
البناء العارض لبعض الظّروف المضافة إلى الجمل جوازًا .
المطلب الأول
الظروف التى تلزم البناء لإضافتها إلى الجمل

وإنّما بدأت الدراسة بالحديث عن الظّروف المضافة إلى الجمل، والتى لازمها البناء ؛ لأنّ ثمة اتصالاً بين المطلب الثّانى – والحديث فيه عمَّا يعرض فيه البناء من الظّروف المضافة إلى الجمل – وبين هذا المطلب الذى سأتحدث فيه دون توسّع فى تلكم الظروف المبنيّة لزوماً لإضافتها إلى الجمل دائماً، وإليك البيان التالى:

تلزم إضافة (حيث، وإذ، وإذا)إلى الجمل، وفيما يلى حديث حول كلٍ منها:

أولاً: حيث: ظرفُ للمكان مبنىُ على الضم نحو: (اجلس حيثُ يجلس أهل الفضل)، وهى ملازمة الإضافة إلى الجملة، والأكثر إضافتها إلى الجملة الفعلية[٢] .

فالإسمية نحو: (جلست حيثُ زيدُ جالسُ)، والفعلية نحو: (جلستُ حيث حلستَ)، (واجلسْ حيثُ أجلسُ) [٣] .

---

(١) فيما يتعلّق بإضافة ظروف الزّمان إلى الجملة الفعلية يقول ابن يعيش فى شرح المفصل ١٦/٣: " قالوا: واختص الزّمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسةٍ بين الفعل وبينه، وذلك أن الزمان حركة الفلك، والفعل حركة الفاعل، ولاقتران الزمان بالحديث فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالإضافة، ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الإضافة فى اللفظ إلى الجملة، والمراد الفعل نفسه، وقال قوم: إنما أضيف الزمان إلى الفعل لأنّ الفعل يدل على الحدث والزمان، فالزمان أحد مدلولى الفعل، فساغت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل، وذهب قوم إلى أن الإضافة إنما هى إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده، فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل، كما أضافوه إلى الجملة من المبتدأ والخبر، فقالوا: (هذا يوم يقوم زيد)، كما قالوا: (رأيت يوم زيدُ أمير وزمن أبوك غائب)، وتكون الإضافة فى اللفظ إلى الجملة، والمراد المصدر ... فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل، ومدلولاتها معان، وإن كانت تركب من الأعيان والمعانى والأزمنة تكون ظروفاً للمعانى دون الأعيان نحو قولك: (القتالَ اليوم).

(٢) جامع الدروس العربية ٦٢/٣.

(٣) شرح الأشمونى ٣٨١/٢، ٣٨٣ بتصرف.

***وإذا أضيف (حيثُ) إلى جملة اسمية فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلاً** نحو: (جلست حيثُ زيد حبسته)، و (جلست حيثُ زيدٌ نهيته)، فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين، فانصب الاسم لتكون (حيثُ) مضافةً إلى جملةٍ فعليةٍ [١] .

* **وشذ إضافتها إلى المفرد كقوله:**

أَمَا تَرَى حَيثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا نَجْمًا يُضِيئُ كَالشِّهَابِ لاَمِعًا[٢]

ثانياً، وثالثاً: (إذ وإذا).تضاف (إذ) إلى جملةٍ فعليةٍ، وإلى جملة اسميةٍ، ولا تضاف (إذا) إلا إلى جملة فعليةٍ، وأجاز الأخفش أن تضاف إلى جملة اسميةٍ، وحمل عليها (حيثُ) فألزمت الإضافة إلى الجملتين [٣] .

و(إذ) ظرفٌ للزمان الماضى نحو:(جئت إذ طلعت الشمس)[٤] مبهمٌ غيرُ محدودٍ[٥]. وتلزم الإضافة إلى الجمل، فالجملة بعدها مضافة إليها[٦].

و(إذا) اسم زمانٍ مستقبلٍ فيه معنى الشرط – غالباً –، فلذلك لا يليها إلا فعلٌ أو اسم بعده فعل نحوقوله – تعالى –:**چ پ پ ڀ ڀ چ**[٧]، وإذا وليها فعلٌ جُعل الفعل المتأخر مفسر لفعلٍ متقدمٍ، راجعٍ للاسم، لا يُجيز سيبويه غير هذا، وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء [٨]، وهى مبنية على السكون فى محل نصب على الظرفية [٩]

** **وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:**

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ ..... [١٠]

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محى الدين عبدالحميد ٤٦/٣ هـ ٣.

(٢) شرح ابن عقيل ٤٧/٣ رقم ٢٢٦ من بحر الرجز، دون نسبة، ومنحة الجليل ٤٧/٣ رقم ٢٢٦، قال: "سهيل: نجم تنضج الفواكه عند طلوعه، وينقضى القيظ، والشهاب: شعلة النار"، وشرح الكافية الشافية ٤٢١/١ بصدره، وكذا فى شرح الأشمونى ٣٨٣/٢ رقم ٦٣٤، وتاماً فى شرح الشواهد ٣٨٣/٢ رقم ٦٣٤.

والشاهد فيه: (حيثُ سُهيلٍ) حيث أضيف (حيثُ) إلى مفرد (سهيل) شذوذاً.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٢٠/١، ٤٢١.

(٤) جامع الدروس العربية ٦٧/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١.

(٦) جامع الدروس العربية ٦٧/٣.

(٧) سورة الإنشقاق من الآية رقم (١).

(٨) شرح الكافية الشافية ٤٢٣/١.

(٩) جامع الدروس العربية ٦٧/٣.

(١٠) الألفية بشرح ابن عقيل ٤٦/٣.

المطلب الثانى
الظّروف التى يعرض بناؤها عند إضافتها إلى الجمل

يُبنى بناءً عارضاً " ما كـ(إذ) معنىً، فى كونه ظرفاً مبهماً [١]، والمبهم: "ما لم يدلُّ على وقتٍ بعينه"[٢] .

ومعلوم أنّ (إذْ) دالٌّ على زمنٍ، ماضٍ مبهمٍ غير محدودٍ، فأىُّ اسمٍ وافقه فى معناه جاز أن يُضاف إلى جملة ماضية المعنى، اسميةٍ كانت أو فعليةٍ نحو: (الحين، والوقت، والساعة، والزمان، وكذا اليوم) ؛ لأنّ اليوم عند العرب لا يختص بالنهار إلا بالقرينة مثل أن يقال: (لا آتيك فى يوم ولا ليلة)، فإن قلت: (لا آتيك يوماً)، ولم تقرنه بـ (ليلةٍ) كان بمعنى (وقت وحين)[٣]، فهذه الأنواع من أسماء الزمان تقدر إضافته إلى الجملة[٤] والمحمول على (إذ) لا يكون مؤقتاً، وإنما يكون مبهماً، أى صالحاً لنهارٍ وليلةٍ، وللقليل والكثير[٥] .

فتقول: جئتك حين جاء زيدُ ، ووقت جاء عمروُ ، وزمان قدم بكرُ ، ويوم خرج خالدُ ، وكذلك تقول: جئتك حين زيدُ قائمُ ، وكذلك الباقى [٦]، فتضاف إلى ما تضاف إليه (إذ) على سبيل الجواز[٧] .

كذلك يُبنى – عارضاً – ما كان كـ (إذا)، التى هى ظرف لما يُستقبل من الزمان، وعليه فإنّ الشيخ محى الدين عبدالحميد يقول: " وقوله:[٨] (أو لما يأتى) يرجع إلى وجه الشبه بـ (إذا) فإنّ (إذا) اسم للزمان المبهم المستقبل، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضى المبهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية، وتجوز إضافة ظرف الزمان المبهم المستقبل للجملة الاسمية [٩]

---

(١) شرح الأشمونى ٣٨٤/٢، ٣٨٥.
(٢) شرح الجمل فى النحو ١١٦/١، وينظر: المحرر فى النحو ١١٢٣/٣.
(٣) شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١، وينظر: شرح الجمل ١١٦/١، والمحرر فى النحو ١١٢٣/٣.
(٤) شرح الجمل فى النحو ١١٦/١.
(٥) شرح التسهيل ٥٨/٢.
(٦) شرح ابن عقيل ٤٨/٣.
(٧) شرح الأشمونى ٣٨٥/٢ بتصرف.
(٨) يقصد: ابن مالك .
(٩) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٣٢/٣.

ومذهب سيبويه أن الظرف إذا كان بمعنى (إذا) كان بمعنى المستقبل، تعين إضافته للفعلية، ولا يجوز إضافته إلى الإسمية إلا أنه – حينئذ – بمعنى (إذا)، وهى لا تضاف إليها، فلا يقال: (آتيك حين زيدُ ذاهب)[1]، ويمتنع – أيضاً –:(آتيك زمن الحاج الحاج قادمُ)[2]، بخلاف التى بمعنى الماضى، فإنه بمعنى (إذ)، فيُضاف للفعلية، والاسمية معاً، وذهب الأخفش إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسم – أيضًا – ورجحه ابن مالك مستدلاً بقوله:چئه ئو ئوئۇ چ[3] .

قال أبو حيان: إنما أجاز الأخفش ذلك لأنّه يجيز فى (إذا) أن تُضاف إلى الجملة الاسمية، فكذلك ما بمعناه[4]

** **وإلى ما سبق أشار النّاظم بقوله:**

..... وَمَا كَإِذْ مَعَنى ۪أَضِفْ جَوَازاً نَحْوَ (حِيْنَ جَانُبذْ)[5]

(1) همع الهوامع ١٧٢/٢.
(2) أوضح المسالك ١٣٢/٣.
(3) سورة غافر من الآية رقم (١٦).
(4) الهمع ١٧٢/٢، ١٧٣.
(5) الألفية بشرح ابن عقيل ٤٦/٣.

المبحث الثانى
الظروف المضافة إلى الجمل بين البناء والإعراب
المطلب الأول
موقف النحاة من بناء الظروف المضافة إلى الجمل جوازاً

لقد ذهب النحاة في الظروف المضافة إلى الجمل جوازاً مذهبين:

(١) <u>جواز البناء والإعراب</u> وعن ذلك يقول ابن عقيل: " ما يُضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الاعراب والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صُدرت بماضٍ، أو جملة فعلية صُدرت بمضارع، أو جملة اسمية نحو: (هذا يومُ جاء زيدُ)، و (يومُ يقوم عمرو، ويومُ بكر قائمُ)، وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسى والمصنف "[١].

وإن كان فعلاً معرباً أو جملة اسميةً، فالإعراب أرجح عند الكوفيين [٢] ،وقد رجعت إلى كلام ابن مالك فوجدته يقول: " وإذا أُضيف المحمول على (إذ) إلى جملة جاز إعرابه وبناؤه، إلّا أن بناءه راجح إذا وليه فعلُ ماضٍ" [٣] للتناسُب [٤] ، ووافق الأخفش الكوفيين فى هذا، ومال إلى الأخذ برأيهم [٥] .

****<u>ولذلك فإن ابن مالك يقول</u>:**

وَابْنِ أَوْ إِعْرِبْ مَا كإِذَ قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرِبٍ أو مُبْتَـدا أَعْرِبْ وَمَنْ بَنى فَلَنْ يُفنْدا [٦].

ومعنى **(لَنْ يُفَّندَا): (لن يغلط)** فى بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ أو خبر[٧] ، وقوله: **(قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرِبٍ)** صريحُ فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى (إذ)، وهو يتمم إذا جعل ذلك (المضارع) بمعنى الماضى، ولو تنزيلاً .. ولا يخفى أنَّ الأقرب فى الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضى

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٤٩.
(٢) أوضح المسالك ٣/١٣٦.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/٤٢٣.
(٤) أوضح المسالك ٣/١٣٣.
(٥) عدة السالك ٣/١٣٦ هـ (١).
(٦) الألفية بشرح ابن عقيل ٣/٤٨، ٤٩.
(٧) عدة السالك ٣/١٣٦ هـ (١) .

تنزيلاً أن يُجعل بمعنى (إذا)، ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلاً [1].

(٢) جواز البناء فيما صدرت فيه الجملة بفعل ماض مبنىّ، ووجوب الإعراب فى غير ذلك:

ولذلك يقول ابن عقيل: " ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدرت بمضارع، أو إلى جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملةٍ فعليةٍ صُدرت بماضٍ" [2] .

ويلاحظ أنهم أطلقوا (المضارع) فيستوى فى ذلك عندهم ما كان منه معرباً، وما كان مبنياً . وسيتضح الحديث فى ذلك فى موضعه من الشواهد .

*** الرأى الراجح:**

يبدو لى والله – تعالى – أعلم أنَّ الرأى الراجح من كلا الرأيين هو رأى الكوفيين، حيث يرجح بناء الظروف المضافة جوازاً إذا صدرت الجملة التالية بفعل ماضٍ مبنى، وكذلك لو كان مضارعاً مبنياً ؛ لأنَّ الشئ بالشئ يلحق إذا كان بينهما ثمة وجه للشّبه .

والإعراب – حينئذٍ – مرجوح، ويجوز الإعراب والبناء فيما إذا تلت هذه الظروف جملة اسمية، و فعلية فعلها مُعربُ ، والإعراب حينئذ راجح والبناء مرجوح.

وليس كما ذهب البصريون إلى قصر جواز البناء على ما صُدرت فيه الجملة التالية لهذه الظروف بفعل مبنيّ، والإعراب فى غير ذلك ،لا سيّما وسأذكر فيما يلى شواهد وردت فيها هذه لظروف مبنية بغض النظر عن الجملة التى تلتها، ولم ترد قاصرة – كما ذهب البصريون – على رواية الاعراب فيما يخصُّ الجملتين الاسمية، والفعلية المصدره بفعل مضارع .

---

(١) حاشية الصبان ٣٨٧/٣.

(٢) شرح ابن عقيل ٥٠/٣.

المطلب الثانى

الشواهد الواردة على بناء الظروف المضافةإلى الجمل

أ- <u>شواهد على تصدر الجملة المضافة إلى هذه الظروف المبنية بالفعل الماضى</u>:

* روى بالبناء والإعراب قوله:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبِ عَلَى الِّصبَا [١]

فبنى (حين) لاضافتها لـ(عاتب) [٢] غير المتمكن [٣]كأنّه جعل(**حِيْن**) و (**عَاتَبْتُ**) اسما واحداً [٤]، وبناؤه لذلك على الفتح، والإعراب جائز على الأصل غير أن البناء ههنا أوجهُ؛ فى قوله:(**غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ**) [٥] ؛ لأنّ الظرف ههنا مضاف إلى فعل محض.

* وكقول الشاعر [٦]:

عَلَى حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدَلَ الثَّعَالِبِ[٧]

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٩/٣ رقم ٣٢٧ من بحر الطويل، وهو صدر بيت عجزه:
(وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وازعُ)، وفى منحة الجليل ٤٩/٣ رقم ٣٢١ للنابغة الذبيانى، و (عاتبت): لمتُ فى تسخط و (الصبا) بكسر الصاد: اسم للصبوة، وهى الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها ، و (المشيب) ابيضاض المسودّ من الشعر، وقد يُراد به الدخول فى حده، وبتمامه فى شرح المفصل ٦/٣، وشرح شذور الذهب ص ١١٢، رقم (٥)، وللنابغة بذات الرقم والصفحة فى منتهى الأدب، ومغنى اللبيب دون نسبة ٥٩٤/٢ رقم (٧٦٢)، والفصول الخمسون ص ١٦٦، وشرح الجمل ٣٦٦/٢ والمقرب ومعه مثل المقرب ص ٣٦٨، ومعانى القرآن للفراء ٣٢٦/١، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، بصدره رقم (١٣٥) دون نسبه وبتمامه فى عدة السالك بذات الجزء والصفحة والرقم له، والمنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى ٨/١، والهمع ١٧٠/٢ رقم ٧٦١، وسر الصناعة ٥٠٦/٢، واللسان مادة (و.ز.ع)، وشرح الأشمونى ٣٨٦/٢ رقم ٦٣٧ بصدره دون نسبة، وبتمامه للنابغة فى شرح الشواهد بذات الصفحة والجزء والرقم، والبيت فى ديوانه ص ٣٢ .
<u>والشاهد فيه</u>: (عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ) حيث أضيف (حين) المشبه لـ (إذ) فى إبهامه ودلالته على الماضى إلى الفعل الماضى المبنى، فورد مبنياً بناءً عارضًا على سبيل الجواز، وورد فيه رواية أخرى:(على حين) بجره بعلى وعلامة جره الكسرة والبناء أرجح من البناء.

(٢) المقرب ومعه مثل المقرب ٣٦٨.

(٣) الفصول الخمسون ص ١٦٦ بتصرف .

(٤) الكتاب ٣٣٠/٢.

(٥) سيرد هذا الشاهد بالتفصيل لاحقاً .

(٦) شرح المفصل ١٨٢/٣.

(٧) شرح الكافية الشافية ٤٢٣/١، وفى ص ٢٩٥ ثانى بيتين من بحر الطويل دون نسبة، وهما فى ملحق ديوان الأحوص ص ٢٥١، وجرير ص ١٠٢١، ودون نسبة فى أوضح المسالك ٢١٨/٢

* وقول غيره:

لأَجْتَذِبَنْ مِنْـهُنَّ قَلْـبِى تَحَلُّمًا عَلَى حِيْنَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيْمِ [1]

وحكم بعض المتأخّرين للمضاف إلى (يفعُلْن) ونحوه بما يحكم لمتلو الماضى، فيختار البناء فى نحو: (من حين ينطلقن)، كما يختاره فى نحو: (من حين قام) لوجود البناء فى المضارع، كما هو موجود فى الماضى [2].

والفرق بين هذا البيت والذى قبله: أنَّ الفعل الذى أضيف له (حين) هناك جملة فعلية فعلها ماضٍ، وبعبارة أخرى: (مبنى بالأصالة)، والفعل الذى أضيف إليه (حين) هنا جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بنون النّسوة، فهو مبنى بناء عارضا ؛ لأنّ أصله معرب، وإنما بُنى بسبب اتصال نون النسوة [3].

وأعتقد، أنّ هذا لا يقدم فى بناء ذلك الظرف السابق على الفعل المضارع المبنى، وإن كان بناؤه عارضاً لأجل اتصاله بنون النسوة ؛ لأنَّ المحصلة النهائية فيه أنّه مبنىٌّ ،

رقم ٢٤٨، والخصائص ١/١٢٠، وسر الصناعة ٢/٥٠٧، والتصريح ١/٣٣١، والكتاب ١/١١٦، واللسان مادة (ن.د.ل)، وشرح الأشمونى ٢/١٧٠ رقم (٤٣٦)، وحاشية الصبان ٢/١٧٠، وشرح الشواهد ٢/١٧٠ للأحوص، أولجرير

والشاهد فيه: (١) (عَلَى حِيْنَ أَلَهْى) حيث بنى (حين) الظرف المبهم المشبه لـ (إذ) فى المعنى جوازاً، لأنه أضيف إلى جملة فعلية مصدره بفعل مبنى، والبناء راجح على الإعراب فى محل جر بـ (على) .

(٢) (فَنَدْلاً زُريق) حيث حذف عامل النصب فى المفعول المطلق (ندلاً) ؛ لأنه بدل من اللفظ بفعله، وهو دال على الطلب، والأصل: (ندل ندلاً زريق المال)، وينظر فى ذلك: شرح الكافية الشافية ٢/٢٩٥، وشرح الأشمونى ٢/١٧٠.

(١) جامع الدروس العربية ٣/٦٩ دون نسبه من بحر الطويل، وشرح الأشمونى ٢/٣٨٧ رقم (٦٣٨) بعجزه وحاشية الصبان بنفس الجزء والصفحة، وبتمامه فى شرح الشواهد ٢/٣٨٧ رقم ٦٣٨، والهمع ٢/١٧١ رقم ٨٦٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٣٣، وأوضح المسالك ٣/١٣٥ رقم ٣٣١ بصدره، ومغنى اللبيب ٢/٥٩٤ رقم ٧٦٣ بتمامه دون نسبة، وبتمامه فى عدة السالك ٣/١٣٦ كاملاً .

والشاهد فيه: (عَلَى حِيْنَ يَسْتَصْبِينِ) حيث بنى (حين) المضاف لفعل مضارع مبنى لاتصاله بنون النسوة، وبناؤه راجح على إعرابه للتناسب.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٢٣.

(٣) عدة السالك ٣/١٣٦.

والعبره هنا بالمنطوق لا بما كان قبل اتصال الفعل بنون النسوة، فلكلّ حديثُ ٌ يخصه، والله أعلم بالصواب

وقال ابن هشام معلقاً على هذا البيت و (على حين عاتبت): " رويا بالفتح، وهو أرجح من الاعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور"[١]،خلافاً لأهل الكوفة[٢].

ب– الشواهد على تصّدر الجملة المضاف إليها الظروف جوازاً بالفعل المعرب:

قرئ فى السبعة:**چ ي □ □ □چ**[٣]، بالرّفع على الإعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف[٤]، والأولى إعراب **الظرف: چ ي □□□□ چ**[٥]، ف**(ي)** مضاف إلى (□) وهو فعل مضارع، معربُ ٌ... فكان الأرجح فى المضاف الإعراب، فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعًا برفع اليوم على الإعراب ؛ لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء [٦] .

وقد بنى فى القراءه السابقة لنافع– رضى الله عنه –، وذلك هو المرجوح، ولا يغض ذلك من تلك القراءة ؛ لأنها قراءة سبعية – أيضاً – وعن ذلك يقول السيوطى "كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً "، وقراءة ابن عامر، وابن كثير: **چ ھ ہ ہ ھ چ**[٧] بالفتح، فما بالنا لو كانت قراءة سبعيّة ؟! [٨].

---

(١) مغنى اللبيب ٥٩٤/٢.

(٢) السابق ١٠٦/١.

(٣) سورة المائدة من الآية رقم (١١٩) ،ورواية حفص عن عاصم (يَوْمُ)،فقد عزبت لنافع فى سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهى (وهو شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهانى) للشاطبى وابن القاصح ص ٢٠٩، وله فى الكنز فى القراءات العشر لابن المبارك ٧٧١، قال: "(قرأ نافع بنصب يوم، وقرأ الباقون بالرفع"، وله فى شرح طيبة النشر فى القراءات العشر ٢٢١/١، وشرح طيبة النشر فى القراءات العشر للنويرى ٢٩٣/٢، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر لسراج الدين النشار ص ١١١ ، ومنار الهدى فى بيان الوقف والابتدا للأشمونى ١٤٧/٢، والهادى شرح طيبة النشر فى القراءات العشر لمحمد محمد سالم محسين ١٨٢/٢ .

(٤) شرح ابن عقيل ٥٠/٣، وينظر: المغنى ٥٩٥/٢.

(٥) سورة المائدة من الآية رقم (١١٩)، وينظر: جامع الدروس العربية ٧٠/٣ بتصرف.

(٦) شرح شذور الذهب ص ١١٣.

(٧) سورة الإنفطار من الآية رقم (١٩).

(٨) ينظر: الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص ٤٨.

وقال:

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِيْنَ أَسْلُو يَهِيْجُنِى نَسِيْمُ الصِّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الفَجْرُ [١]

ج-<u>شواهد على تصدر الظرف لجملة اسمية</u>:

من هذا الباب قول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِى يَا عَمْرِكِ اللهُ أَنَّنِى كَرِيمُ عَلَى حِيْنَ الكِرَامُ قَلِيْلُ؟ [٢]

وعن مذهب البصريين يقول ابن هشام: البصريون يمنعون فى ذلك البناء، ويقدرون الفتحة إعراباً مثلها فى:(صمت يوم الخميس) والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلّا لزم كون الشئ ظرفاً لنفسه" [٣].

وقال الآخر:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّر مِنْ سُلَيْمِى عَلَى حِيْنَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانٍ [٤]

روى بفتح (الحين) على البناء والكسر أرجح على الإعراب، ولا يجيز البصريّون غيره [٥].

---

(١) مغنى اللبيب ٥٩٥/٢ رقم ٧٦٤ دون نسبة من بحر الطويل، وشرح التسهيل ٢٥٦/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش٣٢٣٢/٧.
<u>والشاهد فيه</u>: (حِيْنَ أَسْلُو) حيث أضيف (حين) إلى الفعل المضارع المعرب، وورد مبنيًا جوازًا خلاف لمن منع ذلك وهم البصريون .

(٢) جامع الدروس العربية ٧٠/٣ دون نسبة من بحر الطويل، والهمع ١٧١/٢ رقم ٨٦٤، وشرح الأشمونى ٣٨٧/٢ رقم ٦٣٩ دون (كريم) من بداية الشطر الثانى وكذا دون الشطر الأول، وحاشية الصبان ٣٨٧/٣، وشرح الشواهد ٣٨٧/٢ رقم ٦٣٩، وقال "يقال: (استصبيت فلانا): إذا عددته صبياً، يعنى: جعلته فى عداد الصبيان والأنسب أنّه من استصباه أى طلب أن يصبوا إليه أى يميل "،ومغنى اللبيب ٥٩٥/٢رقم ٧٦٥، وبه بيت آخر دون نسبة، وشرح شواهد المغنى ٨٨٤/٢، لموبال بن جهم المذحجى، وله أو لمبشر بن هذيل فى المقاصد النحوية ١٤٢/٣، ودون نسبة فى الدرر اللوامع ١٤٧/٣ .
<u>والشاهد فيه</u>: (عَلَى حِيْنَ الكِرامَ قَلِيْلُ) حيث بنى (حين) المضافه إلى الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (الكرام) والخبر (قليلٌ)، والبناء هنا مرجوح، والأرجح الإعراب مع جواز الوجهين.

(٣) شرح الشذور ص ١١٣، ١١٤.

(٤) شرح الشذور ص ١١٣، ١١٤دون نسبة من بحر الوافر، والهمع ٦٧١/٢ رقم ٨٦٥، وأوضح المسالك ١٣٦/٣ بعجزه رقم (٣٣٧)، وبتمامه فى التصريح ٤٢/٢، وشرح الأشمونى ٣٨٨/٢= =رقم ٦٤١، وشرح الشواهد٣٨٨/٢ رقم ٦٤١، وشرح الشذور ص ١١٤ رقم ٢٦ ومنحة الجليل ص ١١٤ رقم ٢٦ دون نسبه، وبتمامه فى أوضح المسالك ١٣٦/٣ رقم ٣٣٧.

*** وإن صدّرت الجملة بـ (ما)[١]، و(لا)[٢] أختى (ليس) [٣]، لم يختلف الحكمُ من بقاء رفعها الاسم ونصبها الخبر**، والإضافة بحالها بقوله:

عَلَى حِيْنَ مَا هذَا بِحِيْنَ تصابِ [٤]

وقوله:

وَكُنْ لِى شَفِيْعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيْلاً عَنْ سَوَاد بن قَارِبِ [٥]

والشاهد فيه: (عَلَى حِيْنَ التَّواصُلُ غَيرُ دَانٍ) حيث بنى (حين) على الفتح فى محل جر بـ(على) مع إضافته إلى جملة اسمية مبتدؤها (التواصل)، وخبرها (غيردانٍ) وذلك راجح وجائز، والمرجوح فيه البناء.

(٥) شرح الشذور ص ١١٤.

(١) لا العاملة عمل ليس:مُهملة عندَ جميع العرب وقد يُعمِلُها الحجازيُّون إعمالَ (ليسَ)، بالشروط التي تقدّمت لِما، وهى:(١) أن لا يَتقدَّمَ خبرُها على اسمها، فان تقدَّمَ بَطل عملُها، كقولهم (ما مسيءٌ من أعتَب) .

(٢) أن لا يتقدَّمَ معمولُ خبرِها على اسمها، فان تقدَّمَ بطلَ علمُها، نحو: (ما أمرَ اللهِ انا عاصٍ) .

(٣) أن لا تُزادَ بعدها (إنْ)، ويُزاد على ذلك أن يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتينِ.:ينظر: جامع الدروس العربية٢/ ٢٩٢:٢٩٤بتصرف.

(٢) ليس: ليس حرف لا فعل ذهب ابن السراج إلى أن "ليس" حرف؛ لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر، ومثلها: "عسى" بينما كان جمهور البصريين يذهب إلى أن "ليس" فعل ناقص لاتصالها ينظر:الأصول في النحو ١/ ٢٧.

(٣) ما العاملة عمل " ليس ": ما النافية حرف يعمله أهل الحجاز، ونجد، والتميميون، ولذلك سميت بالحجازية، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر تشبيهاً بـ (ليس) لأنهما يقعان جميعاً للنفى نحو: ما زيدٌ قائمًا، بشرط: أن يليها الاسم، وأن يكون الخبر غير موجب، والا يتقدم الخبر على اسمها، وألا يفصل بينها وبين الاسم بـ (إنَّ) الزائدة، وألا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جارًا ومجرورًا .

وبنو تميم يلغونها ولا يعملونها فى شئ ويدعون الكلام على ما كان عليه قبل النفى، ينظر: التهذيب الوسيط فى النحو لابن يعيش الصنعانى ص ١٣٥، والجنى الدانى ٣٢٢، وجامع الدروس العربية ٢٩٣/٢، وشرح لمحة أبى حيان ص٩١، والمقرب ومعه مثل المقرب ص ١٥٧، وأسرار العربية ص١٤٥، ١٤٦، وشرح شذور الذهب ص٢٥٥، والأصول فى النحو ٩٢/١.

(٤) الهمع ١٧٢/١ رقم ٨٦٧ وهو من بحر الطويل، وقائله مجهول، والدرراللوامع للأمين الشنقيطى ١٤٨/٣ وليس له تكملة .

والشاهد فيه: (عَلَى حِيْنَ مَا هَذَا بِحِيْنَ) حيث دخلت (حين) على جملة اسمية مصدر بـ (ما) العاملة عمل ليس وأضيفت إليها، وبنيت على الفتح فى محل جر، واسم (ما) (هذا) وخبرها (بحين تصاب).

(٥) السابق نفسه رقم ٨٦٧ من بحر الطويل، و ٤٠٥/١ رقم ٤٠٥ برواية:(فكن) بدلاً من (وكن) دون نسبة، ولسواد بن قارب فى الجنى الدانى ص ٥٤، والدرر اللوامع ١٢٦/٢، ١٤٨/٣، والتصريح ٢٠١/١، ١٤١/٢، وشرح عمدة الحافظ ١١٩/١ رقم ٣١، ولم ينسب فى أوضح

وإن صدّرت بـ (لا) التبرئة بقى اسمها – أيضًا – على ما كان من بناءٍ أو نصب، وقد يُجر، وقد يُرفع، حكى: (جئتك يومَ لاَ حرَّ ولا برد) بالبناء، وبالجر، وبالرفع[1].

وقال أبو طفيل:

تَرَكْتَنِى حِيْنَ لاَ مَالُ أَعِيْشُ بِهِ[2]

بالجرّعلى الإضافة، أو الرفع على أن تضيف (**حِيْنَ**) إلى الجملة، و (لا) عاملة عمل (ليس)، وإذا أضفتها إلى الجملة جاز فيها ذلك، والنصب تجعله كما كان مبنيًا، ولا تعمل الإضافة كما تقول: (جئت بخمسةَ عشرَ) فلاتعمل الباء للبناء [3] .

المطلب الثالث

علة بناء الظروف المضافة للجمل جوازاً وإعرابها

يقول ابن يعيش فى معرض حديثه عن الشاهد السابق تناوله: (على حين عاتبت ..) الرواية عند سيبويه بفتح (حِيْنَ) قال:" كأنه جعل (حين)، و (عاتبت) اسمًا

المسالك ٩٤/١، ١٣١/٣ رقم ١١٣ وبتمامه فى عدة السالك ١٣٢/٣ رقم ١١٣ له، وشرح الأشمونى ٣٩٤/١ رقم ٢٢٥ وله فى شرح الشواهد بذات الجزء والصفحة والرقم، وشرح شواهد المغنى ٨٣٥/٢، ومغنى اللبيب ٤٨٢/٢ رقم ٦٥٩ برواية (وكن) بدلاً من (فكن) كما فى الهمع .

والشاهد فيه: (١) (يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ) حيث أضيف ظرف الزمان (يوم) إلى الجملة الاسمية المصدره بلا العاملة عمل ليس، واسمها (ذو شفاعة)، وخبرها (بمغن)، وبنيت على الفتح فى هذه الرواية، وذلك جائز مع مرجوحيته .

(٢) (لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ) حيث زيدت الباء فى خبر (لا) العاملة عمل (ليس) حملاً لها فى ذلك على (ما) المحمولة على (ليس) . ينظر فى هذا الشاهد: الهمع ٤٠٥/١ .

(١) الهمع ١٧٢/١.

(٢) المسائل العسكرية ص ١٠١ رقم ١٠ لأبى الطفيل عامر بن وائلة، من بحر البسيط، وهو صدر بيت عجزه (وحِيْنَ جُنَ زَمَانُ النَّاسِ أو كِلبَا)، وله بتمامه فى الخزانة ٣٩/٤، ٤٠، ٤١، والدرر ١٤٨/٣، والكتاب ٣٠٣/٢ لأبى الطفيل، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٣/١ بتمامه، والمسائل المنثورة ص ١٠١ .

والشاهد فيه: (حِيْنَ لاَ مَالُ) حيث أضيفت (حين)مع بنائها على الفتح إلى الجملة الاسمية(لاَ مَالُ أَعِيْشُ بِهِ)، و (لا) عاملة عمل ليس وما بعدها اسمهما، وخبرها، وردت بالجر على الإضافة، وجعل (لا) زائد .

(٣) المسائل العسكرية ص ١٠١.

واحدًا وقال الأعلم[١]: وبناؤها أى (حين) معه: أى (الفعل) على الفتح ؛ لأن حق الإضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال، والجمل، فلما خرجت هنا عن أصلها بنى الاسم "[٢]، وذهب ابن مالك إلى أنَّه لا يبنى مضافٌ إلى مبنيٍّ بسبب إضافته إليه أصلاً لا ظرفاً ولا غيره؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء التى تكف سبب البناء، وتلغية فى غير موضع، فكيف تكون داعية إليه ؟[٣] .

وقال الشيخ: محمد محى الدين عبدالحميد: " أنت تعلم أنّ (إذ) و (إذا) مبنيان لكونهما أشبها الحرف فى الافتقار المتأصل إلى جملة، فإذا أضيف الظرف المبهم إلى جملة، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء فى ذاته جاز فيها وجهان:**الأول**: الإعراب بحسب العوامل نظراً إلى ما هو الأصل فى الأسماء،**الثانى**: البناء على الفتح حمل على (إذ) أو (إذا) .

****وقد اختلف النحاة فى تعليل البناء**– حينئذ – فمنهم من قال: علّة الظرف المبهم المضاف إلى جملة هو الجمل على(إذ، وإذا)، ومنهم من قال: سبب بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة وبالافتقار العارض لهذا الظرف، وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذى أوجب البناء لـ (إذ) و لـ (إذا)، وللموصولات، ولمّا كان هذا الافتقار عارضًا وليس أصليًّا كما هو فى المشبه به، فإنّه لم يوجب البناء، ولكن جوزه .

والحاصل: أنّ جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل فى الأسماء، ومنها هذا الظرف، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين (إذ) أو (إذا) وهذا الظرف، وأنّ الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنياً قوى الشبه، فلهذا كان البناء فى هذه الحالة أرجح "[٤] .

***حكم الظروف غير المبهمة، وغير المفردة عند إضافتها:**

(١) الأعلم: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، المعروف بالأعلم من أهل شنتمرية الغرب، وشرح كتاب " الجمل " في النحو لأبي القاسم الزجاجي، وشرح أبيات الجمل في كتاب مفرد، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة بمدينة إشبيلية، وكانت ولادته في سنة عشر وأربعمائة. "ينظر: وفيات الأعيان ٧/ ٨٢.

(٢) هامش شرح المفصل ١٦/٣ رقم(١).

(٣) همع الهوامع ١٧٣/٢.

(٤) عدة السالك ١٣٣/٣ رقم ١.

إن كان اسم الزمان محدوداً كـ (شهر، وأمس، وغد، وأسبوع، وحول، وسنة، وعام، ويومين) لم يجز أن يضاف إلى جملة لمباينة معناه معنى (إذ، وإذا) [١] .
ويسمى (المعدود، والمؤقت)، وامتناع الاضافة من الصحيح عند ابن مالك ومن تابعه[٢] .
بل لا يضاف إلى المفرد نحو: شهر كذا[٣]، وفيه أن نحو: (نهار) من المحدود[٤] اللهم إلا أن يراد به مطلق الوقت كما قالوه فى (يوم)، لكن يكون – حينئذٍ – ممَّا لا اختصاص له، إلا أن يُراد مطلق وقت [٥] .
* **فإن ثنى المضاف إلى جملة أُعرب**، قال قال: (أعجبنى يوم زُرتنى)، ففتح، قال فى التثنية: (أعجبنى يوما زرتنى) [٦]
** **وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:**

وَمَا بِـ (إِذْ) أُلْحِقَ ثُمّ ثُنِّىْ فَلَيْسَ فِى إِعْرابِهِ تَسْتَغْنِى [٧] .

❁❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية ٤٢٣/١، حاشية الصبان ٣٨٥/٢ بتصرف منهما .
(٢) الهمع ١٧٠/٢ بتصرف .
(٣) شرح الأشمونى ٣٨٦/٢
(٤) فى شرح ابن غازى: أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين، أو أسبوع، أو شهر، أو سنة وممن ذكر عدم جواز الإضافة فى السنة السيوطى، وفى العام الدماميني . ينظر: حاشية الصبان ٣٨٥/٢.
(٥) السابق نفسه .
(٦) شرح الكافية الشافية ٤٢٣/١.
(٧) الكافية الشافية بشرح ابن مالك ٤٢٢/١.

الفصل الثانى

البناء العارض لبعض الظروف المبهمة المضافة جوازًا لمفردٍ مبنِّىّ وما أُلحق بهما

المبحث الأول

البناء العارض لبعض الظروف المبهمة المضافة جوازًا لمفرد مبنِّى

المطلب الأول

الظروف المضافة إلى (إذ) بعد حذف ما أضيف إليه

من الظّروف التى تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزمان المبهمة، إذا أضيفت إلى مفرد مبنىّ نحو: (يومئذٍ)، و (حينئذٍ)[١]، حيث: "يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه (إذ) "[٢] .

***والمراد بالظرف المبهم** – كما سبق بيانه –: " ما لم يدل على وقت بعينه "[٣] .

والأصل فى نحو: (يومئذٍ): يوم إذ كان كذا[٤]، فحذفت الجملة، وعُوّض عنها بالتّنوين[٥] ، ومنه: قوله – تعالى:**چ گ گ گ چ**[٦]، فيمن قرأ بالفتح[٧] .

فإن يوم لمَّا أضيف إلى (إذ) التى هى ظرف زمان جاز فيها أن تبنى على الفتح، وأن تُجر على الإعراب، وقد قُرئ بالوجهين[٨] الإعراب على الأصل، والبناء لأنَّه ظرفٌ مبهمُ أُضيف إلى غير متمكّن من الأسماء فاكتسى منه البناء ؛ لأنَّ المضاف يكتسى من المضاف إليه كثيراً من أحكامه[٩] .

---

(١) همع الهوامع ١٧٣/٢.
(٢) مغنى اللبيب ٥٩٤/٢.
(٣) شرح الجمل فى النحو ١١٦/١، وينظر: المحرر فى النحو ١١٢٣/٣.
(٤) شرح الأشمونى ٧٧/١ بتصرف .
(٥) السابق ص ٧٧، ٧٨.
(٦) سورة هود من الآية رقم (٦٦) ورواية حفص عن عاصم (پ) بالجرّ، وأمّا قراءة الفتح: قد ورد فى فى الكنز فى القراءات العشر ٧٨/١ قال: " قرأ المدنيان والكسائى بفتح ميم (يَوْمَئَذٍ) على البناء، وقرأ الباقون بكسره جراً، وكذلك فى ٥٠٧/٢، وسراج القارئ لمبتدئ وتذكار القارئ المنتهى ص ٢٠٥، لنافع والكسائى والكوفيين، وشرح طيبة النشر ٢٥١/١، وللنويرى ٣٨١/٢، والهادى شرح طيبة النشر فى القراءات العشر ١٦٢/٢.
(٧) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ١٤٧/٢.
(٨) شرح ملحة الإعراب ص ١٩.
(٩) شرح المفصل ٨١/٣.

وقوله – تعالى –:**ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ** [١] قرئ بفتح (يومَ)، وجره، والأول على البناء، والثانى على الإعراب[٢] .

فأمَّا عن (إذ) فى هذه الحالة فيقول ابن مالك: " (إن كَثُر حُذِف ما تضاف إليه؛ لأنَّها كالأصل فى الإضافة إلى الجمل، لكنها عند حذف ما تضاف إليه، يلزم أن تنون، وتكسر ذالها لالتقاء الساكنين " [٣]، كما كسرت (ميمه) عند تنوينها [٤]، وهذا التّنوين الذى يلحقها هو عوضُ من المضاف إليه، ولذلك لا يستغنى عنه إذا حذف[٥].

***وتنوين العوض عن الجملة** هو: " الذى يلحق(إذ) عوضاً من الجملة المحذوفة المضاف إليها (إذ) قبل الحذف" [٦]، وإنّما سُمى بذلك، لأنه عوضُ عن جملة محذوفة؛ لأنّك لا تقول: (يومئذٍ) إلّا إذا قد تقدّم كلام يدلّ على هذا التّنوين[٧] ولمّا كان عوضًا من الجملة، وكان وجود الجملة معطيًا لـ (إذ) شبهًا بالموصول، استحقت به البناء. قام التنوين مقامها فى إيجاب بناء (إذ) [٨]، وبقيت (إذ) مبنية لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين، أو فى الافتقار افتقارًا متأصّلا إلى جملة تضاف إليها [٩] .

قال – تعالى –: **ﭽ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ**[١٠]، أى: ويوم إذ غلبت الروم وقوله – تعالى –:**ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ** [١١]، أى: حين إذ تبلغ الروح الحلقوم فحذف الجملة وعوض عنها (التنوين)، ولذلك لا يجتمعان[١٢].

---

(١) سورة المعارج من الآية رقم (١١) ورواية حفص عن عاصم بالجر(ٍ)، وأمّا عن قراء البناء على الفتح فقد وردت فى الكنز فى القراءات العشر ٥٠٧/٢ حيث قال: " قرأ المدنيان إلّا اسماعيل والكسائى ﴿**ﭖ ﭗ ﭘ**﴾ بفتح الميم فيهن ووافقهم عاصم وحمزه وخلف فى سورة النمل، لنافع والكسائى فى شرح طيبة النشر للنوبرى ٣٨١/٢.

(٢) مغنى اللبيب ٥٩٤/٢ بتصرف يسر .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٢١/١، وينظر: المغنى ١٠٠/١.

(٤) شرح الأشمونى ٧٨/١.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٢١/١.

(٦) شرح جمل الزجاجى ١٠٩/١.

(٧) المحرر فى النحو ١١٢٣/٣ بتصرف.

(٨) شرح الكافية الشافية ٤٢١/١.

(٩) عدة السالك ١٦/١ هـ (٣).

(١٠) سورة الروم من الآية رقم (٤).

(١١) سورة الواقعة من الآية رقم (٨٤).

(١٢) شرح جمل الزجاجى ١٠٩/١، وينظر: أوضح المسالك ١٥/١.

***وقد يكون التعويضُ عن عدة جُملٍ**، ومنه قوله – تعالى –:**چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ چ**[1] .

وزعم الأخفش أن كسر ذال (حينئذٍ) كسرة إعراب[2]؛ لزوال افتقارها إلى الجملة[3]، وأن (إذ) إنَّما بُنيت لافتقارها إلى الجملة، فلما حُذفت الجملة عاد إليها الإعراب، فجُرت بالإضافة[4]، والكسرة فى (يومئذٍ) كذلك كسرة إعراب ؛ لأنَّ اليوم مضاف إليها، والعوض ينزل منزلة المعَّوض منه، فكأن المضاف إليه مذكور [5] .

قال بعضهم: حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئًا عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت صارت معربة [6] .

***الرد على الأخفش:**

(١) عند ابن مالك: قال ابن مالك:" يبطل رأيه: أنّ ذلك الكسر يوجد قبل الإضافة إلى (إذ) فإنّه قد روى عن العرب موضع (كان ذلك حينئذٍ): (كان ذلك إذٍ) وهذا بيّنُ – والله أعلم –.

* ومنه قول الشاعر:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيْحُ [7] .

وزعم الأخفش – أيضًا – أنّه أراد: (حينئذٍ)، فحذف (حينًا)، وأبقى جر (إذٍ)، وهذا بعيدٌ ، وغير قول الأخفش أولى بالصواب، والله أعلم [1] .

---

(١) سورة الزلزلة من الآية رقم (١–٤)، وينظر: شرح الأنموذج فى النحو ٨٠/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٢٢/٢.

(٣) مغنى اللبيب ١٠١/١.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤٢٢/٢، وينظر: مغنى اللبيب ١٠٠/١.

(٥) مغنى اللبيب ١٠٠/١، ١٠١ بتصرف.

(٦) حاشية الصبان ٧٨/١.

(٧) شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١ دون نسبة من بحر الوافر، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى الخزانة ٥٣٩/٦، ٥٤٣، ٥٤٤، والمغنى ١٠١/١ رقم ١٢٨ دون نسبة، وشرح الشواهد المغنى ٢٦٠/١، واللسان مادة (أ.ذ.ز)، و (ش.ل.ل)، ودون نسبة فى تذكرة النحاة ص ٣٧٩، ٤٩٠، وجواهر الأدب ص ١٣٨رقم ١٢٨ ورصف المبانى ص ٣٤٧، وسر الصناعة ٥٠٤/٢، ٥٠٥، وشرح المفصل ٣١/٣، ومغنى اللبيب ١٠١/١، وشرح الأشمونى ٧٨/١ رقم (٩) دون نسبة، وحاشية الصبان ٧٨/١، وشرح الشواهد ٧٨/١ رقم (٩) لأبى ذؤيب .

والشاهد فيه: (إذٍ) حيث وجد الكسر فى (إذ) دون أن تضاف إلى جملة فدلّ ذلك على أنّ الكسرة فيها بناء لا إعراب، وهذا يرد به على الأخفش فى قوله: بأنّها للإعراب .

(٢) **ردُّ الأشمونى:** قال الأشمونىّ: " رُدّ بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار،دائماً إلى الجملة،وبأنها كسرت حيث لا شئ يقتضى الجر فى قوله:(نَهَيْتُكَ ... إلخ) " [٢]

وفيه أنّ ملازمتها للبناء هى دعوى مخالف الأخفش فكيف يرد عليه بهما؟

فكان الأولى أن يحذفُها، ويقول: " ورُدَّ بأنها تشبه الحرف، إلا أن يقدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء [٣] .

هذا وقد نقل الصبّان تعليق الأخفش ثم رد عليه قائلاً: " أجاب الأخفش بأن الأصل: (حينئذٍ)، فحذف المضاف، وبقى الجرُّ، كما فى قراءة بعضهم:**چئا ئا ئەچ** [٤] أى: ثواب الآخرة .. ويُضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه، وأن إبقاء المضاف إليه على جرِّه بعد حذف المضاف شاذّ [٥] .

المطلب الثانى

القول فى معنى إضافة ظرف الزمان لـ (إذ) ،وإلحاق التّنوين بها

يقول الصبّان نقلاً عن الأشمونىّ: "قال المصنف: إضافته (يوم) إلى (إذ) من إضافة أحد المترادفين للآخر، وقال الدّمامينىّ[٦]: للبيان كـ(شجرُ أراكٍ)، وكأنَّ الأوّل لم يعتبر تقييد (إذْ) بما تُضاف إليه، والثانى اعتبره، وما ذكراه ظاهر إن كان المراد من (اليوم) مطلق الوقت كما هو أحد معانيه، مع إطلاق (إذ) عن تقييدها بالزمن الماضى، أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١، وينظر: ١٠١/١.

(٢) شرح الأشمونى ٧٨/١.

(٣) حاشية الصبان ٧٨/١.

(٤) سورة الأنفال من الآية رقم (٦٧)، ورواية حفص (الآخِرَةَ)، وأمّا قراءة الجر فهى فى معجم القراءات لسليمان بن حجاز، والمحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية٤٣٧/٣، والبحر المحيط ١٨،/٤ وإملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن للعكبرى ٩٠/٢ ولم يعزها ووصفها بالشذوذ، ولم يعزها الزمخشرى فى الكشاف ١٦٨/٢، والمحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢٨١/١.

(٥) حاشية الصبان ٧٨/١، وينظر: إملاء ما من به الرحمن ١٠/٢، ومغنى اللبيب ١٠١/١.

(٦) الدّمامينىّ: بدر الدين بن أبى بكر بن عمر المجزومى، أصله من دمامين من أعمال الأقصر بمصر، توفى بالهند سنة ٨٢٧هـ، ينظر فى ترجمته: الضوء اللامع ١٨٤/٧، وشذرات الذهب ١٨١/٧، والأعلام ٢٨٢/٦.

(إذ) كذلك، فإن كان المراد من اليوم مطلق الوقت، وكانت (إذ) باقية على تقييدها بالزمن الماضى فالإضافة للبيان مطلقاً لعموم المضاف وخصوص جزئه، وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس، وكان الوقت المستعمل فيه (إذ) أقصر من هذا القدر فمن إضافة الكل إلى جزئه أو زائدة عنه فمن إضافة الجزء إلى الكل [١] .

وأمَّا عن إلحاق التّنوين بـ (إذ) بغض النّظر عن عدم إضافة الظّرف إليها فيقول الصبّان:

"مثل(إذ) على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنّها تُحذف الجملة بعدها، ويُعوّض عنها التّنوين نحو:**چ ڤ ڤ چ**[٢]،**چ ٹ ٹ چ**[٣]،وقوله: **چ ڈ ڈ ڤ ڤ چ**[٤]، وتقول لمن قال: (غدا آتيك): (إذاً أكرمك) بالرفع، أى: إذا أتيتنى أكرمك، فحذفت الجملة، وعُوض عنها التّنوين، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

قالوا: وليست (إذا) فى هذه الأمثلة النّاصبة للمضارع ؛ لأنّ تلك تختصّ به، ولذا عملت فيه، وهذه لا تختصّ به، بل قد تدخل عليه، وعلى الماضى وعلى الاسم [٥]، فهى الظرفيّة الشرطيّة، ولها نظائر كثيرة فى القرآن الكريم [٦] .

(١) حاشية الصبان ٧٨/١، ٨٨.
(٢) سورة النساء من الآية رقم (٦٧).
(٣) سورة الإسراء من الآية رقم (١٠٠).
(٤) سورة الشعراء من الآية رقم (٤٢).
(٥) حاشية الصبان ٧٨/١.
(٦) عدة السالك ١٦/١ بتصرف هـ (٣).

المبحث الثانى
البناء العارض لما أُلحق بالظروف المبهمة ممّا أُضيف إلى مفرد مبنىّ .
المطلب الأول
ضابط بناء ما ألحق بالظروف المبهمة على سبيل الجواز وشواهده.

أمّا عن الضابط لبناء ما ألحق بالظروف المبهمة فيقول ابن هشام [١] " يكون المضاف مبهماً كغير[٢]، ومثل[٣]، ودون"[٤]، ولذلك فإنَّ السيوطى يقول: "وألحق الأكثرون بهذه الظروف: كل اسمٍ ناقص الدلالةكـ(غير، ومثل، ودون، وبين)[٥]، فبنوه إذا أضيف إلى مبنى نحو: ما قام أحدُ غيرك " [٦]، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفةٍ من تعريفها [٧] .

***وأمَّا عن شواهده** فيقول ابن هشام: " وقد استدل على ذلك بأمور منها:قوله – تعالى : **چ ک ک ک ک گ چ**[٨]،**چ ہ ہ ہ ہ ۀ چ**[٩] (منا) جار ومجرور خبر مقدم و

---

(١) مغنى اللبيب ٥٩٢/٢.

(٢) غير: اسم ملازم للإضافة فى المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظًا إن فهم المعنى، وتقدمت عليها كلمة (ليس) .. ولا تتعرف غير بالإضافة ؛ لشدة إبهامها، ينظر: مغنى اللبيب ١٧٩/١ فلا يقيدها إضافتها إلى المعرفة تعريفاً، ولهذا توصف بها النكرة مع إضافتها إلى معرفة نحو: جاءنى رجل غيرُك، أو غيرُ خالدٍ، ينظر: جامع الدروس العربية ١٤٠/٣، ١٤١.

(٣) مثل: تضاف إضافة غير محضة، لا يحصل منها تعريف نحو: زيدٌ مثلُ عمروٍ، لأنّ مثلاً يقدر فيها التنوين إذا كانت المماثلة بين الشيئين لا تقع من وجهٍ مخصوص . ينظر: اللباب ص ٢٦٢ بتصرف.

(٤) دون: للمكان وتصرفه قال البصريون: ممنوعُ والأخفش: قليلُ .. وهو ممنوع التصرف عند سيبويه، وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف لكن بقلة . ينظر: همع الهوامع ٢٦٢/٢ ولا يتصرف فيها بغير (من)، ينظر: البرهان فى علوم القرآن ٢٧٥/٤.

(٥) بين: كلمة تتصيف وتشريك . ينظر: الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية للكفوى ص ٢٣٣، وأصل بين أن يكون مصدراً بمعنى الفراق، ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى مادة (ب.ي.ن)وبين:"موضوعة للخلالة بين الشيئين ووسطهما،المفردات فى غريب القرآن للأصفهانى ص ٦٧.

(٦) همع الهوامع ١٧٣/٢.

(٧) شرح شذور الذهب ص ١١٥.

(٨) سورة سبأ من الآية رقم (٥٤).

(٩) سورة الجن من الآية رقم (١١)، وينظر: مغنى اللبيب ٥٩٣/٢.

(دون) مبتدأ مؤخر، وبنى على الفتح لإبهامه وإضافته لمبنى، وهو اسم إشارة، ولو رفع (دون) لكان جائزًا [1] .

وقوله– تعالى-:ﭽ ﮯ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﯗ ﭼ [2] فمن فتح (مثلاً) [3] لإضافتها إلى غير متمكن، وهو أمثل ووجوهها [4] .

يقول ابن جنى: "وأخبرنا أبو على أنّ أبا عثمان ذهب فى قول الله – تعالى – :ﭽ ﮯ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﯗ ﭼ إلى أنه جعل (مثل) و (ما) اسمًا واحدًا، فبنى الأول على الفتح، وهما جميعاً عنده فى موضع (رفع) ؛ لكونهما صفة لـ (حقُ).

<u>فإن قلت</u>: فما موضع(ﮞ ﯗ) ؟ **<u>قيل</u>**: جرُّ بإضافة (مثل) إليه .

<u>فإن قلت</u>: ألا تعلم أن (ما) على بنائها ؛ لأنها على حرفين، والثانى منهما حرف لين، فكيف تجوز إضافة المبنى ؟

<u>قيل</u>: ليس المضاف (ما) وحدها، إنَّما المضاف الاسم مضمومُ إليه (ما)، فلم تَعْدُ (ما) هذه أنّ تكون كتاء التأنيث فى نحو: (هذه جاريةُ زيدٍ) فهذا وجهُ ،وإن شئت قلت: و (ما) فى إضافة المبنى، ألا ترى أنّ إضافة (كم) نحو: كَمْ عبدٍ وهى مبنية ... وأيضًا، فلو ذهب ذاهبُ ، واعتقد معتقد أنّ الإضافة كان يجب أن تكون داعيةً إلى البناء من حيثُ كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وبعض الكلمة صوتُ، والأصوات أقربُ إلى الضّعف والبناء لكان قولاً " [5].

وقُرِئ:ﭽ ﭙ ﭖ ﻣِﺜْﻞَ ﭙ ﭙ ﭼ[6]، بفتح اللّام وقوله: ﭽ □ □ □ﭼ[7]، فيمن فتح (بينَ)، ويؤيده قراءة الرّفع، قال الأخفش: فأمّا عن وجه قراءة الرفع[1] (□) فتوجيهها كما يلى:

---

(1) شرح الشذور ص ١١٥.
(2) سورة الذاريات من الآية رقم (٢٣)، وينظر: الهمع ١٧٣/٢.
(3) مغنى اللبيب ٥٩٣/٢.
(4) شرح المفصل ١٧٣/٢.
(5) الخصائص ١٨٢/٢.
(6) سورة هود من الآية رقم (٨٩)، ورواية حفص عن عاصم(ﭖ) بالرفع على الفاعلية، فأما عن قراءة البناء على الفتح فقد وردت فى الكامل فى القراءات العشر الزائدة عليها لابن صوادة أبى القاسم الهذلى ص ٥٧٣ حيث قال: " نصب أبو صيود وابن أبى عيلة، وأبو قرة عن نافع وابن بحر عن المسيبى، والقورسى عن أبى جعفر"، وفى روح المعانى١٩٧/٦ حيث قال: "وقرأ مجاهد، والجحدرى، وابن ابى اسحاق (مِثلَ) بالفتح، وروى ذلك عن نافع، وخرجه جمع على أنّ (مثل) فاعل إلّا أنّه بُنى على الفتح لاضافته إلى غير متمكّن وقد جوز فيه ".
(7) سورة الأنعام من الآية رقم (٩٤)، وينظر: همع الهوامع ١٧٣/٢.

* **أنّه فاعل بتقطع اتسع فيه**، وأسند إليه الفعل مجازاً [٢]، ومن رفع فقد أسند الفعل للظرف، كما تقول: قُوتل خلفُكم وأمامُكم [٣] .

* **أنّ (بين) اسم غير ظرف من الأضداد**، ومعناه: الوصل، والافتراق [٤]، فالرفع على أنَّه فاعل بـ (□)، ويكون معنى (بَيْنُكُمْ): وَصْلُكُمْ [٥]، وهى على التوجه اسمُ غيرُ ظرفٍ، فصارت هنا اسماً من غير أن يكون معها (ما) [٦] .

* **أن يكون على أصله من الفُرقة من باب (بان يبينُ إذا بَعُد)**، ويكون فى قوله: (□) على نحو ما يُقال فى الأمر البعيد فى المسافة: (تقطعت الفجاج بين كذا وكذا) عبارة عن بُعَد ذلك ... فعبّر عن ذلك بالبين الذى هو الفرْقة [٧].

وقول الفرزدق:

إِذْ هُمْ قُرَيْشُ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [١]

---

(١) مغنى اللبيب ٥٩٣/٢، وأما عن قراءة الرفع (□) فلابن كثير، وأبى عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر، وحمزه، ينظر: الحجة فى القراءات السبع وعللها لابن خالوية ص ٦٣، والحجة للقراء السبعة ٣٥٧/٣، والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢٢٦/١، وينظر: معانى القرآن للفراء ٣٤٥/١ والمحرر الوجيز ٣٢٤/٢، ومعجم القراءات مع مقدمة فى القراءات وأشهر القراء لمحمد مختار عمر وعبدالعال سالم مكرم ١١٢/٢، ولجمهور السبعة فى البحر المحيط ١٨٢/٤، ولنافع، وحفص، والكسائى وأبى جعفر فى إتحاف فضلا البشر فى القراءات الأربعة عشر للبنا ٢٢/٢، والتذكرة فى القراءات ٤٠٥/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية ٢٦٤/١، والتيسير فى القراءات السبع للدانى ص ٨٧، والكنز فى القراءات العشر لابن الوجيه الواسطى ص ١٥٤، ومعانى القراءات لأبى منصور الأزهرى ٣٧١/١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب ٤٤٠/١، وتفسير الرازى المسمى بالقبس الكبير ومفاتيح الغيب ٩٢/١٣،والبدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة من طريقى الشاطبية والدرى لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي ص ١٠٦.

(٢) النهر الماد من البحر لأبى حيان ١٨٢/٤، وإبراز الأمانى من حرز المعانى فى القراءات السبع للشاطبى ص ٤٥٢، وينظر: المحرر الوجيز ٣٢٤/٢، والكشاف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل ٣٦/٢، والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ١٢٨/٣ .

(٣) الكشاف ٣٦/٢.

(٤) هذا رأى بعض المفسرين كالزهراوى، والمهدوى، وأبى الفتح . ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٤/٢، والدر المصون ١٣٠/١، والبحر المحيط ١٨٢/٤، ومعانى القرآن وإعرابه ٣٧٣/٢ .

(٥) البيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى ٣٣٢/١ .

(٦) الدر المصون ١٢٩/٣ بتصرف.

(٧) المحرر الوجيز ٣٢٤/٢، ٣٢٥.

وقال:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ [٢] .

قال الخليل: هذا النّصب كنصب بعضهم (**يَوْمَئِذٍ**) فى كلّ موضع فكذلك (**غَيْرَأَنْ نَطَقَتْ**) [٣]، والبناء فى هذا البيت قويٌّ ؛ لأنَّه قد انضمّ فيها إلى الابهام والإضافة لمبنيٍّ تضمّن (غير) معنى (إلّا) الاستثنائيّة [٤] .

وفى سياق حديثة عن بناء (غير) فى هذا الشاهد و (مثل) فى الآية السابقة يقول ابن يعيش: "فإن **قيل**: فأن والفعل فى تأويل مصدرٍ، وكذلك (أنّ) المشددة مع ما بعدها، والمصدر اسم متمكنٍ، فلم وجب البناء ؟

---

(١) مغنى اللبيب ٥٩٣/٢ عجز بيت للفرزدق من بحر البسيط، وبتمامه فى ٩٧/١ رقم ١٢٠ وصدره:

(فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ)، والبيت فى ديوانه ١٨٥/١، وله فى الجنى الدانى ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦ وتخليص الشواهد ص ٢٨١، والخزانة ١٣٣/٤، ١٣٨، وشرح شواهد المغنى ٢٣٧/١، ٢٧٨/٢ والمقتصب ٢٩١/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٨٠/١ رقم ١٠٤ بعجزه، وشرح الشواهد ٣٩٠/١ رقم ٢٢٢، وللفرزدق فى شرح الأشمونى ٣٩٠/١ رقم ٢٢٢ بتمامه، ورصف المبانى ص ٣١٢، والمقرب ١٠٢/١، وبعجزه فى الهمع ١٧٣/٢ رقم ٨٦٩ دون نسبة، وكذا فى ٣٩٢/١ رقم ٤٢٤ دون نسة وللفرزدق بتمامه فى عدة السالك ٢٨٠/١ رقم ١٠٤ .

والشاهد فيه: (١) (وإذْ مَا مِثْلَهُمْ) حيث أضاف المبهم (مثل) إلى المبنى (ما) فاكتسب منه البناء فبنى على الفتح جوازاً لشبهه فى الابهام بالظروف المبهمة التى تبنى لاضافتها لـ (إذ) .

(٢) (مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ) حيث أن (بشر) مبتدأ محذوف خبره، و (مثلهم) نعت لمكان محذوف والتقدير: وإذ ما بشرٌ مكانًا مثل مكانهم، ينظر: المغنى ٦٨٨/٢، ٦٨٩.

(٣) (إذ ما مثلهم) حيث استدل به على مجئ (إذ) للتّعليل، ينظر: مغنى اللبيب ٩٧/١.

(٢) همع الهوامع ١٧٣/٢ رقم ٨٧ دون نسبة، وهو صدر بيت من بحر البسيط، وقائله أبو القيس بن الأسلت فى الخزانة ٤٠٦/٣، ٤٠٧، والدرر اللوامع ١٥٠/٣، وبتمامه فى شرح جمل الزجاجى ١٣٦/٢، ولأبى قيس بن رفاعة فى شرح أبيات سيبويهلابن السيرافى ١٨٠/٢، ومغنى اللبيب ٥٩٤/٢، ومغنى اللبيب ١٨١/١ رقم ٢٦ دون نسبه، وشرح شواهد المغنى ٤٥٨/١، وشرح المفصل ٨٠/٣، وبلا نسبه فى خزانة الأدب ٥٣٢/٦، ٥٥٢، ٥٥٣، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، والتصريح ٢١٥/١، وشرح المفصل ٨١/٣، ٣٥/٨، والكتاب ٣٢٩/٢، ولسان العرب مادة (ن. ط .ق) .

والشاهد فيه: (غَيْرَ أَنْ) حيث بنى (غير) الاسم المبهم لاضافته لمبنى (أن) لشبهه بالظرف المبهم حين يضاف لـ(إذ)،وبنى جوازاً لأجل ذلك على الفتح .

(٣) الكتاب ٣٢٩/٢ بتصرف يسر، ومقصده بالنصب البناء كالمشبه به (يومئذٍ).

(٤) مغنى اللبيب ١٨١/١ بتصرف.

قيل: كون (أنْ) مع الفعل فى تقدير مصدرٍ شئٌ تقديرىٌ ، والاسم غير ملفوظ به، وإنّما الملفوظ به فعلٌ وحرف، فلمّا أُضيفتا إلى ما ذكرناه مع لزومها الإضافة بُنيتا معها ؛ لأنّ الإضافة يليها أن تقع على الاسماء المفردة، فلما خرجت ههنا عن بابها بُنى الاسم "[1] .

المطلب الثانى

رأى ابن مالك فى نحو ما سبق، وتخريج بعض النحاة لبعض الشواهد السابقة

ذهب ابن مالك إلى أنّه لا يُبنى مضاف إلى مبنيٍّ بسبب إضافته إليه أصًلا، لا ظرفًا ولا غيره؛ لأنّ الإضافة من خصائص الأسماء التى تكفّ سبب البناء، وتلغيه فى غير موضعٍ، فكيف تكون داعية إليه ؟ ، والفتحات فى الشواهد السابقة حركات إعراب [2] .

*** أمّا عمّا وُجّه لبعض الشواهد السابقة من تخريجات فعلى النحو التالى:**

* **فيما يتعلّق بقوله – تعالى –:چ ک ک ک چ**[3] فأجيب بأنّ نائب الفاعل ضمير المصدر، أى (حيل هو) أى الحول [4] .

* **وفيما يتعلّق بالآية الثانية:چ ٻ ٻ ٻ ٻ چ** [5]، فأجيب بأنه على حذف موصوف أى: ومنا قومُ دون ذلك، كقولهم: منا ظعن ومنا أقام، أى: منا فريق ظعن، وفريق أقام[6].

* **فيما يتعلق بالآية الثالثة: چ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ چ** [7] فـ (ڭ) حال من ضمير (ڭ) المستكن [8] .

* **وفيما يتعلّق بقوله – تعالى –: چ ٻ پ پ پ پ ڀ چ** [9]، فـ (پ) مصدر كما فى السابقة، أو حال، وفاعل (پ) (الله) [10] .

* **وفيما يتعلّق بقوله: چ ۀ ہ ہ ہ چ** [11] فقد خرج على:

---

(1) شرح المفصل ٨٣/٣.
(2) همع الهوامع ١٧٣/٢.
(3) سورة سبأ من الآية رقم (٥٤).
(4) المغنى ٥٩٢/٢.
(5) سورة الجن من الآية رقم (١١).
(6) مغنى اللبيب ٥٩٢/٢.
(7) سورة الذاريات من الآية رقم (٢٣).
(8) همع الهوامع ١٧٣/٢.
(9) سورة هود من الآية رقم (٨٩).
(10) همع الهوامع ١٧٣/٢ بتصرف.
(11) سورة الأنعام من الآية رقم (٩٤) .

(١) **أنّه منصوب على الظرفية**، والفاعل محذوف للدلالة عليه، أى: لقد تقطّع الأمر، أو العقد، ودلَّ عليه ما تقدم فى قوله:**چ ي ي □ □ □ □ □ □ □ □ چ**[١]، **وهو لفظ** الشركاء [٢] .ألا ترى أنّ هذا الكلام فيه دلالةُ على التقاطُع والتهاجُر؟[٣] .

وقراءة النّصب على أنّه ظرفُ على أصله، والفاعل مضمر، دلَّ عليه سياق الكلام؛ أى: لقد تقطع الاتصال بينكم [٤]،والنّاصب لـ (بين) هو ذلك الضمير المحذوف[٥] .

(٢) **انتصابه ومعناه معنى المرفوع**، فلما جرى فى كلامهم منصوبًا ظرفًا، تركوه على ما يكون عليه فى أكثر الكلام، وهو مذهب أبى الحسن الأخفش [٦] ،وقد نقل كلّ من ابن جنى، وابن الشجرى هذا الوجه [٧] .

* **وفيما يتعلق بقول الفرزدق: (وَإِذَ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ) فيقول ابن هشام:** "وزعم ابن مالك أنّ ذلك لا يكون فى(مثل)لمخالفتها للمبهمات،فإنها تثنى وتُجمع كقوله– تعالى–:**چ چ چ چچ** [٨] وقول الشاعر:

وَالشَّرُّ بِالشرّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[٩]

فـ(**مِثْل**) حال[١٠] قال المبرّد عنه: "فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين ؛ وذهب إلى أنّه خبر مقدم، وهذا خطأٌ فاحشٌ، وغلطٌ بيّنٌ ، ولكنّ نصبه على أن تجعله

---

(١) سورة الأنعام من الآية رقم (٩٤)، وينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٦٠/٣ بتصرف، وتفسير الفخر الفخر الرازى ٩٢/١٣، وأمالى ابن الشجرى ٥٩٣/٣ والمغنى ٥٩٣/٢.

(٢) اتحاف فضلاء البشر ٢٢/٢.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣٦٠/٣.

(٤) إبراز المعانى من حرز الأمانى ص ٤٥٢، وينظر: إعراب القرآن للنحاس٨٣/٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب ٢٦٢/٢ بتصرف.

(٦) الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار ٣٦٠/٣، ٣٦١ بتصرف.

(٧) ينظر: الخصائص ٣٧٠/٢، وأمالى ابن الشجرى ٥٩٣/٢.

(٨) سورة الأنعام من الآية رقم (٣٨).

(٩) مغنى اللبيب ٥٩٣/٢، دون نسبة، عجز بيت من بحرالبسيط ؛ وأمالى ابن الشجرى١٢٤/١، مجلس ٢٤ بصدره دون نسبة، ٩/٢، ١٤٤ بتمامه لحسان بن ثابت، والبيت فى ديوانه = ص٥١٦، وفى ديوان كعب بن مالك ص ٨٨، ٣١٢، والكتاب ٦٤/٣، والمقتصب ٧٢/٣، والأصول ١٩٥/٢، ٤٦٢/٣، والجمل فى النحو للخليل ص ٢٠١، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٨١٧/٢ وشرح جمل الزجاجى ١٩٩/٢، ٥٩٢ .
والشاهد فيه: (١) (مثلان) حيث ثنى (مثل)، مخالفت بذلك بقية المبهمات.
(٢) (الله يشكرها) فى الصدر المحذوف حيث جاء شاهدًا على حذف فاء الجزاء، والتقدير: فالله يشكرها . ينظر: أمالى ابن الشجرى ١٢٤/١، ٩/٢، ١٤٤.

نعتًامقدمًا، وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائمًا رجلُ؛ وذلك أنّ النعت لايكون قبل المنعوت، والحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدمًا، ومؤخرًا"[١].

وقد رد ابن هشام على ما ادّعاه ابن مالك بصدد هذا الشاهد فقال: " ولا يأتى فيه بحث ابن مالك؛ لأنّ قولهم: (غيران) و(أغيار) ليس بعربىّ " [٢] .

هذا وقد اختار السيوطى رأيه فقال: " وهذا الذى ذهب إليه هو المختار" [٣] .

***وفيما يتعلق بالشّاهد الثانى (لَمْ يَمْنَعِ الشرْبَ مِنْهَا غيرَ أَنْ نَطقت)** فغير منصوبة على الحالية، أو الاستثناء [٤] .

***الرأى الراجح:**

يبدو لى صحة كلا الرأيين (البناء والإعراب) على حدٍّ سواء، ويستوى فى الإعراب عندى النّصب على الظرفيّة فيما جاز فيه ذلك، والنّصب على الحاليّة أيضاً، كما يجوز البناء لا سيَّما وقد أضيفت هذه المفردات المبهمة إلى مفرد مبنىّ، ومن جاور السّعيد يَسعْدُ، فمن أعرب فقد راعى الأصل، والأصل مراعاة الأصل، ومن بنى فقد راعى الجار، والجار أولى بجاره، كما أنّه من الممكن لمن قال بالبناء فى هذه الأمثلة (جوازاً) أن يرد بأنّ ورودها عند العرب حجة على ذلك، ويرد بها على الأوجه الأخرى، وبدلاً من ذلك فالأوجه جميعها محتملة، طالما كان لها محلّ فى العربية . والله أعلم بالصّواب .

---

(١) همع الهوامع ١٧٣/٢، ١٧٤ بتصرف.
(٢) المقتضب ١٩١/٤، ١٩٢.
(٣) مغنى اللبيب ٥٩٤/٢.
(٤) الهمع ١٧٤/٢
(٥) السابق نفسه بتصرف.

الفصل الثالث
البناء العارض لبعض الظّروف، والجهات الستّ .
المبحث الأول
البناء العارض لبعض الظّروف، والجهات الست عند قطعها عن الإضافة لفظًا دون معنىً
المطلب الأول
بناء بعض الظروف، والجهات الست عند قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى وشواهده المتعددة

ترد بعض الظّروف[١]، والجهات الستّ[٢] معربةً[٣]، وترد مبنيّةً بناءً عارضاً، طالما قطعت عن الإضافة لفظاً دون معنى ، وحول ذلك تدور الدّراسة التّالية:

---

(١) وهى: غيرُ، وبعدُ، وحسْبُ، وأولُ، ودونُ، ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٦٠ .

(٢) وهى: أمامك، وخلفك، وتحتك، ويمينك، وشمالك، وعلُ، ينظر: السابق نفسه .

(٣) فتعرب إذا أُضيفت لفظاً نحو: (أصبْت درهما لا غيره، وجئتُ من قبل زيدٍ).ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٦٠، وقوله– تعالى–: چ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ چ . سورة الفتح من الآية رقم (٢٤)، وينظر: المقتضب ٣/١٧٥ بتصرف .
أوحذف المضاف إليه ونوى لفظ المضاف. ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٦١، كأنك لما نويت لفظه جعلته موجوداً، ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ٣/١١١ بتصرف .
فإن نويت أن تظهره، أو أظهرته قلت: (لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ) بالجر من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده، ينظر: شرح المفصل ٤/٨٨
أوحذف ما أضيف إليه دون أن ينوى لفظه، ولا معناه . فتنصب على الظرفيّة مع التّنوين كما تجر بـ (من) مع التنوين أيضاً، ولعلّ السّبب فى التّنوين هو تلاشى الإضافة التى لأجلها يحذف التّنوين . ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/١٦٩.
فتعرب كسائر النكرات نحو: فرس، وغلام، فتقول: جئت قبلاً، وبعداً، ومن قبلٍ، ومن بعدٍ، ينظر: شرح المفصل ٤/٨٨، بقطعهما عن الإضافة ولذلك نُكرا . ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨١٧ بتصرف .
ويجرى مجرى قبل وبعد: الجهات الست، فإن أضيفت، أو قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنىً كانت معربة نحو: (جلست أمام الصف، وسرت يميناً، وامش من وراء الشجرة)، وإن أردت (يميناً) غير معين قلت: (سرت يميناً) تقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى قصداً إلى التنكير والإبهام، وفى حكمها (أول، وأسفل، ودون) تقول: أول الصف، وقف أولَ، ولقيته عام أولَ، وسرت من أول، وتقول: (قعد أسفل الصف، وأقعد أسفل). ينظر: جامع الدروس العربية ٣/١٧٠ بتصرف .
وتقول فى النصب على حد قولك (من دونٍ ومن أمامٍ): جلست أماماً وخلفًا، كما تقول: يمنةً وشماةً قال الجحدرى:

لَهَا فَرْطُ يَكُونُ ولاَ تَرَاهُ أَمَامًا مِن مُعَرِّسِنَا وَ دُونَا

ينظر: الكتاب ٣/٢٩١ من بحر الوافر، للنابغة الجعدى،وهو فى ديوانه ص ١٧٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٥٤ رقم (٥٠).

لـ(قبل) [١] وبعد [٢]، وغير، وحسب[٣]، وأوّل [٤]، ودون[٥]، والجهات الستّ وهى: أمام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال، وكذلك، علُ، وقُدُّام، وأسفل، ويسار حالة احدة هى البناء على الضمّ فهى إذا حذف ما تُضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، فإنّها تُبنى حينئذ – على الضم[٦]، بحيث يبقى المضاف إليه فى النيّة والتقدير نحو: **چ ڤ ڤ و و ۋ ۋ ۅ ۅ چ**[٧] فى قراءة السّبعة بالضمّ [١] أى: من بعد هذه الغلبة الّتى بين

---

(١) قبل: يقول سيبويه: "وأما (قبل) فللأول "، ينظر: الكتاب ٣٣/٤، وقيل: " هو الزمان الذى قبل زمان تكلمك، و (قبل) مقروناً بهاء الكناية، وصفُ اللاحق مثل: (جاءنى زيدُ قبله عمرو)، ودون الهاء وصف السابق، نحو: (جاءنى زيدُ قبله عمرو)"، ينظر: الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية ص ٧٣٦ بتصرف .

(٢) بعد: يقول سيبويه: "وبعدُ للآخر" ينظر: السابق ص ٣٣، و (بعد) لا يكون إلا بعد شئ، فيفيد التعقيب، ينظر: معانى القرآن ٣٢٠/٣، بتصرف: ومصابيح المغانى فى حروف المعانى ص ١٥١ بتصرف . وهو زمانٌ متراخٍ عن السابق، فإن قُرب منه قيل: بُعَيْده بالتصغير، كما يُقال: قُبَيْل العصر، أى قريباً منه ويسمى: تصغير التقريب، ينظر: المصباح فى المنير للفيومى مادة (ب.ع.د).

(٣) حسب: ولها استعمالان: أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ، فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتاً لنكرة، كـ (مررت برجلٍ حسبتك من رجل) وحالاً لمعرفة كـ (هذا عبدالله حسبك من رجل)، واستعمال الأسماء نحو چ ٥ ٦ چ، (فإن حسبك الله) وبهذا يرد على من زعم أنّها اسم فعل، فإنّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال، والثانى: أن تكون بمنزلة لا غير فى المعنى، ينظر: أوضح المسالك ٦٢/٣، ١٦٣، والآيتان من سورة المجادلة من الآية رقم (٨)، ومن سورة الأنفال من الآية رقم (٦٢)، وسيرد الحديث عنها فى موضعه من البحث .

(٤) يقول السيوطى عن أمور تتعلق بـ (أول) "، الأولى: أنّ أصله (أوأل) بوزن (أَفْعَل) قلبت الهمزة الثانية واواً، ثم أدغمت بدليل قولهم فى الجمع (أوائل)، وقيل: أصله (وَوَّل) بوزن (فوعل) قلبت الواو الأولى همزة وإنما لم تجمع على (أواول) لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع .
الثانية: الصحيح أنّ (أوّل) لا يستلزم ثانيا، وإنما معناه ابتداء الشئ، ثم قد يكون له ثانٍ وقد لا يكون وقيل إنه يستلزم ثانياً، كما أنّ الآخر يقتضى (أولاً) .
الثالثة: لـ (أول) استعمالان: أحدهما: أن تكون صفة ....، فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف، وعدم تأنيثه بالتاء وخولِ (منه) عليه نحو: هذا أول من هدين، ولقيته عام أول، والثانى: أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو: لقيته عاماً أولاً، قال أبو حيان:وفى محفوظى أنّ هذا يؤنث بالتاء ويصرف أيضا، فيقال: أولةُ ُ، وآخرةُ بالتنوين . ينظر:الهمع ١٤٧/٢ .

(٥) دون: تستعمل ظرفاً تشبيها بالمكان، فيقال: (زيدُ دون عمرو فى الشرف والعلم، والخير) ينظر: شرح المفصل ١٢٩/٢، ومعنى دون فى الأصل: أدنى مكانًا من شئ، يقال: (هذا دون ذاك) إذا كان أحط منه قليلاً ثم استعير والرتب فقيل: (زيد دون عمرو فى الشرف)، ثم استعير فى كل تجاوز منه قليلاً، ثم استعير للتفاوت فى حدٍّ إلى حدٍّ ينظر: قراضة الذهب فى علم النحو والأدب لأحمد عثمان التائب زاده ص ١٤٢، ١٤٣ بتصرف يسير جدًا، ولا يتصرف فيها بغير من . ينظر: البرهان فى علوم القرآن٢٧٥/٤، والارتشاف ١٤٥٠/٣، وجامع الدروس العربية ٥٩/٣ .

(٦) شرح ابن عقيل ٦١/٣.

(٧) سورة الروم من الآية رقم (٤)، وينظر: شرح ابن عقيل ٦١/٣.

هؤلاء القوم [٢] ، وقدَّره ابن يعيش: (من قبل شيءٍ ومن بعده) .. وهذا المعنى حقٌ، إلّا أنّ الأنسب أن يقدّر بين قبل الغلب ومن بعده [٣].

ونحو: (جئت قبلُ أو بعدُ، أو من قبلُ أو من بعدُ) تعنى بذلك: قبل شيءٍ معينٍ،أو بعده[٤] .

وكقوله:

وَمَنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَىً قَرَابَةً [٥]

ومثله قول الحماسى:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لأَوْجَلُ عَلى أَيِّنَا تَغْدُ و المَنِيّةُ أَوَّلُ [٦].

قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قولهم: **(منذُ عامُ أولُ ...)** فإنّما جاز هذا الكلام لأنّك تعلم به أنَّك تعنى العام الذى يليه عامُك .. وأما قولهم:(ابدأ به أولُ، وابدأ بها أولُ) فإنما تريد – أيضًا – أولُ من كذا، ولكن الحذف جائزٌ جيدٌ ، كما تقول: (أنت

---

(١) شرح شذور الذهب ص ١٣٦، وينظر: البحر المحيط ١٦٢/٧.

(٢) المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز ٣٢٨/٤.

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٣٦.

(٤) جامع الدروس العربية ٦٠/٣.

(٥) شرح الأشمونى ٤٠٦/٢ رقم ٦٦١ بصدره من بحر الطويل، وحاشية الصبان ٤٠٦/٢، قال: "مولى: أى: ابن عم"، وشرح الشواهد ٤٠٦/٢ رقم ٦٦١ بتمامه دون نسبة وعجزه: (فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَىً عَلَيْهِ العَوَاطِفُ)، ودون نسبة فى الدرر اللوامع ١١٢/٣، والتصريح ٥٠/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٠، وشرح ابن عقيل ٦٦/٣ رقم ٢٣٥ ص ٦٠ من نفس المصدر .

والشاهد فيه (١) (ومن قبلُ) حيث بُنى (قبلُ) على الضم وسبق بـ (من) الجاره بقطعه عن الاضافة لفظًا دون معنى، والتقدير: ومن قبل ذلك .

(٦) شرح شذور الذهب ص ١٣٦ رقم ٤٥، وهو فى بحر الطويل، وفى منتهى الأرب ص ١٣٦ رقم ٤٥ لمعن بن أوس، والبيت له فى الأمالى لأبى القالى ٢١٨/١، وديوان الحماسة لأبى تمام ٧/٢، وشرح الأشمونى ٤٠٥/٢ رقم ٦٥٩ دون نسبة بعجزه، وبتمامه فى شرح الشواهد ٤٠٥/٢ رقم ٦٥٩ لمعن بن أوس قال والمنية: الموت، وبعجزه فى أوضح المسالك ١٦١/٣ رقم ٣٤٨ دون نسبه، وله فى عدة السالك ١٦١/٣ رقم ٣٤٨ .

والشاهد فيه: (أَوّلُ) حيث بُنى على الضم لقطعه عن الاضافة لفظًا دون معنى، وهو ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب.

أفضلُ)، وأنت تريد من غيرك، إلا أن الحذف لزم صفة (عام) لكثرة استعمالهم إياه حتى إستغنوا عنه، ومثل هذا فى الكلام كثير، والحذف يُستعمل فى قولهم: (ابدأ به أولُ أكثر)، وقد يجوز أن يظهروه، إلا أنهم إذا أظهروه لم يكن إلّا الفتح [١] .

ومنه ما ذكره ابن هشام فى (وراء) [٢] حيث قال:"وقال الآخر:

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْ مَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلّاَ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ "[٣].

وجاء القومُ وأخوك خلفُ أو أمامُ، تريد: خلفهم أو أمامهم [٤] ،ومنه فى فوق و أسفل ما أشار إليه سيبويه بقولهم:" ومن العرب من يقول: من فوقُ، ومن تحتُ، يشبهه بـ (قبلُ، وبعدُ)" [٥].

وصُبَّ عليهم من فوقُ، ومن تحتُ يا فتى[٦]. وقد تحدث الدّكتور/ خالد عبدالكريم جمعه بصد تفسيره لمقولة سيبويه السابقة فقال:" وكلام سيبويه يدلُّ على أنّ بناء (تحت، وفوق، ودون) ومعاملتها معاملة (قبلُ، وبعدُ) لا يرد فى كلام جميع العرب، بل يقوله بعضهم، فهل تُعدّ هذه ظاهرةُ لهجيةُ؟ [٧]

---

(١) الكتاب ٢٨٨/٣.

(٢) وراء: ظرف من ظروف المكان، ومثله الخلف، ومقابله الأمام، والقدامُ، والوراء ؛ ولد الولد، ينظر: نزهة الأعين النواضر فى علم الوجوه والنظائر لابن الجوزى ص ٢٩٧، والمصباح المنير مادة (و.ر.ى) وهى من ظروف المكان المبهمة، التى لا تختص بمكان بعينه ؛ إذ أنّه من أسماء الجهات الست، ينظر: شرح شذور الذهب ص ٢٣١ بتصرف . ووراء وقدام مما جاء مؤنثاً بغير علامة تأنيث، والدليل على ذلك: لحاق تاء التأنيث بها فى التصغير، تقول قُدَ، ووُرَيَّئَةٍ . ينظر: المقتضب ٢٧١/٢ بتصرف .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٣٧ رقم ٤٦ دون نسبة من بحر الطويل، ومنتهى الأرب ص ١٣٧ رقم ٤٦، لعتى بن مالك العقيلى، وله فى الكامل فى اللغة والأدب للمبرد ٤٦/١، وشرح النووى على صحيح مسلم ٧١/٣، وفى الهمع ١٤٤/٢ رقم ٨١٦ دون نسبة بعجزه، وبقوله: (وَلَم يَكُن) فقط من الشطر الثانى، وله فى اللسان مادة (و.ر.ى)، ولم ينسب فى الخزانة ٥٠٤/٦، والدر اللوامع ١١٣/٣، والتصريح ٥٢/٢، وشرح المفصل ٨٧/٤، واللسان مادة (ب.ع.د) .
والشاهد فيه: (وراءُ وراءُ) حيث ورد وراء ظرف المكان المبهم مبنيًا على الضم، لأنه قطعا عن الاضافة لفظًا دون معنى، فحذف المضاف إليه لفظًا، ونوى معناه، والتقدير: من ورائه ورائه، و (وراءُ) توكيد لفظى للأولى .

(٤) أوضح المسالك ١٦٠/٣.

(٥) الكتاب ٢٨٩/٤.

(٦) المقتضب ١٧٥/٣.

(٧) اللّهجة: فى اللغة: اللهج لاشئ: الولوع به، واللّهجة: اللسان، وقد تُحرك، يقال: فلان نصيح اللهْجة واللهَجة . ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (ل.هـ.ج)، وينظر: مقاييس

بل نجدُ ما قاله بعض النحاة فى كتب النحو لا يدلّ على أنّ بناء (فوق) و(تحت)، و (دون) على الضم ظاهرةٌلهجيةٌ ،بل نجد أن كتب النحو تتحدّث عن البناء والإعراب على اعتبار أنّ كليهما جائزٌ ، ويمكن تفسيرعبارة سيبويه بأنّ المقصود منها: أنّ العرب مرةً تُضيف تلك الظروف فتعربها، ومرةً تقطعها عن الإضافة فتبنيها، ومن يدرى فلعلَّ هذه الظاهرة اللهجية التى لم يشر إليها النحاة" [١]

وحكى الكسائى: (أَفَوْقُ يَنَامُ أَمْ أَسْفَلُ؟) على حذف المضاف إليه وترك البناء[٢]، وأسفل ممنوع من الصرف – كما سبق ذكره فى أَوّلُ – للوصفية ووزن (أَفْعَلَ)[٣]، قرئ:**چ چ أَسْفَلُ چ چ**[٤] بالرفع[٥] اتسع فى الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازاً [٦] .

ومنه فى(قدّام) قوله:

لَعْنَا يُشنٌّ عَلَيْهِ مِنْ قدَّامُ [٧].

اللغة لابن فارس مادة (ل.هـ.ج)، واللسان مادة: (ل.هـ.ج)، واصطلاحاً: قيودُ صوتيةُ تُلحظ عن أداء الأصوات فى بيئةٍمعينةٍ،وقيل: وطريقة معينة فى الاستعمال اللغوى توجد فى بيئةٍ خاصةٍ من بيئات اللغة الواحدة . ينظر: اللهجات العربية نشأة وتطورا د. عبدالغفار هلال ص ٢٦، ينظر: اللهجات العربيةد.إبراهيم نجاص ٧.

(١) شواهد الشعر فى كتاب سيبويه د. خالد عبدالكريم جمعه ص ٤٢٨، ٤١٩.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات الجزء الثانى من القسم الثانى ص ٧٦.

(٣) جامع الدروس العربية ٣/٧١ بتصرف .

(٤) سورة الأنفال من الآية رقم ٤٦، ورواية حفص بن عاصم (أسفل) بالنصب على الظرفية، وأمّا قراءة البناء على الضم القراء لزيد بن على فى اللباب فى علوم الكتاب لابن عادل الحنبلى ٥٢٨/٩، وله فى الدر المصون ٦١٢/٥، وقال معلقًا: "قرأ يزيد بن على (أسْفَلُ) بالرفع، وذلك على سبيل الاتساع، جعل الظرف نفس الركب مبالغة، واتساعاً، وقال بلى وأجاز الفراء والأخفش والكسائى (أسفلُ) بالرفع على تقدير محذوف أى موضع راكب أسفل"، وينظر: تفسير القرطبى ٢٠/٨، وقال الزجاج ويجوز أن ترفع على أنك تريده: (واركب أسفل منكم) أى: أشد تسطلاً، ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٤١٧/٢.

(٥) همع الهوامع ١٤٦/٢.

(٦) البحر المحيط ٤٩٦/٤.

(٧) همع الهوامع ١٤٤/٢ رقم ٨١٧ دون نسبة من بحر الكامل بعجزه، وعجزه: (لَعَنَ الإلَهُ تعِلَّة ابن مسافرٍ) فى عدة السالك ١٦٠/١ رقم ٣٤٧ لبعض بنى تميم من دون تعيين، وبعجزه فى أوضح المسالك ١٦٠/١ رقم ٣٤٧، وبتمامه فى شرح الأشمونى ٤٠٥/٢ رقم ٦٥٩، دون نسبة، وحاشية الصبان ٤٠٥/٢ ولرجل من تميم فى شرح الشواهد ٤٠٥/٢ رقم ٦٥٩ قال:" يُشنٌّ: يُصبُّ ".
والشاهد فيه: (من قدّامُ) حيث بُنى ظرف المكان المبهم على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً دون معنى والتقدير: من قدامه .

ومنها: (حَسْبُ)، وعن شرط بنائها على الضم يقول ابن هشام: "أن يكون بمنزلة (لاغيرَ) فى المعنى، فتُستعمل مفردةً، وهى حسْب المتقدّمة [١]، ولكنّها عند قطعها عن الإضافة تجدّد لها إشرابُها هذا المعنى، وملازمتها للوصفيّة، أو الحاليّة، أو الابتدائيّة، وبناؤها على الضمّ؛ تقول: (رأيت رجلاً حسبُ، ورأيتُ زيداً حَسْبُ) قال الجوهرى: كأنك قلت: حسبى أو حسبك، فأضمرت ذلك، ولم تنون، وتقول (قبضتُ عشرةً فحسْبُ) أى: فحسبى ذلك"[٢] .

المطلب الثانى

علل بناء الظروف، والجهات الستّ على الضمّ عند قطعهم عن الإضافة لفظًا دون معنى

علل بناء الظّروف والجهات المبهمة عند قطعها عن الإضافة:

تُبنى بعض الظروف المبهمة، والجهات الست سالفة الذّكر على الضمّ عند إضافتها معنى دون لفظ، وهن فى هذه الحالة تعدُّ غايات .

وعن ذلك يقول العكبرىّ [٣]:"**وفيه وجهان: أحدهما**: أنّها حدودُ ونهاياتُ لما تحيط به، وغاية الشئ آخره، فسمّيت بمعناها.

والثانى: أنّ تمام الكلام يحصُل بالمضاف إليه بعدها، فإذا اقتطعت عنه، صارت هى آخراً، وغايته نائبه عن غيرها" [٤] .

و: " الغاية على الحقيقة: هى الاسم الذى يضاف إليه الاسم المبنىّ على الضمّ ؛ لأنَّ غاية الشئ نهايتُه، ونهايات هذه الأسماء المبنية على الضم هى ما تضاف إليه، فغاية (قبل) هو ما هو قبل له، وكذلك أولُ "[٥] .

هذا وقد توالت عبارات العلماء حول علل بناء هذه الأسماء، وسأذكر جلّاً منها فيما يلى:

---

(١) يقصد: التى بمعنى كافٍ .

(٢) أوضح المسالك ١٦٣/٣، ١٦٤، وينظر: همع الهوامع ١٤٥/٢.

(٣) العكبرى: أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، العكبري، وكان الغالب عليه علم النحو، وله: كتاب " إعراب القرآن الكريم " في مجلدين، وكتاب " إعراب الحديث " لطيف، وكتاب " شرح اللمع " لابن جني، وكتاب " اللباب في علل النحو. ينظرفى ترجمته: وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠.

(٤) اللباب ٨٣/١، وينظر: شرح ملحة الإعراب ص ٣٣٢.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ١٠٠/٣.

(١) **قال سيبويه فى معرض حديثه عن الظروف المتمكنة:** " لأنها لا تُضاف، ولاتصرفُ تصرف غيرها، ولا تكون نكرةً، وذلك: أين، ومتى، وكيف، وحيثُ، وإذ، وإذا، وقبلُ، وبعدُ، فهذه الحروف وأشباهها، كما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات، وبما ليس باسم ولا ظرف [١]، فهى جامدةٌ لازمةٌ لحالةٍ واحدةٍ، أو استعمال واحدٍ، وهو الظرفية أو شبهها [٢] ؛ ليبقى الاسم الأمكن العارى من أسباب منع الصرف بغير تنوين، فيبنى حتى يتخلّص من هذا الخلاف [٣].

وعدم التصرُّف – أيضًا – يُناسب البناء ؛ إذ معناه – أيضًا – عدم التصرف الإعرابى [٤] لفظًا من حيث إنّها لا تتصرّف بتثنيةٍ، ولا جمعٍ، ولا اشتقاقٍ، ومعنىً لافتقارها إلى غيرها فى بيان معناها، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأُعربت، فلمّا قطعت عن الإضافة، ونُوى معنى الثانى دون لفظه أشبهت حروف الجواب [٥] فى الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها [٦] .

(٢) **قال المبرّد تعليلاً آخر جاء فيه:** " الغايات مصروفة عن وجهها، وذلك أنّها ممّا تقديره الإضافة ؛ لأنَّ الإضافة تُعرَفُها، وتحقق أوقاتها "[٧] .

فإنّ أصلُهما[٨] فى الكلام أن يكونا مضافين، وكذلك حقهما فى معناهما، كقولك: (جئت يوم الجمعه)، و (بعد يوم التقينا فيه)، فحذف ما أُضيف إليه، واكتفى بمعرفة المخاطب، فصار بمنزلة بعض الاسم ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشئٍ واحدٍ [٩] .

فإذا حُذفت منها، وتُركت نياتها فيه، كانت مخالفةً للباب معرفةً بغير إضافةٍ، فصُرفت عن وجوهها، وكان محلها من الكلام أن يكون نصباً، أو خفضاً، فلما أُزيلت عن

---

(١) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٢) حاشية الصبان ٤٠٤/٢ بتصرف.

(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٤٥/١.

(٤) شرح الرضى على الكافية ١٦٨/٣.

(٥) حروف الجواب: وهى: (نَعَم، وبَلَى، وأَجَل، وجَيْر، وإِىْ) ينظر: المفصل بشرح ابن يعيش ١٢١/٨.

(٦) همع الهوامع ١٤١/٢.

(٧) المقتضب ١٧٤/٣.

(٨) الضمير يعود على: (قبل، وبعد).

(٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٣٠/١، ١٣١.

مواضعها أُلزمن الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وأنَّ موضعها معرفة [١]، وكذلك قال علىّ بن سليمان الأخفش الصّغير[٢]:هذا الظرف واقع على غير جهته التعريف، لأنّ التّعريف بالعلميّة أو بالألف واللام، أو بالإضافة وهذا معرّف بالمعنى[٣] .

(٣) **قال الحريرىّ تعليلاً آخر جاء فيه:** إن (قبلُ وبعدُ) لمَّا قطعا عن الإضافة لفظًا دون معنىً صارا كوسط الكلمة، ووسط الكلمة لا يكون إلّا مبنيًا [٤] .

فهى – حينئذٍ – فى حكم بعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب [٥] لأنهما قطعتا عن الإضافة، ونوى معهما ما تضافان إليه، فصارتا كبعض الكلمة [٦]

(٤) **قال الجرجانىّ تعليلاً آخر جاء فيه:** " أنَّ (قبل وبعد) إذا حذفت منه المضاف إليه، ونويته كان معنى الإضافة مقدراً فيه، ومضمناً لفظه معنىً من معانى الحروف، فتجرى مجرى (أمس) [٧] فى أنّه لما ضُمن التعريف من غير أن يظهر حرفه بُنى لتضمنه معنى الحرف [٨]، وهو عند الكعبرىّ مضَّمنُ معنى (لام الإضافة) حيث قال: إنّهما تضمّنا معنى (لام الإضافة)، إذ كانا مختصين مع القطع كاختصاصهما مع ذكر المضاف إليه، والإضافة مقدرة باللام، وبتقديرها يتضمنا معناها، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُنى [٩] .

---

(١) المقتضب ١٤٣/٣، وينظر: المحرر الوجيز ٣٢٨/٤.

(٢) الأخفش الصغير: على بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الصغير روى عنه المرزبانى قال: ما علمته صنف شيئاً البته ت عام ٣١٥هـ . ينظر فى ترجمته: وفيات الأعيان ٣٠١/٣، وإنباه الرواة ٢٧٦/٢، والفهرست ص ١٣٣، وشرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب لابن على الحضرمى ص ٣٦٧.

(٣) الهمع ١٧٤/٢

(٤) درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ص ١٦٩ بتصرف رقم ١٠.

(٥) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ٢٣٦/١ بتصرف .

(٦) توجيه اللمع ص ٧٠.

(٧) أمس: إذا أُردت به معنيًا، وهو اليوم الذى قبل يومك، ينظر: شرح شذور الذهب ص ١٣٢، فتبنى على الكسر، وقد تُبنى على الفتح نادراً .. نحو: جئت أمس، وتكون فى موضع نصب على الظرفية الزمانية وقد تخرج عن النصب على الظرفيّة إلى الجر بـ(من، أو مذ، أو منذ) وتكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو غيرهما، ولا تخرج فى ذلك كلّه عن بنائها على الكسر، ينظر: جامع الدروس ٦٣/٣.

(٨) المقتصد ١٤٦/١.

(٩) لباب الإعراب ص ٣٦٥.

وفى (الإفصاح): أكثر النحويين يقولون: لمّاَ أفردت من مضافها، وتضمنته، أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنىً، تعلُّق الحروف بغيرها [١]، فالاسم من طريق المعنى مفتقر للمضاف المحذوف، فبنيت لذلك [٢] .

فإن لم يعلم المخاطب بالمعنى المراد منها، لم يجزأن تبنى على أنّها غاية، ولم يجز :(جئتُ من قبلُ)، فلم يُفهم عنك من قيل ماذا جئت؟، وكان ذلك غير جائز [٣] ، وإذا أُضيف فُهم معناهما باللفظ المتّصل بهما، وليسا كالحروف التى معناها فى غيرها، ولا كـ (الذى) المفتقرة إلى الجملة [٤] .

المطلب الثّالث
علّة بناء الظّروف والجهات الستّ المبهمة على حركة الضمّ على جهة الخصوص

والحديث عنها ذو شقين: **أحدهما:** بنائها على حركة، **والثانى:** علة بنائها على حركة الضم على جهة الخصوص .

الفرع الأول: علّة بنائها على الحركة.

يقول السيرافىّ: " **فإن قال قائل:** لِمَ لَمْ يُبنَ على السّكون؟.

قيل له: المبنيّات على ضربين: ضرب لا ملابسة بينه وبين المتمكن، ولا تعلُّق له به، وضربُ يلابسهُ ويتعلق به، فإذا كان كذلك فلا بُدَّ مِن ترتيبهما فى البناء، فيجعل لكلٍ منهما مرنبةً غير مرتبة صاحبه .

فلِمّا كان السكون أنقص من الحركة بنيا عليه كلّ مبنيٍ لم يتعلّق بالمتمكّن ولم يلابسه وجعلنا المبنىّ الملابس للمتمكّن مبنيّاً على حركةٍ، ليكون له بذلك فضيلةُ على المبنىّ الآخر لفضل الحركة على السّكون"[٥] فرقاً بين ما يكون فيه البناء عارضًا، وبين ما يكون عريق البناء[٦] وتمييزاً لها عما بُنى ولا أصل له فى التمكّن [٧] .

---

(١) همع الهوامع ١٤١/٢.
(٢) شرح جمل الزجاجى ٣٤٢/١، وهمع الهوامع ١٤١/٢.
(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ١٠١/٣.
(٤) اللباب ص ٣٦٥، ٨٢/١.
(٥) شرح كتاب سيبويه ١٣١/١.
(٦) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٤٦/١.
(٧) شرح المفصل ٨٦/٤.

فوجب من أجل ذلك أن يبنى (قبلُ وبعدُ) على حركةٍ ؛ لأنهما متمكنان فى الإضافة وتمكنهما فى حال الإضافة فضيلةُ فى حال البناء، وتعلُّق كل منهما بالتمكن [١] وهو القول الصحيح [٢] .

وذلك أنّ (قبلُ، وبعدُ، وأولُ) تعرب كلّها، تقول: (جئتك من قبل زيدٍ، ومن بعده) و (قبله، وبعده)، و (جئتك أول رجُلٍ)، و (مررت بأولِ رجلٍ) .

فإذا بنيت هذه الكلمة التى أعربت فى مواضع، بُنيت على الحركة فرقاً بينها وبين (كَمْ) وما أشبهه ممّا ليس له تمكنُ [٣] .

وقيل: إنَّما بُنيا على حركة لإلتقاء الساكنين [٤] ؛ لأنّ بناء هذه الأسماء لا تخلوا من أن أن يمكن بناؤها على السكون، أو لا يمكن بأن يكون قبل أو اخرها ساكنا، فلئن لم يمكن بناؤها على السكون فذاك وإن أمكن فبناؤها على الحركة أولى، وذلك أن هذه الأسماء حقُّها أن تقع فى ذيل الكلام، وبناؤها على السكون يُوهم أن بناءها للوقف، فيختل الغرض المطلوب من البناء نحو (كمْ) فإنه يقع فى ذيل الكلام فبناؤه على السكون لا يُخل بالغرض المطلوب [٥] .

الفرع الثاني: علّة بنائها على الضمّ دون الفتح.

يقول سيبويه: " فأمَّا ما كان غايةً نحو:(قبل وبعد، وحيثُ) فإنَّهم يُحركونه بالضمة، وقد قال بعضهم: شبهوه بـ (أين)[٦] ، وهو يقصد مطلق الحركة لا خصوصيّتها، وإلّا فـ(أين) مبنيٌ على الفتح لا الضمّ، ولذلك قال المبرّد: " فإن كان مبنيًا لا يزول من حركةٍ إلى أُخرى نحو: (حيثُ، وقبلُ، وبعدُ) قيل له: مضمومٌ، ولم يُقل له مرفوع ٌ؛ لأنَّه لا يزول عن الضم" [٧] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٣١/١.
(٢) اسرار العربية ص ٣١.
(٣) المقتصد ١١٧/١، ١١٨.
(٤) أسرار العربية ص ٣١.
(٥) شرح المفصل فى صنعة الاعراب الموسوم بالتحمير ٢٦٧/٢.
(٦) الكتاب ٢٨٦/٣.
(٧) المقتضب ١٤٢/١.

هذا وقد علّل الزّجاجىّ لبنائها على الضمّ لا الفتح فقال: إنّهم كرهوا أن يبنوها على الفتح، فيشبه حركة ما عدلوها عنه ؛ لأنَّ الفتح بغير تنوينٍ جامعة للخفض والنصب، فبنوها على الضم؛ لعدلها عن هذين الوجهين، ليخرجوها عن حدِّ إعرابها البتة [١] .
فلو بنوها على لا لتبست حركة الإعراب بحركة البناء [٢]، فبنيت على الضمّ ؛ لأنّ الضمّ لا يوهم إعرابًا [٣] فهذا كان مذهب أبى العبّاس، وهو مشاكلُ لمذهب سيبويه، وهو وهو واضحُ ٌبيّنُ [٤] .

***الرأى الراجح:**

يبدو لى – والله أعلم – فيما يتعلق بعلة تحرّك (قبل وبعد) ونحوهماصحة كلا الرأيين فهما كان لهما أصل فى الإعراب فبنيا على حركة تميّزهما عمّا كان مبنى الأصل ،وهما ساكنا الوسط فلو بنيا ونحوهما (دون، فوق، خلف، يمين، شمال) وغير ذلك لا لتقى ساكنان، وفراراً من ذلك بُنيا على حركة ،وأمّا فيما يتعلق بخصوصية الحركة فما المانع من الجمع بين كل هذه.

الفرع الثّالث: تنوين الظّروف المقطوعة عن الإضافة لفظًا دون معنىً:

يقول الرّضىّ: " يجوز تنوين هذه الظروف المضمومة للضرورة الشعرية مرفوعةً، ومنصوبةً نحو: (جئتك قبلُ ، وقبلاً) كما قيل فى المنادى المضموم: (يامَطَرُ) [٥] (يا مطرُ)، و (يا مطراً)، فيجوز أن يكون **(فَمَا شَرِبُوا بَعْداً)** [٦] ،وقوله: (وَكُنْتُ قَبْلاً) [٧]، من هذا [٨] . وقد جاء فى الشّعر تنوين ما بنى على الضمّ، وتنوين ما نُصب قال:

حَبَوْتُ بِهَا أَبَا عَمْرو بنِ عَوْفٍ بِمَا قَدْ كَانَ قَبْلُ منْ عِتَابِ [٩]

---

(١) مجالس العلماء للزجاجى ص ١٦٨ بتصرف.
(٢) أسرار العربية ص ٣١.
(٣) الكنّاش فى النحو والصرف لابن الفداء على بن اسماعيل ص ١٥٦، وينظر: شرح الأشمونى ١٢٣/١ ٢١٤، وشرح ملحة الإعراب ص ٣٣٢، ٣٣٣.
(٤) مجالس العلماء ص ١٦٨.
(٥) سيرد تناول هذا الشاهد بالتفصيل فى موضعه من البحث .
(٦) شرح الرضى على الكافية ١٦٩/٣ .
(٧) سبق تناول هذا الشاهد فى موضعه من البحث .
(٨) شرح الرضى على الكافية ١٦٩/٣.
(٩) ارتشاف الضرب ١١٨٧/٤ من بحر الوافردون نسبة،وبعجزه فى شرح كتاب سيبويه المسمى: "تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب ص ٣٦٨، وصدره فى معانى القرآن ٣٢١/٢ برواية: (هَتَكتْ بِهِ بُيُوتُ بَنِى طَرِيفٍ) .

ويُروى: قبلاً بالنّصب والتّنوين [1] .

المبحث الثانى
البناء العارض لما أُلحق بالظروف والجهات الستّ عند قطعها عن الإضافة لفظًا دون معنى .

المطلب الأول: ممّا ألحق بقبل وبعد (ليس غيرُ)

فى المبحث السابق تحدثت عن البناء العارض لبعض الظّروف المبهمة كـ(قبل، وبعد)، وما حمل عليهما من الجهات الستّ، عند قطعها عن الإضافة لفظًا دون معنى .

وهنا يتم الحديث عمّا ألحق بـ (قبل وبعض) ممّا كان ظرفًا أو غير ظرف، وقطع عن الإضافة لفظًا دون معنى، ولأجل ذلك بنى على الضمّ، وحول ذلك تدور الدراسة التالية:

ممّا ألحق بـ (قبل) و (بعد) من قولهم: **(قبضت عشرةً ليس غيرُ)** والأصل: (ليس المقبوض غير ذلك)، فأضمر اسم (ليس) منها، وحذف ما أضيف إليه (غير) . ويحتمل أنَّ التقدير: (ليس غيرُ ذلك مقبوضًا)، ثم حُذف خبر (ليس) ، وما أضيف إليه (غيرُ)، ويكون الضمةُ على هذا ضمة إعرابٍ، والوجه الأول أولى ؛ لأنَّ فيه تعليلاً للحذف، ولأنَّ الخبر فى باب (كان)[2]، يصعب حذفه جداً [3] .

***وفى تعليل لبناء غير عند قطعها عن الإضافة يقول ابن مالك:** الحرف غير مستقلٍ بالمفهومية، وغير مقصود المعنى على شيءٍ دون شيءٍ، ولا على موجودٍ دون معدومٍ، ولا على معنىً دون معنىً، و (غير) اسم يشابه الحرف فى كل ما ذكر، فمقتضى هذا الشبه أن تُبنى (غير) أبداً .

إلا أن هذا الشبه عارضه إضافتها والوصف بها، فأعربت ما دامت إضافتها صريحة فإن قطعت عن الإضافة، ونوى معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيت ؛ لزوال المعارض

والشاهد فيه: (قبلُ) حيث نون (قبل) المبنى على الضم لقطعه عن الإضافة لفظًا لا معنى للضرورة الشعرية، وعلى رواية التنصب والتنوين فتكون معربة لأنها نكرة قطعت عن الإضافة لفظا ومعنىً .

(1) السابق نفسه .

(2) كان: أمُّ وأخواتها، وأم الباب ؛ لأن العون يعم جميع مدلولات أخواتها، ووزنها: (فعل) بفتح العين لا بضمها، لمجئ الوصف على (فاعل) لا (فعيل)، ولا بكسرها لمجئ المضارع على (يَفْعُل) بالضم لا بالفتح ينظر: حاشية الصبان ٣٥٦/١ بتصرف، وترفع كان المبتدأ إذا دخلت عليه، وتُسمى اسمًا لها، وقال الكوفيون: هو باقٍ على رفعه الأول والخبر تنصبه باتفاق ويسمى خبرها، ينظر: شرح الأشمونى ٣٥٦/١، ٣٥٧.

(3) شرح شذور الذهب ص ١٤٠.

كقولك: (فيها رجلٌ لا غير)، ولم يُعتد بالمنويّ ؛ لأنَّ غير الصريح لا يساوى الصريح، ولأنَّ الشبه المذكور أُلغى عند قوة المعارض إذ كان جليًا، فلا يُلغى إذا ضَعُف، وصار خصيًا [١] .

وبنيت (غير) على الضم تشبيهًا لها بـ (قبلُ وبعدُ) لإبهامها [٢] .

***هذا وقد اشترط ابن هشام لبناء (غير) شرطًا، وجاء فى كلامه عنها:** " غيرُ: اسم ملازم للاضافة فى المعنى، ويجوز أن تقطع عنها لفظًا، إن فُهم المعنى، وتقدمت عليها كلمة (ليس)، وقولهم: (لا غيرُ) لحنٌ [٣] .

وقال – أيضًا – ولا يجوز حذف ما أضيف إليه (غير) إلا بعد (ليس) فقط، كما مثلنا، وأما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم: (لا غيرُ) فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا (لا) على (ليس) أو قالوا ذلك سهواً على شرط المسألة [٤] .

وعليه فلا يحق للسّيوطىّ قوله: " وليس كما قال ؛ فقد صرح السيرافى، وابن السراج، وأبو حيان بأن (لا) كـ (ليس) فى ذلك" [٥] ؛لأنّ ابن هشام قد ذكر ما سبقه إليه السّيرافىّ، وابن السّرّاج، وأبو حيّان، لا سيما وقد حمل (لا) على (ليس)، ولعلّ المأخذ عليه من جعله سَهْواً .

يقول الشيخ محى الدين عبدالحميد: " قد ورد هذا الاستعمال الذى أنكره المؤلف فى قول الشاعر:

جَوَابا بِهِ تَنْجُو اُعْتَمِدْ لَعَن عَمَلٍ أَسْلَفْت لاَ غَيْرُ تُسْأَلُ " [٦]،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤٣١/١.

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٤٠.

(٣) معنى اللبيب ١٧٩/١، وينظر: همع الهوامع ١٤٥/٢.

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٤٠.

(٥) همع الهوامع ١٤٥/٢.

(٦) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ص ١٤٠ رقم (هـ)، من بحر الطويل دون نسبة، وبعجزه فى همع الهوامع ١٤٥/٢ رقم ٨٢٠، وعدة السالك ١٥٤/٣ بتمامه ؛ وشرح الأشمونى ٢٠٤/٢ رقم ٦٥٧ وشرح الشواهد ٤٠٢/٢ رقم ٦٥٧ .

والشاهد فيه: (لاَ غَيْرُ) حيث بنى غيرُ الملحقة بقبلُ وبعد فى الإبهام، وقطعت عن الإضافة لفظًا دون معنىً، ولم تُسبق بـ (ليس) خلافاً لما شرطه ابن هشام فبنيت على الضم .

وقولهم: (لا غيرُ) لحن غير جيد لأنّ (**لاَ غَيْرُ**)**مسموع** فى قول الشاعر[١] ،فقد صرح السيرافى،وابن السراج،وأبوحيان:بأن(لا)كـ(ليس)فى ذلك.... ويجوز فيها زيادةً على أخواتها البناء على الفتح، فيُقال: ليس غيرَ [٢].

<u>مذاهب العلماء فى (غير) الواقعة بعد (ليس):</u>

للعلماء فى (غير) الواقعة بعد (ليس) ثلاثة مذاهب وهى كما بين:

(١) **<u>مذهب المبرّد، والجرميّ، وأكثر المتأخرين، ونسبوه إلى سيبويه</u>**[٣] إنّها ضمة بناء لا إعراب[٤]؛ لأنّها كـ (قبلُ) فى الإبهام[٥]، يكون فى محل نصب خبر (ليس)، والجزء الثانى من معمولى (ليس) محذوف[٦] .

(٢) **<u>مذهب الأخفش</u>**: إعرابها فى الضم والفتح معًا[٧]؛ لأنَّه ليس باسم زمان كـ (قبلُ وبعدُ) ولا مكان كـ (فوقُ وتحتُ)، وإنَّما هى بمنزلة (كلّ وبعض)، وعلى هذا فهو الاسم، وحُذف الخبر[٨]، وهذه الضمة ضمةُ الإعراب، وحُذف التنوين ؛ لأنّ المضاف إليه منوى، وعليه يكون (غيرُ) اسم ليس مرفوعًا بالضمة الظاهرة، ولا يجوز أن يكون خبر ليس (ليس) [٩] .

وإن حذف التنوين لانتظار المضاف إليه [١٠]،وعلى الفتح هى خبر (ليس) والاسم محذوف أى: ليس المقبوض غير ذلك[١١] .

<u>(٣) مذهب ابن خروف</u> [١] هى: تحتمل الوجهين (ليس غيراً) بالفتح والتنوين، و (ليس غيرُ) بالضمّ والتّنوين ؛ وعليهما فالحركة إعرابيّة ؛ لأنّ التنوين إمَّا للتمكّن فلا يلحق إلّا المعربات، وإمّا للتّعويض فكأنّ المضاف إليه مذكورُ [٢] .

---

(١) شرح الأشمونى ٤٠٢/٢.
(٢) همع الهوامع ١٤٥/٢.
(٣) عدة السالك ١٥٣/٣.
(٤) مغنى اللبيب ١٧٩/١.
(٥) أوضح المسالك ١٥٢/٣.
(٦) عدة السالك ١٥٣/٣.
(٧) ينظر: الهمع ١٤٥/٢ بتصرف.
(٨) مغنى اللبيب ١٧٩/١، وينظر: أوضح المسالك ١٥٢/٣.
(٩) عدة السالك ١٥٤/٣.
(١٠) تسمى: لغة من ينظر.
(١١) همع الهوامع ١٤٥/٢.

وحاصلهُ: أنّه رأى ما نُسب إلى المبرّد وسيبويه أمراً محتملاً ليس عليه إنكارٌ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمرٌ ُمحتمل ليس من قبوله بُدٌّ، وعلى ذلك أجاز أن تكون الضمة ضمّةُ بناءٍ، فيكون (غير) مبنيًا على الضم فى محل رفع ؛ لأنَّه اسم (ليس)، أو مبنيًا على الضم فى محل نصب ؛ لأنّه خبر (ليس)، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون اسم (ليس) مرفوعًا بالضمّة الظّاهرة، وعلى وجه الإجمال نقول: إنّ ابن خروف رأى تكافؤ الأدلّة فى قول المبرّد وفى قول الأخفش فلم يتخيّر أحد القولين، وأجاز كلّ واحدٍ منهما [٣] .

وقد اختار السيوطى مذهب الأخفش فقال: " ورأيه هو المختار عندى، لما تقدّم فى(أىّ) الموصولة " [٤]، وهو يقصد بذلك (أى) فى حالها الرابع حيث قال: **الرابع:** أن تقطع عن الاضافة، ويحذف العائد نحو: اضرب أيّا قائمُ ، وهى فى هذه الحالة معربةٌ. قال ابن مالك: بلا خلافٍ، وقد ذهب بعض المتأخّرين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثّالث [٥].

نقله أبو حيّان والرّضىّ، فلذا أشرتُ إلى الخلاف بقولى (على الصواب) [٦].

***الرأى الراجح:**

يبدو لى صحة مذهب ابن خروف، الذى انتهج منهجًا وسطًا، تسمح به قواعد العربية، فطالما كان فى الأوجه (الفتح، والنصب)، و (الضم والرفع) ما يُجيزه، وما يُحمل عليه فلا نأخذ به ؟

---

(١) ابن خروف: أبو الحسن على محمد بن على الخصرمى المعروف بابن خروف، شرح كتاب سيبويه شرحاً جيداً، وشرح كتاب الجمل لأبى القاسم الزجاجى، وتوفى سنة عشر وستمائة، وقيل: تسع وستمائة . ينظرفى ترجمته: وفيات الأعيان ٣٣٥/٣، ومعجم الأدباء ٧٥/١٥، وبغية الوعاة ٧٦/١.

(٢) مغنى اللبيب ١٧٩/١، وينظر: أوضح المسالك ١٥٢/٣.

(٣) عدة السالك ١٥٤/٣.

(٤) همع الهوامع ١٤٥/٢.

(٥) الحال الثالث: أن تُضاف ويُحذف عائدها كقوله– تعالى–: ﴿چ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ﴾، وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور، لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف، وقيل: لا، لأنَّ قياسها البناء وإعرابها مخالفُ له، فلمّا نقص من صلتها التى هى مُوضحة ومبنية لها، رجعت إلى ما عليه أخَواته، وبنيت على الضم تشبيهاً بـ (قبل، وبعد) ؛ لأنّه حذف من كلّ ما بينته، وذهب الكوفيون والخليل ويونس إلى إعرابها حينئذٍ، وأوّلو الآية على الحكاية، أو التّعليق .ينظر: همع الهوامع ٢٩٥/١، والآيةمن مريم رقم(٦٩).

(٦) همع الهوامع ١٤٥/٢.

خاصةً وأنّ من قال بالبناء يردّ به على قال بالاعراب والعكس، وطالما أنّ (غير) تستوعب فى إعرابها هذه الأوجه فإننى أميل إلى مذهب ابن خروف فغير إما مبنية وإما معربة، ففى البناء على الضمّ تكون فى محلّ رفع اسم (ليس) وخبرها محذوف، وبالرّفع فهى الاسم وخبرها كذلك، ويجوز فى البناء – أيضًا – على الضمّ أن تكون فى محلّ نصب والاسم هو المحذوف .

وبالرّفع مع التّنوين فهى الاسم والخبر محذوف ليس إلّا، والحركة إعرابُ ،أمّا فى حالة البناء على الفتح فهى فى محل نصب خبر (ليس) والاسم محذوفٌ، أو مع التنوين فهى منصوبةٌعلى الخبرية، والحركة إعراب والاسم محذوف، والله –تعالى – أعلم بالصواب .

المطلب الثّانى

ممّا ألحق بقبل (عَلُ)

مما ألحق بقبل وبعد: (عَلُ): اعلم أنهم يقولون: (جئته من عَلُ)، ومعناه: من فوق[١]، أُلحق بقبل وبعدُ، والمراد به معينُ كقولك: (أخذت الشئ الفلانىّ من أسفل الدار، والشئ الفلانىّ من عَلُ) أى: من فوق الدار[٢]. وعَلُ ظرف للمكان، وأجاز قومُ إضافته، والبناء على الضمّ إن نويت المضاف إليه نحو: نزلتُ من عَلُ، تريد: من فوق شئٍ معيّنٍ مخصوصٍ[٣] .

التزموا فيه أمرين: استعماله مجروراً بـ (من)، **والثانى**: استعمالُه غير مضاف[٤]، بل إنّما تستعمل مبنيّةً على الضم لنية معنى المضاف إليه، أو منونةً لقطعها عن الإضافة رأسًا [٥] كذا قال جماعة منهم ابن أبى الربيع[٦]: وقد وهم فى ذلك جماعة منهم: الجوهرى، وابن مالك [٧] وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عِداد هذه الألفاظ أنها

---

(١) شرح المفصل ٨٩/٤.
(٢) شرح شذور الذهب ص ١٤٠.
(٣) جامع الدروس العربية ٦٨/٣، ٦٩ بتصرف.
(٤) مغنى اللبيب ١٧٥/١، ١٧٦.
(٥) حاشية الصبان ٤٠٩/٢.
(٦) ابن الربيع: عبدالله بن أحمد بن أبى الربيع، من أهل إشبيلية بالأندلس، من كتبه: شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل (عشر مجلدات)، والإفصاح فى الايضاح، ينظر فى ترجمته: الإعلام ١٩١/٤.
(٧) مغنى اللبيب ١٧٦/١.

يجوز إضافتها، وقد صرّح الجوهرىّ بذلك، فقال: يقال: (أتيته من عَلِ الدار) بكسر اللام – أى: من عالٍ [١]، وهو سهو [٢] .

قال الشاعر:

وَلَقْدَ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَةٍ وَأَتَيْتُ فَوقَ بَنِى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ [٣].

فقد أُضيف إلى معرفةٍ، وقُطع عن الاضافة، وكان المضاف إليه مراداً منويًا فكان معرفةً، وبُنى لتنزله منزلة بعض الاسم ؛ إذ كان إنّما يتمّ تعريفه بما بعده ممّا أضيف إليه[٤] ،ومتى أُريد به المعرفة كان مبنيًا على الضمّ تشبيهًا له بالغايات [٥] .

وأمّا قوله:

يَارُبَّ يَوْمٍ لِى لاَ أُظَلَّلُهْ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحى مِنْ عَلهْ [٦]

---

(١) اوضح المسالك ١٦٧/٣.

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٤١.

(٣) السابق ص ١٤٠ دون نسبة من بحر الكامل رقم ٤٩،وهو للفرزدق فى منتهى الأدب ص١٤٠ رقم ٤٩ قال: "ثنية: بوزن قضية، هى الطريق مطلقاً ههما، واصله: الطريق فى الجبل، ونحوه، ويطلق على الطريق الوعر، وجمعه: ثنايا مثل قضايا .. بنى كليب: هم قوم جرير بن عطية الدنى يهجوه". وله فى ديوانه ١٦١/٢ وروايته فيه:(إنِى ارْتَفَعْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وعَلَوْتُ فَوْقَ بَنِى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ)

وبرواية: (نحو) بدلاً من (فوق) فى أوضح المسالك ١٦٤/٣ رقم ٣٤٩ بعجزه دون نسبة برواية المتن، وبرواية المتن كاملاًفى عدة السالك ١٦٤/٣، ١٦٥، وبتمامه كذلك فى شرح المفصل ٨٩/٤ دون نسبة وبعجزه الهمع ١٤٤/٢ برواية المتن ورقمه ٨١٨ ، دون نسبة .

والشاهد فيه: (عَلُ) حيث بنى (عَلُ) الملحق بـ (قبلُ) لابهامه، فقطع عن الاضافة لفظًا لا معنى، وبنى لأجل ذلك على الضم.

(٤) شرح المفصل ٩٠/٤ بتصرف.

(٥) مغنى اللبيب ١٧٦/١.

(٦) مغنى اللبيب ١٧٦/١.رقم ٢٥٢ دون نسبه من بحر الرجز، وشرح الأشمونى ٤٠٩/٢ رقم ٦٦٥، ٦٦٥، وحاشية الصبان ٤٠٩/٢، قال: "لا أظلله: أى لا أظلل فيه، أرمضُ: مضارع رمض الرجل يرمض رمضًا يفرح فرحًا: أى أصابه حر الرمضاء، وهى الحجارة الحامية من حرِّ الشمس" .وشرح الشواهد ٤٠٩/٢ لأبى مروان رقم ٦٦٥.

والشاهد فيه: (١) (من عَلُه) حيث بُنى (عَلُ) على الضم لقطعه عن الاضافة لفظاً دون معنى، والهاء هذه هى هاء السكت وليست مضافًا إليه

(٢) (من تحتُ) حيث بُنى (تحتُ) من الجهات الست تشبيهًا بقبل وبعد فى الابهام فقطع عن الإضافة لفظًا لا معنى والتقدير: من عله .

فالهاء للسّكت، بدليل أنه مبنىٌ، ولا وجه لبنائه لو كان مضاف[١]؛ لأنّ الإضافة من خواص الأسماء تقتضى الإعراب لا البناء، لا يقال: الاضافة إلى المبنىّ ممّا يجوز البناء ؛ لأنَّا نقول البناء الجائز بالاضافة إلى المبنىّ على الفتح، والكلام فى البناء على الضمّ[٢].

وإن قطع النّظر عن المضاف إليه كان معربًا منكوراً [٣]، لو أردت بـ (علٍ) عُلُوّاً مجهولاً غير

معروفٍ تعيّن الإعراب كقوله:

كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ [٤].

إذ المراد: تشبيه الفرس فى سرعته بجلمود انحط من مكان عالٍ، لا من عُلوٍّ مخصوص[٥]؛ لأنّ الغرض الدّلالة على السّرعة، والصّخر إذ انحطّ من أعلى إلى أسفل أسفل كان سريع الحدور حيث يصلُ إلى المستقرّ فى طَرْفة عينٍ، من غير فرقٍ بين أن يكون الأعلى الّذى ينحطُ منهُ

أعلى الجبل، أو أعلى منزلٍ، أو على تلٍّ، أو أعلى شئ آخر [٦] .

****وإلى ما سبق من بناء الظروف والجهات الست، وما ألحق بهذه الظروف أشار النّاظم بقوله:**

(١) مغنى اللبيب ١٧٦/١.وينظر: شرح الأشمونى ٤٠٩/٢.

(٢) حاشية الصبان ٤٠٩/٢.

(٣) شرح المفصل ٩٠/٤.

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٤١ رقم ٥٠ بعجزه دون نسبة من بحر الطويل، وبتمامه فى منتهى الأرب ص ١٤١ رقم ٥٠ لامرىء القيس وصدره: (مِكَرٍّ مِفْرٍّ مُقْبلٍ مُدْبرٍ مَعَاً)، وبعجزه كذلك فى أوضح المسالك ١٦٥/٣ رقم ٣٥٠، وبتمامه له فى عدة السالك ١٦٥/٣ رقم ٣٥٠، والكتاب ٢٢٨/١ وبعجزه فى حاشية الصبان ٤٠٩/٢ دون نسبة، وبتمامه فى مغنى اللبيب ١٧٦/١ رقم ٢٥٤ دون نسبة، ومصابيح المغانى ص ٣٥٣ دون نسبة رقم ٤٤٨، وبصدره فى رصف المبانى ص ٣٢٨ رقم ٤٤٢، والمغنى ٣٦٦/١ رقم ٥٤٨، والتصريح ٥٤/٢، ومعانى القرآن ٣٢١/٢، وله فى شرح شواهد المغنى ٤٥١/١ رقم ٢٤٤، وشرح المعلقات العشر للزوزنى ص ٦٤، وجمهرة اللغة لابن فارس ١٢٦/١.
والشاهد فيه: (مِن عَلِ) حيث أعرب عل لأنّه قُصد به مطلق عُلوٍ، فجر بـ (من) وعلامة جره الكسرة.

(٥) مغنى اللبيب ١٧٦/١، وينظر: شرح الشذور ص ١٤٢، وهمع الهوامع ١٤٥/٢.

(٦) عدة السالك ١٦٦/٣.

وَاضْمُم بِنَاءً غَيْرَ إِنْ عَدمْتَ مَا لَـهُ أُضِيْفَ نَاوِيًـا مَـا عُدِمَـا

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ، أَوَلُ وَدُوْنُ وَالجِهَاتُ السِتُ – أَيْضًا – وَعَلُ [1]

**كما أشار إلى لغات العرب فى (ابدأ بذا من أول) فقال:

وَالحَرَكَـاتُ كُلُّهُنَّ اسْتُعْمِلا إِذَا تَقُوْلُ (ابْدأ بِذَا مِنْ أَوَّلاَ)

ذُو الضَّمِّ مَبْنِيٌّ وَغَيْرُ مُتْصِرِفْ ذُو الفَتْحِ وَ المَكْسُورُ نَاوِيًا أَضِفْ [2]

(1) الألفية بشرح ابن عقيل ٣/٥٩.

(2) الكافية الشافية ١/٤٣١.

الباب الخامس
المضاف إلى ياء المتكلّم
الفصل الأول
المضاف إلى ياء المتكلّم بين البناء والإعراب
مبحث في المضاف إلى ياء المتكلّم وما يتعلّق به.
المطلب الأول
جزءا الـإضافة

نحن هنا نتكلم عن شقين **(مضاف)**، و**(مضاف إليه)**، وقد سبق الحديث عن العلاقة بينهما، أمَّا عن **المضاف** –بصفةٍ عامةٍ – فهو لا يكون إلا اسماً؛ إذ أنَّ الإضافة من خصائص الأسماء، وقد علل لذلك **شيخ المحقّقين المرحوم الشيخ / محمّد محى الدّين عبد الحميد** فقال: " ولا يكون المضاف إلّا اسماً لسببين: **الأول**: أنَّ الإضافة تعاقب التّنوين، أو النّون القائمة مقام التنوين، وقد علمت أنَّ التّنوين لا يدخل إلّا في الأسماء، **والثّاني**: أنَّ الغرض من الإضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرّف فلا يكون مضافاً [١]، وأمَّا عن **المضاف إليه** هنا فهو **(ياء المتكلّم)**

المطلب الثّاني
المضاف إلى ياء المتكلّم بين البناء والإعراب

لقد وقع الخلاف بين النّحاة في المضاف إلى ياء المتكلم أهو معربٌ أم مبنىٌّ ؟ يقول **العكبرى**: ليس في العربيّة كلمةٌ لا معربةٌ، ولا مبينةٌ فالقسمة العقلية تقتضى بانحصار هذا المعنى في القسمين المذكورين بين المعرب والمبنىّ؛ لأنَّ المعرب هو الذي يختلف آخره باختلاف العامل فيه لفظاً، أو تقديراً، والمبنىَّ ما لزم آخره حركةً أو سكوناً، وهذان ضدان لا واسطة بينهما[٢].

* **الرأي الأول: المضاف لياء المتكلم مبنىٌّ**: زعم **الجرجانيُّ، وابن الخشَّاب**[٣]، **وابن الخبَّاز**[١]: أنَّ المضاف إلي ياء المتكلّم مبنيٌّ[٢]، وفي كلام **ابن السّرّاج** احتمالٌ[٣]، وفي

(١) عدة السالك ٣/٨٠ .
(٢) مسائل خلافية في النحو ص٦٧ بتصرف .
(٣) ابن الخشاب: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب، أبو محمد بن أبى الكرم، توفى فى سنة سبع وستين وخمسمائة . ينظر فى ترجمته: المستفاد من ذيل بغداد ص٢٥٧ .

"**البسيط**" نقل قول:إنَّ الإضافةَ إلى مبنيٍّ مطلقاً يحصل منها البناء مطلقاً، ولذا جعل بعضهم الإضافة إلى ياء المتكلّم موجبةً للبناء(٤)، وهو غير مرضيٍّ(٥).

وقد وصفه ابن الحاجب بالغلط ثم علّل لذلك بقوله: " وقد زعم أنَّه مبنيٌّ غلطٌ، فإنَّ الإضافة إلى المضمر لا توجب بناءً، ولا تجوّزه على قياس لغتهم" (٦)، ووصفه **ابن النّاظم** بالضّعيف وعلل لذلك بقوله: " وهو ضعيفٌ لانتفاء السبب المقتضى للبناء"(٧).

وقد ينتصر للجرجانيّ بأن يقال: لا أسلم انحصار ما يوجب بناء الأسماء في مناسبة الحرف، يضاف إليها كون آخر الكلمة لا يتأتَّى فيه تأثير بعاملٍ في تصغيرٍ، وتكبيرٍ، وتكسيرٍ، وتأنيثٍ، وتذكيرٍ، فلزم من ذلك بناء المضاف المذكور وثبوت الفرق بينه وبين المقصور، فإنَّ إعرابه يظهر في تصغيره كفُتَيٍّ، وفي تكسيره كفِتْيَة، وفي تأنيثه كفَتَاةٍ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يظهر إعرابه في الأحوال الخمسة، فإن ادعى فيه أنَّ الإعراب مقدرٌ فقد ادعى مالا دليل عليه .. وقد ينتصر– أيضا– بأن يقال: لا أسلّم خلو المضاف إلى المتكلم من مناسبة الحرف؛ لأنَّه شبيه (أنثى) في أنّ آخره بناء كـ (ياء) النسب في كونها تعتبر لازمةً، وفي أنَّه يتغير في التثنية تغيراً مقتضياً، وفي الجمع تغيراً محتملاً، والذي مناسب للحرف ، ومناسب

---

(٤) ابن الخباز: هو: أحمد بن الحسين بن أحمد بن منصور بن على شمس الدين بن الخباز، من مصنفاته: النهاية في النحو، شرح ألفية بن معطي، توفي بالموصل سنة ٦٣٧هـ . ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ٣٠٤/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٤٦/١،٤٤٧، وينظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٣، ونسبه لهم وللمطرّزيّ أيضاً .

(٧) شرح التسهيل ٢٧٩/٣، وقال في شرح الكافية الشافية ٤٤٧/٢ بتصرف : ففي كتابه في باب (الكنايات) ما يوهم بناء المضاف للياء حيث قال:لأنَّ هذه الياء لا يكون ما قبلها حرفٌ متحركٌ إلا مكسوراً، وهي مفارقةٌ لأخواتها في هذا ؛ ألا ترى أنَّك تقول: هذا غلامه فتعرب، فإذا أضفت غلام إلى نفسك قلت: هذا غلامي فيذهب الإعراب فلما غُير لها الرفع وهو أولُ غُير لها النصب؛ إذ كان ثانياً وألزمت حالاً واحدة .

(٤) المساعد ٣٧٣/٢ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٢٠٦/١ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٨٤/١ .

(٧) شرح ألفية ابن مالك ص٢٩٤ .

المناسب مناسب فاستحقاق بناء المضاف إلى الياء بمناسبة الذي شبيهٌ باستحقاق بناء (رَقَاشِ) بمناسبة(نَزَال)ِ[١].

وقد تولّى ابن مالك الردّ على من ذهب إلى أنَّ بناء المضاف للياء سببه إضافته إلى غير متمكّن فقال: " فإن زعم أنَّ سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رُد ذلك بثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أنَّ ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف، والهاء وسائر الضمائر مساوياً للمضاف إلى الياء وذلك باطلٌ.

الثّاني: أنَّ ذلك يوجب بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وذلك – أيضا– باطلٌ

الثّالث: أنَّ المضاف إلى غير متمكّنٍ لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهامٍ يفتقر بسببه إلى الإضافة لتتكمل دلالته بها كـ (غَيْر)، و(مِثْل) [٢].

*** الرأي الثّاني: المضاف لياء المتكلّم لا هو معرب، ولا هو مبنيّ:**

ذهب قومٌ إلى أنَّ المضاف للياء لا هو معربٌ، ولا هو مبنيٌّ [٣]،وقد نسبهنقل ذلك ابن عقيل عن ابن جني[٤]، وهو عنده لا هو معرب ولا هو مبنيّ[٥]وقد أطلق الدكتور/ **علّوش** على حركته حينئذٍ: " الحركة المذبذبة" [٦]، وقد احتجوا بأنَّ المضاف المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعربٍ، إذ لو كان معرباً لظهرت فيه حركة الإعراب ؛ لأنَّه لا يقبل الحركة وليس بمبنيَّ ؛ إذ لا علة للبناء هنا وتلقيبه بالخصيّ موافقة لمعناه ؛ لأنَّ الخصيَّ معدوم فائدة الذكوريّة، ولم يثبت له صفة الأنوثيّة، فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم، فإنَّه قبل الإضافة معرباً، فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب، ولم يثبت له صفة البناء، كما أنَّ السليم الذَكَر والخُصيين عرض له إزالتها،

---

(١) شرح التسهيل ٢٨٠/٣ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٤٤٧/٢ وينظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٣، ٢٨٠.
(٣) مسائل خلافية في النحو ص٦٧ .
(٤) ينظر: المساعد ٣٧٣/٢ .
(٥) شرح التسهيل ٢٧٩/٣، وقال في شرح الكافية الشافية ٤٤٧/٢ بتصرف : ففي كتابه في باب (الكنايات) ما يوهم بناء المضاف للياء حيث قال:لأنَّ هذه الياء لا يكون ما قبلها حرفٌ متحركٌ إلا مكسوراً، وهي مفارقةٌ لأخواتها في هذا ؛ ألا ترى أنَّك تقول: هذا غلامه فتعرب، فإذا أضفت غلام إلى نفسك قلت: هذا غلامي فيذهب الإعراب فلما غُير لها الرفع وهو أولُ غُير لها النصب؛ إذ كان ثانياً وألزمت حالاً واحدة .
(٦) الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي ص١٧٣ .

ولم يصر بذلك أنثى [١]، فالحركة في الحرف السابق على الياء لم تنجم عن عامل إعراب كي تكون إعراباً، وليست لازمة كي تكون بناءً، فهي حركاتٌ عارضةٌ لا هي هذا ولا ذاك[٢]. فلزم أن ينفي الوصفان هنا، ويجب أن يعرف باسمٍ يخصّه[٣].

* **الرأي الثّالث: المضاف لياء المتكلم معربٌ بحركاتٍ مقدّرةٍ:**

يقول **السّهيلي** نافياً بناءه:"محالٌ أن يكون مبنيّاً ؛ لأنَّه لا علّة فيه تُوجب البناء، ولأنَّه متمكنٌ بالإضافة"[٤]، والصّحيح أنَّه معربٌ ؛ إذ لا سببٌ فيه من أسباب البناء المرتّب عليها بناء الأسماء[٥]، وإنَّما أُعرب المضاف إلى ياء المتكلّم تقديراً في الأحوال الثّلاث [٦] ؛ لأنَّه تعذّر عليه حركات الإعراب فوجب أن يعرب تقديراً، وبيان تعذُّرها هو أنَّه لو أُعرب بها لضُم في موضع الرفع وهو متعذرٌ؛ إذ لا يمكن مجئ الياء بعدها ساكنةٌ، فوجب أن يعدل عن الضم إلى الكسر ليناسبها[٧]، فقد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجئ الإعراب، فلما جاء الإعراب وجد محلّه ينافي وجوده فوجب تقديره كالألف[٨]؛ حيث إنّ إعراب المضاف قد تأخر عن إضافته، وذلك لأنَّ الاسم إنَّما استحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله ففي نحو: (جاء غلام زيدٍ) لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كون مسنداً إليه، أي كونه عمدة الكلام ؛ إذ هو المقتضى لرفع الأسماء، وكونه مسنداً إليه –أي كونه عمدةً – مسبوقٌ بثبوته أولا في نفسه، والمسند إليه المجزئ في مثالنا ليست مطلق الغلام، بل الغلام المتصف بصفة

(١) مسائل خلافية في النحو ص٦٧،٦٨ .

(٢) الإعراب والبناء ص١٧٣ بتصرف .

(٣) مسائل خلافية في النحو ص ٦٨.

(٤) نتائج الفكر في النحو ص٢٤٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٤٧/٢، وينظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٣ .

(٦) لقد ذهب ابن مالك إلى أنَّه معربٌ تقديرا في النّصب والرّفع فقط، فقال معللاً لذلك: "لأنَّ حرف الإعراب منه في الحالتين قد شُغل بالكسرةِ المجلوبةِ ترعيةً للياء، فتعذر اللفظ بغيرها فحكم بالتقدير ... أمَّا في حال الجر فالإعراب ظاهرٌ للاستغناء عن التقدير . هذا عندي هو الصّحيح، ومن قدر كسرةً أخرى فقد ارتكب تكلفاً لا مزية عليه، ولا حاجة إليه". ينظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٣، ٢٨٠، وينظر الهمع ١٧٨/١، وقد ثبت للمفرد كسرةٌ لموجبٍ فلا أثر لموجبٍ طارئ الإيضاح ٨٤/١، وهذه حركة المناسبة ؛ لوجودها في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التّركيب .ينظر: الهمع ١٧٨/١ .

(٧) الأمالى النحوية أمالي القرآن الكريم ١٢٨/٤ رقم ١٧٧ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٨٣/١ .

الإضافة إلى (زيدٍ)، فالإعراب مسبوقٌ بالإضافة، فالأولُ الإضافة، ثم كون المضاف عمدةً، أو فضلةً ثم الإعراب(١)، وكلٌّ من الرأيين له ما يسوغه غير أنَّ الرأي الأول هو هو الأقرب إلى الصحة والقبول؛ لأنَّه يجعل القاعدة مطردةً ولا يعرضها للاستثناء، على أنَّ ممَّا يمكن أن يعترض به على هذا التّقدير أنَّ آخر الاسم المضاف إلى المتكلّم حرفٌ صحيحٌ، والحرف الصّحيح لا يحتمل التّقدير (٢).

فإن زعم أنَّ سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور، وبناء المتبع، وبناء المحكيّ، فإنَّ آخر كلَّ واحدٍ منها ممنوعٌ من ظهور الإعراب، ولا قائل بأنَّه مبنيٌّ، بل هو معربٌ تقديراً، فكذلك المضاف إلى ياء المتكلّم معربٌ تقديراً (٣).

***<u>الرأي الراجح</u>:**

أرى – والله أعلم – أنَّ المضاف لياء المتكلم معربٌ تقديراً في الأحوال الثلاثة لا في حالة الرّفع والنّصب فحسب طرداً للباب على وتيرةٍ واحدةٍ، وعلة ذلك أنَّ محل حرف الإعراب قد شُغل بحركة المناسبة الطارئة لأجل الياء، وعُلم من موقع الكلمة حالتها الإعرابية، وليس مبنياً لخلوه من الأسباب التي تُبنى لأجلها الأسماء، لكنّها إذا أضيفت إلى ما هو مبنيّ فهو على أصله، إذ الأصل مراعاة الأصل وذلك في نحو قولك: لديَّ، وعليَّ ونحوهما، وليس في رتبةٍ بين المرتبتين ؛ لأنَّه ينافي القسمة العقليّة التي تقتضى تقسيم الكلمات العربيّة معربةٍ ومبنيّةٍ، وإلى تقسيمها باعتبار الإعراب إلى معربٍ بحركةٍ ظاهرةٍ، ومقدرةٍ، وليس في العربية قسمة ثالثة لهاتين القسمتين والله أعلم بالصواب .

****<u>وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله</u>:**

احْكُمْ بِإِعْرَابِ الْمُضَافِ لِلْيَا وَزَاعِمُ الْبِنَاءِ وَاهٍ رَأْيُهُ(٤)

(١)شرح الرضى على الكافية ٩٨/١ بتصرف يسير .

(٢)الإعراب والبناء ص١٦٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤٧/٢ .

(٤) الكافية بشرح ابن مالك ٤٤٦/٢ .

الفصل الثانى
حركة ما قبل ياء المتكلّم .
المبحث الأول
المضاف إلى ياء المتكلّم صحيحا، وجاريا مجراه

المضاف إلى ياء المتكلّم صحيحا وجاريا مجراه

المضاف إلى ياء المتكلّم تختلف فيه حركة الياء باعتبار ما أضيفت إليه فقد يكسر إذا أضيفت إلى الصّحيح، والجاري مجراه، فإذا كان مقصوراً، أو منقوصاً، أو معربا بحرفين (المثنّى، وما جمع على حده) فإنَّها تكون مفتوحةً، وحول ذلك تدور الدراسة التالية:

المضاف إلى الياء صحيحاً وجارياً مجراه: يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلّم إن لم يكن مقصوراً، ولا منقوصاً، ولا مثنىً، ولا مجموعاً جمع سلامةٍ، كالمفرد، وجمعي التّكسير الصحيحين، وجمع السلامة لمؤنث، والمعتلّ الجاري مجرى الصّحيح نحو: غلامِي، وغلمانِي، وفتيانِي، ودلوِي، وظبيِي(١).

وإنَّما وجب كسر ما قبل ياء المتكلّم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك أنَّ ياء المتكلم تكون ساكنةً ومفتوحةً، فلو لم يُكسر ما قبلها، لكانت تنقلب في الرفع واواً في لغة من أسكنها، وكان اللفظ هذا غلامُوْ، فيذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفاً في لغةٍ من فتحها، فكنت تقول: رأيت غلاما، فلما كان إعراب ما قبلها يؤدى إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها البته ... وليس كسر ما قبلها لثقل الضمة ألا ترى أنَّ الفتحة أخف الحركات ومع ذلك كسرت، فعلم أنَّ الكسرة فيها لغير الاستثقال فتقول: هذا غلامي، وصاحبي، ونحوهما من الصحيح اللام، أو ما جرى مجرى الصحيح، فالصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً، ولا واواً، ولا ياءً نحو: رجلٌ، وفرسٌ، والجاري مجرى الصحيح ما كان آخره ياءً، أو واواً قبلهما ساكنٌ نحو: ظبْي، ودلْو ؛ لأنَّه إذا سكن ما قبلهما بعُدتا عن شبه الألف، وجرتا مجرى الصحيح في تحمل حركات الإعراب، فلذلك تقول: هذا دلوِي، وظبِي،

(١) شرح ابن عقيل ٥٢/٣، وينظر: لباب الإعراب ص١٥٤، وشرح ابن جابر ٢٥/٣، والكواكب الدرية ٨٤/١ .

فتكسر ما قبل ياء الإضافة كما تكسر ما قبلها من الصحيح [١]، واستحال حينئذٍ المجئ بحركات الإعراب قبل الياء إذا أن عمل الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد[٢]، بكون الحرف الأخير فيه لا يقبل الحركة لذاته بل لأجل ما اتصل به[٣]، وكسرة ما قبل الياء كسرة إتباعٍ كما في راء (امرئٍ)[٤] ؛ لأجل المناسبة [٥].

**<u>وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:</u>

آخِـرُ مَـا أَضِـيْفَ لِلْيَـا اكْسِـرْ إِذَا لَـــــمْ يَـــــكُ مُعْـــــتَلَا...[٦]

<u>ويجوز في ياء المتكلّم مضافةً إلى غير الأربعة المتثنيات وجهان</u>: الفتح، والإسكان [٧]، واختلف في أيِّهما الأصل؟، والصّحيح أنَّه الفتح ؛ إذ الأصل في الكلمة الّتي على على حرفٍ واحدٍ هو الحركة ؛ لئلا يلزم الابتداء بالسّاكن حقيقةً أو حكماً، والأصل فيما يُبنى على الحركة الفتحُ، والسّكون إنَّما هو عارضٌ للتّخفيف [٨].

** <u>وإلى ما سبق أشار النّاظم بقوله:</u>

وَلَـكَ فِـي يَـا الـنَّفْسِ بَعْـدَ مَـا سَـلِمْ فَـتْحٌ وَتَسْـكِيْنٌ وَحَـذْفٌ قَـدْ رُعِـمْ[٩].

ويجوز في (غلامي، ونجيبي) أن تنقلب الياء ألفاً، والكسرة فتحةً في الضّرورة نحو قوله:

أُطَـــوِّفُ مَـــا أُطَـــوِّفُ ثُـــمَّ آوِيْ إِلَـــىْ أُمَّـــاً وَيَرْوِيْنِـــيْ النَّقِيْـــعُ [١٠]

المبحث الثّانى

المضاف إلى ياء المتكلّم معتلا آخره.

(١) شرح المفصل ٣٢/١ .
(٢) شرح الشذور ص ٨٣ .
(٣) شرح قطر الندي ص ٧٦ .
(٤) شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص٧٣، وينظر: شرح ابن عقيل ٥٢/٣.
(٥) شرح الفواكه الجنية ص٦٧ .
(٦) ألفية ابن مالك بشرح ابن الناظم ص٢٩٤ .
(٧) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٢٩٥ .
(٨) شركة كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٦٣/٢ .
(٩) الكافية الشافية ٤٤٧/١ .
(١٠)المقرب ومعه مثل المقرب ص٢٩١، ٢٩٢ بتصرف يسير ورقم البيت ١٦٦، من بحر الوافر، الوافر، دون نسبة، واللسان مادة (ن . ق . ع)، وشرح التسهيل ٨٢/٣ دون نسبة .
<u>والشاهد فيه</u> : (أُمًّا) حيث كان أصله (أُمِّي) مضاف لياء المتكلم ممَّا يلتزم فيه كسر ما قبل الياء فقلبت الكسرة فتحةً والياء ألفاً وذلك للضرورة الشعرية

هنا يدور الحديث عن المقصور، والمنقوص، والمثنّى، والجمع السّالم لمذكّر مضافين إلى ياء المتكلّم، وحول ذلك يدور التفصيل الآتي:

****المطلب الأول: المقصور[١] مضافا إلى ياء المتكلّم.**

يقول **سيبويه:** " اعلم أنَّ الياء لا تغير الألف، وتحركها بالفتحة لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك: بشرايَ، وهدايَ، وأعشاىَ [٢]، فلا تتغير إلا في لغة **هذيل**[٣]، وقد أشار إليها **سيبويه** بقوله: " وناسٌ من العربِ يقولون: بشرىَّ، وهدىَّ" [٤].

*ومنه قول الشاعر:

سَــبَقُوْا هَــوَىَّ وَاَعْنَقُــوْا لِهَــوَاهُمُ فَتُخُرِّمُــوْا وَلِكُــلِّ جَنْــبٍ مَصْــرَعُ[٥].

وفي حديث طلحة: **(فَوَضَعُوا الْلَجَّ عَلَى قَفَيّ)** [٦].

---

(١) المقصور: ما يُقدر فيه حركات الإعراب جميعها ؛ لكون الحرف الأخير لا يقبل الحركة . ينظر: ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ٧٦.

(٢) الكتاب ٤١٣/٣ تحت عنوان: "هذا باب إضافة المنقوص إلى الباء التي هى علامة المجرور المضمر" .

(٣) هذيل: من قبائل الحجاز المهمة تنقسم إلى قسمين: شمالى وجنوبى ، وتقع ديار هذيل الشمالى الشمالى فى أطراف مكة من جهة الشرق، وأما القسم الثانىفيدعى هذيل اليمن .ينظر: معجم قبائل العرب ٣ / ١٢١٣. وينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص١٤١، وينظر: أوضح المسالك ١٩٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٤٤٨/١ .

(٤) الكتاب ٤١٤/٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٤٧/١ من بحر الكامل دون نسبة، والمفصل في صنعة الإعراب ص١٤١ رقم٢١٩، والمقرب ومعه مثل المقرب ص٢٩٢ رقم ١٦٧، وشرح الرضى على الكافية٢٦٣/٢، والمسائل العسكرية ص١٦ رقم ٢٩، وشرح المفصل ٣٣/٣، والتصريح ٦١/٢، وشرح ابن جابر ١٢٧/٣ رقم ٢١٢، والمحتسب في شواذ القراءات والإيضاح عنها ٧٦/١ للهذلي، وشرح ابن عقيل ٥٣/٣ رابع أربعة أبيات لأبى ذؤيب الهذلي، واللسان مادة (هـ. و.ا)، وأوضح المسالك ١٩٩/٣ رقم ٣٦٤ بصدره دون نسبة، وبتمامه في عدة السالك ١٩٩/٣ رقم ٣٦٤ لأبى ذؤيب.
والشاهد فيه: (هَوَىَّ) حيث أضيف المقصور (هوى) إلى ياء المتكلم فقلبت هذيل ألفه ياءً وأدغمتها في ياء المتكلم.

(٦) الحديث ورد في النهاية في غريب الأثر لأبي السعادات مبارك بن محمد ونصه:"قَدَّمُونِيْ فَوَضَعُوا فَوَضَعُوا الْلَجَّ عَلَى قَفَيّ " فقيل: هو السيف، وقيل: هو اسم السيف"، وغريب الحديث لابن سلام

وقال **الكوفيّون: ژ گ گژ** بغير إضافة[1]، فالمقدّر في الألف إمَّا ضمةٌ كما في: يا فتى لمعيَّنٍ، وإمَّا فتحةٌ على أنَّه نداءٌ شائعٌ مثل: **ژ ڈ ڤ ڤ ژ**[2]، إلّا أنَّهَ لا ينون لكونه لا ينصرف لأجل ألف التأنيث [3].

وفي نداء بعض العرب: يا سيديَّ ويا موليَّ[4]، إلّا أنَّ كلمة (سيديَّ) ليست مقصورةً، ولا فرق بين ألف المقصور وغيرها في لغة **هذيل** [5]، واتفق الجميع على ذلك في: عليَّ ولديَّ [6].

وقد تلمّس **سيبويه** لقلب ألف المقصور المضاف لياء النفس علةً فقال: " لأنَّ الألف خفيةٌ، والياء خفيةٌ، فكأنَّهم تكلموا بواحدةٍ فأرادوا التّبيان، كما أنَّ بعض العرب يقول:

٤/ ١٠، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ٤٣١/٣، واللسان مادة (ل.ج.ج)وقد نسبها لطيئ، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص١٤١ .

(١) سورة يوسف من الآية١٩، والقراءة في جامع البيان في القراءات السبع لأبى عمرو الدانى ص٦٤، ٦٥ حيث قال:" قرأ الكوفيّون: ﴿گ گگ گں﴾ بغير إضافة، وقرأ الباقون: گ گگ گ ، بياء مفتوحة بعد الألف، واختلف عن ورش عن نافع في فتحها وإسكانها"، والحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار ٤١٠/٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ص٣٥٧، وشرح طبية النشر في القراءات العشر ص ٢٥٤، والنشر في القراءات العشر ٢٢٠/٢،وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١٤٣/٢، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران ص ١٤٤ .

(٢) سورة يس من الآية ٣٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ص٢٨٤، وينظر: شرح التسهيل ٢٨٣/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢٨٣/٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٤٨/١، وينظر:شرح ألفية بن مالك ص ٢٩، وعن هذه اللغة يقول الشيخ خالد في التصريح ٦١/٢:" حكاها عيسي ابن عمرعن قريش، وحكاها الواحدي في "البسيط" عن طيئ في قول–تعالى–:﴿ ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ﴾، وبها قرأ عاصم الجحدري، وابن إسحاق وعيسي بن عمر:ﭽ ﭾ ﭿ ﮀﮁ، ورويت عن النبي –ﷺ– قاله الشاطبي" والآيتان من سورة طه ١٢٣،١٨ .

(٦) المفصل في صنعة الإعراب ص١٤٢، وينظر: أوضح المسالك ٢٠٠/٣ .

أَفْعَيْ لخفاء الألف في الوقف"، فإذا وصل لم يفعل، ومنهم من قال: أَفْعَيْ في الوقف والوصل فيجعلها ياءً ثابتةً "(١).

وقال **الرضى:** " جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبلها، فغيَّروها إلى الياء لتكون كالكسرة قبلها"(٢).

وقال **أبو دؤاد الإيادى:**

فَـــــأَبْلُوْنِىْ بَلِيَّـــــتَكَمْ لَعَلِّـــــىْ أُصَـــــالِحُكُمْ وَأَسْـــــتَدْرِجْ نَوَيَّـــــا(٣).

يَطُـــوْفُ بِنَـــا عِكَـــبٌّ فِـــي مَعَـــدٍّ وَيَطْعَـــــنُ بِالصُّـــــمُلَّةِ قَفَيَّـــــا(٤).

وقد جاء الياء ساكنةً مع الألف في قراءة **نافع: ژ مَحْيَايْ وُ ژ** (٥)،وذلك إمَّا لأنَّ الألف الألف أكثر مداً من أخويه، فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، وإمَّا لإجراء الوصل مجرى الوقف، ومع هذا فهو عند النّحاة ضعيف (٦).

وكسرها بعدها في قراءة **الأعمش والحسن: ژ چ چ عَصَايِ ژ** (١). في قراءةٍ شاذةٍ، وهى أقلّ من كسر المدغم فيها، ومن رأى كسر المدغم فيها **أبو عمرو بن العلاء، والفراء، وقطرب**(٢).

---

(١) الكتاب ٤١٤/٣ .

(٢) شرح الرضى ٢٦٣/٢ .

(٣) المسائل العسكرية ص ١٦١ من بحر الوافر رقم ٣٠، واللسان مادة (ع.ل.ل)، والخصائص ١٧٦/١ له.
والشاهد فيه:(نَوَيَّا) حيث أضاف المقصور (نوى) إلى ياء المتكلم فقلبت ألفه ياء وأدغمت في ياء المتكلم على لغة هذيل .

(٤) السابق الصفحة نفسها دون نسبة من بحر الوافر رقم ٣٢١، والخصائص ١٧٧/١ برواية:"بي" بدلاً من "بنا"، وبعده:
فَإِنَ لَمْ تَتْأَرَا لِيْ مِنْ عِكَبٍّ فَلَاْ أُوْرِيْتَمَا أبداً صَدَيَّا
والبيتان في المحتسب ٧٦/١ بنفس رواية الخصائص، وله في اللسان مادة(ع.ك.ب).
والشاهد فيه: (قَفَيَّا)) حيث أضاف المقصور (قفى) إلى ياء المتكلم فقلبت ألفه ياء، وأدغمت في ياء المتكلم على لغة هذيل .

(٥) سورة النعام من الآية١٦٢، والقراءة في جامع البيان ص٥٠٨ حيث قال "(مَحْيَايْ) أسكنها نافع باختلافٍ عن ورشٍ .. وفتحها الباقون "، وينظر: معاني القراءات ص١٧٥، والإقناع ص٤٠٠، والنشر ٢٠٠/٢، والإتحاف ٤٠/٢، والمبسوط ص ١٢٠.

(٦) شرح الرضى ٢٦٥/٢ .

** **وإلى حكم المقصور عند إضافته لياء المتكلّم أشار النّاظم بقوله:**

وَأَلِـفٌ سَـلِّمْ وَفِـي الْمَقْصُـوْرِ عَـنْ هُـذَيْلٍ انْقِلَابُهَـا يَـاءً حَسَـنْ (٣)

المطلب الثاني

المضاف لياء المتكلّم معتلاً بالياء

١- **المنقوص:** (٤) يقول **سيبويه:** " اعلم أنَّ الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياءٍ لم تكسرها، وصارت ياءين مدغمةً إحداهما في الأخرى ، وذلك قولك: هذا قاضِىّ، وهؤلاء جوارِيّ "(٥)، ولا يغير ما يسبق الياء من حركةٍ فتبقى الكسرة كما هي (٦)؛ لأنَّ الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر ؛ لأنَّ هذه الياء تكسر ما تلي "(٧).

٢- المثنّى (٨) والجمع السالم لمذكر منصوبين ومجرورين:**أمَّا عن المثنّى:** فتقول في النصب: رأيت غلامَيَّ وصاحبَيَّ، وأصله: غلاميْيَ بياءين **الأولى** ساكنة، وهى علامة النصب في التّثنية، **والثاني** هو ياء النفس، وجعلت مشددّةً مفتوحةً، وتقول في الجرّ: مررت بغلامَيَّ وهذه الياء لا تكون إلا مفتوحةً (٩).

---

(١) سورة طه من الآية ١٨، والقراءة في المحتسب ٤٨/٢، حيث قال:" ومن ذلك قراءة الحسن وعمر بخلاف عنهما:**چ عَصَايِ** بكسر الياء مثل غلامي ".

(٢) شرح التسهيل ٢٨٣/٣، ٢٨٤، وينظر: أوضح المسالك ١٩٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٤٥٠/١ .

(٣) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ٧٤/٣.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ ١٧٥/١ ،وهمع الهوامع ٢٩/٢، والمنقوص هو: كُل اسم وقع فى آخره ياء قبلها كسرة . ينظر: اللمع فى العربية ص ٩٦، وشرح القطر ص ٧٧، والمحرر فى النحو ٣٢٦/١، وشرح المفصل ٥٦/١.

(٥) الكتاب ٤١٤/٣ .

(٦) شرح ألفية بن مالك ص٢٩٥ بتصرف، وينظر: شرح الشذور ص٨٣، وشرح الرضى ٦٤/٢.

(٧) الكتاب ٤١٤/٣ .

(٨) المثنّى: ما كان كالمُسْلِمَيْن فى الزيادة والمعنى، والصلاحية للتعرّى، وعطف مثله عليه، مع سلامة المعنى، واتفاق اللفظين، ينظر: شرح عمدة الحافظ ٣٥/١.

(٩) المحرر في النحو ٢٧٥/١ بتصرف.

وأمَّا عن الجمع منصوباً ومجروراً: فتدغم ياؤه في ياء المتكلّم تقول: رأيت زيدِيَّ ومررت بزيدِيَّ[١]، والإدغام[٢]في حالتي النصب والجر لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإنَّ الياء المدغمة –أيضاً– ياءٌ [٣]، مع اعتقاد ظهور علامة النّصب والجرّ نحو: ضربت مسلمِيَّ ومررت مسلمِيَّ [٤].

٣–**جمع المذكّر السّالم مرفوعاً**:وأمَّا في المجموع بالواو والنون فتكسر ما قبلها وذلك في المجموع بالواو والنون رفعاً [٥]،وقلبتها ياءً، وصارت مدغمةً فيها، وذلك قولك: هؤلاء مسلمِيَّ، وصالحِيَّ [٦]، وبنِيَّ، و الأصل: مسلموي وبنوى [٧] ؛ لسقوط النون النون للإضافة [٨]، فأدغمت الواوان في الياءين بعد الإبدال، وجعلت مكان الضمّة قبلها كسرةً [٩]، وإنَّما قلبت الواو ياءً ؛ لأنَّه قياس لغتهم إذا اجتمعت الواو والياء وسكنت وسكنت أولاهما قلب الواو ياء وإدغام أولاهما في الثّانية [١٠].

كقوله:

أَوْدَيْ بَنِيَّ وَأَعْقَبُوْنِيْ حَسْرَةً [١١]

---

(١) أوضح المسالك ١٩٧/٣، ١٩٨بتصرف،وينظر: شرح ابن الناظم ص٢٩٥ .

(٢) الإدغام: ادخال الشئ فى الشئ . ينظر: اللسان مادة (د.غ.م)، واصطلاحًا: تقرب صوت من صوت " ينظر: الخصائص ٣٩/٢، وقال ابن عصفور فى الممتع فى التصريف ٦٣١/٢:" رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة، ولا يكون إلا فى مثلين، أو متقاربين"، وينظر: المقرب ص١٩.

(٣) شرح الجامي ٢٠٧/١ بتصرف، وينظر: المقرب ص٢٩٣، والكواكب الدرية ٨٥/١ .

(٤) المساعد ٣٧٤/١ .

(٥) شرح الرضى ٢٦٤/٢ .

(٦) الكتاب ٤١٤/٣ وينظر: أوضح المسالك ١٩٨/٣ .

(٧) شرح ألفية ابن مالك ص٢٩٥ .

(٨) شرح الجامى ٢٠٧/١ .

(٩) شرح ابن الناظم ص٢٩٥ .

(١٠) شرح الرضى ٢٦٤/٢، وينظر: شرح الجامي ٢٤/٢ .

(٧) أوضح المسالك ١٩٧/٣ من بحر الكامل بصدره دون نسبة رقم ٣٦٣، وتمامه في عدة السالك ١٩٧/٣: (عِنْدَ الرُّقَادِ وَعُبْرَةً لَا تُقْلَعُ) رقم ٣٦٣ لأبي ذؤيب الهذلي، وكذلك في شرح التسهيل ٧٩/٣، والتصريح ٦١/١، وحاشية يس على التصريح ٦١/١.

والشاهد فيه: (بَنِيَّ) حيث أضاف الملحق بجمع المذّكر السّالم للياء، وهومرفوع على الفاعلّية لـ (أودي)، وأصله (بنون) فحذفت النون للإضافة ،فالتقت الواو مع الياء في كلمة، والأول ساكن متأصّل الذّات والسّكون فقلبت الواو ياءً،وأدغمت في ياء المتكلّم . .

والواو المنقلبة ياءً هي علامة الرّفع عند **ابن الحاجب** كما نقله عنه **ابن عقيل** فقال: "وتقدير علامة الرّفع نحو: قام مسلمِيَّ، فعلامة الرفع الواو المقدرة ؛ إذ أصله: مسلموى فقلبت الواو ياء.

وسبقه[١]إلى هذا **ابن الحاجب،** وهو غير سديدٍ ؛ فالمقدّر ما لم يوجد، والواوٌ موجودةٌ، إلّا أنَّها انقلبت ياءً فكما لا يقال في (ميزان): الواو مقدّرة كذلك هنا" [٢].

فإن كان قبل الياء الأولى فتحةٌ بقيت على حالها لخفتها نحو: مُصْطَفَيَّ وأَعْلَيَّ في: مصطفون وأعلون، وإن كان قبلها ضمّةٌ، فإن لم تؤد إلى لبس وزنٍ بوزنٍ وحب قبلها كسرةً لأجل الياء كما في مسلمِيَّ وسهَّل ذلك قربها من الأخير الذي هو محل التغيير [٣].

وإلى ما سبق ذكره أشار الناظم بقوله:

.....إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَذَىْ

أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَذِىْ جَمِعْهُا الَيَاءْ بَعْدَ فَتْحِهَا احْتُذِىْ

وَتُدْغَمْ الْيَاءُ فِيْهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكسِرهُ يَهُنْ[٤].

(٨) الضمير يعود على الرضي حيث يقول في شرحه على الكافية ١٩٩/١: " فثبت أنَّ الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في:جاءني مسلمِيَّ " .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٧٤/٢ .

(٣) شرح الرضى ٢٦٤/٢ .

(٤) ألفية ابن مالك ص٢٩٤ .

المطلب الثالث
الأسماء الستّة مضافة إلى ياء المتكلّم

تضاف الأسماء الستّة إلى ياء المتكلّم فحكمها حكمها غير مضافة[١] لها نحو:أَبِيَّ، وأَخِيَّ، وتعب- حينئذٍ- بحركاتٍ مقدّرةٍ على ما قبل الياء[٢] على الأصح[٣]؛ لأنَّها اشتغلت بالكسرة المجانسة للياء، فلم يمكن تحريكها بغيرها[٤]، فلا تتبيّن الإعراب في جميع ذلك إلّا بالعوامل التي قبلها **إن كان العامل رافعاً فهي مرفوعةٌ** كقولك: هذا أَبِى، **وإن كان العامل ناصبا فهي منصوبةٌ** كقولك: رأيت أَخِي، **وإن كان العامل جاراً فهي مجرورةٌ** كقولك: مررت بِأَخِي .. وكذلك الباقي يكون الأول تجرى فيه العوامل وياء النّفس، وما قام مقامها من الأسماء مخفوضةٌ بإضافة الاسم الأوّل إليها [٥]، نحو: ﴿ ڳ ڳ ڳ ڳ ﴾ [٦].

و(فِيَّ) في إضافة (فم) أكثر من فمي [٧]، فيقول: كلمته فِيَّ إلى فيه[٨]، وأمَّا أبٌ، وأخٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهنٌ، فالمستعمل في إضافتها إلى الياء(أبِى وأخِي، وحمِى، وهنِي)، وأجاز **أبو العبّاس المبرّد** أن يقال: أَبِىّ برد اللام [٩] فيهما، وهى الواو وجعلها ياءً وإدغامها في الياء [١٠].

وليس في قول الشاعر:

وَأَبَىَّ مَالِكَ ذِيْ الْمَجَاز بِدَارِ [١١].

---

(١) بحيث تحذف أواخرها إلا (ذو) ؛ حتي لا تبقي بعد الحذف على حرفٍ واحدٍ .
(٢) شرح لمحة أبى حيان ص٢٣١ .
(٣) شرح الفواكه الجنية ص٦٢ .
(٤) شرح لمحة أبى حيان ص٣٣٢ .
(٥) المحرر في النحو ٣١٥/١ .
(٦) سورة ص من الآية ٢٣، وينظر: شرح الفواكه الجنية ص ٦٢ .
(٧) شرح الكافية الشافية ٤٥٠/١ .
(١٢) شرح التسهيل ٢٨٥/٣ .
(٩) شرح الكافية الشافية ٤٥٠/١، وينظر: الأمالى النحوية ٩٧/٣ رقم ٨٩ .
(١٠) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٢٥/٢ .
(١١) شرح الكافية الشافية ٤٥٠/١، ٤٥١ من بحر الكامل، عجز بيت لم يذكر قائله، والأمالى النحوية ٨٩/٣، والفوائد الضيائية ٢٥/٢ رقم ٢٥، وشرح التسهيل ٢٨٤/٣ رقم ٢٧٣، وشرح

حجة على ذلك لاحتمال إرادة الجمع وسقوط النّون للإضافة، فإنَّ الأب يجمع على (**أَبِيْن**) ...وإنّما الحجةُ له في قول الراجز:

كَانَ أَبِيَّ كَرَماً وَسُوْدَا	**يُلْقِيْ عَلَى ذِيْ اللُّبَدِ الْحَدِيْدَا** (١).

* ***وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:**

فَمِيْ وَ(فِيَّ) فِي (فَمٍ) قَالُوْا وَفِيْ إِخْوَتِهِ الْتِزَامُ نَقْصٍ اقْتُفِيْ
نَحْوُ (أَبِيْ)، أَبِيَّ أَيْضًا وَرَدَا فِي الِاضْطِرَارِ مِثْلُ قَوْلِ مَنْ شَدَا
كَانَ أَبِيَّ كَرَماً وَسُوْدَا يُلْقِيْ عَلَى ذِيْ اللُّبَدِ الْحَدِيْدَا (٢)

❁❁❁❁

كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص٦٩، واللسان مادة (أ . ب . ى) ، وأمالى ابن الشجري ٢٣٦/٢ لمؤرج السلمي، وشرح المفصل ٣٦/٣ .
والشاهد فيه: (وَأُبَيَّ) حيث أنَّه جمع أب على (أَبِيْن) وحذف النون للإضافة، وليس المراد به(أبى) مفرداً مضافا للياء .

(١) شرح الكافية الشافية ٤٥١/١ من بحر الرجز دون نسبة، وينظر: الفوائد الضيائية ٢٥/٢ .
والشاهد فيه: (أَبِيَّ) حيث أضاف (أب) إلى ياء المتكلم فرد اللام المحذوفة التي هي (واو) فاجتمعت مع ياء المتكلّم في كلمةٍ واحدةٍ، وكان السابق منهما متأصّل الذّات والسّكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في ياء المتكلّم .

(٢)الكافية الشافية ٢٤٦/١ .

الباب السّادس
النّداء
الفصل الأوّل
من المبنىّ بناءً عارضًا المنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة
المبحث الأول
المنادى المبنى شروطه، وأنواعه

من المعلوم أنّ المنادى يوجد فى الأسلوب العربى على ضربين: مبنىٌّ، ومعربُ، والحديث هنا عن الضرب الأول منهما ممَّا يكون مبنياً بناءً عارضاً، وحول ذلك تدور الدراسة التالية:

المطلب الأول
المنادى المعرفة المفرد

شروط بناء المنادى: المنادى المبنى يجب أن يتوفّر فيه أمران:

أحدهما: التّعريف سواء كان ذلك التّعريف سابقًا على النداء نحو: (يا زيدُ)، أو عارضاً فى النداء بسبب القصد والإقبال نحو: (يا رجلُ) تريد به معينًا .

والثانى: الإفراد [١] **والمراد هنا بالمفرد:** ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به [٢]، فيدخل فى ذلك: المركب المزجىّ [٣] .

والمراد به: ما يشمل (العددى) كـ (تسعةَ عشرَ) ؛ لأنّه – أيضًا – من المفرد[٤] .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (اثنى عشر) إذا نودى على أصله من الإضافة فيعرب – أيضًا – بالياء، والبصريّون يبقونه على التّركيب مبنيًا بالألف ؛ لأنّ إضافته غير حقيقيّة [٥] .

---

(١) أوضح المسالك ١٧/٤، ١٨.

(٢) الشبيه بالمضاف: يقول ابن عقيل: ضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفًا يشبه (الفعلُ)، أى الفعل المضارع، وهو كل اسم فاعل، أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة، ولا تكون إلا بمعنى الحال، ينظر: شرح ابن عقيل ٣٧/٣، ٣٨، وينظر: شرح الكافية الشافية ٥/٢، وينظر: شرح الأشمونى ٢٠٤/٣ .

(٣) ينظر: شرح أوضح المسالك ١٨/٤،و المركّب المزجى: كلّ كلمتين ركّبتا وجُعلتا كلمةً واحدة، مثل "بعلبكْ وبيت لحمْ، وحضْرموت، وسيبويه، وصباح مساء ،وشذر مذر".ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٦.

(٤) حاشية الصبان ٢٠٤/٣.

(٥) همع الهوامع ٢٩/٢.

والمثنّى، والمجموع[١] نحو: (يا معدى كربَ، ويا زيدانِ، ويا رجلان، ويا مسلمون، ويا هندات)[٢]، قال الصبان: "الظاهر كما قال البعض أنَّ نحو: (يا زيدان، ويازيدون) من النّكرة المقصودة لا من العلم ؛ لأنّ العلمية زالت؛ إذ لا يُثنى العلم، ولا يُجمع إلا بعد اعتبار تنكيره، ولهذا دخلت عليها (أل)، فتعريفهما بالقصد، والإقبال"[٣].

وذهب بعض الكوفيّين إلى جعل المثنى والجمع بالياء حملاً على المضاف[٤]، والحاصل أنَّ استحقاق المنادى البناء بتعريفه وإفراده[٥].

فإذا لم يجتمع فيه التّعريف والإفراد فحقه النصب، وذلك إمَّا مفردُ نكرةٌ كقول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدى)، وإمَّا مضافُ نحو: (يا أبانا)، وإما شبيه بالمضاف لكون ما يليه متمم له بعمل نحو: (يا لطيفًا بالعباد)، أو بعطف نحو قولك لمن سمى بـ (زيدُ وعمرُ): (يازيدًا وعمرو) [٦] .

ولم يُبن المطوَّل ولا المضاف لأنَّهما قد نقص شبههما عن المضمر ؛ لأنَّ المضمر مفرد، والمضاف والمطوّل ليسا كذلك، ولم يُبن النكرة ؛ لأنَّهما قد نقص شبههما عن المضمر من جهة أنّها نكرةٌ ، والمضمر إنَّما هو معرفةٌ ... ولم تبن النكرة غير المقبل عليها لأنها لم تختلط بالصوت، لأنك لم تقبل عليها بالنداء، ولم يبن المضاف ؛ لأنها قد تمكن فى الإضافة، ولا المطول لشبهه بالمضاف، وأيضًا فإنه يضعف جعلهما مع حرف النداء كالشئ الواحد، وكلاهما وجه حسن جدًا [٧] .

المطلب الثّانى

المنادى النّكرة المقصودة

يشمل المنادى المبنى: نكرة تجدَّد تعريفُها بقصد شخصها، والإقبال عليها [٨] .

---

(١) المجموع: يشمل (١) جمع المذكر السالم: ماله واحدٌ من لفظه، صالح لعطف مثليه أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى . ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٦/١.

(٢) جمع المؤنث السالم:المجموع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم: ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص: ١٨.

(٢) أوضح المسالك ١٨/٤.

(٣) حاشية الصبان ٢٠٤/٣.

(٤) همع الهوامع ٢٥/٢.

(٥) الكافية الشافية ٥/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ٥/٢ .

(٧) شرح جمل الزجاجى ٨٦/٢.

(٨) أوضح المسالك ١٧/٤.

فنحو: (يارجلُ) نكرة فى الأصل، وإنما صار معرفةً فى النداء، وذلك أنّك لما قصدت قصده، وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره .

كقول الأعشى:

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيْلِى عَلَيْكَ وَوَيْلِى مِنْكَ يَارَجُلُ[1]

لمّا أراد رجلاً بعينه بناه على الضمّ [2] .

❁❁❁❁

(1) شرح المفصل ١٢٨/١، ١٢٩ بتصرف يسير جداً للأعشى من بحر البسيط، والدرر اللوامع ٢٢/٣، وشرح الشواهد ٢١٣/٣ رقم ٩١٤، ولم ينسب فى شرح الأشمونى ٢١٣/٣ رقم ٩١٤، وقبله فى حاشية الصبان بيت آخر، وبعجزه فى الهمع ٣١/٢ رقم ٦٧١.
والشاهد فيه: (يارجُل) حيث نوديت النكرة المقصودة، فاستوجب ذلك بناؤها على ما ترفع به لولم تتادَ، وهو الضم .

(2) السابق ص ١٢٩.

المبحث الثانى ما يبنى عليه المنادى

المطلب الأول

بناء المنادى على حركة أو حرف

إن كان المنادى يرفع بالضمة يُبنى عليها[١] فى المفرد، والجمع المكسَّر، وجمع المؤنّث السّالم نحو: (يازيدُ، ويارجلُ، ويارجالُ، وياهنداتُ)[٢] .

وإن كان يرفع بالألف أو الواو فكذلك[٣]، والألف فى المثنّى نحو: (يا زيدان)، والواو فى الجمع السالم نحو: (يازيدون)[٤] .

***بناء المنادى على ضمة مقدرة:**

يُقدر الضمّ فى نحو: (يا موسى)، و (يا فتى) فى المقصور، و(يا قاضى) فى المنقوص بحذف التّنوين اتفاقاً، وإثبات الياء ؛ إذ لا موجب لحذفها .

قاله الخليل[٥]، ويونس بحذف الياء فى المنقوص، ويُعوض منها تنوين فيقول: يا قاضى ؛ لأنَّه لم يُعهد لام المنقوص ثانيًا مع السّكون بلا لامٍ، أو إضافةٍ، ولا يحذف فى (مُرى) من الإراءة ؛ لأنه يزيد من الاحجاف بالكلمة [٦] .

وقد نسب الصبّان هذا الرأى للمبرّد معللاً بقوله: " لأنَّ النداء دخل على اسم منونٍ محذوف الياء، فيبقى حذفها بحاله، وتقدر الضمة فيها[٧] . ويكون موضعه نصبًا[٨] على على المفعوليه[٩]؛ لأن المنادى مفعولٌ به فى المعنى، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه[١٠] .

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٢١٣.
(٢) همع الهوامع ٢/٢٩.
(٣) شرح ابن عقيل ٣/٢١٣.
(٤) همع الهوامع ٢/٢٩.
(٥) حاشية الصبان ٣/٢٠٤.
(٦) شرح الرضى على الكافية ١/٣٠٥.
(٧) حاشية الصبان ٣/٢٠٤.
(٨) شرح المفصل ١/١٢٨.
(٩) المفعول به: كلّ اسم اتّصل به تعدّي الفعل فَنَصَبَهُ؛ فهو ما انتصب بعد تَمام الكلام إيجابًا أو نفيًا، مثل (ضَرَبْتُ زَيْدًا) و (مَا ضَرَبْتُ عَمْرًا) و (هَلْ رَأَيْتَ خَالِدًا).ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ١/ ٣٢١.
(١٠) هذا هو أحد الأقوال المعتمدة فى ناصب المنادى، وقيل: ناصبه القصد، وهو عامل معنوى، وقيل: شبهه بالمنادى، وقيل: أداة النداء التى هى عوض عن الفعل المحذوف على اعتبارها اسم فعلاً لا اسم فعل ولا حرف ناب مناب فعل، ينظر فى ذلك: البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١/١٨١، وهمع الهوامع ٢/٢٥، وعدة السالك ٤/٣، ومغنى اللبيب ٢/٤٢٩، والمساعد ٢/٤٨٠ وغيرها.

وهذا مَّما يدل على أنه غيرُ معربٍ، ألا ترى أن المضاف إذا وقع موقعه يكون منصوباً نحو: (يا عبدَ الله) [١].

المطلب الثانى

حكم المنادى المبنى قبل النّداء

ما كان مبنيًا قبل النّداء كـ (سيبويه)، و(حذامِ)[٢] فى لغة أهل الحجاز[٣]، أو محكياً[٤] محكياً[٤] كـ (بَرقَ نحْرُهُ) قدرت فيه الضمة، ويظهر أثر ذلك فى تابعه، فتقول: (يا سيبوبه العالَمُ) برفع العالم ونصبه [٥]، كما تفعل فى تابع ما تجدد بناؤه نحو: يازيد الفاضلُ، والمحكىُّ كالمبنىِّ تقول: (يا تأبّط شرّاً المقدامُ، أو المقدامَ) [٦]، و(يا خمسةَ عشرَ) هذا مذهب الجمهور[٧].

**** وإلى بناء المنادى بعد النداء، سواء كان معرباً أم مبنيًا أشار الناظم بقوله:**

وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا عَلَى الَّذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ حُدِّدَا [٨].

(١) شرح المفصل ١٢٩/١ بتصرف.

(٢) حذامِ: على فَعَالِ علمًا لأنثى كـ (قطامِ)، و (رَقَاشِى) معدولات من حازمة، وفاطمة، وراقشة، ينظر: التهذيب الوسيط فى النحو ص ٣٥ بتصرف.

(٣) الحجاز: قال أبو بكر بن الأنبارى: فى الحجاز وجهين: يجوز أن يكون مأخوذاً من قول العرب: حجز الرجل بعيره يحجزه إذا شده شداً يقيده، ويجوز أن يكون سُمى حجازاً ؛ لأنه يحتجز بالجبال جبلُهُ ممتدُهُ حال بين الغور . غور تهامة ونجد، فكأنه منع كلاً منهما أن يختلط بالآخر، ينظر: معجم البلدان ٢١٨/٢.

(٤) الحكاية: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده فى كلامه: ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢٧٧/٢، وينظر: الهمع ٢٨٨/٢، والتصريح ٢٨١/٢.

(٥) الرفع اتباعًا للفظ لو كان معربًا، والنصب اتباعًا للمحل .

(٦) أوضح المسالك ١٧/٤، ١٨ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٧٥/١ بتصرف منهما.

(٧) همع الهوامع ٢٩/٢.

(٨) الألفية بشرح ابن عقيل ٢١٢/٣، ٢١٣.

الفصل الثانى
العلم المفرد والنكرة المقصوده حال النّداء
المبحث الأول
نداء العلم بين بقائه على تعريفه السّابق على النّداء،أو تنكيره، ثم تعريفه بالنداء
المطلب الأول
العلم المنادى معرف بالنّداء

اختُلف فى المنادى الذى كان قبل النداء معرفةً بماذا تعرف؟[١]، هل تعريفه السّابق قبل النّداء باقٍ ؟، أم زال عنه ذلك التّعريف، وحلّ محلّه تعريف آخر؟[٢] .

ذهب أبو العبّاس المبرّد، وأبو عليّ الفارسىّ إلى أنَّ التّعريف السّابق على النداء قد سُلب عنه، ولقد ساق ابن يعيش رأى المبرّد فقال: " هل التعرف الذى فى (يازيدُ) و (ياحكمُ) فى النداء تعريف العلميّة بقى على حاله بعد النّداء، كما كان قبل النّداء، أم تعريفُ حدث فيه غير تعريف العلميّة ؟

فالجواب: أنَّ المعارف كلها إذا نوديت تنكّرت، ثم تكون معارف بالنّداء، هذا قول أبى العبّاس المبرّد " [٣] .

واستدل على صحة مذهبه بأنَّ النداء قد عرف المنادى الذى هو النّكرة المقبل عليها فمحال أن يدخل على المعرفة وهى باقيةٌ على تعريفها ؛ لئلا يجتمع على الاسم تعريفان [٤] .

المطلب الثانى
العلم باق على تعريفه.

العلم إذا نودى بقى على تعريفه[٥] لا يزول[٦]، وتبعه ابن مالك[٧]، وقد نقل ابن يعيش يعيش رأيه واصفاً إياه بـ(خلاف الصواب) فقال: " وقد خالفه أبو بكر بن السراج أى: خلاف الصواب، وزعم أنَّ قول أبى العباس فاسدٌ .قال: وذلك أنَّه وقع فى الأسماء المفردة ما لا يُشاركه فيه غيره نحو: فَرَزْدَقَ ، وزعم أنَّ معنى تنكير اللفظ أن تجعله من

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٨٧/٢.
(٢) عدة السالك ١٧/٤ رقم (٤).
(٣) شرح المفصل ١٢٩/١.
(٤) شرح جمل الزجاجى ٨٧/٢، وينظر: توجيه اللمع ص ٣١٩.
(٥) اللباب فى علل البناء والاعراب ٢٣٨/٢ .
(٦) توجيه اللمع ص ٣١٩.
(٧) عدة السالك ١٧/٤هـ رقم (٤).

أمةٍ كلِّ واحدٍ منهم له مثل اسمه [١]، واستدل بأنَّ منها ما لايسوغ تنكيره كأسماء الإشارة، ألا ترى أن المعنى الذى تعرفت به باقٍ فيها وإن ناديتها [٢]

*** الرأيان بين التّرجيح والتّضعيف.**

أ- ترجيح رأى المبرّد: لقد رجّح ابن يعيش رأى المبرّد، وردّ رأى ابن السّرّاج فقال:" والقول ما قال أبو العبّاس، وما أورده أبو بكر فغير لازم ؛ لأنَّه ليس ممتنعًا أن يُسمى الرجل ابنه، أو عبده الساعة (فَرَزْدقًا)، فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد، ونظير ذلك أنَّ (الشمس)، و(القمر) من أسماء الأجناس ، فتعرفهما بالألف واللام، وإذا نزعناهما منهما صارا نكرتين، وإن لم يكن لهما شريكٌ فى الوجود، فإنمَّا ذلك بالاستعداد؛ لأنَّه ليس مستحيلاً أن يخلق الله مثلهما، وإذا جاز ذلك فى أسماء الأجناس كان فى الأعلام أسوغ، فصح بما ذكرناه أنَّك إذا ناديت العلم تنكّر، ثم جُعل فيه تعريفُ آخر قصدى، غير التعريف الذى كان فيه، وصار ذلك كإضافة الأعلام، ومن المعلوم أنَّك لما أضفتها فقد ابتززتها تعريفها، وحصل فيها تعريفُ الإضافة وذلك نحو: (زيدكم)، و (عمركم) فكذلك ههنا فى النداء "[٣] .

ب- ترجيح رأى ابن السّرّاج:لقد رجح نحاة كثيرون رأى ابن السّرّاج ومنهم:

***ابن عصفور:**حيث قال معلقا عليه: " وهذا هو المذهب الصّحيح ؛ لأنَّ النّداء لا ينبغى أن يعرف من حيث هو خطاب، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (انت رجل قائم) فخاطبت فإنّ الرجل لا يتعرّف بخطابك إياه بل بقى على تنكيره، وإنَّما تعرّفت به النكرة المقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام، فإذا قلت:(يارجلُ) فأصله (يا أيُّها الرجل)، فلذلك لم تحذف حرف النّداء فيه ؛ لأنَّه عوض عن الألف واللام، ولئلّا يكثر الحذف، ولم تجمع بين حرف النّداء والألف واللام لئلّا يكون كالجمع بين العوض والمعوّض إلّا فى ضرورة كقوله:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللذَانِ فَرَّا إِيَاكُمَا أَنْ تُكَسِّبانِى شَرًا [٤]

---

(١) شرح المفصل ١٢٩/١، وينظر: توجيه اللمع ص ٣١٩.

(٢) شرح جمل الزجاجى ٨٧/٢.

(٣) شرح المفصل ١٢٩/١.

(٤) شرح جمل الزجاجى ٨٧/٢، ٨٨ رقم (٥٠٦) دون نسبه من بحر الوافر، والمقتضب ٢٤٣/٤، واللمحة فى شرح الملحة ٦٠٨/٢، وأسرار العربية ص ٢٣٠، والجنى الدانى ص ٢٤٥، وشرح المفصل ٨/٢، والكتاب ١٩٧/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٠٣/٢ رقم ٤٨٥، وفرائد القدائد

وكذلك قوله:

مَن أَجْلِك يَا الَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِىْ وَأَنْتِ بَخِيْلَةٌبالِوُدِّ عَنِّى [1]

وإذا كان تعريفها الاسم فى (يارجلُ) من حيث هو عوض من الألف واللام لا بحق الأصل، ثبت إذن أنّ (زيداً) من (يازيدُ) وأمثاله باقٍ على تعريفه [2] .

***ابن مالك رادا لمذهب المبرّد:** ردّه النّاظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الاشارة[3] فإذا قلت: يا لله، أو قلت: يا هذا لم يمكن ادعاء تنكيرهما[4]، فإنّهما لا يقبلان التّنكير، **فإذا قلت:** العلم إذا أُريد إضافته نُكر فما الفرق ؟

قلت: ليس المقصود من الإضافة إلّا تعريف المضاف أو تخصيصه، فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغواً، وليس المقصود من النداء التعريف، بل طلب الإصغاء، فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة [5] .

***تصحيح الصبّان لمذهب ابن السّرّاج** لقد صحّح الصّبان مذهب ابن السّرّاج فقال: " والصحيح بقاؤه على تعريفه، وازداد بالنّداء وضوحًا" [6] .

***ردّ الشّيخ محمّد محى الدّين عبدالحميد:** لقد ذكر الشيخ محمّد محى الدّين عبدالحميد نفس ما ذكره ابن النّاظم فى ردّه لرأى المبرّد، ممّا لا داعى لتكراره، وقد صدّر كلامه بقوله: " وهذا رأىُ ضعيفُ لا نرى لك أن تأخذ به [7] .

فى شرح مختصر الشواهد للعينى ٣١٢ برواية: (تُبَغِّيانَى) بدلاً من (تُكَسِّبَانِى) فى شرح الرضى ٣٨٣/١ رقم ١٢٥، و (تعقبانا) بدلاً من (تكسبانى) فى شرح ابن عقيل ٢٦٤/٣ رقم ٣٠٩، ومنحة الجليل ٢٦٤/٣ رقم ٣٠٩، وبصدره فى الهمع ٣٣/٢ رقم ٦٨٢ .

والشاهد فيه: (فَيَا الْغُلاَمَانِ) حيث جمع بين (يا) و(أل) فى ضرورة الشعر.

(1) السابق ص ٨٨ رقم ٥٠٧ دون نسبه من بحر الرجز، والمقتضب ٢٤٢/٤، والكتاب ١٩٧/٢، وشرح المفصل ٨/٢ برواية (الوَصْلِ) بدلاً من (الوُدِّ)، واللامات للزجاجى ص ٥٣، وشرح الرضى ٣٨٣/١ رقم ١٢٤، وهمع الهوامع ٣٦/٢ بصدره ورقمه ٦٨٢.

والشاهد فيه: (يَا الَّتِى) حيث اضطر الشاعر فجمع بين (يا) و (أل)، وذلك خاص بالضرورة الشعرية .

(2) شرح جمل الزجاجى ٢/ ٨٨.

(3) حاشية الصبان ٢٠٤/٣.

(4) عدة السالك ١٨/٤ هـ رقم (٤).

(5) حاشية الصبان ٢٠٤/٣.

(6) السابق ص ٢٠٣.

(7) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٨/٤هـ رقم (٤).

***الرأى الراجح:**

يبدو لى – والله أعلم – أن الراجح من كلا الرأيين هو الرأى الثّانى (رأى ابن السّرّاج) وذلك: **أولاً:** لأنّه لم يسلم لابن يعيش ما اعترض عليه به، فضلاً عن الطّعن الّذى وجه إلى رأى المبّرد، والدليل متى تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

ثانياً: لأنّ النّكرة المقصودة تصير بالنّداء معرفة، فلأن يترك تعريف ما كان قبل النّداء معرفة هذا أدعى وأولى من الالتفاف والتّحايل بتحويل المعرفة إلى نكرة، ثمّ تحويلها إلى معرفة ؛ فالأصل مراعاة الأصل .

ثالثاً: لقوّة رأى ابن السّرّاج رجحة كثير من النّحاة، معضّدين ذلك بما يدعّم صحّة ترجيحهم له.

المبحث الثانى
التّعريف الطّارئ على النّكرة المقصودة فى النّداء

يقول ابن مالك: "وتعريف نحو: (يارجلُ) عند سيبويه كتعريف أسماء الإشارة[١] حيث يقول: وذلك أنه إذا قيل: (يارجلُ، ويافاسقُ) فمعناه كمعنى:(ياأيّها الفاسق)، و (ياأيّها الرجلُ)، وصار معرفة لأنّك أشرت إليه، وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن اللام، وصار كالأسماء التى هى إشارة نحو: (هذا) وما أشبه ذلك، وصار معرفة فيه ألف ولام ؛ لأنّك إنمَّا قصدت قصد شئ بعينه، وصار هذا بدلاً فى النداء من الألف واللام، واستُغنى عنهما، كما استغنيت بقولك: (اضرب) عن (لتضربْ) وكما صار المجرد بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف فى (رأيتك) بدلاً من (رأيت إياك) [٢] .

وصار معرفة بالقصد، ولذلك تنعته نعت المعرفة فتقول: (يارجلُ الظريفُ) برفع الظريف المعرف بالألف واللام كما تقول: (يازيدُ الظريفُ)، وفى الحديث:(**يَا نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ لاَ تَحْقِرَنَّ إِحَدَاكُنَّ جَارَتهَا، وَلَو كِرَاعُ شَاةٍ مُحْرقَا**) [٣] برفع المؤمنات، ورفع النّساء، ألا ترى أنّه نعت قوله: (يانساء) بـ (المؤمنات)، وهو معرفة فدلَّ على أنّ نساء معرفة، وهذا مستمرّ فى كلّ نكرةٍ مقصودةٍ مقبلُ عليها ؛ أن تكون مضمومة فى النّداء فى اللّفظ، وموضعها النّصب .

قال الشاعر فى نداء النّكرة المقصودة:

حَيَّتْكَ عَزَّةُ بَعْدَ الهَجْرِ وَانْصَرَفَتْ فَحَيّ وَيْحكَ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ
لَيْتَ التَّحِيَةَ كَانَتْ لِي فَأَقْبَلُهَا مَكَانَ يَا جَمَلاً حَيّيْتَ يَارجُلُ [٤].

فضمّ (ياجَمَلُ)، و (يَارجُلُ) ؛لأنّه قصدهما بالنّداء، وأقبل عليهما ومذهب الأخفش فى نحو: (يارجلُ) أنّه معربُ ؛ لأنّه وقع موقع المبنىّ [٥] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥/٢.

(٢) الكتاب ١٩٧/٢، ١٩٨.

(٣) الحديث رواه مالك فى الموطأ ٣٢٩/١ رقم ٩٣٢، ٩٣١/٢ رقم (٢٥) باب جامع ماجاء فى الطعام ٩٩٦/٢ رقم (٤) باب الترغيب فى الصدقة، بفتح الهمزة من نساء، وكذا فى شعب الإيمان لأبى بكر البيهقى ١٣١/٥ رقم ٣١٨٧، أخرجه أحمد فى مسنده ١٥٧/٢٧ رقم (١٦٦١١)، وفى الآحاد والمثانى لأبى بكر بن أبى عاصم بن الضحاك ١٦١/٦ رقم (٣٣٩٠) من قوله: (لا تحقرن) إلى آخر الحديث.

(٤) المحرر فى النحو ٧٥٢/٢ .

والشاهد فيه: (يَاجَمَلُ) و (يارجُلُ) حيث نوديت النكرة المقصودة (جملُ، رجلُ)، فوجب بناؤها على الضم كالعلم المفرد.

(٥) المحرر فى النحو ٧٥٢/٢

الفصل الثالث
بناء المنادى المفرد العلم والنّكرة المقصودة على حركة الضم
المبحث الأو ل
بناء المنادى على الحركة
المطلب الأول
علّة بناء المنادى

إن قيل: إذا قلت: (يازيدُ) و (ياخالدُ) أمبنىٌ هو أم معرب ؟، وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة إعراب؟

فالجواب: أنَّه مبنىٌ على الضم، والذى يدلُّ على ذلك حذفهم التنوين فيه، ولو كان معرباً لما حُذف التنوين منه [١] .

وقد " اختلف النحويون فى السبب الذى لأجله بُنى العلم فى النداء والنكرة المقبل عليها .

فمنهم من زعم أنَّهما بنيا لوقوعهما موقع الضّمير[٢] (كاف الخطاب) [٣]، فإنَّك ناديت مخاطبًا، والخطاب إنَّما ينبغى أن يكون بالضمائر الموضوعة له [٤]، ولشبهها به فى الإفراد والتعريف، والكاف الإسمية المشابهة لفظًا ومعنًى لكاف الخطاب الحرفية[٥]، ولشبههما به فى التعريف فبيّنُ جدًا، وأمَّا وقوعهما موقع الضمير فإنَّهما مقبلُ عليهما مخاطباً، والخطاب إنَّما ينبغى أن يكون بضمائره المختصة به.

ألا ترى أنَّك تقول للمخاطب: (قمت)، ولا تقول:(قام زيد) إذا كان اسمه زيداً [٦] فهو مبنىٌ للزوم محلِّه تضمُّن معنى الخطاب، فإنَّ كلَّ منادى مخاطبُ غير مظهر معه حرف الخطاب، فلما لازم محله تضمُّن معنى الحرف بلا معارضٍ بُنى، ولو لم يكن تضمُّن الاسم لمعنى الحرف ازمًا للفظ أو المحل، لم يؤثر كما فى نحو: سرتُ يومًا وفرسخًا، فإن يومًا، وفرسخًا ممَّا يستعمل ظرفًا تارةً، وغير ظرف أخرى [٧] ،والدليل على

---

(١) شرح المفصل ١٢٩/١.
(٢) شرح جمل الزجاجى ٨٦/٢.
(٣) همع الهوامع ٢٩/٢، وينظر: شرح الأنموذج فى النحو ص ٤٣.
(٤) شرح جمل الزجاجى ١٠٦/١.
(٥) شرح الرضى على الكافية ٣٥٠/١.
(٦) شرح جمل الزجاجى ٨٦/٢.
(٧) شرح ألفية ابن مالك ص ١٣.

على أنّ الموضع فى الأصل إنّما هو للضمير: مجيؤه على ذلك فى ضرورة الشّعر، قال الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَنْتَا
أَنتَ الْذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا
قَدْ أَحَسَنَ اللـهُ وَقدْ أَسَأتَا (١).

ومع أنّ الضمير للمخاطب فلا يجوز نداء المخاطب إلّا فى ضرورة الشّعر ؛ لأنَّ المنادى إنّما تناديه إذا كان معرضًا عنك، وإذا أتيت بالضّمير لم يُعلم هل المقصود هو أو غيره ؟ فيكون سببًا للبس، وإذا أتيت بظاهرٍ عُلم أنّه المراد دون غيره،فلما كان أشبه المناديات بضمير المخاطب العلم، والنكرة المقبل عليها بُنيا(٢)، وزعم الرياشىُّ (٣) أنّهما معربان، وأنّ الضم إعرابُ لا بناءُ ، ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين (٤) .

وقد نقل الرضى – أيضاً – عن الكسائىّ قوله: " قال الكسائىّ: المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرّده عن العوامل اللفظيّة " (٥) منع من التّنوين للتّخفيف (٦) ولا يعنى أنّ التجرّد فيه عامل الرّفع كما قال بعضهم فى المبتدأ، ولا يعترض عليه بالمبتدأ فإنَّ العامل فيه عندهم هو الخبر(٧).

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٨٦/٢ رقم ٥٠٣ من بحر الرجز دون نسبة، وأمالى ابن الشجرى بالبيتين الأوليين دون نسبة، وهو لسالم بن دارة فى الخزانة ١٤٠/٢، وعدة السالك ١١/٤ رقم ٤٣، وفى النوادرص ٤٤٥ وشرح الحماسة للتبريزي ٣٦٧/١، والإيضاح فى شرح المفصل ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٢٧/١، ١٣٠، ولباب الإعراب ص ٢٩٦، والمقرب ١٧٦/١، وأوضح المسالك ١١/٤ رقم ٤٣١ برواية: (أبحر بن أبحر) .

والشاهد فيه: (١) (يَاأَنْتَا) حيث نودى الضمير، فدل على أن موضع المنادى المبنىّ ضميرًا مبنيًّا هو أعرف المعارف .

(٢) (يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ) حيث وصف المنادى المبنى بابن مضاف إلى علم، وورد مبنياً على الفتح، ويجوز بناؤه على الضم كالمنادى، وسيرد الحديث عنه بالتفصيل فى موضعه من البحث.

(٢) شرح جمل الزجاجى ٨٦/٢.

(٣) الرياشىّ: العبّاس بن الفرج، أو الفضل الرياشىّ مولى محمد بن سليمان بن على بن عبدالله بن العباسى عبدالمطلب، من أهل البصرة توفى سنة سبع وخمسين ومائتين بالبصرة، وقتلته الزنج. ينظرفى ترجمته: إنباه الرواة ٣٦٧/٢: ٣٦٩، والفهرست ص ٩١.

(٤) همع الهوامع ٢٩/٢.

(٥) شرح الرضى ٣٤٩/١.

(٦) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ص ٢٧٥.

(٧) شرح الرضى ٤٣٩/١.

هذا، وقد نقل الكيشىّ[١] عن الكسائىّ إعرابه إلّا أنّه ليس عنده مرفوعاً كما سبق فقال: "قال الكسائىّ: هو منصوبُ لكنّه غير منصوب المحلّ [٢] .

***الرأى الراجح:**

يبدو لى – والله أعلم بالصواب – أنَّ المنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة مبنيان، وإلا فلماذا لم تُنون لو كانت الضمة إعرابًا ؟، فضلاً عن وقوعه موقع ضمير المخاطب، ومشابهته له فى الإفراد والتعريف والإسم إنما يُبنى إذا أشبه الحرف أو الفعل، وأبعده عن الشبه بالأسماء المعربة كالمضاف، والشبيه به المعربين فى حال النداء .

فكلُّ ما بُنى من المناديات المعارف المقصودات، فلأنّه وقع موقع مضمر فبُنى كبنائه فإذا قلت: يازيدُ فالتقدير: أنت أُنادى، أو إياك أُنادى [٣] .

المطلب الثانى

علة بناء المنادى على حركة .

أمّا البناء على حركة فلعروض البناء[٤]، فرقًا بين البناء العارض واللّازم[٥]؛ إذ كان كان مُعربًا فى الأصل [٦] لأنّه لو عرقاً فى الإعراب[٧]، وأنّ (ياحكمُ) لمَّا كان متصرّفًا متصرّفًا فى الكلام كقولك: (هذا حكمُ، ورأيت حكمًا، ومررت بحكمٍ)، ثم قُصد نداؤه على الحركة فصلاً بينه وبين ما ليس متمكّنًا نحو: (إذ، وكم)، وجعل الحركة دليلاً على قوّته [٨]، وكان بناؤهما على حركةٍ لأنَّ لهما أصلاً فى التمكّن [٩]، تتميمًا للعروض [١٠] .

---

(١) الكيشى: شمس الدّين الكيشي مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبد اللَّطِيف الكيشي ،مدرس النظامية ببغداد، ولد بكيش سنة خمس عشرَة، وَتُوفِّي بشيراز سنة خمس وَتِسْعين وست مائة.ينظرفى ترجمته: الوافي بالوفيات ٢/ ١٠٠.

(٢) الإرشاد ص ٢٧٥.

(٣) التهذيب الوسيط فى النحو ص ١٩٣.

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٧٥.

(٥) شرح الأنموذج فى النحو للأردبيلى ص ٤٣.

(٦) السابق نفسه.

(٧) شرح الرضى ٣٥١/١.

(٨) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٨/١، ١٠٩، وينظر: المفصل فى علم العربية ص ١٢٦.

(٩) شرح جمل الزجاجى ٨٥/٢.

(١٠) الإرشاد ص ٢٧٥.

وقيل: " إنّما بُنى على حركة ليخالف حركة بناؤه حركة إعرابه فإنّ المنادى المعرب إما منصوب كما عرفت، وذلك إذا دخل عليه (لام الجر) (يالزيد)، وتُسمى هذه اللام لام الاستغاثة [١]، وهذا المنادى (المستغاث) [٢]

ومنهم من قال: أنَّه لمَّا اختلط بالصّوت، وصار معه كالشئ الواحد، وصار مع النّداء لتحريك المنادى فأشبه (جوت) [٣] وعدس[٤]، وما أشبههما من الأصوات التى يُقصد بها بها تحريك شئ معين من البهائم، والأصوات مبنيّة فبُنيت هى ؛ لأنَّها صارت كأنَّها بعض الصّوت [٥]، والجامع مع أنّها ألفاظ تطلق للتّنبيه [٦] .

المبحث الثّانى
خصوصيّة بنائهما على حركة الضمّ.

كان الحركة ضمًّا لشبههما بـ (قبلُ وبعدُ) [٧]، ولذلك قال سيبويه: " ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبل وبعد)، وموضعهما واحد، وذلك قولك: (يازيدُ، وياعمرو) وتركوا التّنوين فى المفرد كما تركوه فى قبل"[٨] .

ووجه الشّبه بينهما: أنَّ (قبل وبعد) يُبنيان فى حال الإفراد، ويُعربان فى حال الإضافة، فلذلك بُنيا على ما بُنى عليه (قبل وبعد)، وهو الضم [٩] .

وقال الفراء: أصل: (يازيدُ): (يا زيدًا) ؛ ليكون المنادى بين الصّوتين، ثم اكتفى بـ (يا)، ونوى الألف، فصار كالغايات فبُنى على الضمّ، وفُتح المضاف لوقوع المضاف إليه

---

(١) الاستغاثة: نداء من يخلِّص من شدة، أو يعين على مشقة.ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١١١٠.

(٢) شرح الأنموذج فى النحو ص ٤٣.

(٣) جوت: يقال للابل: (جوت جوت) إذا دعوتها للماء . ينظر: مجمل اللغة ٢٠٢/١، باب الجيم والواو وما يثلثهما ومقاييس اللغة ٢٤٩/١ مادة (ج.و.ت)، والمحكم والمحيط الأعظم مادة (ج.ت.و).

(٤) عدس: عَدَسْ: زجرٌ للبغال، وناس يقولون: حدس.ينظر: العين مادة (ع.د.س)

(٥) شرح جمل الزجاجى ٨٦/٢.

(٦) الإرشاد إلى علم الاعراب ص ٢٧٥.

(٧) شرح جمل الزجاجى ٨٥/٢.

(٨) الكتاب ١٨٣/٢.

(٩) شرح جمل الزجاجى ٨٥/٢.

موقع الألف فى (يازيد) فحركته عنده ليست نصب [١] ، **وقيل:** " خصّ بحركة الضمّ دون سائر الحركات ليعدل به إلى حركة ليست بحركة إعراب ؛ لأنه لو بُنى على الفتح لأشبهت حركته حركة ما لا ينصرف فى حال جره، ونصبه، ولو بُنى على الكسر لأشبه المضاف إلى ياء النفس " [٢]، المحذوف ياؤه [٣] لو قلت:(يازيدِ) فلذلك بُنى على على حركة الضمّ [٤] .

وقيل: " لأنّ الضمّة حركته لو أُعرب [٥] .

والنّكرة المقصودة تُبنى كما يُبنى المفرد العلم، فتقول: (يارجلُ، وياغلامُ)، فـ (يا) حرف نداء، و(رجل) منادى مقصود، وكان نكرة قبل النّداء، فلما قصدته بالنّداء، وأقبلت عليه ضمته، وأجريته مجرى العلم، فضممته كما ضممت العلم "[٦] .

وقال الكيشىّ: " وأمَّا تخصيص الضمّ ؛ فلأنّ الفتح مجانسُ لحركته الإعرابية أى (النصب)، فلمَّا سُلب عنه حكم الإعراب، سلب نه صورته– أيضًا – إيضاحًا لحال البناء " [٧] .

(١) شرح الرضى على الكافية ٣٤٩/١.
(٢) التهذيب الوسيط ص ١٩٣.
(٣) الإرشاد ص ٢٧٥.
(٤) التهذيب الوسيط فى النحو ص ١٩٣، ينظر: شرح الرضى ٣٤٩/١ حيث نقله علة لما ذهب إليه الكسائى من أنه معرب مرفوع بغير تنوين.
(٥) توجيه اللمع ص ٣١٩.
(٦) المحرر فى النحو ٧٥٢/٢.
(٧) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٧٥.

الفصل الرابع
نداء العلم المقترن بـ " أل " وضعًا
المبحث الأول
نداء لفظ الجلالة "الله"بالأداة
المطلب الأوّل
الجمع بين (يا) و(أل)فى نداء لفظ الجلالة "الله"

لمّا كان لفظ الجلالة علما"**الله**" – بل هو أعرف المعارف على الإطلاق، ولمّا كان العلم مبنيّا كان حتماتسليط الضوء عليه،وسيتضح ذلك فيما يلى:

قد يُسمى اسم فيه الألف واللام فلا يُفارقانه ؛ لأنَّها منه بمنزلة سائر حروفه، ومن ذلك الألف واللام المفتتح بها " **الله** " فى أصح القولين، ومن ذلك الألف واللام فى " **الْيَسَعْ** "، ومن ذلك الألف واللام فى " **ذى القلاع** "، وهو علم لأحد أقيال حِمْيَر [(١)] .

وإذا ناديت علمًا مقترنًا بـ " **أل** " وضعًا حذفتها وجوبًا، فتقول فى نداء العبَّاس، والفضل، والسَّمَوأَل: يا عباسُ، يا فضلُ، يا سموأل[(٢)].

ولذلك قال **ابن يعيش:**" فأمّا قولهم: "**يا أللهُ**" فإنّما جاز نداؤُه، وإن كان فيه الألف واللام، من قِبَل أنّه تلزَمه الألفُ واللامُ، ولا تُفارِقانه، وتنزّلان منه بمنزلةِ حرف من نفس الاسم " [(٣)]، وإذا أدخلت عليهما " **يا** " قيل يا " **الله** " بالوصل، ويا " **يا أللهُ** " بالقطع[(٤)]، مع ثبوتها وثبوت " **يا** "، وكذلك فى ضرورة الشّعر كما فى " **يا الغلامان**" و" **يا الَّتى** "،وليس بمنزلة (الذي قال ذلك)، من قبل أنّ الّذي (قال ذلك) وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا. ألا ترىأنك تقول: يا أيها الذي

---

(١) شرح الأشمونى ١٤١/١.

(٢) جامع الدروس العربية ١٥٤/٣.

(٣) شرح المفصل ٩/٢..

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠/٢، وينظر: المرتجل صـ١٩٦،همزةُ الوصلِ هي: همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ، يُؤتى بها للتخلص من الابتداءِ بالساكن، لأنَّ العب لا تبتدئُ بساكنٍ، كما لا تَقِفُ على متحرّكٍ، وذلك كهمزة "اسمٍ واكتبْ واستغفِرْ وانطلاقٍ واجتماع الرَّجل". وحُكمُها أن تُلفَظ وتُكتب، إن قُرِئتْ ابتداءً، مثلُ "إسمُ هذا الرجل خالدٌ"، ومثلُ "إستغفرْ ربكَ"، وأن تُكتَبَ ولا تُلفَظَ، وإن قُرِئتْ بعد كلمة قبلها، مثلُ "إنَّ إسمُ هذا الرجل خالدٌ"، ومثلُ "يا خالدُ إستغفرْ ربكَ". ينظر: جامع الدروس العربية ٢١١/١ .
وهمزةُ الفصلِ (وتسمى همزةَ القطعِ أيضاً):هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ، كهمزة "أكرمَ وأكرمُ وأُكرِمْ واكرام".وحكمُها أن تُكتبَ وتُلفظَ حيثما وقعتْ، سواءٌ قُرئت ابتداءً، مثلُ "أكرمْ ضيوفك"، أم بعد كلمة قبلها، مثلُ "يا عليٌّ أكرِمْ ضُيوفك".ينظر السابق ص٢١١ .

قال ذاك، ولو كان اسما غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذافيه، ...، وهي في اسم **الله –تعالى–** بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة، كما كانت الهاء في الجحاجحة[١] بدلا من الياء، وكما كانت الألف في **يَمانٍ**[٢]بدلا من الياء[٣]، فجعلوا ذلك مزيّةً له على غيره من الأسماء[٤]، وهذه لا تثبت فى الوصل فى شئٍ من الكلام إلَّاَ فى النداء [٥].

وقولهم: " **يا ألله** " بقطع الهمزة إنَّما جاز ؛ لأنَّه يُنوى فيه الوقف على حرف النّداء تفخيمًا للاسم[٦].

* **وقد عدّ سيبويه قطع الهمزة فى "أل" الداخلة على لفظ الجلالة مخالفة** فقال: «كما أنَّهم حين قالوا: يا **ألله**، فخالفوا ما فيه الألف واللام، ولم يصلوا ألفه وأثبتوها»[٧]، كما أنّ ليس[٨] لما خالفت سائر الفعل، ولم تصرَّف تصرُّف الفعل تركت على هذه الحال[٩]، الحال[٩]، وقد ذكره –ولكن على سبيل شذوذه– فى معرض حديثه عن كسر أحرف

(١)الجحاجحة: جَمْعُ جَحْجاح وَهُوَ السَّيد الْكَرِيمُ، وَالْهَاءُ فِيهِ لِتَأْكِيدِ الجمْع.ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢٤٠/١ مادة (ج.ح.ج.ح) .

(٢) يمان: يقول الرضي في شرح الشافية ٨٣/٢:" وقالوا: يَمَانٍ وشَآم وتَهامٍ، ولا رابع لها، والأصل يمني وشأمي وتَهَمي، ....، فحذف في الثلاثة إحدى ياءى النسب، وأبدل منها الألف، وجاء يَمَنيٌّ وشأمي على الأصل".

(٣) الكتاب ١٩٥/٢، ١٩٦، وينظر: المقتضب٢٥٣/١.

(٤) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ص٤١، ٤٢.

(٥) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٣٩٤/٢.

(٦) مختار الصحاح مادة (ل . ى . هـ)، وينظر: لسان العرب مادة(ل . و . هـ).

(٧) الكتاب ١١٥/٢.

(٨) ليس: تعمل عمل (كان) فترفع الاسم وتنصب الخبر دون شرط أو قيد، وهى فعل لا يتصرف وزنه (فَعِل) بالكسر ثم التزم تخفيفه، ولم نقدره (فَعَل) بالفتح ؛ لأنَّه لا يخفف، ولا (فَعُل) بالضم لأنَّه لم يوجد فى يأئى العين إلا هيُؤ ينظر: أوضح المسالك ٢٣٢/١، ومغنى اللبيب ٣٢٣/١ . وعن معناها يقول الكيشي: " وأمَّا ليس فمعناها نفى مضمون الجملة فى الحال" الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٥٠، وقد نص ابن مباشر على أنَّها أشبهت (ما) فى نفيها للحال . ينظر: شرح اللمع فى النحو لابن مباشر الضرير ص٤٠.

(٩) الكتاب ٤٠٠/٤.

المضارعة[١]، فقال:" وقالوا فى حرف شاذ: إحبّ ونِحب، وتِحب، كما قالوا: يِئبى، فلمَّا فلمَّا جاء شاذًا على باب **(يفعل)** خولف به كما قالوا: **يا أللهُ**"[٢].

ولم يقل **المبرّد** بشذوذه وتلمَّس لذلك وجهًا فقال:" وَأمَّا قَوْلهم: **(**يَا أَلله اغْفِر**)** فَإِنَّمَا دعى وَفِيه الْألف وَاللَّام لِأَنَّهُمَا كَأحد حُرُوفه أَلا ترى أَنَّهُمَا غير بائنتين مِنْهُ وليستا فِيهِ بمنزلتهما فِي الرجل لِأَنَّك فِي الرجل تثبتهما وتحذفهما وهما فِي اسْم الله ثابتتان وَهُوَ اسْم علم "[٣].

وقد جعله **الزَّجَّاجى** خاصًا بلفظ الجلالة ولم يقل بشذوذه حيث قال:" ليس فى العربية اسم فى أوله " **الألف واللام** " دخل عليه حرف النداء إلَّا قولهم: **(يا أللهُ اغفر لنا)** فإنَّهم أدخلوا الألف واللام وحرف النداء"[٤].

بينما عدَّه **ابن مالك** من قبيل الضّرورة فى غير لفظ الجلالة، وضمَّن كلامه جواز ذلك فى لفظ الجلالة، والجمل المسمى بها حيث يقول:" ولا تجتمع " **يا** " و " **أل** " فى غير " **الله** " –تعالى–ونحو: الرجلُ قائمٌ "علمًا"إلا لضّرورةٍ"[٥]، وقال فى موضعٍ آخر:" ولا تجتمع " **يا** " والألف واللام فى غير الاضطراب إلا مع " **الله** " خاصّةً؛ لأنَّ الألف واللام لا يُفارقانه بوجه ما، فكانت فيه بمنزلة الحروف الأصليّة"[٦].

المطلب الثّاني

سبب اختصاص " يا " باسم " الله " – تعالى-

وأمَّا اختصاص " **يا** " باسم **الله** –تعالى– فجواز دخول " **يا** " عليها، فلاجتماع أشياء فيه ليست موجودة فى غيره:

(١) كسر أحرف المضارعة يعرف بالتّلتلة وهى: « كسر حرف المضارعة ». ينظر: العربية الفصحى ولهجاتها د. حاتم البهنساوى صـ٢٧٧، وقال بعضهم: « كسر حرف المضارعة عدا الياء». ينظر: اللهجات العربية نشأة وتطوراً . د / عبد الغفار هلال صـ٢٩٢.

(٢)الكتاب ١٠٩/٤.

(٣) المقتضب ٢٣٩/١، ٢٤٠.

(٤) اللامات ص٥٢.

(٥) شرح عمدة الحافظ ١٨٩/١.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٠/٢.

أحدها: كثرة الاستعمال[١]، وغيَّروا هذا لأنَّ الشئ إذا كثُر فى كلامهم كان له نُحُوٌ ليست لغيره ممَا هو مثله... فالعرب ممَّا يُغيّرون الأكثر فى كلامهم عن حال نظائره[٢] فخصّ على ألسنتهم، فجوّزِ فيه ما لا يجوز فى غيره[٣].

ومنها: أنَّ الأصل فيه –في أحد الأقوال– " **إله** "، فلمَّا دخلت فيه الألف واللام حققت همزة " **إله** " فأدغمت " **لام التعريف** " فى اللام التى بعدها فصارت الألف واللام عوضً من الهمزة الساقطة [٤].

والذى يدلَّ على ذلك أنَّهم جوَّزوا قطع الهمزة ليدلوا على أنَّهاَ قد صارت عوضًا من همزة القطع، فلمَّا كانت عوضًا من همزة القطع، وهى حرف من نفس الاسم لم يمنعوا أن يجمعوا بينهما[٥]. والأكثر فى " **يا ألله** " قطع الهمزة، وذلك للإيذان من أول أول الأمر أنَّ الألف واللام خرجا عمَّا كانا عليه فى الأصل وصارا كجزء الكلمة، حتى لا يُستكره اجتماع " **يا** " و " **اللام** "، فلو كانا بقيا على أصلهما لسقطت الهمزة فى الدَّرَج ؛ إذ همزة اللام المعرِّفة همزة وصل، وحكى **أبو عليٍّ**: "يا **الله**" بالوصل على الأصل [٦].

*** * وإلى ما سبق من دخول " يا " على لفظ الجلالة " الله " أشار النّاظم بقوله:**

وَبِاضْطِرَار خُصَّ جَمْعُ "يَا" وَ أَلْ إِلاَّ مَعَ "اللهِ" فَفِيْهِ يُحْتَمَلْ[٧]

(١) علل النحو ص٣٤٠.
(٢) الكتاب /١٩٦.
(٣) أسرار العربية ص٧٥.
(٤) علل النحو صـ٣٤٠.
(٥) أسرار العربية صـ٧٥.
(٦) شرح الرضى ٣٨٣/١.
(٧) الكافية الشافية ١٠/٢.

المبحث الثانى
نداء لفظ الجلالة من دون أداة نداء

انفرد لفظ الجلالة " **الله** " بأشياء كثيرةٍ لا تكون في غيره، ومنها:« زيادة الميم في آخره في قولهم: "**اللَّهم**"»[١]، ولم يستعملوا فيه حرف النداء[٢].

المطلب الأوّل
أوجه استعمال (اللّهمّ).

يستعمل " اللّهمّ " على ثلاثة أنحاء:

أحدها: النّداء المحض نحو: اللّهم أثبنا[٣]، و اللّهم اغفر لى [٤].

ثانيها: أن يذكرها المجيب تمكينًا للخطاب في نفس السامع، كأن يقول لك القائل: أزيدٌ قائمٌ ؟، فتقول له: **اللّهمّ** نعم، أو **اللَّهمّ** لا[٥]، وأخالد فعل كذا ؟ ، فتقول: **اللَّهم اللَّهم** نعم [٦].

ثالثها: أن تستعمل دليلاً على الندرة، وقلة وقوع المذكور نحو قولك: "إنّى أزورك **اللَّهمّ** إذا لم تدعُنى"، ألا ترى أنَّ وقوع الزيارة مقرون بعدم الدعاء قليلٌ[٧]، وكقولك للبخيل: "إنَّ الأمة تعظمك **اللَّهم** إن بذلت شطرًا من مالك فى سبيلها"[٨].

يقول **الصبان:**" وقد خرجت " **اللَّهم** " فى الموضعين الأخيرين عن النّداء، **والظاهر** أنَّ "**اللَّهم**" فيها لا معربة ولا مبنية، لعدم التّركيب .

وفيه نظر ؛ لأنَّا لا نُسلّم خروجها فى كلا الموضعين عن النّداء بالكليّة فلا نسلّم أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة، ولئن سلمنا خروجها عن النداء بالكلية، فلا نسلم أنَّها لا معربة ولا أنَّها مبنية لعدم التركيب ؛ لأنَّ خروج الكلمة عن

(١) رصف المبانى ص٧١.
(٢) أمالى ابن الشجرى ٣٤٠/٢.
(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢١٧/٣.
(٤) جامع الدروس العربية ١٥٢/٣.
(٥) شرح الأشمونى ٢١٧/٢، ٢١٨.
(٦) جامع الدروس العربية ١٥٢/٣.
(٧) شرح الأشمونى ٢١٨/٢.
(٨) جامع الدروس العربية ١٥٤/٣.

معناها الأصلى لا يستلزم خروجها عمَّالها من إعرابٍ، أو بناءٍ، أو تركيبٍ، فالمتجه عندى أنَّها باقية على تركيبها"[١].

***وهو ما أميل إليه** ؛ إذ الأصل استصحاب الحال، ومراعاة الأصل والقول بغير ذلك خروج عنهما وهذا غير مستساغ غالبًا، **والله أعلم.**

واللَّهم أكثر من ""**يا الله، ويا ألله**" [٢] ولا يوصف " **اللَّهم** " عند **سيبويه،** كما لا يوصف أخواته، أعنى الأسماء المختصة بالنداء نحو: يا هَنَاهُ، ويا نَوْمانُ، ويا مَلْكعَان، ويا فُلُ[٣]

وعلل بعضهم مذهب **سيبويه** بأنَّ " **اللَّهمّ** " بالاختصاص والتّعويض عن كونه متصرفًا وصار

مثل " حيهل " [٤] إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنييهما مثل: **سيبويه وخالويه،** حيث صار الصوت جزءًا من الكلمة[٥]، وقد سبق إلى التعليل بنحو ذلك من صاحب الرأى **سيبويه** حيث قال:" وإذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنَّه صار مع الميم بمنزلة صوت كقولك: " يا هناه "[٦]، يقول **سيبويه:**" وأمَّا قوله –ﷻ –:**چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ چ**[٧]، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه وجوه لكثرته فى كلامهم،ولأنَّ له حالاً ليست لغيره"[٨].

(١) حاشية الصبان٣/٢١٧، ٢١٨.
(٢) شرح عمدة الحافظ ١/١٩٠.
(٣) شرح الرضى١/٣٨٤، وأمَّا عن الألفاظ المختصة بالنداء فينظر في تفصيل القول فيها: الكتاب ١/٣٢، والأصول ١/٣٤٧، وأوضح المسالك ١/٤٤.
(٤) معنى حيهل: أقرب، وجائز أن يقع فى معنى قرب، فأمَّا قولك: أقرب فكقولك: حيهل الثريد، وآته، وآته، وفتح « حيهلَ » كفتح (خمسةَ عشرَ)، فهما شيئان جعلا شيئاً واحداً ... وفى « حيهل» ثلاث لغات، فأجودهُنَّ أن تقول: حيهل بعمر، فإذا وقفت قلت: حيهلا، الألف هاهنا لبيان الحركة كالهاء فى: « كتابيَهْ وحسابيَهَ».... ويجوز حيهلاً بالتّنوين تُجعل نكرة، ويجوز: حيهلا بعمر، وهى أردأ اللغات. ينظر: الأصول في النحو ١/١٤٤ ، ١٤٥ .
(٥) حاشية الصبان٣/٢١٧.
(٦) الكتاب ٢/١٩٧،١٩٦.
(٧) سورة الزمر: من الآية رقم ٤٦.
(٨) الكتاب ٢/١٩٦، ١٩٧.

***هذا وقد أجاز المبرّد وصفه**؛ لأنَّه بمنزلة: " **يا اللهُ** "، وقد قال: **يا الله الكريمُ**[١] حيث قال نقلاً عن **سيبويه** وتعليقًا عليه:" ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال؛لأنَّها إذا كانت بدلاً من " **يا** " فكأنَّك قلت:يا عبد **الله**، ثم تصفه كما تصفه فى هذا الوضع"[٢] .

وعلى الأوّل هو نداء بدليل أنّه لم يسمع فى الكلام: **اللَّهُمَّ الرحمن**، ونحوه[٣]، كأنَّه قال: يا فاطر السموات والأرض[٤]، وهو نداءٌ مستأنفٌ، ولا مانع عند **الرّضىّ** من وصف الأسماء المختصة بالنداء[٥].

هذا وقد نقل **ابن عقيل** عن **المبرّد والزجاج** – فيما يتعلق بـ " **اللَّهُمَّ** " من حيث جواز الوصف– أنَّها توصف على اللفظ وعلى الموضع[٦].

لكنَّ **الفارسىّ** قد زكَّى رأى **سيبويه** فقال:" وقول **سيبويه** – عندى – أصلح وإن كان أغمض؛ وذلك أنَّه ليس فى الأسماء الموصوفة شئ على حد" **اللَّهمَّ** "، فإذا خالف ما عليه الأسماء الموصوفة دخل فى حير ما لا يوصف من الأصوات وجب ألَّا يوصف"[٧].

****ويبدو لى – والله أعلم بالصّواب –** أنَّ رأى **سيبويه** هو الرّاجح انطلاقًا من أنَّ للفظ الجلالة من الخصائص والأحوال ما ليس لغيره من بقية الأعلام، وليس –ثمة – مانع من أن لا يوصف طالما تغير من حالة النداء بالأداة إلى ندائه دونما " **يا** " موجودة فتغيرت صورته العامة، وبالتالى تغيرت بعض خصائصه التى كانت تجوز له فى حالة ندائه بـ " **يا** " من وصفه أو غير ذلك وامتنع في قولنا: " **اللَّهم** " حال النداء وصفه وعومل معاملة الكلمات الملازمة للنداء.

(١) شرح الرضى ٣٨٤/١.
(٢) المقتضب ٢٣٩/٤.
(٣) المساعد ٥١١/٢.
(٤) المقتضب ٢٣٩/٤.
(٥) ينظر شرح الرضى ٣٨٤/١.
(٦) ينظر المساعد٥١١/٢.
(٧) الإغفال للفارسى ٦٤٥/١.

المطلب الثانى

الجمع بين " يا " والميم المشدّدة فى نداء لفظ الجلالة:

يقول **ابن الشّجرى:** " وممَّا خصوا به النداء قولهم: "**اللَّهُمَّ**"، ولم يستعملوا فيه حرف النداء إلّا أن يضطر الشاعر كما قال:

إنِّـــى إذَا مـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا أَقُـــوْلُ يَـــا اللَّهُـــمَّ يَـــا اللَّهُمَّـــا [(١)]

وقد عدَّ ذلك **الخليل بن أحمد** قليلاً، وهو ما أشعرت به عبارته حيث يقول: "وربَّما أتوا بحرف النداء والميم، وتوهموا أنَّها تسبيحةٌ، قال الشاعر:

مَـــاذَا عَلَـــىَّ أَنْ أَقُـــوْلَ كُلَّمَـــا

سَـــبَّحْتُ أَوْ صَـــلَّيْتُ يَـــا اللَّهُـــمَّ مَـــا

أَرْدُدْ عَلَيْنَـــا شَـــيْخَنَا مُسَـــلَّمَا"[(٢)]

ولا يعتد **البصريّون** بهذا الشّعر ولا يرونه حجةً [(١)]، لكن **ابن بَرْهان** [(٢)] يقول: " وأمّا " **يا** وأمّا " **يا اللَّهُمَّ** " فجمع بين العوض والمعوَّض، كما قال **الفرزدق:**

---

(١) أمالى ابن الشجرى ٣٤٠/٢ دون نسبة من بحر الزجر، والمقتضب٢٤٢/٤ بزيادة " ما " بعد " إذا " إذا "، وشرح الرضى ٣٨٤/١ رقم "١٢٦"،والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني= =٢٣٨/٢، وسر صناعة الإعراب ١١٩/١، ٤٣٠/٢، واللمع فى العربية لابن جنى ص١٩٧،واللسان مادة " أ. ل. هـ "، وأوضح المسالك ٣١/٤ رقم " ٤٣٩بعجزه الأخير، وعدة السالك ٣١/٤ رقم "٤٣٩ "، وفرائد القلائد شرح مختصر الشواهد للعيني ص٣١٢ لأبى فراس، وقبله

إنْ يَغْفِـــرَ اللّهُـــمَّ يَغْفِـــرْ جمًّـــا وأىُّ عَبْـــدٍ لَـــكَ قَـــدْ ألَمَّـــا

وأسرار العربية ص٢٣، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٣ رقم"٣١٠"، ومنحة الجليل ٢٦٥/٣ رقم"٣١٠"، وشرح عمدة الحافظ ١١٩/١، وشرح الأشمونى٢١٦/٣ رقم "٩١٩"، وشرح شواهد العينى ٢١٦/٣ رقم " ٩١٩"، وقبله البيت الذى ورد فى فرائد القلائد.

الشاهد فيه: " يَا اللَّهُمّ يَا اللَّهُمَّا " حيث جمع بين "يا" "والميم المشددة" فى نداء لفظ الجلالة " الله " وهذا خاص بالضرورة الشعرية.

(٢) الجمل فى النحو ص١٣٧ دون نسبة من بحر الرجز، وشرح الرضى ٣٨٤/١ رقم"٣٤٣"، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٨٦/١، والإنصاف ٣١٨/١ رقم" ٢١٤ " واللامات صـ٩٠ برواية: "ولاَ عَلَيْكَ " بدلاً من" مَاذَا علىَّ" و "أَهْلَلْتَ " بدلاً من" صَلَّيْتُ"، وبرواية " غَفَرْتَ أَوْعَذَّبْتَ " فى البيت الثانى بدلاً من " سَبَّحْتَ أَوْ صلَّيْتَ " فى مختار الصحاح مادة " ل .ع . هـ".

والشاهد فيه: " يا اللَّهُمَّ " حيث جمع الشّاعر بين " يا " والميم المشددة، وهذا من قبيل الجمع بين العوض والمعوَّض، وهذا كما أوحت به العبارة قليل .

هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِى أَشَدُّ رِجَامِ" (٣)

وأجاز ذلك **الكوفيّون** لأنَّ الميم عندهم ليست عوضًا(٤)،وقد جعل ذلك **ابن عقيل، والأشمونى** شاذًّا يحفظ ولا يُقاس عليه(٥).

بينما عدَّه **الشّيخ محمّد محى الدّين عبد الحميد** ممتنعًا فقال:" نداء اسم **الله –تعالى–** على خلاف القياس، فإنَّ القياس يقتضى ألَّا تنادى إلَّا من يصحّ أن يكون منه إقبال إليك بندائك، ومتى كان نداء اسم **الله –تعالى–** على خلاف القياس لم يدلّ شئ عند حذف حرف النّداء على أنَّه منادى.

والأصل أنَّ الحذف إنَّما يكون عند قيام الدليل على المحذوف، فأمَّا إذا اقترنت به "الميم المشددة" التى يُقصد بها التّعويض عن حرف النداء، فإنَّه يُعلم بذكرها أنَّه منادى وقد عُلم أنَّه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوَّض، ومن هنا نعلم أنَّ حذف حرف النداء من اسم **الله –تعالى–** على ضربين:**<u>الأول</u>**: أن يكون الحذف ممتنعًا، وذلك إذا لم تلحقه الميم المشدّدة، **<u>والثانى</u>**: أن يكون الحذف واجبًا، وذلك فيما إذا لحقته الميم

---

(١) اللامات صـ٩١.

(٢) <u>ابن برهان</u>: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان، أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، وتوفي في جمادى الأولى سنة ست وخمسين وأربعمائة، ببغداد.ينظر في ترجمته: فوات الوفيات ٢/٤١٤،٤١٥.

(٣) شرح اللمع لابن برهان العكبرى ١/٢٨٤ من بحر الطويل للفرزدق، والبيت له فى الكتاب ٣/٦٢٢، والخصائص ١/١٧٠، ٣/١٤٧، ٣١١، وتذكرة النحاة ص١٤٣، الأدب ص٥٥، وخزانة الأدب ٤/٦٠، ٧/٧٦، ٥٤٦، ولسان العرب مادة " ف . م . م "، وبلا نسبة فى المحتسب ٢/٢٣٨، وأسرار العربية ص٣٢٥، والمقتضب ٣/١٥٨، والبيت فى ديوانه ٢/٢١٥. والرُّجْمة، والرَّجْمة: الْقَبْر، وَالْجمع: رِجَام، وَهُوَ الرَّجَم، وَالْجمع: أرجام،ورَجَم الْقَبْر رَجْما: عمله، وَقيل: رَجَمه يَرْجُمُه رَجْما: وضع عَلَيْهِ الرَّجْم الَّتِي هِيَ الْحِجَارَة، الرَّجْم أَيْضا: الحفرة، والبئر، والتنور ،والرَّجْم فِي الْقُرْآن: الْقَتْل، والرَّجْم: الْقَذْف بِالْغَيْبِ وَالظَّن . ينظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة مادة (ر.ج.م)

<u>والشاهد فيه</u>: " فَمَوَيْهِمَا " حيث جمع بين الواو والميم مع أنَّ الميم عوض عن الواو وهذا من قبيل الجمع بين العوض والمعوَّض.

(٤) المساعد ٢/٥١١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٢٦٥، وشرح الأشمونى ٣/٢١٦.

المشدّدة، فإن ذكرت حرف النداء فى الحالة الأولى، أو حذفته فى الحالة الثانية...كنت مخالفًا للقياس" [١].

وفى الحديث عن(اللّهمّ)بين البصريّين والكوفيّين، ومعناه على كلا المذهبين كلام كثير أوجزه فيما يلى:

المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه: أنَّ " **اللَّهُمَّ** " نداءٌ، **والميم** ها هنا بدلٌ من" **يا** "، فهى فيما زعم **الخليل** – **رحمه الله** – فى آخر الكلمة بمنزلة "**يا** " فى أوّلها ؛ ....فالميم فى هذا الاسم حرفان أوّلهما مجزومٌ [٢]، وقد علَّل **ابن السراج** بقوله: « لأنَّهما حرفان مكان حرفين »[٣].

والهاء مبنية على الضم لأنَّه نداء [٤].

وقال أبو العبّاس: الدليل على صحة قول الخليل: "إنَّ قولك: " **اللَّهُمَّ** " لا يكون إلَّا فى النّداء لأنَّك لا تقول: (غفر **اللَّهُمَّ** لزيدٍ)، ولا (سخط **اللَّهُمَّ** على زيدٍ)، كما تقول: (سخط **الله** على زيدٍ، وغفر **الله** لزيدٍ)، وإنَّما تقول: (**اللَّهُمَّ** اغفر لنا، **اللَّهُمَّ** اهدنا)"[٥]، ولم يجمعوا بين الميم وحرف النداء، لأنَّهم إنَّما ضموا الميم إلى هذا الاسم – –**تعالى** مسمَّاه –عوضًا من حرف النداء هذا قول **البصريين**[٦].

****وقد احتجوا على ذلك** بأنَّ قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنَّنا أجمعنا على أنَّ الأصل: يا **الله**، إلّا أنّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا " **يا** "، ووجدنا" **الميم** " حرفين و " **يا** " حرفين، ويستفاد من قولك:**اللَّهُمَّ**، ما يُستفاد من قولك: " **يا أللهُ** "، دلّنا ذلك على أنَّ الميم عوضٌ من " **يا** " ؛ لأنَّ العوض ما قام مقام المعوّض، وهاهنا الميم أفادت ما أفادت " **يا** " فدلَّ على أنَّها عوضٌ منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلَّا فى ضرورة الشعر[٧]، لأنَّ العوض والمعوض لا يجتمعان"[٨].

---

(١) عدة السالك ١٣/٤، ١٤.
(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦ بتصرف .
(٣) الأصول ٢٣٨/١، وقال ابن الشجرى –أيضًا–:" وإنَّما ثقَّلوا الميم ليعوضوا حرفين من حرفين" ينظر: أمالى ابن الشجرى ٣٤٠/٢.
(٤) الإنصاف ٣١٧/١.
(٥) الأصول فى النحو ٢٣٨/١.
(٦) أمالى ابن الشجرى٣٤٠/٢، وينظر: شرح الرضى ٣٨٣/١.
(٧) الإنصاف٣١٩/١ مسألة رقم "٤٧" القول فى الميم فى "اللَّهُمَّ" أهى عوض من حرف النداء أم لا ؟
(٨) أسرار العربية ص٧٧.

المذهب الثانى: مذهب الكوفيين: ذهب **الكوفيون** إلى أنَّ الميم في " **اللَّهُمَّ** " بقية جملةٍ محذوفةٍ وهى:" **أُمَّنا بخير**"، وليست عوضًا عن حرف النداء[١]" **يا** " التى للتنبيه في النداء[٢]، ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار[٣].

****وقد رد البصريون على ما ذهب إليه الكوفيون** بأن وصف الزجاج الفراء بالإلحاد في كتاب الله –عزّ وجلّ– احتجاجًا بأن الجمع بين الياء والميم المشددة لم يرد في كلام العرب الفصحاء ، **وقد وصف أبو علي الفارسيّ كلامه بأنه ليس بشئ** ، وبأنَّه قال: لو كان المراد ما قاله لما حَسُن: " **اللَّهُمَّ أُمَّنا بخير**، وفى حُسنه دليلٌ على أنَّ الميم ليست مأخوذةً من" **أَمَّ** "؛ إذ لو كانت مأخوذةً من " **أَمَّ** " لكان فى الكلام تكريرٌ [٤]،ولذلك قال **الرضى:** " وليس بوجهٍ لأنَّك تقول: "**اللَّهُمَّ لا تؤمهم بخيرٍ**" [٥].

ورده الأنباري –أيضًا– فقال: ""إنَّه يجوز أن يجمع بين " **الميم المشددة** " و" **ما** " بدليل ما أنشده، ولو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يُستعمل هذا اللفظ إلَّا فيما يؤدى هذا المعنى، ولا خلاف أنَّه يجوز أن يُقال: (اللَّهُمَّ الْعَنْه، اللَهُمَّ اخْزه، اللَّهُمَّ اهْلكه)، وما أشبه ذلك [٦]، فلا حجة فيه، لأنَّه إنَّما يُجمع بينهما لضرورة الشعر، ولم يقع الكلام فى حال الضرورة ،وإنَّما سَهَّل الجمع بينهما للضرورة أنَّ العوض فى آخر الكلمة""[٧]، ولو كان الأمر كما زعمتم، وأنَّ الأصل فيه: يا **اللهُ أمنَّا بخير**، لكان ينبغى أن يجوز أن يُقال:(اللّهُمَّنا بخير)، ووقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده" [٨].

****الرأي الراجح:**

بعد ما سبق عرضه لكلا المذهبين وأدلتهما، وأهم ما وجه من نقدٍ للمذهب الثاني يتضح لي – **والله أعلم** – صحة مذهب **البصريين**، وضعف مذهب **الكوفيين** ففي رأيهم تكلُّفٌ من دون داعٍ، فضلاً عن أنَّ في تأويلهم – أيضًا – نداء للفظ الجلالة

(١) حاشية الصبان ١٧٣/٣.
(٢) الإنصاف ٣١٧/١.
(٣) حاشية الصبان ١٧٣/٣.
(٤) أمالي الشجري ٣٤٠/٢، ٣٤١. بتصرف.
(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٨٤/١ .
(٦) الإنصاف ٢٨١/١ .
(٧) أسرار العربية ص٧٧، وينظر: الإنصاف ٢٨١/١ .
(٨) الإنصاف ٢٨١/١ .

فما المانع أن يكون هذا الأسلوب نداءً، والميم عوضًا عن " **يا** " المحذوفة من نداء هذا **اللفظ العظيم**، طالما أنَّه يسمح فى هذا اللفظ بما لا يسمح في غيره ؟!.

وأدلة **الكوفيين** دخلها الاحتمالات الكثيرة، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وفيها تأويلٌ وتقديرٌ، وما لا يحتاج إلى تأويلٍ وتقديرٍ أولى ممَّا يحتاج، وبناءً على ذلك يتضح لي رجحان رأى **البصريين، والله – تعالى- أعلى وأعلم.**)))).

الفصل الخامس
المنادى المبنىّ موصوفاً بابن ومنوناً ومكرراً مضافاً
المبحث الأول
المنادى المبنى موصوفاً بابن
المطلب الأول
شروط بناء المنادى الموصوف بابن.

إذا كان المنادى علمًا موصوفًا بـ (ابن) مُتصل مضاف إلى علم نحو: (يازيدُ بن عمرو) جاز فى المنادى مع الضم الفتح [١]، ويجب إثبات ألف (ابن) والحاله هذه خطأ[٢] .

واختلف فى الأجود[٣]، فالضم – كما يقول ابن مالك –: " عند المبرد أوْلى من الفتح؛ لأنَّه أنشد بالفتح:

يَا حَكَمُ بَنَ المُنْذِرِ بِنَ الجَارُودْ سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ [٤]

وقد عقَّب المبرد على الشاهد قائلاً: " ولو أنشد (يَا حَكَمُ بَنَ المُنْذِرِ) كان أجود" [٥] ؛ لأنَّه الأصل "[٦]، والأصل – كما هو مستقر – مراعاةُ الأصل .

والمختار عند البصريّين –غير المبرّد – الفتح [٧] وهو الأولى عند ابن كيسان ؛ لأنَّه الأكثر فى كلام العرب [٨]، والفتحُ: اتباعاً لحركة (ابن)؛ إذ بينهما ساكنُ ، وهو

---

(١) همع الهوامع ٤٠/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ٦/٢، وأوضح المسالك ٢/٤.
(٢) شرح ابن عقيل ٢١٥/٣.
(٣) همع الهوامع ٢/ ٤١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٦/٢ دون نسبةمن بحر الرجز، وكذا فى أوضح المسالك ٢٢/٤ رقم ٤٣٥ بالبيت الأول، وشرح الأشمونى ٢٠٩/٣ رقم ٩١١، وحاشية الصبان ٢٠٩/٣، وسر الصناعة ٥٢٦/٢، ورصف المبانى ص ٣٥٦، وشرح المفصل ٥/٢، والمقتضب ٢٣٢/٤ بالأول، ولرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٧٢، ونسب للكذاب الحرمازنى فى الكتاب ٢٠٣/٢ بصدره، وشرح أبيات سيبويه ٤٧٢/١، وشرح الشواهد ٣٠٩ رقم ٩١١، ولأحدهما فى لسان العرب مادة (س.ر.د.ق)، والتصريح ١٦٩/٢، وعدة السالك ٢٢/٤ رقم ٤٣٥ .
والشاهد فيه: (يَا حَكَمُ بنَ المُنْذِرِ) حيث نودى العلم موصوفًا بابن متصل مضاف إلى علم، فبنى على الضم، رجوعًا لأصله، وبنيت الصفة على الفتح وهو الأولى عند المبرد.
(٥) المقتضب ٢٣٢/٤، وينظر: شرح الكافية الشافية ٧/٢.
(٦) همع الهوامع ٤١/٢.
(٧) أوضح المسالك ٢٢/٤، وينظر: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٠٩/٣.
(٨) همع الهوامع ٤١/٢ بتصرف.

حاجزُ غيرُ حصين [١] **أو** على تركيب الصفة مع الموصوف، وجعلهما شيئاً واحداً كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ) [٢]، **أو** على اقحام (ابن)، وإضافة (زيد) إلى (سعيد)؛ لأنَّ ابن الشخص الشخص تجوز إضافته إليه لملابسته إياه[٣]، فعلى الوجه الأول فتحة (زيد) فتحة إتباع، إتباع، وعلى الثانى بنية [٤]، وعلى الثالث فتحة إعراب [٥]، وذلك قولك: (يَا زَيْدَ بنَ عمروٍ)، فجعلت (زيداً) و (ابنًا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وأضفته إلى ما بعده .. وإنما يجوز أن تقول: (يازيدَ بنَ عمروٍ) إذا ذكرت اسمه الغالب، وأضفته إلى اسم أبيه، وكنيته [٦] ؛ ؛ لأنه لا ينفك من ذلك، فهو بمنزلة اسمه الذى هو له [٧] .

<u>هذا وقد رد ابن عصفور على المبرد ما ذهب إليه من اقحام (ابن) بين المضاف والمضاف إليه (زيد، وعمرو)</u> .

قال: " وأمَّا ما زعم أبو العبّاس المبرّد من أن (ابن عمرو) مقحم باطل؛ لأنَّ المقحم إذا حُذف لم يختل المعنى بحذفه، وأنت لو قلت: (يازيدُ عمرو) لكان معناه مخالفًا لمعنى (يازيدُ بن عمروَ)" [٨]

<u>الأوجه الإعرابيّة للمنادى ونعته على كلا المذهبين</u>:

يقول ابن عصفور: " فإذا قلت (يازيد بن عمرو)، فلا يخلو أن ترفع (زيداً) أو تنصبه.

فإن رفعته: فيجوز لك فيما بعده أربعة أوجه:

<u>أحدها</u>: أن يكون بدلاً [١]، **<u>والثانى</u>**: أن يكون نعتاً، **<u>والثالث</u>**: أن يكون عطف بيان، **<u>والرابع</u>**: أن يكون منادى محذوفًا فيه حرف النداء .

---

(١) شرح ابن عقيل ١٥/٣، وهمع الهوامع ٤٠/٢، وحاشية الصبان ٢٠٩/٣.
(٢) حاشية الصبان ٢٠٩/٣.
(٣) السابق نفسه .
(٤) الظاهر فى إعرابه على هذا القول أن يقال (زيدابن) منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبى، وحركة زيد على هذا حركة بنيته ينظر: حاشية الصبان ٢١٢/٣.
(٥) السابق ص ٢٠٩.
(٦) الكنية:ما وضعَ ثانياً (أي بعد الاسم)وصُدّرَ بأب أو أمّ كأبي الفضلِ، وأُمَّ كلُثوم. ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١١٠.
(٧) المقتضب ٢٣١/٤،و ينظر: الكامل فى اللغة والأدب ٥٩/٢.
(٨) شرح جمل الزجاجى ٩٦/٢.

*** فإن كان الأول منصوبًا كان ما بعده نعتاً**، ويكون أصله: (يازيدُ بنُ عمرو)، وأتبعت حركة الدال حركة ما بعده [٢] .

يقول الأشمونى: " تنبيه: شرط جواز الأمرين كون الابن صفةً كما هو الظاهر، فلو جُعل بدلاً، أو عطف بيان، أو منادى، أو مفعولاً بفعل مقدَّرٍ تعين الضم وكلامه[٣] لا يوفى بذلك، وإن كان مراده [٤] .

ولا يتصوّر الرّفع فى تابع العلم الموصوف بـ (ابن) إذا كان العلم الموصوف به مفتوحاً [٥] .

وحكى الأخفش: أنَّ من العرب من يضم نون الابن إتباعًا لضم المنادى، وهو نظير من قرأ (الحمدُ لله) [٦] بضمّ اللّام، وزعم الجرجانىّ أنَّ فتحة ابن بناء [٧] ؛ لأنَّك ركّبته معه [٨] كتركيب (خمسة عشر) [٩] .

*** حكم المنادى العلم الموصوف بابن إذا كان ممّا تقدر على آخره الحركة:**

فإن كان ممَّا يُقدر فيه الحركة نحو: (يا عيسى بن مريم)، فقال ابن مالك: يتعيّن تقدير الضمّة، ولا يُنوى بدلها فتحة ؛ إذ لا فائدة من ذلك، وأجاز الفراء تقدير الضمّة والفتحة [١٠] .

****وإلى حكم المنادى العلم الموصوف بـ (ابن) المتّصل المضاف إلى علم أشار الناظم بقوله:**

---

(١) البدل: إعلامُ السّامع بمجموعي الاسمين على جهة البيان، من غير أن ينوى بالأوّل منهماالطّرح. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧١٥.

(٢) شرح جمل الزجاجى ٢/٩٦.

(٣) الضمير يعود على ابن مالك .

(٤) شرح الأشمونى ٣/٢١٠.

(٥) حاشية الصبان ٣/٢٠٩.

(٦) سورة الفاتحة من الآية رقم (١)، ورواية حفص چ پ پ چ،وعن هذه القراءة يقول ابن جني:" قراءة أهل البادية: "الْحَمْدُ لُهُ" مضمومة الدال واللام، ورواها لي بعض أصحابنا قراءة لإبراهيم بن أبي عبلة: " الْحَمْدِ لُهِ" مكسورتان، ورواها –أيضًا– لي قراءة لزيد بن علي – رضي الله عنهما– والحسن البصري –رحمه الله–".ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ٣٧، والقراءة لابراهيم ابن أبى عبلة فى البحر المحيط ١/١٣١.

(٧) همع الهوامع ٢/٤١، وينظر: شرح الأشمونى ٣/٢١٢.

(٨) شرح الأشمونى ٣/٢١١، ٢١٢.

(٩) حاشية الصبان ٣/٢١١.

(١٠) همع الهوامع ٢/٤١.

وَنَحَوْ (زَيْدٍ) ضُمَّ وَ افْتَحَنَّ مَنْ نَحْو: (زَيْدُ بنُ سَعِيْدٍ لاَ تُهِنْ) [1]

المطلب الثانى

حكم المنادى إذا كان نكرة موصوفة بابن مضافًا لمعرفة، أو علمًا موصوفًا بابن مضافًا إلى غير علم .

الفرع الأوّل: حكم المنادى إذا كان نكرة موصوفة بابن مضافًا لمعرفة: إذا لم يقع (ابن) بعد علم، أو لم يقع بعده علم، وجب ضمّ المنادى، وامتنع فتحه.

فمثال الأوّل نحو: (يا غلامُ ابن عمْرو)، و (يازيدُ الظريفَ ابن عمرو) .

ومثال الثانى: (يازيدُ ابن أخينا)، فيجب بناء زيد على الضم فى هذه الحالة، ويجب إثبات ألف (ابن) والحالة هذه[2] من قبل أنك تقول: (هذا زيدُ ابنُ أخينا)، فلا تجعله اسمًا واحدًا [3]، ويجب النّصب فى النّعت مراعاةً لمحلِّ المنادى [4] .

وأجاز الكوفيون الفتح فيما إذا وصف بغير (ابن) مستدلين بقوله:

بِأَجْوَدَ مِنكِ يَا عُمَرَ الجَوَادَا [5]

على أنّ الرّواية بفتح الرّاء، وعللوه بأن الاسم ونعته كالشّئ الواحد، فلما طال النّعت بالمنعوت حرّكوه بالفتح[6] .

وبناءً على ذلك فالكوفيّون لا يشترطون فى المنادى العلم أن يوصف بابن مضاف إلى علم .

---

(1) الألفية بشرح ابن عقيل ٣/٢١٥.

(2) شرح ابن عقيل ٣/٢١٥.

(3) الكتاب ٢/٢٠٥.٠

(4) المقتضب ٤/٢٠ بتصرف.

(5) همع الهوامع ٢/٤١ عجز بيت لم ينسب من بحر الوافر رقم (٦٨٨)، وصدره: فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى) وكذا فى أوضح المسالك ٤/٢٣ رقم ٤٣٦، وقد نسب لجرير فى المقتضب ٤/٢٠٨، واللمع فى العربية ص ١٩٤، والتصريح ٣/٣٤، والخزانة ٤/٤٤٢، وبتمامة فى عدة السالك ٤/٢٣، ٢٤ رقم (٤٣٦)، وشرح الشواهد ٣/٢١١ رقم ٩١٢، ولم ينسب فى مغنى اللبيب ١/٢٦ رقم ١٦، فى مدح عمربن عبدالعزيز .رضى الله عنه .، وقبله: يَعَودُ الفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتَفرُجُ عَنْهُمُ الكُرَبَ الشِّدَادَا، وكذا فى شرح الأشمونى ٣/٢١١ رقم ٩١٢ برواية: (ابن أروى) بدلاً من:(ابن سعدى)، وحاشية الصبان ٣/٢١١.

والشاهد فيه: (يَا عُمَرَ الجَوَادَا) حيث وصف العلم المنادى بغير (ابن)، واستدل به الكوفيون على جواز فتحه فى هذه الحالة.

(6) همع الهوامع ٢/٤١.

لذلك يقول ابن هشام: " ولم يشترط ذلك الكوفيون "[١] ، وقال ابن مالك: وأُلحق بالعلم المذكور فى جواز الفتح نحو: (يا فُلانُ بن فُلان)، و (يا ضلُ بنَ ضُل) [٢]، و (يا سيِّد بن سيِّد) لكثرة الاستعمال كالعلم [٣]، وهو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم [٤] .

الفرع الثانى: حكم المنادى إذا كان علمًا موصوفًا بابن مضافًا إلى غير علم.

حكم المنادى (السابق) إذا كان موصوفًا بابنة أو ابنالوصف بابنة كالوصف بابن نحو: (ياهندُ ابنة عمرو)[٥]، فيجوز فيه الوجهان خلافًا لبعضهم[٦] ولا أثر للوصف للوصف بـ (بنت)، فنحو: (يا هندُ بنتَ عمرو) واجب الضمّ [٧] لتعذر الاتباع ؛ لأنَّ بينهما حاجزاً حصينًا، وهو تحرُك الباء الموحدة.

والفرق بين ابنة وبنت هى: أن (ابنة) هى (ابن) بزيادة التاء، بخلاف (بنت)، فإنها بعيدة الشبه، أو لكثرة استعمال (ابنة) فى مثل هذا التركيب دون (بنت) [٨] .

وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره، وحجتهم القياس [٩] على (ابن)، وذهب قومُ إلى المنع؛ لأنَّ السّماع إنَّما ورد فى الابن، وهو خروج على الأصل، ولا يقاس عليه[١٠]

****وإلى المنادى السّابق الذّكر أشار النّاظم بقوله:**

وَالضَّمُّ – إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أَوْ يَلِ الإِبْنُ عَلَما– قَدْ حُتِمَا [١١].

المبحث الثانى

المنادى المبنى منونًا للضّرورة [١].

(١) أوضح المسالك ٢٣/٤.

(٢) ضُلَّ بن ضلّ:أى: منهمك فى الضلال، وقيل: هو الذى لا يُعرف أبوه، وقيل: الذى لا خير فيه، وقيل: إذا لم يُدْر من هو، وممَّن هو . ينظر: اللسان مادة (ض.ل.ل) .

(٣) همع الهوامع ٤١/٢.

(٤) شرح الأشمونى ٢١٢/٣.

(٥) أوضح المسالك ٢٤/٤.

(٦) شرح الأشمونى ٢١٢/٣ بتصرف.

(٧) أوضح المسالك ٢٤/٤.

(٨) حاشية الصبان ٢١٢/٣ بتصرف.

(٩) القياس هو: قال ابن الأنباري في (جدله):هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه) انتهى. وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه.الاقتراح في أصول النحوللسيوطى ص: ٧٩.

(١٠) همع الهوامع ٤٣/٢.

(١١) الألفية بشرح ابن عقيل ٢١٥/٣.

المطلب الأول

حكم المنادى المبنى المنون للضرورة

يجوز تنوين المنادى المبنى للضرورة بالإجماع[٢]، إذا نونت المنادى المبنى على الضم فى ضرورة جاز فيه وجهان[٣] .

أحدهما: الضم: تشبيها بمرفوع اضطر إلى تنوينه، وهو مستحق لمنع الصرف[٤] كما لا ينون مالا ينصرف [٥] .

ولذلك قال سيبويه – رحمه الله –: "وأمَّا قول الأحوص:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ [٦]

فإنّما لحقه التّنوين، كما لاحق مالا ينصرف ؛ لأنّه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة ؛ لأنّ التّنوين لازم للنّكرة على كل حال، والنّصب وهذا بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف يلحقه التّنوين اضطرارًا "[٧] .

وقوله:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِى فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يا جَمَلُ حُيِّيْتَ يَارَجُلُ [٨]

الثانى: النّصب تشبيهاً بالمضاف ؛ لطوله بالتّنوين [٩] رجوعًا إلى الأصل فى الأسماء إذا نصب [١] ، وقد ورد السماع بهما [٢] .

([١]) الضرورة: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة. الاقتراح في أصول النحو ص: ٣٤.

([٢]) همع الهوامع ٣١/٢.

([٣]) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٢٤٨بتصرف يسير جدًا .

([٤]) شرح ألفية ابن مالك ص ٤٠٥.

([٥]) شرح جمل الزجاجي ٩٢/٢.

([٦]) الكتاب ٢٠٢/٢ للأحوص من بحر الوافر، ولم ينسبه الرضى فى شرح الكافية ٣٥١/٣، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٥ له، وله فى منحة الخليل ٢١٦/٣ رقم ٣٠٧، وشرح الشواهد ٢١٣/٣ رقم ٩١٣، وعدة السالك ٢٨/٤ رقم ٤٣٧، وهو فى ديوانه ص ٢٨٩، وشرح ابن عقيل ٢١٦/٣ رقم ٣٠٧، والأغانى ٢٣٤/١٥، والخزانة ١٥٠/٢، ١٥١، ١٥٢، ٥٠٧/٦، والتصريح ١٧١/٢، وشرح شواهد المغنى ٧٦٦/٢، وبصدره دون نسبة فى شرح الأشمونى ٢١٣/٣ رقم ٩١٣، وكذا فى الهمع ٣١/٢ رقم ٧٦٠، وأوضح المسالك ٢٨/٤ رقم ٤٣٧، ولم ينسب بتمامه فى المحتسب ٢٣/٢، والجنى الدانى ص ١٤٩.
والشاهد فيه: (يَا مَطَرُ) حيث اضطر الشاعر فنون المنادى المفرد العلم المبنى بالضم، وذلك جائز بالاجتماع وهو أحد وجهين.

([٧]) الكتاب ٢٠٢/٢.

([٨]) شرح الأشمونى ٣١٣/٣، لقد سبق تناول هذا البيت وتخريجه فى ص٣٧٥ .

([٩]) شرح ابن الناظم ص ٤٠٥.

ومن الثّانى قوله:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ وَقَالَتْ يا عَدِيا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى (٣)

وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتُصر على القدر المضطر من تنوينه (٤).

ومن النّصب قوله:

أَعَبْداً حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيْبَاً (٥)

وقوله: **يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِن سَيِّدٍ** (٦)

ومثله قول الآخر:

يَا عَدِيّاً لِقَلْبِكَ المُهَتَاج (١)

---

(١) حاشية الصبان ٢١٣/٣.

(٢) شرح ابن عقيل ٢١٦/٣، وينظر: شرح الأشمونى ٢١٣/٣.

(٣) شرح ابن عقيل ٢١٦/٣ رقم ٣٠٨ دون نسبة من بحر الخفيف، وشرح الأشمونى ٢١٤/٣ رقم ٩١٦، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦، وشرح المفصل ١٠/١٠، والمنصف ٢١٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٠/٢، واللسان مادة (و.ق.ي)، وسر الصناعة ٨٠٠/٢، ولمهلهل بن ربيعة فى منحة الخليل ٢١٦/٣ رقم ٣٠٨، قال: (وقتك) مأخوذ من الوقاية وهى الحفظ، والكلاءة، و(الأواقى) جمع واقية بمعنى حافظة وراعية، والمقتضب ٢١٤/٤، واللسان مادة (و.ق.ي)، والخزانة ١٦٥/٢، والدرر اللوامع ٢٢/٣، وله فى المنتخب للبقاعى ص ١٤٦ رقم ٣٠٨، وعدة السالك ٣٠/٤ وبعجزه فى الهمع ٣٢/٢ رقم ٦٧٢.

والشاهد فيه: (١) (يَا عَدَيًا) حيث اضطر الشاعر فنون المنادى المبنى على أحد الوجهين الجائزين وهو النصب .

(٢) (الأَوَاقِى): حيث أن الأصل: الأواقى جمع واقية فاجتمع واوان فى صدر الكلمة متحركتان، فأبدلت الأولى همزة، والكلمة بزنة (فَوَاعِل)، ينظر: منحة الجليل ٢١٦/٣.

(٤) شرح الرضى على الكافية ٣٥١/١.

(٥) شرح الأشمونى ٢١٤/٣ رقم ٩١٥، وهو صدر بيت من بحر الوافر، كذا فى أوضح المسالك ٢٩/٤ رقم (٣٨)، وتمامه فى عدة السالك ٢٩/٤ رقم ٤٣٨: (أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا)، وقال: " شُعبى بضم الشين وفتح العين مقصوراً: يقال: هو اسم لجبل أسود ذى شعاب، فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة" .

والشاهد فيه: (أعبداً) حيث نادى الشاعر النكرة المقصودة المبنية، فنونها نصبًا على أحد الوجهين الشائعين.

(٦) همع الهوامع ٣٢/٢ عجز بيت من بحر السريع لم ينسب، وعجزه فى عدة السالك ٣٠/٤: (مُوَطأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعِ)، وبتمامه فى شرح القطر ص ٣٢، والمقرب ١٦٥/١، ولسفاح بن بكير فى الخزانة ٩٥/٦، ٩٦، ٩٨، والدرر اللوامع ٢٣/٣، والتصريح ٣٩٩/١ .

والشاهد فيه: (ياسيداً) حيث نادى النكرة المقصودة المبنية فنونها نصبًا.

المطلب الثانى

الخلاف بين النحاة فى أى الوجهين السابقين أولى وأجود:

اختلف: هل الأولى بقاء ضمه، أو نصبه ؟

فالخليل، وسيبويه، والمازنى على الأول، علماً كان أو نكرةً مقصودة [٢] .

وهو لسيبويه عند ابن عصفور [٣]، وللخليل وسيبويه عند ابن هشام والأشمونى[٤].

وأبو عمرو، وعيسى بن عمر[٥]، والجرمى، والمبرّد على الثّانى[٦]، ونسبه ابن هشام للأوليين [٧] .

حجة كل من الفريقين على اختياره:

أولاً: حجة سيبويه ومن تابعه يقول:

" هذا بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف، يلحقه التّنوين اضطراراً[٨] على لفظه[٩]؛ لأنَّك أردت فى حال التّنوين وفى (مطرٍ)[١٠] ما أردت حين كان غير منوّنٍ، ولو نصبته فى حال التّنوين لنصبته فى غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرده الرفع فيه، وفى أمثاله فى النّداء، فصار كأنه يُرفع بما يرفع من الأفعال، والابتداء، فلمَّا لحقه التنوين اضطراراً لم

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/١٠ دون نسبه من بحر الخفيف، وهو عجز بيت لم تعرف تتمية، وقد ورد هكذا فى المقتضب ٤/٢١٥، والخزانة ٦/٥٠٨ .

والشاهد فيه: (ياعدياً) حيث نادى الشاعر النكرة المقصودة مضطراً، فنونها بالنصب وذلك وجه جائز.

(٢) همع الهوامع ٢/٣١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢/٩٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٤/٣١، وشرح الأشمونى ٣/٢١٤

(٥) عيسى بن عمر: أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي، وله اختيار في القراءة على قياس العربية، وروى القراءات عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي، وهارون بن موسى ، والأصمعي، والخليل بن أحمد ..... وأخذ سيبويه عنه النحو، وله الكتاب الذي سماه " الجامع " في النحو،وتوفي سنة تسع وأربعين ومائة. ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦.

(٦) همع الهوامع ٢/٣٢.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٤/٣١.

(٨) الكتاب ٢/٢٠٢.

(٩) المقتضب ٤/٢١٢.

(١٠) يقصد البيت الوارد فى موضعه من البحث

يُغير رفعه، كما لا يُغير رفع مالا ينصرف إذا كان فى موضع رفع، لأنَّ (مطرًا) وأشباهه فى النّداء بمنزلة ما هو فى موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو فى موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا [١].

وأيضًا فإنّ الموجب لبناء المنادى باقٍ، وإنَّما اضطررت إلى التنوين خاصةً، فينبغى أن يلحقه، ولا يُغير كما لا يُغير (أيَّةُ) وغيره من المبنيات [٢] .

ثانياً: حجة أبى عمرو ومن تابعه:

يقول ابن عصفور: "وحجة أبى عمرو؛ أنَّ المنادى بمنزلة ما لا ينصرف فى موضع الخفض فى أنَّه مضمومُ فى اللفظ، وموضعه نصب، كما أنَّ ما لا ينصرف فى موضع الخفض مفتوح، وهو فى موضع خفض، فكما أنَّ التنوين يرد ما لا ينصرف إلى أصله من الخفض فكذلك يرد المنادى إلى أصله [٣] بمنزلة قولك: (مررت بعثمان يا فتى) فمتى لحقه التنوين رجع إلى الخفض [٤] .

ثالثاً: الأجود من كلا الأمرين:

هناك من استحسن مذهب سيبويه ومنهم ابن مالك حيث قال: "وبقاء الضمِّ فى العلم أولى من النّصب، والنّصب فى غير العلم أولى من الضمّ ؛ لأنَّ سبب البناء فى العلم أقوى منه فى اسم الجنس المعين، ولأنَّ نصب العرب العلم المضطر إلى التّنوين قليل، ونصبهم اسم الجنس المضطر إلى تنوينه كثير" [٥] .

وقال السيوطى: "اختار ابن مالك فى (شرح التسهيل) بقاء الضم فى العلم، والنصب فى النكرة المعنية، لأنَّ شبهها بالمضمر أضعف،وعندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم، لعدم الإلباس فيه، والضم فى النكرة المعنية، لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة ؛ إذ لا فارق – حينئذٍ – إلا الحركة، لاستوائها فى التنوين، ولم أقف على هذا الرأى لأحد " [٦] .

---

(١) الكتاب ٢٠٢/٢، ٢٠٣.
(٢) شرح جمل الزجاجى ٩٣/٢.
(٣) شرح جمل الزجاجى ٩٢/٢، ٩٣.
(٤) المقتضب ٢١٣/٤.
(٥) شرح الكافية الشافية ٩/٢.
(٦) همع الهوامع ٣٢/٢.

وهناك من استحسن الرأى الثانى وهو المبرد حيث قال "والأحسن عندى النصب، وأن يرده التنوين إلى أصله، كما كان ذلك فى النكرة والمضاف " [١] .

***الرأى الراجح:**

لما كان الأصل مراعاة الأصل، كان الأجود والراجح عندى من كلا الرأيين مع جوازهما وورود السّماع بهما، هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه ؛حيث إن المنادى المبنىّ فى غير الضروة، علمًا كان أو نكرة مقصودة يُبنى على ما يرفع به، فإذا اضطرّ الشّاعر لتنوينه فله تنوينه مع مراعاة حركته الأصليّة قبل الضرورة وهى الضمّ وهو الأولى، أو نصبه .

ولا أفرق بين العلم والنكرة المقصودة كما ذهب إليه ابن مالك ؛ حيث نون مع الضمّ فى الأوّل، ومع النصب فى الثانى،ولا عكس ذلك كما ذهب إليه السّيوطىّ ؛لأنّ كليهما قبل الاضطرار – فى النداء – كان مبنيًا فلماذا التفريق بينهما ؟

****وإلى ما سبق من تنوين المنادى المبنى أشار الناظم بقوله:**

وَاضْمُمْ أَو انْصُبْ مَا اضْطِراراً نُونَا مِمَّا لَهُ اسْتَحقْاقُ ضَمٍّ بُنِيَا [٢].

([١]) المقتضب ٤/٢١٤.

([٢]) الألفية بشرح ابن عقيل ٣/ ٢١٦ .

المبحث الثّالث
المنادى واجب البناء متبوعًا بنسق أو بدل مبنيّين .
المطلب الأوّل
تابع المنادى المبنى معربا.

ينبغى قبل الحديث عن تابع المنادى المبنى الذى يجب له البناء، من توضيح الحديث عن التابع المعرب، وعن ذلك يقول ابن عقيل:" **إذا كان تابع المنادى المضموم مضافاً غير مصاحب للألف واللام**، وجب نصبه نحو: (يازيدُ صاحبَ عمروَ)"[١] نعتاً، أو بيانًا[٢]ك (يازيدُ أبَا عبدالله)أو توكيداًك(ياتميمُ كلّهم، أو كُلَّكم)[٣].

* **وإذا كان النعت المضاف مقرونًا بـ (أل)، أو مفرداً نعتًا، أو بيانًا، أو توكيداً، أو نعتًا مقرونًا بالألف واللام** فإنه يجوز فى التابع الرفع والنصب، فالنصب حملاً على الموضع، والرفع حملاً على اللفظ لشبهه بالمرفوع نحو: يازيدُ الحسنُ الوجه ويا زيدُ الحسنُ، الحسنَ، ويا غلامُ بشرُ، وبشراً، و (يا تميم أجمعون)، و(أجمعين)[٤]. إن شئت رفعت على اللفظ، وإن شئت نصبت على الموضع [٥] .

وقال الله – تعالى –:**چ ژ ژ ڑ ڑک چ** [٦] قرأ السّبعة بالنّصب، واختاره أبو عمرو وعيسى، وقُرئ بالرّفع[٧] ، واختاره الخليل وسيبويه، وقدَّروا النّصب بالعطف على (ڈ) من قوله –تعالى–:**چ ڈ ڈ ژ ژ ڈڈ چ** [٨].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢١٩/٣.

(٢)عطف البيان: التّابع الموضّح المخصّص متبوعه غير مقصود بالنّسبة، ولا مشتقًّا، ولا مؤوّلاً بمشتقّ. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٣٧.

(٣) أوضح المسالك ٣٣/٤، ٣٤ بتصرف.

(٤) السابق ص ٣٥، وشرح الكافية الشافية ١٣/٢ بتصرف منهما.

(٥) شرح المفصل ٣/٢.

(٦) سورة سبأ من الآية رقم(١٠).

(٧) يقول الأشمونىّ:"«والطير» على قراءة من قرأ: «والطيرُ» بالرفع، وهي قراءة الأعمش والسّلميّ، عطفًا على لفظ «جبال»، أو على الضمير في «أوّبي»؛ كأنه قال: أوّبي أنت معه والطير، وأمّا من قرأ بالنصب، وهي قراءة الأمصار؛ فالنصب من ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون عطفًا على «فضلًا»؛ كأنه قال: آتينا داود منا فضلًا والطير، أي: وسخرنا له الطير، فعلى هذا لا يوقف على «فضلًا» الثاني؛ أن يكون معطوفًا على موضع: (يا جبال أوّبي مع الطير)؛ فعلى هذين الوجهين يوقف على «فضلًا»". ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا٢/ ١٧٢، وينظر: تفسير بحر العلوم للسّمرقندي ٨١/٣.

(٨) سورة سبأ من الآية رقم (١٠).

وقال المبرّد: إن كانت (أل) للتعريف مثلها فى (ڑ)، فالمختار النصب، أو لغيره مثلها إن كانت (أل) للّتعريف مثلها فى (ڑ) فالمختار النّصب أو لغيره مثلها فى **(اليسع)**[١] فالمختار الرّفع[٢]، ولذلك قال: "والنّصب عندى حسنٌ على قراءة النّاس"[٣].

المطلب الثانى

تابع المنادى المبنى مبنيا.

فإذا كان تابع المنادى المبنى نسقًا بغير (أل)، أو بدلاً فإنه يعطى حكم المنادى أعنى: وجوب ضمه. <u>فأمَّا عن العطف</u> فيقول المبرد: "اعلم أنَّ المعطوف على الشئ يحلُ محلَّه؛ لأنَّه شريكه فى العامل نحو: مررت بزيدٍ وعمروٍ، وجاءنى زيدُ و عمروُ، فعلى هذا تقول: (يا زيدُ وعمروُ أقبلا)، و(يا زيدُ وعبدَالله أقبلا) ؛ لأنَّ (عبدالله) إذا حل محل (زيد) فى النداء لم يكن إلا نصبًا" [٤].

<u>وفى تعليله لوجوب بنائه فى هذه الحاله يقول ابن يعيش</u>: " لأنَّ العلّة الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة فى الثّانى ؛ لأنَّ حرف العطف أشرك الثّانى فى حكم الأوّل"[٥]؛ لأنك إذا قلت: (يازيدُ وعمرو) فكأنك قلت: (يا زيدُ ويا عمرو) [٦]

<u>وأما البدل</u>: فنحو: (يازيدُ بشرُ) بالضم، وكأنّ وجهه أن البدل عمل فيه تكرار العاملُ وهو الحرف هنا، وهو لا يدخل على ما فيه (أل)، وقال ابن يعيش: " لأنّ عبرة البدل أن يحلّ محلَّ الأول، ولو أحللته محل الأول لم يكن فيه إلا البناء" [٧]، وهو فى حكم المنادى المستقل لو قلت: يا زيدُ [٨].

<u>تقول من ذلك</u>: يا زيدُ بطةُ، ويا سعيدُ قفةُ، فـ (بطةُ، وقفةُ) بدلان من (زيدُ) و(سعيدُ) ؛لأنهما علمان مفردان، وحرف النداء فى حكم المباشر لهما، فيبنيان على الضم [٩]

---

(١) <u>اليسع</u>: تكون لام التعريف هنا زائدة؛ لأن الاسم علم وليس بصفة، فيجري مجرى العباس والحارث. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها٢/ بتصرف٢٢٤.

(٢) أوضح المسالك ٣٦/٤، ينظر: شرح المفصل ٣/٢.

(٣) المقتضب ٢١٣/٤.

(٤) االسابق ص٢١١.

(٥) شرح المفصل ٣/٢.

(٦) المحرر فى النحو ٧٧١/٢.

(٧) شرح المفصل ٣/٢.

(٨) شرح ابن عقيل ٢٢/٣ بتصرف، وينظر: أوضح المسالك ٣٦/٤ .

(٩) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ١٦/٣.

لأنهما مفردان، لا يجوز نصبهما ؛ لأنَّ البدل المفرد كأنَّه منادى مفردٌ من حيث إنَّ حرف النداء يُقدر مع البدل،فإذا قلت: (يا زيدُ بطةُ، ويا زيدُ عمروُ) فكأنك قلت: (يا زيدُ يا عمروُ)، و (يا سعيدُ يا قفةُ) ؛ لأنَّ البدل عندهم بمنزلة المنادى نفسه [١].

ولا فرق فى ذلك بين الواقع بعد مضموم، والواقع بعد منصوب، فما كان منهما مفرداً ضمّ كما يضم لو وقع بعد (يا)، وما كان منهما مضافًا نُصب كما يُنصب بعد (يا) [٢]، [٢]، فيقال فيهما: (يا غلامُ زيدُ)، و (يا بشرُ عمرو) فيبنى (زيداً) فى بدليته، و (عمراً) فى عطفه كما يبنيهما لو استقلا بالنداء،وكذلك تفعل بهما بعد المنصوب[٣].

وإنما كان كذلك ؛ لأن البدل يُقدر معه مثل عامل المبدل، والمعطوف بحرف شبيه به لصحة تقدير العامل مثله، ولاستحسان ظهوره توكيداً، كما يظهر مع البدل[٤] .

وقد نقل ابن مالك مخالفة المازنىّ والكوفّيين فى التابع (العطف) غير المقترن بأل فقال: "خلافًا للمازنى والكوفيين فى تحويز: يازيدُ ويا عمرا" [٥] قياساً على المنسوق المقرون بأل[٦] .

****وإلى ما سبق أشار النّاظم بقوله:**

تَابِعُ ذِى الضَّم المُضَافُ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ (أَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ)

وَمَا سِوَاهُ انَصِبْ أَوْ ارْفَعْ واجْعَلاَ كَمُسْتَقِـلٍّ نَسقًـا أَوْ بَـدَلاً

وَإِنْ تَكُنْ مَصْحُوبُ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيْـهِ وَجْهَان وَرَفْـعُ يُنْتَقَى[٧]

****وقد أشار إلى مذهب المازنى والكوفيّين فقال:**

وَ نَحْوُ (زَيدٍ) فِى النِّدا إِنْ نُسِقَا يُنْصَبُ عِنْدَ المَازِنِى مُطْلَقًا [٨] .

الفصل الخامس
المنادى مكرراً، و مضافاً
المبحث الأول

---

(١) الهمع ٢/٤٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٣.

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/١٧٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/١٣.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٨١، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٤، وشرح الأشمونى ٣/٢٢١.

(٦) حاشية الصبان ٣/٢٢١.

(٧) الألفية بشرح ابن عقيل ٣/٢١٩، ٢٢٠.

(٨) الكافية الشافية ٢/١٤.

المنادى المبنى مكرراً

إذا كان المنادى مضافاً وكرّر المضاف دون المضاف إليه، وذلك نحو: يازيدُ زيدِ عمروٍ، فإنّه يجوز فيه وجهان: **أحدهما**: نصب الأوّل والثّانى، **والوجه الآخر**: ضمّ الأوّل ونصب الثانى[١]، وعلى كلا الوجهين:" فلا بُد من نصب الثّانى[٢]، وقد أشار إلى إلى ذلك سيبويه بقوله: "هذا باب يكرر فيه الإسم فى حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: (يازيدَ زيدَ عمروٍ)"[٣]، ثم قال: "وذلك لأنّهم قد علموا أنَّهم لو لو لم يكرّروا الإسم كان الأوّل نصبًا، فلمّا كرّروا الاسم توكيداً، تركوا الأول على الذى يكون عليه لولم يكرر" [٤] ، وقال – أيضًا –: " وإن شئت قلت: **يا تيمُ تيمَ عدىً**، كقولك: يا تيمً أخانا ؛ لأنك تقول هذا تيْمُ عدِيٍّ، كما تقول: هذا تيْمُ أخونا " [٥] ، وكقول وكقول الشاعر:

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ الليْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ [٦].

تعيّن نصب الثّانى، وجاز فى الأول وجهان الضمّ والفتح[٧]. يقال: **ياسعدُ سعدَ الأوس**[٨]. **الأوس**[٨].

---

(١) شرح المفصل ١٠/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧/٢.

(٣) الكتاب ٢٠٥/٢.

(٤) السابق ص ٢٠٦.

(٥) السابق ص ٢٠٧.

(٦) شرح ألفية ابن مالك ص ٤١١ دون نسبة من بحر الرجز، والبيت لعبدالله بن رواحة فى الخزانة ٣٠٢/٢، ٣٠٤، والدرر اللوامع ٣٧٩/٢، ومنحة الجليل ٢٢٤/٣، قاله فى (زيد بن أرقم) وعدة السالك ٢٥/٤، ولبعض ولد جرير فى الكتاب ٢٠٦/٢، بالبيت الأول، ولبعض بنى جرير فى شرح المفصل ١٠/٢، لأحدهما فى شرح الشواهد ٢٢٧/٣ رقم (٩٢٦)، ولم ينسب فى شرح الأشمونى ٢٢٧/٣، رقم (٩٢٦) بالأول فقط، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٣ رقم (٣١٢)، والمقتضب ٢٣٠/٤، ومغنى اللبيب ٥٢٨/٢ رقم (٦٩٨) ٧١٣/٢ حتى قوله (اليَعْملاَتَ) فقط، والمقتضب ٢٣٠/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧/٢، واللامات للزجاجى ص ١٠٢، وتاج العروس مادة (ع.م.ل)، واللسان مادة (ع.م.ل): " واليعملات بفتح الياء والميم النوق القوية على العمل ؛ والذُبَّل: جمع ذابل أو ذابلة أى ضامرة من طول السفر "، ينظر: منحة الجليل ٢٢٤/٣.
والشاهد فيه: (يازيدُ زيدَ اليعملات) حيث كرر المنادى المفرد العلم مع إضافة المكرر، فجاز فى الأول الضم والفتح، وتعيَّن فى الثانى النصب، وقد ورد البيت بفتح الأول ونصب الثانى.

(٧) السابق نفسه .

(٨) شرح ابن عقيل ٢٢٣/٣، وينظر: شرح ابن الناظم ص ٤١١.

وقال جرير:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَالَكُمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِى سَوْءَةٍ عُمَرُ [1]

وعن كلا الوجهين يقول سيبويه: "زعم الخليل – رحمه الله – ويونس أنّ هذا كله سواء، وهى لغة للعرب جيّدةٌ" [2].

****الأوجه الإعرابية فى المنادى المكرر مع إضافة الثانى:**

التوجيه الأول: ضمّ الأوّل وفتح الثّانى. إن كرّرت المضاف وحده نحو:**(يا تيمَ تَيْمَ عَدىّ)** فهو منادى على الأصل فى نداء العلم المفرد، مبنىُ على الضم فى محل نصب[3].

ولذلك قال المبرّد: " والأجود:(يا تيمُ تيمَ عديٍّ) ؛ لأنّه لا ضرورة فيه، ولاحذف"[4]

فإن ضمّ الأول كان الثّانى منصوباً على:

(١) **التوكيد**[5]: قال أبو حيان: ولم يذكره أصحابنا؛ لأنَّه لا معنوىٌ وهو ظاهر، ولا لفظىٌ[6]، لاختلاف جهتى التعريف؛ لأن الأول معرف بالعلميّة، أو النداء، والثّانى بالإضافة لأنه لم يضف حتى سُلب تعريف العلميّة[7]، وقد نقل ذلك عنه السيوطى[8]. السيوطى[8].

يقول الشّيخ المرحوم محمّد محى الدّين عبدالحميد:" اعترض جماعة نصب الثّانى على أنّه توكيدُ ، إن كان الأول مضمومًا ؛ وقالوا: لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنويّاً: لأنَّ

---

(١) الكتاب ٢٠٥/٢ لجرير من بحر البسيط، و ٥٣/١ له، وكذا فى شرح الشواهد ٢٢٧/٣ رقم ٩٢٥، وعدة السالك ٢٥/٤، وشرح المفصل ٢١/٣،١٠/٢، ٥٠/٥، والخزانة ٣٥٩/١ ، ١١٦/٢، وأمالى ابن الشجرى ٨٣/٢، ومغنى اللبيب ٥٢٨/٢ رقم ٦٩٩ دون نسبه، والمقتضب ٢٢٨/٤، وبقوله: (يا تيمَ تيمَ عديٍّ) فقط فى شرح ابن عقيل ٢٢٣/٣ رقم ٣١١ دون نسبه، وكذا لم ينسب وبصدره فى شرح الأشمونى ٢٢٧/٣ رقم ٩٢٥، وحاشية الصبان ٢٢٧/٣، والبيت فى ديوانه ص ٢٨٥ .
والشاهد فيه: (يا تيمَ تيمَ عديٍّ) حيث كرر المنادى العلم مع إضافة المكرر،فجاز فى الأوّل الضمّ والفتح، وتعين فى الثانى النصب، وقد ورد الشاهد بالفتح فى كلا الاسمين.

(٢) الكتاب ٢٠٥/٢، وينظر: شرح المفصل ١٠/٢.

(٣) عدة السالك ٢٥/٤.

(٤) المقتضب ٢٢٨/٤.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣، والتوكيد: التوكيد لفظ يتبع الِاسْم الْمُؤَكّد لرفع اللّبْس وَإِزَالَة الاتساع وَإِنَّمَا وَإِنَّمَا تؤكد المعارف دون النكرات ٢٢ ومُظْهَرُهَا ومُضْمَرُهَا.ينظر: اللمع في العربيَّة ص: ٨٤.

(٦) التوكيد اللفظى: إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى.ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ألفية ابن مالك ٢/ ٩٧٨.

(٧) حاشية الصبان ٢٢٨/٣.

(٨) ينظر: الهمع ٤٣/٢، ٤٤.

التّوكيد المعنوى بألفاظ معينةٍ معروفةٍ، وليس هذا منهما، **ولا يجوز أن يكون لفظياً لوجهين:**

أولهما: أن اللفظ الثّنى قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأول، وهو المضاف إليه[١]، ومع هذه الزّيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد فى كمال المعنى[٢].

وثانيهما: أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلمية السابقة عليه وتعريف الثانى بالإضافة يريدون أن يُبينوان بهذين الوجهين أن بين التوكيد والمؤكد إختلافاً، وأن يقرروا أنه إذا اختلف اللفظان لم يصلح أن يكون ثانيهما توكيداً لأولهما [٣] .

(٢) **النّعت:** أجاز السيرافى نصبه على النعت، وتأوَّل فيه معنى الاشتقاق[٤]؛ حيث يشترط فى النعت إما الاشتقاق، أو التأويل به[٥]؛ ى: جعله مشتقًا بتأوله بـ (المنسوب إلى)[٦] وهو ضعيفُ[٧]؛ لأن النعت بالجامد على تأوَّله بالمشتق موقوفٌ على السماع[٨] .

(٣) **أنَّه منادى مضاف مستأنف**[٩]، وانتصب لكونه مضافاً [١٠]، فهو بتقدير (يا)، والفرق بين هذا والبدل: أنَّ هذا يجوز معه ذكر حرف النداء، ولا يجوز ذلك فى البدل، وإن قيل: إنه على تقدير العامل؛ إذ هو عند ذلك القائل كالتقديرالمعنوى الذى لا يتكلّم به [١١] .

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣.
(٢) عدة السالك ٢٥/٤.
(٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣.
(٤) همع الهوامع ٤٤/٢.
(٥) ينظر فى ذلك: الحكم الخاص بالنعت .
(٦) حاشية الصبان ٢٢٨/٣.
(٧) همع الهوامع ٤٤/٢.
(٨) حاشية الصبان ٢٢٨/٣ بتصرف يسير جداً.
(٩) همع الهوامع ٤٣/٢.
(١٠) عدة السالك ٢٥/٤.
(١١) حاشية الصبان ٢٢٨/٣.

(٤)،(٥) **البدل أو عطف البيان:** ولذلك قال ابن هشام: " اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول – كما قدمنا – اتجه كون الثانى بيانًا ؛ لما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين فى نحو قوله: **(يَازَيْدُ زَيْدُ الْيَعَمَلاَتِ)**، إذا ضممت المنادى فيهما "[١] .

(٦) **أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: (أعنى)** [٢]، فهو كالنّعت المقطوع [٣] إلى النّصّب[٤] وعن النّصب على أحد التوابع الثلاثة يقول الشّيخ محمّد محى الدّين عبدالحميد:" وهو فى هذه الأوجه الثّلاثة تابع فى إعرابه لمحلّ الاسم الأول، فقد علمت أنَّه مبنىٌ فى محلّ نصب " [٥] .

التّوجيه الثّانى: فتح الأوّل والثّانى، وإن فتحته ففيه خمسة مذاهب:

أحدهما: وهو مذهب سيبويه: أنَّه منادى إلى ما بعد الثانى[٦]، **والثانى:** مقحم بين المضاف والمضاف إليه، أى: زائد بناءً على جواز إقحام الأسماء[٧]؛ لأنّهم جعلوا الأول والآخر بمنزله اسمٍ واحدٍ، واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إيَّاه فى النداء [٨]، والأصل: يا تيم عدى تيمه، حذف الضمير من الثانى وأقحم [٩]، وأكثرهم يأباه والأصل أنّ الأسماء لا تزاد [١٠] .

وعلى جوازه ففيه: فصلُ بين المتضايفين، وهما كالشّئ الواحد فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها، وذلك قبيح فى غاية القبح [١١] .

---

(١) مغنى اللبيب ٥٢٨/٢.
(٢) ينظر: الهمع ٤٣/٢، وشرح الأشمونى ٢٢٨/٣، وأوضح المسالك ٢٥/٤.
(٣) النّعت المقطوع: قد يُقطعُ النعت، عن كونهِ تابعاً لِما قبلهُ في الإعراب، إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف. ينظر: جامع الدروس العربية ٣/ ٢٢٨.
(٤) عدة السالك ٢٥/٤.
(٥) عدة السالك ٢٥/٤.
(٦) شرح الأشمونى ٢٢٨/٣، وينظر: الهمع ٤٤/٢.
(٧) حاشية الصبان ٢٢٨/٣.
(٨) الكتاب ٢٠٨/٢.
(٩) همع الهوامع ٤٤/٢.
(١٠) عدة السالك ٢٧/٤.
(١١) عدة السالك ٢٨/٤، وينظر: منحة الجليل ٢٢٥/٢.

وكان يلزم أن ينوّن الثانى لعدم إضافته ...وعليه ففتحته غير إعراب ؛ لأنَّهَا غير مطلوبةٍ لعاملٍ،بل فتحته إتباع فيما يظهر، وإن كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزًا حصينًا[١]، قالوا: ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلا فى هذه المسألة خاصة[٢] وقد نص المبرد على هذا الوجه . أيضًا . وعلى هذا قال بعضهم: يكون نصب الثانى على التوكيد [٣]

وثانيهما: وهو مذهب المبرد: أنَّه مضاف إلى محذوف، أى: مماثلُ لما أُضيف إليه الثانى، دلَّ عليه الآخر[٤]، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة[٥]، والثانى: توكيدُ ، أو بيانُ، أو بدلُ [٦]

ولذلك فإنَّ المبرد يقول: " وإما حذفت من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثانى، فكأنه فى التقدير: (يَا تَيمَ عديٍّ يا تيمَ عديٍّ) .. فحذف الأول لبيان ذلك فى الثانى"[٧]، والاسم والاسم الثانى مضاف للاسم الذى بعده، فهو إمَّا عطف بيان على الأول، وإمَّا بدلُ منه، وإمَّا توكيدُ لفظيُّ له، وإمَّا منادى بحرف نداءٍ محذوفٍ [٨]، أو منصوبًا بـ (أعنى)، أو نعتًا [٩] .

الإعتراض عليه:

هذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجهٍ واحدٍ، وهو الحذف من الثانى، لدلالة الأول على المحذوف[١٠] .

وثالثهما: أنَّ الاسمين رُكبا تركيب (خَمْسَةَ عَشَرَ)[١١]،ثم أضيفا[١٢]،ففتحتهما فتحة بناء لا

---

(١) حاشية الصبان ٢٢٨/٣.
(٢) همع الهوامع ٤٤/٢.
(٣) ينظر: المقتضب ٢٢٧/٤.
(٤) شرح الأشمونى ٢٢٨/٣، ٢٢٩، وحاشية الصبان ٢٢٩/٣. بتصرف منهما .
(٥) عدة السالك ٢٨/٤.
(٦) همع الهوامع ٤٤/٢.
(٧) المقتضب ٢٢٧/٤، ٢٢٨.
(٨) عدة السالك ٢٧/٤.
(٩) حاشية الصبان ٢٢٩/٣ بتصرف.
(١٠) عدة السالك ٢٧/٤، ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٢٥/٣
(١١) شرح الأشمونى ٢٢٩/٣.
(١٢) أوضح المسالك ٢٦/٤.

فتحة إعراب[١]، فهما مبنيان على فتح الجزأين، وقد صارا كلمة واحدة[٢]، ومجموعهما منادى مضاف، وهو مذهب الأعلم [٣] ،وقد أضيف هذا المركّب إلى الاسم الواقع بعده، كما يضاف (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواته إلى صاحب العدة، فيقال: (أحدَ عَشَرَ زيْدٍ)، و (خَمْسَةَ عَشَرَ بكرٍ) وعلى ذلك يكون المنادى مبنيًا على فتح الجزأين فى محل نصب لكونه مضافًا [٤]، كما قالوا: **(مَا فَعَلَتْ خَمْسَةَ عَشْرَك)** [٥] .

***الإعتراض عليه:**

قيل فيه: تكلف تركيب ثلاثة أشياء، ولا وجه له ؛ إذ المركّب شيئان فقط، وقال الفارسىّ: الاسمان مضافان للمذكور، وهو ضعيفٌ ؛ لما فيه من توارد عاملين على معمول واحدٍ [٦] .

ورابعهما: وهو رأى الفرّاء، حيث قال: هو والثانى مضافان إلى المذكور [٧]، **وحاصله أنَّ** الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثانى، فكلُ منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة أخذًا من قوله: **(قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا)**أنّ الاسمين مضافين إلى (من) [٨]، وكأنَّ الفرّاء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء فى مذهب (سيبويه) من القول بزيادة الاسم، وما جاء فى رأى المبرد من القول بحذف المضاف إليه، وبقاء المضاف على إعرابه الذى كان له قبل الحذف ،فوقع فيما لا نظير له فى العربيّة، وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحدٍ فإنَّك تعلم أن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه، وفى قوله: أنّ كل واحدٍ من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثانى منهما [٩] .

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٢٩/٣.
(٢) عدة السالك ٢٧/٤.
(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٢٩/٣، وينظر: همع الهوامع ٤٤/٢.
(٤) عدة السالك ٢٧/٤.
(٥) الهمع ٤٤/٢.
(٦) حاشية الصبان ٢٢٩/٣.
(٧) همع الهوامع ٤٤/٢.
(٨) الهمع ٤٤/٢.
(٩) عدة السالك ٢٧/٤.

*** الحقائق المترتّبه على الآراء الأربعة السابقة على ترجيح أحدها كما نصّ عليها شيخ المحققين المرحوم / محمّد محى الدّين عبدالحميد:**

الحقيقة الأولى: أى الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع المنادى المضاف .

الحقيقة الثانية: أنَّ رأى سيبويه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل وأنّ كلّ واحد منها على استقلالة قد ورد فى بعض المسائل مخالفاً لأصله، وأنَّ مذهب أبى العبّاس المبرّد لزم عليه مخالفة الأصل فى أمرٍ واحدٍ، وأن رأى الفراء قد خالف الأصل فى أمرٍ واحدٍ – أيضًا – لكنه ليس مَّما يُغتفر ارتكابه، ومثله رأى الأعلم .

وبعدُ، فقد نظرنا فى هذه المسألة، وفيما يترتّب على كلّ رأى من هذه الأراء، فوجدنا أن أقلها تكلفاً، وأيسرها مخالفةً للأصول المرعية هو رأى أبى العبّاس المبرّد، ومن أجل ذلك كان خليقًا أن يكون هو الرأى السديد فى هذه المسألة، فاعرف ذلك وكن منه على يقين" [1] .

خامسها: للسّيرافىّ: حيث قال السّيوطىّ: " وقال السيرافى: هو على الاتباع والتخفيف، مثل: يازيدُ بن عمرو ؛ لأنَّ الثّانى صفة مثل (ابن)، وليس دونه فى الكثرة" [2] .

****الرأى الراجح:**

يبدو لى والله – تعالى – أعلم – أن ما ذهب إليه الشيخ / محمد محى الدين عبدالحميد فى ترجيحه لرأى المبرد هو عين الصّواب، لا سَّيما مع قلة التكلف فيه، وعدم سلامة غيره من الأراء من الطعن عليها، والتكلّف فيها، فضلاً عن أنَّ ما ذهب إليه المبرد له سند فى العربية، وإن كان قليلاً، وعلى خلاف الأصل فله فى بابه شواهده المدعِّمة له .

س: ماذا لو كان المنادى المكرر وصفًا أو اسم جنس ؟

أجمع البصريون والكوفيون على أنَّه يجوز فى المنادى المكرّر الضمّ والنّصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى، واختلفوا فيما وراء ذلك .

([1]) السابق ص ٢٨.
([2]) همع الهوامع ٤٤/٢.

فذهب علماء البصرة إلى أنَّ الوصف واسم الجنس مثل العلم يجب فى الاسم الثانى منهما النصب، ويجوز فى الاسم الأول منهما الضمّ والنّصب بغير تنوين [١] فهم لا يشترطون فى الاسم المكرر أن يكون علمًا [٢] .

وذهب علماء الكوفه – إلى أنَّ هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى، فأمَّا الوصف المكرّر نحو: **(يَا مَاجِدُ مَاجِدَ الأبوين)، و (يَاعَظِيْمُ عَظِيْمَ الخُلُقِ)**، فقد ذكر المحقّقون عنهم أنهم يوجبون فى ثانى الوصفين النّصب بغير تنوين، ويُجيزون فى أوّل الوصفين الضم من غير تنوين، والنّصب مع التّنوين، فيقولون على الثّانى: **(يَا صَاحبًا صَاحِبَ بكرٍ)** وأمَّا اسم الجنس نحو: **(يَارَجُلُ رَجُلَ المَرُوْأَةِ وَالنَّجْدَةِ)، و (يَارَجُلُ رَجُلَ المُلِمَّاتِ)**، فأوجبوا فى أول الاسمين الضم [٣] وأوجبوا فى ثانى الاسمين النصب [٤] .

* ***وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:**

فِيْ نَحْوِ (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضمُّ وافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ [٥]

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٦/٤.
(٢) شرح الأشمونى ٢٢٩/٣ بتصرف يسير.
(٣) نفس الأوجه السابق الحديث عنها فى المنادى العلم المكرر.
(٤) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٦/٤ بتصرف يسير.
(٥) الألفية بشرح ابن عقيل ٢٢٢/٣.

المبحث الثاني
المنادى مضافًا لياء المتكلّم مبنيًّا في أحد اللّغات
المطلب الأوّل
اللّغات الواردة فى المنادى صحيح الآخرالمضاعف إلى ياء المتكلّم

إذا أضفت المنادى صحيح الآخر إلى ياء المتكلّم ففيه عدّة لغات:

أحدها: وهو أجودها حذف الياء[1]، والاكتفاء بالكسرة[2]، وذلك قولك: يا غلامِ أقبل، ويا قومِ لا تفعلوا، ويا جاريتِ أقبلى، قال الله–**عزوجل**–: ﴿ ﴾[3]، وقال ﴿ ﴾[4]، وكذلك كل ما أتى منه في القرآن من **(ذا)** كقوله: ﴿ ﴾[5]، ﴿ ﴾[6]، وحذف الياء التي أضيف إليها المنادى أكثر من ثبوتها[7]؛ لأنَّ كسر الحرف السابق عليها يدل عليها[8].

وإنّما كان حذفها الوجه ؛ لأنَّها زيادةٌ في الاسم غير منفصلةٍ من معاقبة للتّنوين حالةٌ في حالة، فكان حذفها هنا كحذف التّنوين من قولك: يا زيدُ، ويا عمروُ، وكانت أحري بذلك إذ كانت تثبت في الموضع الذي يثبت فيه التّنوين، وذلك إذا التقي ساكنان وهى أحدهما تقول: (جاءني غلامي العاقلُ، وجاءني زيدٌ العاقلُ)، فتحرك التنوين لالتقاء الساكنين، وتحذف الياء لالتقاء الساكنين، ومع هذا فإنَّ الياء والكسرة تستثقلان والكسرة تدلّ على الياء، فإذا حذفتها دلّت عليها كسرتها، وأوضحت لك هذا المعنى، فهذا **القول المختار**[9].

هذا وقد نُقل اشتراط كون الاسم المضاف للياء مشتهراً بإضافته إلى الياء،وعليه فلا يصح أن يقال في عدو: (يا عدوِ) بحذف الياء لفقد ذلك الشرط[10].

---

(١) المقتضب ٢٤٥/٤ بتصرف.
(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٣٠/٣ .
(٣) سورة هود من الآية ٥١ .
(٤) سورة الزمر من الآية ١٦ .
(٥) سورة نوح من الآية ٢٦.
(٦) سورة إبراهيم من الآية ٣٧، وينظر: المقتضب ٢٤٥/٤، ٢٤٦ .
(٧) شرح الكافية الشافية ٢٠/٢ .
(٨) توجيه اللمع ص ٣٢٨، وينظر: المساعد ٣٧٥/٢ .
(٩) المقتضب ٢٤٦/٤ .
(١٠) حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٣٠/٣ بتصرف .

الثّاني: ثبوتها ساكنةً[١]، فتقول: يا غلامِيْ أقبل، ويا صاحبِيْ هَلُمَّ[٢]، فالإثبات الأصل، والإسكان للخفّة[٣]، ونحو:**ژ ۀ ہ ہ ہ ھ ژ**[٤]، وحجة من أثبتها أنَّها اسمٌ اسمٌ بمنزلة (زيدٍ)، فقولك:يا غلامي بمنزلة: يا غلام زيد، فلمَّا كان اسماً، والمنادى غيرها ثبتت[٥].

الثّالث: أن تثبت الياء متحرّكةً[٦]، وثبوتها ساكنةً أكثر من ثبوتها متحركةً[٧]، فيقال:(يا فيقال:(يا غلامِيَ بالفتح[٨]، فتثبت الياء على أصلها وأصلها الحركة، والدّليل على على ذلك أنَّها اسمٌ على حرفٍ، ولا يكون اسمٌ على حرفٍ إلَّا وذلك الحرف متحركٌ، وهو أقلّ ما يكون عليه الكلم فيختلُّ[٩]، نحو: **ژ ۀ ہ ہ ھ ژ** [١٠] .

الرابع: قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً نحو: ژ ۓ ژ[١١]؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنَّ الألف أخف من الياء ... والظاهر أنَّ هذه الألف اسمٌ ؛ لأنَّها منقلبةٌ عن اسمٍ، وينبغي أن يُحكم بأنَّها مضافٌ إليه، وأنَّها في محل جرٍّ [١٢].

الخامس: حذف الألف والاجتزاء بالفتحة: فأجازه **الأخفش، والمازنيّ، والفارسيّ** [١٣]، وقلبها ألفاً أكثر من حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها[١٤] نحو: يا غلامَ[١٥]، بالاستغناء عنها بالفتحة كما استغنى بالكسرة عن الياء[١٦].

---

(١) شرح الأشمونى ٢٣٠/٣، وينظر: توجيه اللمع ص٣٢٨ .
(٢) المقتضب ٢٤٧/٤ .
(٣) توجيه اللمع ص ٣٢٨ .
(٤) سورة الزخرف من الآية ٦٨، وينظر: شرح الأشمونى ٢٣٠/٣ .
(٥) المقتضب ٢٤٧/٤ .
(٦) السابق نفسه .
(٧) شرح الكافية الشافية ١٨/٢ .
(٨) توجيه اللمع ص ٣٢٨ بتصرف يسير .
(٩) المقتضب ٤٤٧/٤، وينظر: توجيه اللمع ص٣٢٨، والمساعد ٣٧٥/٣.
(١١) سورة الزمر من الآية ٥٣، وينظر: شرح الأشموني ٢٣٠/٣ .
(١١) سورة الزمر من الآية ٥٦، وينظر: شرح الأشمونى ٢٣٠/٣.
(١٢) حاشية الصبان ٢٣٠/٣ .
(١٣) شرح الأشمونى ٢٣٠/٣.
(١٤) شرح الكافية الشافية ١٨/٢ .
(١٥) شرح التسهيل ٢١٨/٣ بتصرف .
(١٦) المساعد ٣٧٥/٢ بتصرف .

السادس: الاكتفاء عن الإضافة بنيَّتها، وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد[١]، ومنه قراءة بعض القراء: **ژ رَبُّ ژ ژ ژ ژ**[٢]، وحكي **يونس** عن بعض العرب: "يا أمُّ لا تفعلي"، وبعض العرب يقول: "يا ربُّ اغفر لي"، و "يا قومُ لا تفعلوا"[٣].

أمَّا المعتل آخره ففيه لغةٌ واحدةٌ وهي ثبوت يائه مفتوحةً نحو: يا فتايَ، ويا قاضِيَّ[٤].

المطلب الثّانى

نداء (أب وأم) مضافين إلى ياء المتكلّم:

ينادى (أب، وأم)، وهما مضافان إلى ياء المتكلّم، وحينئذ ففيهما اللغات التالية:

اللغة الأولى: (ياأَبْتِ) بالكسر[٥] بحذف التّاء، وبقاء الكسرة دليلاً عليها، وكسرها هو الأقيسُ[٦]؛ لأنَّ الكسرة عوضٌ عن الكسر الذى كان يستحقه[٧] ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الإضافة، والأصل: (يا أبى، ويا أمَّى)، فحذفت الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها، ثم دخلت التاء عوضًا منها ،والدليل على أن التاء فى (يا أبت، ويا أمتِ) عوض من الياء، أنَّهما لا يكادان يجتمعان[٨]؛ لئلا يجتمع بين العوض والمعوض منه[٩] ، وأمَّا وأمَّا قوله:

---

(٥) يظهر أنَّ قائله يحذف الياء والكسرة، ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمةً مشاكلةً للمفرد المبني، فهو منصوبٌ تقديراً بفتحةٍ مقدرةٍ منع من ظهورها ضمةُ المشاكلة . ينظر: حاشية الصبان ٢٣١/٣ .

(٢) سورة يوسف من الآية ٣٣، والقراءة في المحتسب ٦٩/٢ حيث قال:" هذا عند أصحابنا ضعيف ضعيف أعني: حيث حرف النداء من الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لـ(أيُّ)، وقد عزا السمين الحلبي قراءة الكسر للعامة معللاً بأنَّه مضاف لياء المتكلم واجتزئ عنها بالكسرةٍ . ينظر: الدر المصون ١٨١/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨/٢ . .

(٤) شرح الأشموني ٢٣١/٣ . .

(٥) شرح المفصل ١٢/٢.

(٦) شرح الأشمونى ٢٣٤/٣.

(٧) حاشية الصبان ٢٣٤/٣.

(٨) أوضح المسالك ٣٩/٤.

(٩) شرح المفصل ١٢/٢.

يَا أَبَتِى لاَزِلتَ فِينَا فَإنمَا لَنَا أَولُ فِى العَيْشَ مَا أَنْتَ دائمًا [١]

فضرورة[٢]، وأجازه كثير من الكوفيّة مطلقاً[٣]، وعلى أنَّها للتّأنيث: أنَّه لا يجوز إبدالها فى الوقف هاءً[٤]، فأمَّا دخول التّاء على (الأم) فلا إشكال فيه ؛ لأنَّها مؤنثةٌ ، وأمّا دخولها على الأب فلمعنى المبالغة[٥] .

<u>اللّغة الثّانية:</u> (يا أبتَ) بالفتح [٦] وهو الأقيسُ[٧]؛ لأنّ التّاء عوضٌ عن الياء، وحركتها وحركتها الفتح[٨] .ومن قال: (يا أبتَ) بالفتح فيحتمل أمرين: **أحدهما:** أن يكون مثل: (يا طلحةُ أقبل)[٩] **<u>ووجهه:</u>** أن أكثر ما يُدعى هذا النحو ممَّا فيه تاء التّأنيث مرخّمًا [١٠]،فلمّا كان كذلك ورُدَّ المحذوف، تُرك الآخر يجرى على ما كان عليه فى التّرخيم من الفتح، ولم يعتد بالهاء، وأقحموها كما أنه لما كثُر ما يقول العرب:(اجتمعت اليمامة)، وهو يريدون: أهل اليمامة، فلما ردوا إلى الأصل جروا على ما كانوا عليه من التّأنيث، فقالوا: (اجتمعت أهل اليمامة)، ولم يعتدوا بالأهل، وجعلوه من قبيل المقحم

***<u>واختُلف فى الوقف على التّاء من (يا أبتِ، ويا أمتِ)</u>، فذهب الفراء** إلى أن الوقف عليها بالتاء؛ لأنّها قد صارت عوضًا، فعُوملت معاملة ما عُوض به، فكما لا يجوز قلب الهاء إلى التاء فكذلك هذه، **ومذهب غيره من النحويّين** أن الوقف عليها بالهاء ؛ لأنَّها علامة التأنيث على كلِّ حالٍ، وإنما كانت عوضًا وهو الصحيح [١١]،ويجوز فى (يا أمتَ) وحده أن يقول:يا أمَّ [١٢] .

---

(١) شرح الأشمونى ٢٣٥/٣ رقم ٩٣ دون نسبه من بحر الطويل، وشرح الشواهد ٢٣٤/٣، رقم ٩٣ . <u>والشاهد فيه</u>: (يا أبتِى) حيث نودى(أبت)فلم تحذف ياء الإضافة، وهذا جمع بين العوض والمعوض، وقيل: ضرورة شعرية .

(٢) شرح الأشمونى ٢٣٥/٣.

(٣) شرح الشواهد ٢٣٥/٣.

(٤) أوضح المسالك ٣٩/٤

(٥) شرح المفصل ١٢/٢.

(٦) السابق نفسه.

(٧) شرح الأشمونى ٢٣٤/٣.

(٨) حاشية الصبان ٢٣٤/٣.

(٩) كما تقول فى ترخيم طلحة: يا طلح، ينظر: شرح جمل الزجاجى ١٠١/٢ .

(١٠) <u>التّرخيم</u>: سيرد تعريفه فى موضعه من البحث.

(١١) شرح جمل الزجاجى ١٠١/٢.

(١٢) السابق نفسه .

الوجه الثّانى: أن يكون أراد: (يَا أَبَتَا)، فحذف الألف تخفيفًا، وساغ ذلك أنَّها بدلٌ من الياء، فحذفوفها، كما تحذف الياء، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف، كما أن الكسرة تبقى دليلاً على الياء[١] .

اللغة الثّالثة: (يا أَبَتَ) أما من قال: (يا أبتَا)، فإنه أراد الياء، إلّا أنَّه استثقلها فأبدل من الكسرة فتحة، ثم قلبها ألفاً ؛ لأنها متحركة مفتوح ما قبلها[٢] .

* **فإن قيل**: كيف جاز الجمع بينهما، وهذه الألف عوضٌ من الياء، وأنت لا تجمع بين الياء والتاء؟

فالجواب: أنّه لما لم يكن يُلفظ بالتاء عُوض منه استجازوا ذلك، ومن أجاز (ياعلامَ) بحذف الألف فإنه يُجيز أن يقول: يا أبتَ، ويا أمتَ[٣].

والجمع بين التاء والألف ممتنع عند الأشمونى ؛ لأن الألف عوض من الياء .

وما ورد من ذلك شعراً فضرورة كقوله:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا [٤]

وتلحق الهاء الألف فى هذا الباب فى الوقف، فإن وصلت حذفت الهاء[٥]، وهذا يدل يدل على أنَّها تاء التأنيث، وقد قرئ بالوجهين فى السبع، ورُسمت فى المصحف بالتاء[٦].

اللغة الرابعة: (يَا أَبَتُ)، وقد جاء الضم – أيضًا – نحو: (يا أبتُ)، و (ياأمتُ) لإجرائه مجرى المفرد المعرفة، ولم ينكره ابن الحاجب لقلته [٧] .

---

(١) شرح المفصل ١٢/٢.

(٢) شرح الأشمونى ٢٤٣/٣.

(٣) شرح جمل الزجاجى ١٠١/٢.

(٤) شرح الأشمونى ٣٤٢/٣، بتصرف، والبيت فى ص ٢٣٥ دون نسبه من بحر الرجز رقم ٩٣١، ٩٣١، وهو لرؤبة فى شرح الشواهد ٢٣٥/٣ رقم ٩٣١ .

والشاهد فيه: (١) (يَا أَبَتَا) حيث نودى (أبتَ) بحذف الياء مع التعويض بالتّاء عنها، وجمع بينها وبين الألف التى هى عوض من الياء أيضًا، وهذا جمع بين العوض والمعوّض .

(٢) (عَسَاكَا) حيث وقع الضمير المنصوب المتصل بعد (عسى)، وهذا شاذ.ينظر: شرح الشواهد ٢٣٥/٣

(٥) شرح جمل الزجاجى ١٠١/٢.

(٦) شرح الأشمونى ٢٣٥/٣.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٣٣٩/١.

يقول الأشمونى: " اختلف فى جواز ضم التاء فى (يا أبت)، و (يا أمت)، فأجازه الفراء، وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: (يا أبتُ)، و (يا أمتُ) بالضم، وعلى هذا فيكون فى ندائها عشر لغات الست السابقة فى نحو: (يا عبد)' وهذه الأربعة.. تثليثُ التاء، والجمع بينها وبين الألف"[١].

* **وإذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياءً مشددةً** كـ (بُنَيَّ)، قيل: (يا بُنَيِّ)، و(يا بُنَيَّ) لا غير، فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فراراً من توالي الياءات، مع أنَّ الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين، ليس بعد اختيار الشئ إلا لزومه، والفتحُ على وجهين: أحدهما: أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا، ثم التزم حذفها؛لأنَّها بدلٌ مستثقلٌ ففتحت ؛ لأنَّ أصلها الفتح كما فتحت في (يدي) ونحوه[٢].

** **وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله**:

وَاجْعَلْ مُنَادَىْ صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَاَ عَبْدِيَا[٣]

** **وقال أيضا بعد أن كرّر ذكر البيت السابق:**

وَالضَمُّ مَعَ نِيَّةِ يَاءِ النَّفْسِ قَدْ	رَوَوْا كـ(رَبُّ السِّجْنُ)فَاحْفَظْ مَاوَرَدْ ورد
وَ (يَابُنَيِّ) (يَابُنَيَّ فِي بُنَيِ	قُلْ وَسِوَىْ هَذَيْنِ مَمْنُوْعٌ لَدَىّ[٤]

(١) شرح الأشمونى ٣/٢٣٥.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٨ .
(٣) الألفية بشرح الأشمونى ٣/٢٣٠ ..
(٤) الكافية الشافية بشرح ابن مالك ٢/١٨ .

الفصل السادس

نداء كنايات الأعلام وبعض ما يلزم النداء [١] .

المبحث الأوّل

ممَّا يبنى بناءً عارضًا (فلانُ وفلانةُ) من كنايات الأعلام

من المعلوم أنَّ (فلان وفلانةُ) فى غير النداء كلمتين معربتين، وهما من كنايات الأعلام ، وعن المقصود **بالكناية** يقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ المراد بالكناية: التعبير عن المراد بلفظٍ غير الموضوع لضربٍ من الاستحسان والإيجاز"[٢] .

فى الرجال والنساء، إمَّا لإضراب المتكلم عن ذلك نسيانًا أو إبهامًا، وليس بعلمٍ فى الجنس؛ لأنَّ علم الجنس إنَّما يكون فى البهائم لاستواء آحاد الجنس فيها بالنسبة إليها[٣]

<u>وعن (فلان) يقول سيبويه</u> " وأمَّا (فلان) فإنَّما هو كناية عن اسمٍ سمى به المحدّث خاصُ ُغالبُ "[٤]، ولذلك فابن فارس يقول: "الفاء، واللام، والنون كنايةً عن كلِّ أحد"[٥] .

وكنواً بفلان، وفلانة عن (زيد، وهند) علمين لمذكر من ذوى العقل، ومؤنث من ذوات العقل[٦] فى جميع المواضع، لا يخصُّ موضعًا بعينه، كما اختص (فُلُ، وفُلةُ) فى النداء[٧]. و(فلان، وفلانه) علمان، لا يُثنيان، ولا يُجمعان، وأمرهماّ فى لحاق التاء للمؤنث، وهو علم، وإنمَّا تلحق للفرق بين الصفات[٨] .

***<u>والدليل على أنّها أعلام</u>:** منع (فلانة) من الصّرف، فلولا تقدير العلميّة لم يجز صرفه، فوجب تقديرها كذلك، وإذا وجب تقديرها فى (فلان) وجب تقديرها فى (فلانه) ؛ لأنَّ نسبة (فلانة) إلى المؤنّث نسبة (فلان) إلى المذكّر، والتذكير والتّأنيث لا أثر له فى

---

(١) من الأسماء أسماءُ لازمت النداء، فلم يُتصرف فيها، بأن لا تستعمل مبتدأ، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مجروراً، بل لا تستعمل إلاَّ فى النداء، ينظر: همع الهوامع ٤٥/٢.

(٢) شرح المفصل ٤٨/١.

(٣) التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان ٢٣٤/٢.

(٤) الكتاب ٢٤٨/٢.

(٥) مقاييس اللغة ٤٤٧/٤ مادة (ف.ل.ن).

(٦) التذييل والتكميل ٣٣٣/٢ بتصرف.

(٧) المسائل البصريات ٦٢٧/١، وينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ١٠٧/١.

(٨) همع الهوامع ٢٤١/١، ٢٤٢.

العلميّة، ولا إثباتها، وإذا لم يكن لا أثر فى ذلك، وقد وجب لـ(فلانة) العلمية وجب لـ (فلان) – أيضًا – العلمية.

الثانى: أنّهم امتنعوا من دخول الألف واللّام عليهما، فلولا العلمية لجاز دخول اللام عليهما هو إذا ثبت أنَّها أعلامُ ، فليست كوضع (زيدٍ وعمروٍ)، وإنَّما هى كوضع (أسامة) وبابه [١] .

***والدليل على صحة ذلك**: إطلاقها كناية على كل علم وكذلك باب (أُسامة) [٢]، ولم يثبت استعمالها إلا حكايةً؛ لأنَّهَا اسم اللفظ الذى هو علم لاسم مدلول العلم، فلذلك لا يقال: (جاءنى فلانُ)، ولكن يُقال: قال زيدُ : (جاءنى فلانُ)[٣]، ولا يجوز تنكير (فلان)كسائر الأعلام، فلا يُقال: (جاءنى فلانُ ، وفلانُ آخر) إذ هو موضع للكناية عن العلم[٤] .

وعن منع (فلانة) من الصرف يقول الرضى: " وهى فى منعها من الصرف تجرى مجرى (أَفْعَل) بمعنى (أحمق)، فإنه يجرى مجرى المكنى عنه فى الامتناع من الصرف[٥] .

وقد وردت ممنوعة من الصرف فى قوله:

فُلانَةُ أَضْحَتْ خِلَّةً لِفُلاَنِ[٦]

وقد علّق ابن الحاجب على ورود(فلان) منونًا فى القرآن الكريم فى قوله – تعالى **چ ۀ ہ ہ ہ ہ چ**[٧]، فقال: "فهو إذن اسم الاسم"[٨] ، بينما رد الرّضىّ على من ادعى منع صرف (فلان) فقال: "وهو مُنْتَقَضُ ما روى الأصمعىّ عن مرار العبسىّ:

---

(١) يقصد به: علم الجنس

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل ١٠٧/١.

(٣) السابق ص ١٠٨.

(٤) شرح الرضى على الكافية ٢٥٩/٢.

(٥) السابق نفسه.

(٦) همع الهوامع ٢٤٢/١ بتصرف دون نسبة من بحرالبسيط رقم ١٩٥.
والشاهد فيه: (فُلانةُ) حيث وردت ممنوعه من الصرف، فرفعت بضمة غير منونةٍ وهذا دليل علميتها.

(٧) سورة الفرقان من الآية رقم (٢٨).

(٨) الإيضاح فى شرح المفصل ١٠٨/١.

سَكَنُوا شَبِيْتًا وَ الأَحَصَّ وَ أَصبَحُوا نَزَلَتْ مَنَازِلُهُمْ بَنُو ذُبْيَانِ

وَإِذَا فُـلانُ مَاتَ عَنْ أُكْرومَـةٍ سَدُّوا مَعَاوِزَ فَقدِهِ بِفُلانِ[1].

وبقول معن بن أوس:

أَخَذْتُ بِعَيْنِ المَالِ حَتّى نَهَكْتُهُ وَ بِالدَّيْنِ حَتَّى مَا أَكَادُ أُدَانُ

وَحَتَّى سَأَلْتُ القَرْضَ عِنْدَ ذَوِى الغِنَى وَرَدَّ فُلاَنُ حاجَتِـى بِفُلاَنِ [2]

<u>وأمّا عن استعمالهما فى غير الأناسى</u> فيقول ابن فارس: " فإن كان فى غيرهم قيل: ركبتُ الفلانة، والفرس الفلان" [3] كأنَّهم أرادوا أن يفرّقوا بين كنايات أعلام الأناسىّ وكنايات أعلام البهائم بهذه الزّيادة [4] .

<u>وكانت هذه الزّيادة أولى الوجهين</u>:

<u>أحدهما</u>: أنّ تلك أكثر، **<u>والآخر</u>**: أنّ تلك هى الأصل المحتاج إليه فى التّحقيق، وهذه محمولة عليها [5] .

([1]) شرح الرضى على الكافية ٢٦٠/٣ لمرار العبسى من بحر الكامل رقم (٥١٧) .
والشاهد فيه: (فلانُ) حيث صرف (فلان) وهذا دليل على أنه غير ممنوع من الصرف.

([2]) السابق نفسه رقم (٥١٨) لمعن بن أوس من بحرالبسيط.
والشاهد فيه: (فلانُ) حيث ورد مرفوعاً بالضمة الظاهرة، فأول تنوينه على الصرف.

([3]) مقاييس اللغة ٤٤٧/٤ مادة (ف.ل.ن)، وينظر: الصحاح مادة: (ف.ل.ن).

([4]) الإيضاح فى شرح المفصل ١٠٨/١.

([5]) السابق نفسه.

المبحث الثانى
ممّا يُبنى بناءً عارضًا بعض المفردات الملازمة للنّداء
المطلب الأوّل
فل وفلةممّا يلازم النّداء

من الأسماء ما لا يُستعمل إلّا فى النّداء نحو: (يا فُلُ) أى: يا رجُلُ[١] .

يقول ابن هشام:" و (فُلٌ)، و (فُلَةٌ) بمعنى رجل وامرأة "[٢]، ومن ذلك قولهم للّرجل: (يا فُلُ) بمعنى: (يا فُلانُ)، وللمرأة: (يافُلَةُ) بمعنى: (يا فُلانَةُ)[٣] .

قال أبو حيان، ومذهب سيبويه أنَّهما كنايتان عن نكرة من يعقل بمعنى: يا رجلُ، ويا امرأةُ [٤] من جنس الإنسان لا مطلقًا[٥].

وقال ابن مالك، وجماعة، بمعنى: (زيد)، و(هند) ونحوهما، وهو وَهَمُ، وإنَّما بمعنى: (فلان) و(فلانة) [٦]، وممّن قال به – أيضًا – ابن عصفور حيث قال: "فهو كناية عن علم، ولا يستعمل أبداً إلّا فى النّداء " [٧] .

***ويبدو لى** أنَّ الرأى فى ذلك ما رأى سيبويه، فهما كنايتان عن علمين لمذكر (يا فلُ) بمعنى: (يا محمد)، ولامرأة: (يا فُلةُ) بمعنى: (يا هند) وليستا كنايةً عن نكرتين لمذكر ولمؤنث ؛ لأنَّهما لو كانتا كنايةً عن نكرتين لكانت (فلانة) ،أمّا وقد منعت من الصرف فهذا دليل على علميتها، وبالتالى فـ(فلان) مثلها . والله أعلم بالصواب .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٢٩/٣.
(٢) أوضح المسالك ٤٢/٤.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢٠/٢، ٢١ بتصرف يسير جداً .
(٤) همع الهوامع ٤٥/٢، وينظر: شرح الأشمونى ٢٣٦/٣.
(٥) حاشية الصبان ٢٣٦/٣.
(٦) أوضح المسالك ٤٢/٤.
(٧) شرح جمل الزجاجى ١٠٨/٢.

المطلب الثانى
الخلاف بين النحاة فى (فلُ) و (فلَةُ) الملازمتين للنّداء

اختلف النّحاة فى (فُلُ) و (فُلَةُ) المستعملين فى النّداء:

فذهب سيبويه وجمهور البصريّن إلى أنّهما كلمتان مستقلتان عن (فُلان، وفلانة) وقد أكدت على ذلك التى جاء فيها: " وأمَّا قول العرب: (يَا فُلُ أَقْبِلْ) فإنَّهم لم يجعلوه اسمًا حذفوا منه شيئًا يثبت فى النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة (دم)" [١] .

وليس بترخيم (فلان) ولو كان كذلك لقال: (يا فلا) [٢] .

***والدليل على ذلك:** أنّه ليس أحدًا يقول: (يا فُلُ)، فإن عنوا امرأةً قالوا يا فُلةَ [٣] .

و (فُلُ) ممَّا حُذف مِنه حرفُ ، وبُنى على حرفين بمنزلة (دم)، وتركيبه: (ف.ل.ى) بدليل أنه إذا سُميّ به، ثم صُغر قيل:(فُليّ) لأنَّ النداء موضع تخفيف [٤] وليس أصله: أصله: (فلان)، فذاك تركيبه (ف.ل.ن) و (فُلُ) كناية لمنادى،و(فُلان) كناية عن اسم سُمِّى به المحدث عنه خاص غالب، فهما مختلفا المعنى والمادة [٥] .

ومذهب الكوفيّن: أنّ أصلهما (فلان، وفلانة) فرُخّمِا [٦] بحذف آخرهما، وهو النّون، النّون، وحذف الألف التى قبل الآخر، فصارا (فُلُ)، و(فُلَّةُ)، فإذا صغرت (فُلُ) على هذا القول قلت: (فُلَيْن) [٧] .

ورده النّاظم بأنّه لو كان مرخّمًا لقيل فيه: (فُلاَ)، ولما قيل فى التّأنيث: (فُلَةُ) [٨]؛ لأنّه لا يُحذف فى الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مدٍ زائد إلّا إذا كان المرخّم خماسيّا فصاعداً، و(فُلان) على أربعة أحرف فحقُّ ترخيمه: (يا فُلاَ) [٩] .

---

(١) الكتاب ٢٤٨/٢.
(٢) المقتضب ٢٣٧/٤، وينظر: شرح جمل الزجاجى ١٠٥/٢ والإيضاح فى شرح المفصل ١٠٨/١، ١٠٩.
(٣) الكتاب ٢٤٨/٢.
(٤) السابق نفسه .
(٥) همع الهوامع ٤٥/٢.
(٦) شرح الأشمونى ٢٣٦/٣.
(٧) عدة السالك ٤٢/٤ هـ (١) بتصرف يسير جداً.
(٨) شرح الأشمونى ٢٣٦/٣.
(٩) حاشية الصبان ٢٣٦/٣.

كما يُقال فى (عماد): (يا عِمَا) [١]، وإنما بُنى على حرفين لأنّ الترخيم لا يُحذف فيه مدةُ ثُالثة[٢]، وفى الكلمتين لم يتقدم على الألف إلّا حرفان، ولأنَّه لا وجه لتخصيصه بالنداء، مع أنّ أصله – وهو فلان وفلانَه – غير مختص بالنداء [٣] .

وقد نسب ابن عصفور هذا الرأى للفراء، وصحح مذهب سيبويه قائلاً: " وهو الصحيح" [٤] .

ونصّ – أيضًا – على بطلان مذهب الفراء ذاكرًا بعض ما سبق ذكره من تعليلات لرد هذا المذهب فقال: " ومذهب الفراء باطل " [٥] ، وبضعفه قال الشيخ محمّد محى الدّين عبدالحميد [٦].

وقد وافق الناظم الكوفيين فى أنّهما كنايتان عن العلم، وأنَّ أصلهما(فلان، وفلانةُ) وخالفهم فى الترخيم[٧]، وقد دخلهما على مذهب ابن مالك مجرد الحذف تخفيفًا لا ترخيمًا، بينما على مذهب الكوفيين فقد دخلهما خصوص الترخيم [٨] .

أجاز ابن خروف الوجهين، وقال: (فُلُ) لا يُستعمل إلا فى النداء، ويجوز كونه محذوفاً من (فُلا) [٩] .

***الرأى الراجح:**

يبدو لى – والله أعلم – أنَّ الراجح من تلك المذاهب هو قول سيبويه لقوة حجته، وضعف حجة الفريق الثانى، لا سّيما وقد وجهت إليه عدة مآخذ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، ولا يكون خاصًا بالنداء مع جواز كونه مقتطعًا من(فلان) كما نقله ابن خروف .

---

(١) همع الهوامع ٤٥/٢.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢١/٢.
(٣) عدة السالك ٤٢/٤ هـ (١) بتصرف.
(٤) شرح جمل الزجاجى ١٠٥/٢.
(٥) السابق ص ١٠٦.
(٦) ينظر: عدة السالك ٤٢/٤ هـ (١).
(٧) شرح الأشمونى ٢٣٦/٣ بتصرف.
(٨) حاشية الصبان ٢٣٦/٣ بتصرف.
(٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٤٢/٢.

المطلب الثالث

ورود (فُلُ) و(فُلةُ) الملازمين للنّداء فى غير النّداء

للعلماء فى ورود (فُلُ، وفُلةُ) الملازمين للنّداء فى غير النداء رأيان:

الرأى الأول: أنَّها (فلان) وأنَّ ذلك من قبيل الضّرورة، وعن ذلك يقول سيبويه " وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين، فى هذا المعنى قال أبو النّجم:

فِى لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنًا عَنْ فُلِ [1]

أراد: عن (فلان)[2]، حذف منه (لام) الفعل، والألف الزائدة وبناه على حرفين[3] بقرينة قوله قبل ذلك: **(أَمْسِكْ فُلاَنًا)**، لكأنَّه قال: (أمسك فلانًا عن فلان)، وأنَّ الشاعر رخمه فى غير النّداء ضرورة بحذف النّون، ثم حذف الألف، وإن لم تكن مسبوقة بثلاثة أحرف[4] وهذا الحذف إنَّما يكون فى النّداء فإن اضطرّ شاعر استعمله فى غير النّداء[5] .

الرأى الثانى: أنَّها (فلُ) المختصة بالنّداء، وليست مقتطعة من (فلان) ولذلك يقول ابن السيد البطليوسى[6] " والآخر: أن يكون نقله محذوفًا من قولهم: (يا فُلُ) ضرورة"[7].

---

(1) الكتاب ٤٨/٢، شطر بيت لأبى النجم العجلى من بحر الرجز، والصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامهم لابن فارس ص ٣٨٢، والأصول ٣٤٩/١، ومقاييس اللغة ٤٤٧/٤، والحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليموسى ص ٢١٩، ٢٢٠، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى البغدادى ص ٤٢، ومنحة الجليل ٣٢٠/٣ رقم ٣١٣، ودون نسبة فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٥٣، وشرح الأشمونى ٢٣٩/٣، وحاشية الصبان ٣٢٩/٣، ٢٤٠، قال: " واللجة: بفتح اللام: اختلاط الأصوات فى الحرب " وشرح المكودى على الألفية من علمى الصرف والنحو ص ٢٢١، والإيضاح فى شرح المفصل ١٠٩/١ رقم (٢٨) وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافىّ ٤٣٨/٢، ٤٣٩، وشرح الكافية الشافية ٢١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٠/٣ رقم (٣١٣)، وقبله:

(يَضِلُ مِنْهُ إِبِلِى بَالهَوْجَلِ).

والشاهد فيه: (عَنْ فُلِ) حيث ورد (فُلُ) فى غير النداء وذلك للضرورة الشعرية .

(2) الصاحبى ص ٣٨٢.

(3) شرح أبيات سيبويه ٤٣٩/٢.

(4) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٣٠/٣.

(5) شرح أبيات سيبويه ٤٣٩/٢.

(6) ابن السيد:أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي، ألف كتباً نافعة ممتعة منها: كتاب " المثلث " في مجلدين، وله كتاب " الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب " ، وشرح " سقط الزند " لأبي العلاء المعري، كتاب " الحلل في شرح أبيات الجمل "،ومولده في سنة أربع وأربعين وأربعمائة بمدينة بطليوس وتوفي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بلنسية.ينظرفى ترجمته: وفيات الأعيان ٣/ ٩٨.

(7) الحلل فى شرح أبيات الجمل ص ١٨.

وهو الأمثل عند الفارسىّ حيث يقول: " وهذا عندى الأمثل، ألا تراهم قد استعملوا الاسم المرخم فى غير النداء على حد الترخيم" [١] .

وبصواب الرأى الأوّل قال ابن هشام:" والصواب أنَّ أصل هذا: (فلان)، وأنَّه حذف منه الألف والنون للضرورة"[٢] ،وقد صوّب الأشمونى – أيضًا – الرأى الأوّل فذكر نفس ما نقلته عن ابن هشام[٣] ،وليس هو المختص بالنداء [٤] .

***الرأى الراجح:**

أطمئن . والله أعلم بالصواب . إلى صحة المذهب الثانى؛ لأنَّ الضرورات تبيح المحظورات، وفى القول بذلك بعد عن الخروج على قواعد التّرخيم ؛ لأنَّه لو رُخِّم لقال: (يا فِلا)، ولا يحذف فيه ما قبل الآخر (حرف المد) إلّا إذا سبق بثلاثة أحرف، وهنا سبق الألف بحرفين، فالقول بالضرورة أولى عندى من ارتكاب هاتين المخالفتين .

المطلب الرّابع

بعض ماعرض بناءه لملازمته للنّداء.

ممّا خصوه بالنداء فلا يُستعمل فى غيره قولهم: (يا مَلأمُ)، و (يا لُؤمَانُ)، و(يامَلأمَانُ) بمعنى: يا عظيم اللؤم، و (يا مَكْرَمَانُ) بمعنى: يا عظيم الكرم، و(يانومَانُ) بمعنى: يا كثير النوم، وهذه صفات مقصورة على السماع بإجماع [٥] وحكى أبو حاتم السجستانى[٦] أنَّه قد جاء فى غير النداء علمًا صفةً، وحكى من كلامهم:(هذا زيدُ ملأمانُ)، و(هذه هندُ ملأمانةُ)، ولذلك امتنع الصّرف للتّعريف، وزيادة الألف والنون .

فإن قيل: إنّما امتنع الصرف للصفة وزيادة الألف والنّون، فالجواب: إنّ الصّفة وزيادة الألف والنون لا تمنع الصّرف إلّا بشرط أن لا تكون الصّفة مؤنّثةً بالتّاء، فدلَّ

(١) المسائل البصريات ٦٣٠/١.
(٢) أوضح المسالك ٣٧/٤.
(٣) شرح الأشمونى ٢٣٩/٣.
(٤) همع الهوامع ٤٥/٢.
(٥) شرح الكافية الشافية ٢١/٢.
(٦) أبو حاتم السجستانى: سهل بن محمد بن عثمان الحسينى البصرة، كان عالمًا باللغة والشعر، وأخذ عن الأخفش الأوسط، وأبى زيد، وأبى عبيدة، والأصمعى، وتوفى بالبصرة سنة ٢٥٥ هـ، ينظر: فى ترجمته: الفهرست ص ٨٦، وإنباة الرواه ٥٨/٢، ومعجم الأدباء ٢٦٣/١١، ووفيات الأعيان ١٥٠٠/٢.

ذلك على أنَّه علم، والعلم لا يُوصف به ، ويمكن أن يكون هذا بدلاً ... وإمّا أن يكون صفةً فلا يجوز، لأنَّ الصفة لا تكون إلّا بالمشتق والعلمية تُذهب منه معنى الاشتقاق، فحصل من هذا أنَّه قد استُعمل فى غير النّداء علمًا [١] .

وممّا يلزم النّداء ويكون مبنيًا بناءً عارضًا ما كان على وزن (فُعَل) ممّا يُسب به الذكور.

وعنه يقول ابن عقيل: " وكثرُ استعمال (فُعَل) فى النداء خاصة مقصوداً به سبّ الذكور نحو: (يا فُسَقُ، ويا غُدَرُ، ويا لُكَعُ)، ولا ينقاس ذلك [٢]، وهى معدولة عن (فاسق، وألكع، وغادر)، و (خُبَثُ) المعدول عن خبيث [٣] .

ولعدم قياسيّته قال ابن مالك: " واختار ابن عصفور كونه قياسيًا "[٤]، قال أبو حيّان وأصحابنا نصّوا على القياس فيه [٥] .

****وإلى ما سبق أشار النّاظم بقوله:**

وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا
وَشَاعَ فِى سَبَ الذُّكُورِ فُعَلَ وَلاَ تُقِسْ وَجُرَّ فِى الشِّعْرِ قُلْ [٦].

(١) شرح جمل الزجاجى ١٠٧/٢، ١٠٨.
(٢) شرح ابن عقيل ٢٣٠/٣.
(٣) همع الهوامع ٤٦/٢ بتصرف.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١/٢.
(٥) أوضح المسالك ٤٥/٤.
(٦) همع الهوامع ٤٦/٢.

الباب السابع
النّدبة
الفصل الأوّل
من المبنى بناءً عارضًا المندوب
المبحث الأول
الندبة وأدواتها وكيفيتها
المطلب الأول
النّدبة، والمندوب، وأدواتها الخاصة بها
الفرع الأول
تعريف النّدبة والمندوب

الندبة لغة: هى بضم النون مصدر (ندب) الميت إذا ناح عليه، وذكر خصاله الحميدة[١]، وألحق به الغائب[٢]، والندبة: "فُعْلَةٌ من ندبته، أى حثثته فكأن النادب يحثه حزنه على الندب، أو يحثُّ السامع على الحزن على المندوب[٣].

واصطلاحًا: إعلان التفجع باسم من فقده بموتٍ، أو غيبةٍ كأن يُناديه نحو: وازيداه[٤]، وقيل: "نداءُ للميت إظهارًا للتفجع" [٥]، **وقيل:** "نداء الهالك"[٦].

والمندوب: " مدْعوٌّ ولكنه متفجعٌ عليه"[٧]، **وقيل:** "هو المذكور بعد (يا) أو (وا) تفجعًا، لفقده حقيقة أو حُكمًا، لكونه محل ألمٍ أو سببه"[٨].

وقيل: "هو المذكور توجّعًا منه نحو: وامُوسَاه، أو تفجُعًا عليه لفقده بموتٍ أو غيبةٍ نحو: وازيداهُ"[٩]، **وقيل:** " ميّت يَبكى عليه أحدُ ، ويَعدُّ محاسنه، لَيعلم الناسُ أن موته أمرُ عظيمُ ليعذروه فى البكاء، ويشاركوه فى التفجّع" [١٠] .

تقول لميت تندبه: " يا زيدُ ما أجل مصيبتنا بفقدك، ويا عبدالله لقد هَدَّنا هُلْكُكَ " [١].

---

(١) حاشية الصبان ٢٤٨/٣.
(٢) همع الهوامع ٤٩/٢.
(٣) اللباب ص ٢٣٢.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢٤/٢.
(٥) الإرشاد إلى علم الاعراب ص ٢٨٦.
(٦) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٢٥٢.
(٧) الكتاب ٢٢٠/٢.
(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٨٥.
(٩) شرح ألفية ابن مالك ص ٤٢.
(١٠) شرح تسهيل ٣٤٦/١.

وقيل: " هو المتفجّع عليه لفقده حقيقةً كقوله:

وَقُمْتَ فِيْهِ بِأَمْرِ اللهِ يـَا عُمَرَا[٢]

أو لتنزيله منزلة المفقود، كقول عمر، وقد أُخبر بجدبٍ أصاب العرب: **(وَاعُمَرَاهُ وَاعُمَرَاهُ)** [٣].

المطلب الثّاني
أدواتها وكيفيتّها

يقول سيبويه:" اعلم أنَّ المندوب لا بد أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا)" [٤] ، **وقيل:** "(آ) أيضًا[٥]، وفيه لغتان: يا زيدُ، ويا زيداهُ [٦]، ولا يجوز أن تحذف منها العلامة؛ لأنّ الندبة إظهارُ التفجع ومدُّ الصوت[٧]؛ لاشتهار المصيبة، فالأليق بها إثبات حرف النداء[٨]، وعليه فهى: " تختصُ من حروف النداء بحرفين (وا) وهى الأصل، و (يا) ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب، كأن يُندب ميتً اسمه (زيد)، وبحضرتك من اسمه زيد "[٩]، ففى هذه الحالة يتعين على النادب أن يستعمل (وا) دون (يا) ؛ لئلا يُظنَّ أن منادٍ لا نادبُ [١٠]، والمختصّ منها (وا) لا يكون فى غير النّدبة[١١]، وقد ذكرها ابن عصفور ضمن أدوات النّداء، والجمهور على أّنها مختصّة

---

(١) أمالى ابن الشجرى ٤١٩/١.
(٢) شرح الأشمونى ٢٤٨/٣ رقم ٩٤٥ عجز بيت من بحر البسيط دون نسبة، وبتمامه فى شرح الشواهد ٢٤٨/٣، وصدره: (حُمِّلْتَ أَمراً عظِيْمًا فاصْطَبَرْت لـهُ)، وبتمامه فى شرح الأشمونى ١٩٨/٣٠ رقم ٩٠٣، وحاشية الصبان ١٩٨/٣، وشرح الشواهد ١٩٨/٣ رقم ٩٠٣ لجرير يرثى عمر بن عبدالعزيز – رضى الله عنه – وبرواية: (كُلفت) كذلك، وبتمامه فى شرح الكافية الشافية ٢٦/٢، والبيت فى ديوانه ص ٧٦٣.
والشاهد فيه: (يا عُمَرَا) حيث جاءت (يا) للندبة، والأصل: (يا عمراه)، فحذف الهاء للوزن العروضى.
(٣) شرح الأشمونى ٢٤٨/٣.
(٤) الكتاب ٢٢٠/٢.
(٥) اللباب فى علل البناء والإعراب ص ٢٣٢.
(٦) شرح جمل الزجاجى ١٢٧/١.
(٧) المقتضب ٢٦٨/٤.
(٨) توجيه اللمع ص ٣٤٥.
(٩) همع الهوامع ٤٩/٢.
(١٠) شرح ابن عقيل ٢٠٠/١ بتصرف يسير.
(١١) شرح جمل الزجاجى ١٢٧/١.

بالنُدبة لا تستعمل فى غيرها، وحكى بعضهم: أنّها تُستعمل قليلاً، كقول عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص: " **وَا عَجَبًا لَكَ يا ابنَ العَاصِ** " [١] .

* **ويزداد فى آخر المندوب إذا وقفت عليه الألف**، ليزداد مدّ الصّوت، ليشيع حال المندوب، ويدلُ على تفجُّع النّادب [٢]؛ لأنَّ الندبة كأنّهم يترنّمون فيها [٣] ؛ لأنّه موضع موضع تفجّع وبكاء، وهذان النّوعان من مَواطن المدّ [٤]؛ كما يأتون بها فى القوافى فى المطلقة، وخصُّوها بالألف دون الواو والياء ؛ لأنَّ المدّ فيها أمكنُ من أُختيها [٥]؛ وإن شئت لم تلحق فى الندبة الألف، وهى لغة لبعض العرب، يجرون المندوب مجرى المنادى [٦] .

***ولا تلزم ألف النّدبة إذا أُمن التباس الندبة بالنداء**، وذلك بأن يكون الحرف المستعمل (وا)، أو يعلم النادب عدم مشاركة بعض السامعين للمندوب فى اسمه، فإن علم مشاركته فى اسم، والحرف (يا)، فلا بُدّ من الألف [٧] .

***وحق ألف النّدبة أن تتبعها ما قبلها**، ليسلم لفظها [٨] مكسورة كانت الحركة السابقة عليها، أو مضمومة ؛ لأنّها تابعةٌ للألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا[٩]، وإنما زيدت (وا) و (يا) فى أوله، وألف وهاء فى آخره ليمدّ بها الصوت؛ ليكون المندوب بين صوتين مديدتين[١٠].

***ويُحذف ما قبلها إن كان ألفًا** كقولك: (وا مُوسَاه)، فحذف ألف (موسى)، وأتى بالألف للدلالة على الندبة [١١] .

---

(١) همع الهوامع ٢٨/٢ بتصرف.
(٢) اللباب ص ٢٣٢، وينظر: مغنى اللبيب ٤٢٨/٢.
(٣) الكتاب ٢٢٠/٢ .
(٤) شرح عيون الاعراب ص ٢٦٧.
(٥) شرح المفصل ١٣/٢ .
(٦) الكتاب ٢٢٠/٢، وشرح عيون الاعراب ص ٢٦٨ بتصرف منهما.
(٧) شرح الكافية الشافية ٢٦/٢ بتصرف.
(٨) توجيه اللمع ص ٣٤٧.
(٩) الكتاب ٢٢١/٢.
(١٠) أسرار العربية ص ٢٤٣.
(١١) شرح ابن عقيل ٢٣٥/٣.

وتُزاد عليها (هاء) لتبيين الألف [١] محافظة عليها لخفائها، فتقول: وازيداه، و واعمراه [٢] شهرةً للفجيعة [٣] فإن حذفت الهاء لم تأت بالألف، لئلّا يظنّ أنّها بدل من ياء المتكلّم [٤] ويخالفون بين اللّفظ بالنّدبة ،واللّفظ بالنّداء [٥] .

وإن دخلت أسقطت الهاء ؛ لأنّ خفاء الألف قد زال بما اتّصل بها، فتقول:(وازيدا وعمراه)، تسقط الهاء من الأوّل ؛ لإتصاله بالثانى، وتثبتها فى الثانى ؛ لأنّك وقفت عليه [٦] .

***ولا تثبت الهاء فى الوصل إلاّ ضرورةً** كقولك:

أَلاَ يَا عَمْرُوُ وَ عَمْراهْ وَعَمْرُوُ بنُ الزُّبَيْرَاهْ [٧]

وزعم الكوفيّون أنّها تثبت وصلاً، فتقول: وازيداهُ وعمراهُ، وتثبت الهاء الأولى كأنّها عندهم وقفةٌ خفيفةٌ [٨] .

وبناءً على ما تقدم، فالنّدبة تجرى فى الكلام على ضربين:

هناك من يلحقها فى النّداء البتّه، وهناك من يميّزها عنه بما يلحق بها من ألف تتلوها هاء [٩].

المبحث الثّانى
الغرض من النّدبة وشروطها

**** الغرض من الندبة:**

الإعلام بعظمة المصاب[١] ليعذر النّادب فى ندبه، والتفجّع عليه[٢]، وبها بخبر المتكلّم أنَّه قد ناله أمرٌ عظيمٌ ، ووقع فى أمرٍ جسيم [٣]وأكثر ما يلحق ذلك النّساء لضعفهنّ عن تحمل المصائب [٤] .

---

(١) اللباب ص ٢٣٢.
(٢) شرح المفصل ١٤/٢.
(٣) الارشاد إلى علم الاعراب ص ٢٨٤.
(٤) اللباب ص ٢٣٢.
(٥) أمالى ابن الشجرى ٤١٩/١.
(٦) شرح المفصل ١٤/٢.
(٧) شرح ابن عقيل ٢٥/٣ رقم ٣١٤ من الهرج، وهو فى شرح الجمل ١٢٩/١، ١٣٠ رقم (٥٣٢)، وهمع الهوامع ٥١/٢ رقم (٧٠٠).
والشاهد فيه: (وَعَمْراه) حيث ثبتت الهاء فى الوصل، مع أنها تثبت وقفًا، وذلك للضرورة الشعرية، وفيه شاهد آخر سيرد فى موضعه من البحث .
(٨) شرح جمل الزجاجى ١٣٠/١.
(٩) ينظر: المقتضب ٢٦٨/٤ بتصرف.

وقد نسب ذلك ابن عصفور للأخفش فقال: "وزعم الأخفش أنَّ لحاق هذه العلامة ليست من كلام الرجال، وإنّما يتكلّم بها النساء، مع أنَّ النّساء يقلن: يازيداه، ويازيدُ"[٥] .

**<u>شروط النّدبة</u>:

يقول المبرد: " واعلم أنّك لا تندب نكرةً ،ولا مبهمًا، ولانعتًا لا تقول: يا هذا، ولا يا رجلاه، إذا جعلت (رجلاً) نكرةً، ولا يا زيد الظريفان" [٦] ولا يُقال: (وارجلاه) إلاّ إذا اشتهر بهذا اللفظ مندوبُ خاصُ انتقل الذهن إليه ...

ولا يجوز ندب النكرة الشائعة، ولا المقصودة، فلا نقول: وارجلاه ؛ لأنّه ليس باسمٍ خاصُ به الميتُ [٧]، وإذا قلت: يارجلاه، لم يُعلم من المتفجع عليه، فصرت كمن يقول: (يا من أمره لا يعنينى) [٨] ،وأجاز الرياشىّ ندبة النكرة، وفى الحديث: **(وَا جَبَلاَهْ)** [٩]، وهو نادرُ إن صح[١٠] ، **<u>والموصول إن كان خاليًا من (أل)، واشتهر بالصلة</u>** كقولهم: **(وَامَنْ حَفَر بِئْر زَمْزمَاه)** [١١]، فلا يُندب ما كان موصولاً بصلة لا تُعينه [١٢] ؛ لأنّها غير دالة على المندوب دلالة يبين بها عذر النادب [١٣]، ولا يكون إلّا علماًأو ما جرى

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ص ٤٢٠.
(٢) شرح التسهيل ٣٤٧/١.
(٣) المقتضب ٢٦٨/٤.
(٤) أسرار العربية ص ٢٤٣، وينظر: اللباب ص ٢٣٣.
(٥) شرح جمل الزجاجى ١٢٧/١.
(٦) المقتضب ٢٦٨/٤.
(٧) توجيه اللمع ص ٣٤٥ .
(٨) شرح جمل الزجاجى ١٢٨/١.
(٩) صحيح البخاري ٥/ ١٤٤ جزء من حديث رقم(٤٢٧٦)–باب غزوة مؤتة، ورواه الترمذى فى سننه ٣/ ٣١٧ رقم (١٠٠٣)، كتاب الجنائز . باب ما جاء فى كراهية البكاء على الميت، وابن ماجه فى سننه ١/ ٥٠٨ رقم (١٥٩٤)كتاب الجنائز . بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ.
(١٠) همع الهوامع ٤٩/٢، ٥٠ وينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص ١٣٤، وشرح جمل الزجاجى ١٢٨/١.
(١١) شرح ابن عقيل ٢٣٣/٣.
(١٢) تسهيل الفوائد ص ١٨٥ بتصرف.
(١٣) شرح ألفية ابن مالك ص ٤٢.

مجراه من نبر[١]،أوكنيةٍ ، أو مضافًا إلى معرفةٍ [٢] توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم [٣] .

**<u>وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله</u>:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ ما أُبْهِما

وَيُنْدبُ المَوْصُولُ بِالَّذِى اشْتُهِرْ كَـ (بِئْرَ زَمْزَم) يَلِى وَامنَعْ حَفرْ [٤].

وَوَاقِفًا زِدْ هَـاءَ سكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَا فَالَمَدُّ وَ الـهَا لاَ تُزِد

وُمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بالأَلِف مَتَلُوُهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِف[٥].

<u>فإن قيل</u>: فلم وجب ألّا يُندب إلّا بأعرف اسمائه وأشهرها ؟

<u>قيل</u>: ليكون ذلك عذرًا للنّادب عند السّامعين ؛ لأنّهم إذا عذروه شاركوه فى التفجّع والرزيّة، فإذا شاركوه فى التفجّع هانت عليه المصيبة [٦] .

<u>ومنع السيرافىّ ندبة المضاف لضمير المخاطب</u>، كما لا يجوز نداؤه[٧]،ومن ثمّ منعوا فى النداء (يا غلامِك) لأن خطاب أحد المسميين يناقض الآخر، ولا يُجمع بين خطابين، وأجازوا فى النّدبة: (واغلامك) [٨] .

<u>ومنع الكوفيون ندبة الجمع السّالم</u>، كما لا يجوز تثنيته، ولا جمعه ؛ لأنّ إلحاق الألف هنا كـ (إلحاق) الألف والواو هناك، وفرّق البصريّون بأن هذه الألف لا تغيّر اللّفظ عما هو عليه، ولا يُحدث فيه شيئًا، بخلاف حرفى التّثنية والجمع [٩] .

❁❁❁❁

(١) <u>النبز</u>: نبزه نبزًا: عابه، وبكذا لقبه به، وتنابزوا بالألقاب: تعايروا وتداعوا بالألقاب . ينظر: المعجم المعجم الوسيط مادة (ن.ب.ز).

(٢) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٢٥٢.

(٣) شرح الأشمونى ٢٤٩/٣ .

(٤) الألفية بشرح ابن عقيل ٢٣٣/٣.

(٥) السابق٢٣٣، ٢٣٤.

(٦) أسرار العربية ص ٢٤٤.

(٧) همع الهوامع ٥٠/٢.

(٨) حاشية الصبان ٢٤٨/٢.

(٩) همع الهوامع ٥٠/٢.

الفصل الثانى
حكم المندوب وحكم إلحاق ألف الندبة بنعته
المبحث الأوّل
حكم المندوب

انطلاقاً من أنّ المندوب المفرد المعرفة مبنىٌّ بناءً عارضًا على ما كان عليه وهو منادى وحكمه فى الإعراب والبناء حكم المنادى [١] من نصبه إذا كان مضافًا، أو أو شبهه، فيقال: واعبَدالله، وضاربًا عمرًا، وضمُّه إذا كان مفرداً نحو: وازيدُ [٢]

فأمَّا قولك: (واقام زيدُ) فيمن اسمه (قام زيدُ) فيقول عنه الصبّان: "اعلم أنّ (واقام زيدُ) بلا ألف النّدبة مبنى على ضم مقدّرٍ منع من ظهوره ضمّة الحكاية، وكذا بالألف مبنى على ضم مقدرٍ، لكن: هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف؟

كلٌّ محتمل، والأقرب الأول ؛ لأنّ اعتبار الملفوظ به مانعًا، أولى من اعتبار المحذوف "[٣]، وهذه الألف متلوها وهو منتهى المندوب إذا كان ألفًا مثلها حذف لأجلها نحو: واموساه [٤]، فموساه مبنى على ضمّ مقدّرٍ على الألف المحذوف لالتقاء السّاكنين، والألف الموجودة للنّدبة، والهاء للسّكت، وإنما ألحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لأنّه لاختتامه بألف غير ألف النّدبة، لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف النّدبة إلّا بانضمام الهاء إليها بخلاف الأمثلة المتقدّمة [٥] ،وأجاز الكوفيّون قلبه ياءً قياسًا فقالوا: واموسياه [٦] .

***<u>وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمّه ونصبه، كقوله:</u>**

وَافَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ؟ [٧]

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٤١٢/١.
(٢) همع الهوامع ٤٩/٢.
(٣) حاشية الصبان ٢٥٠/٣، ٢٥١.
(٤) شرح الأشمونى ٢٥١/٣.
(٥) حاشية الصبان ٢٥١/٣.
(٦) شرح الأشمونى ٢٥١/٣.
(٧) السابق ص٢٤٩ رقم (٩٤٧) دون نسبه من بحر الرجز، وشرح الشواهد ٢٤٩/٣ رقم (٩٤٧) وبعده: (أَإِبِلِى يأخُذُها كَرِوَّسُ) قال: "(فقعس): اسم حيّ من أسد، و(كَروَّسُ): بفتح الكاف، وراء وتشديد الواو اسم رجل"، وهمع الهوامع٤٩/٢ رقم (٦٦٩)، وبرقم (٦٦٤) فى ص٢٨، وهو =

فله حكمان: بناء وإعراب، وهو على قسمين مفرد ومضاف، لكنّه فى إفراده، وإضافته لا يكون إلا معرفة[1]، وبناءً على ذلك فنحو: (يازيدا، أو يازيداه، أو وازيدا، أو وازيداه) (مندوب) مبنى على الفتح المجلوب لمناسبة ألف الندبة .

هذا وقد نقل ابن عصفور عن الكوفيين رأيهم فى عدّ التّنوين من علامات النّدبة مستدلّين بذلك: فقال: "وزعموا أنّ من علامات النّدبة التّنوين فى الكلام، فيقول: (وازيدا، واعمرا) إذا وصلوا، قالوا: وسبب ذلك أنه يُشبه المنصوب الموقوف عليه، فكما أن هذا إذا وصل، فكذا المندوب، وهذا إذا صح، فيكون المحسِّن له: تشبيههم إياه بالمنصوب الموقوف عليه، وأنشدوا من ذلك قول الشاعر:

يَا فَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ؟.

فلولا أنّهم حكوه فى الكلام، لقلنا: إنّ هذا مندوبُ بغير علامةٍ، ولحقه التنوين ضرورةً، فعاد إلى أصله.

ففى المندوب إذن: ثلاث لغات هى: وازيدُ، وازيدٌ، وازيدًا [2].

=لرجل من أسد فى الدرر اللوامع ٢١٧/٣ وغير منسوب فى ٤١/٣، ورصف المبانى ص ٢٧، والتصريح ١٨٢/٢، والمجالس لثعلب ٥٤٢/٢، وبرواية: (يا) بدلا من (وا) فى شرح الجمل ١٣٠/١ رقم (٥٣٣) .

والشاهد فيه: (١) (وَافَقْعَسًا) حيث اضطر الشاعر، فنون بالنصب المندوب الذى كان قبل الاضطرار مبنيًا على الضم .

(٢) (وَافَقْعَسًا) حيث استدلّ به السّيوطىّ على أنّ ابن عصفور يعد (وا) ضمن حروف النّداء ثم قال: والجمهورعلى أنّها مختصة بالنّدبة لا تستعمل فى غيرها . ينظر: الهمع ٢٨/٢.

(١) شرح الكافية الشافية ٢٦/٢.

(٢) شرح الجمل ١٣٠/١، ١٣١.

المبحث الثانى
حكم إلحاق ألف النّدبة بنعت المندوب

إذا أتبع المندوب المفرد العلم بنعتٍ فقد منع سيبويه إلحاق ألف النّدبة بنعته فقال: "هذا باب لا تلحقه الألف التى تلحق المندوب وذلك قولك: (وازيدُ الظّريفاه، والظريفَ) وزعم الخليل – رحمه الله – أنَّه منعه من أن يقول: (الظّريفاه): أنَّ الظّريف ليس بمنادى، ولو جاز لقلت: (وازيدُ أنت الفارسُ البطلاه) ؛ لأن هذا غير منادى، كما أن ذلك غير نداء"[١] .

وأجاز يونس، والكوفيون، وابن مالك نحو: وازيد الطويلاه[٢]، ونحو:

أَلاَ يا عَمْرو عَمْراهُ وعَمْروْ بنَ الزُّبَيْراهُ [٣]

<u>وهذا الذى قال خطأ</u> ؛ لأنَّ قولهم: (يا غلام زيداه) إنما جاز لأنّ المضاف شديد الاتصال بما أُضيف إليه، ألا ترى أنهم لا يحتملون الفصل بينهما، وليس الصفة مع موصوفها كذلك، ألا ترى أنّهم يفصلون بموصوف آخر، وقد تقرّر أنَّ المضاف يحكم فى هذا الباب بحكم التّنوين، فيقولون: (يا غلام)، فيحذفون المضاف إليه، كما يحذفون التنوين، ولمّا اشتدَّ اتصاله لحق آخره ما يلحق آخر غير المضاف، فتقول على مذهبه: وازيد البطلاه، ويازيدُ الكريماه[٤] .

الباب الثامن

(١) الكتاب ٢/٢٢٥.
(٢) همع الهوامع ٢/٥١.
(٣) لقد سبق بيان الشاهد فى (يَاعَمْرو عَمْراهُ) فى موضعه من البحث .
<u>والشاهد هنا</u>: (واعَمْروْ بنَ الزُّبَيْراهُ) حيث لحقت ألف الندبة والهاء فى (الزبيراه) المضاف إليه الواقع نعتًا لعمرو المعطوف على المندوب والمعطوف والمعطوف عليه كالشئ الواحد، فكأنه مندوب أيضًا.
(٤) شرح جمل الزجاجى ١/١٢٩.

التّرخيم.

الفصل الأول

من المبنى بناءً عارضًا المنادى المرخّم[١]

المبحث الأول: التّرخيم

****الترخيم لغة واصطلاحا.**

الترخيم لغة: " التّسهيل والتّليين"[٢]، وقيل: لينُ الصوت وانقطاعُه قال ذو الرمة:

لَهَا بَشَرُ مِثْلُ الحَرِيْرِ وَمَنْطِقُ رَخِيمُ الحَوَاشِى لاَ هُرَاءُ وَلاَ نَزْرُ[٣].

وبهذا سُمى التّرخيم، والنّداء ؛ لأنّك تحذف من آخر الاسم فينقص الصّوت ويضعفه[٤]، ولهذا وُصف به الصوت اللّيّن، فقيل: صوت رخيم[٥]، ويُقال: (ألقى عليه ترخمته)، أى عطفه ولينه[٦].

الترخيم اصطلاحًا: "حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفًا"[٧].

وقيل: "حذفُ يلحق آخر الاسم المفرد المعرفة فكأنّه لين الاسم"[٨]، **وقيل:** "حذف أواخر أواخر الاسماء فى النداء"[٩]، **وقيل:** "حذف آخر الاسم باطردٍ"، فلا يُسمى مثل (يدٍ) مُرخمًا"[١] .

---

(١) عن التّرخيم يقول السيوطى:" يدخل فى المنادى، والتصغير، والمقصود هنا الأول، وهو المراد عند الإطلاق ". ينظر: همع الهوامع ٥٧/٢، وترخيم التصغير كقولهم فى (أسْود): (سُوَيْد)، ينظر: شرح الأشمونى ٢٤٥/٣.
وتصغير الترخيم حذف زوائد الاسم إن كانت فيه . ينظر: شرح المفصل ٢١/٢، أو هو: حذفُ بعض الحروف لأجل التصغير" . ينظر: حاشية الصبان ٢٥٥/٣، وقيل: " حذف آخر المنادى"، ينظر: شرح الأشمونى ٢٥٥/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجى ١٣٢/٢، ينظر: حاشية الصبان ٢٥٤/٣.

(٣) اللباب ص ٢٣٤ لذى الرمة، من بحر الطويل، والبيت له فى منحة الجليل ٢٣٧/٣ رقم ٣١٥، وغير منسوب له فى شرح ابن عقيل ٢٣٧/٣ .
والشاهد فيه: (رَخِيْمُ الحَوَاشِى) حيث استعمل كلمة (رخيم) للدلالة على الرقة واللطف .

(٤) اللباب ص ٢٣٤.

(٥) شرح ملحة الإعراب ص ٢٢٧.

(٦) شرح عيون الإعراب ص ٢٦٨.

(٧) الكتاب ٢٣٩/٢.

(٨) شرح ملحة الإعراب ص ٢٢٧.

(٩) شرح جمل الزجاجى ١١٣/٢، وينظر: أسرار العربية ص ٣٢٦، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/٣

وقيل: "حذف بعض الكلمة على وجه الخصوص"[٢] نحو:(يا سْعَا)، والأصل (ياسُعَادُ)[٣]، ولا يكون هذا الحذف إلّا فى النداء[٤]، وأمَّا اختصاصه بالآخر، فلأنَّ ما بقى من الاسم يدل على ما يحذف من آخره، إذا كان مشهورًا ولا يدلُ آخره على أوله[٥] .

** **وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:**

تَرْخِيْمًا احْذِفْ آخِرِ المُنَادَى كَـ (يَا سُعَا) فِيْمَنْ دَعَا سُعَادَا [٦].

(١) همع الهوامع ٢٥١/٢.
(٢) شرح الأشمونى ٢٥٤/٣.
(٣) شرح ابن عقيل ٢٣٧/٣.
(٤) شرح جمل الزجاجى ١١٣/٢.
(٥) اللباب ص ٢٣٤.
(٦) الألفية بشرح ابن عقيل ٢٣٧/٣.

المبحث الثّانى
شروط التّرخيم .

يشترط لترخيم المنادى شروطٌ أبينها فيما يلى:

الشّرط الأوّل: كونه منادى: أن يكون منادى؛ وذلك لكثرة النداء فى كلامهم وسعة استعماله، والكلمة إذا كثُر استعمالُها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها[١]؛ لأنَّ ما دار على الألسنة جديرٌ بأن يُخفف[٢]، وهى تنبيه بالأسماء المشهورة[٣]، وهو باب تغيير، ألا ترى أنّه عرض فيه حذف الاعراب والتنوين، وهما باب تغيير، والتّغيير يؤنس بالتّغيير[٤]، فقُصد بسرعة الفراغ من النّداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتياطًا[٥]، ولا يرخّم غير المنادى إلّا فى فى الضّرورة، ولذلك قال ابن مالك: "من ترخيم غير المنادى ضرورة قوله:

وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا [٦].

أراد: أُمَامَةُ [٧]، قال الرّاجز:

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنْظَلاَ [٨].

وقال ابن أحمر:

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقُ وَعَمَّارُ وآوِنَةً أُثَالاَ[١].

---

(١) شرح المفصل ١٩/٢، وينظر: الكتاب ٢٣٩/٢.
(٢) شرح جمل الزجاجى ١١٣/٢.
(٣) اللباب ص ٢٣٤ بتصرف.
(٤) أسرار العربية ص ٢٣٦، وينظر: شرح جمل الزجاجى ١١٣/٢.
(٥) شرح الرضى على الكافية ٣٩٣/١.
(٦) شرح الكافية الشافية ٢٩/٢ من بحر الوافر دون نسبة، وهو لجرير فى ديوانه ص ٢٢١ وصدره: وصدره: (أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالَكُمُ رِمَامَا)، وخزانة الأدب ٣٦٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١، والتصريح ٢٩٠/٢، والكتاب ٢٧٠/٢، وبعده بيت آخر ص ٢٧١، والنواد ص ٣١، ودون نسبة فى أسرار العربية ص ٢٤٠، والانصاف ٣٥٣/١، وأوضح المسالك ٧٠/٤، وشرح الأشمونى ٢٧٣/٣ رقم (٩٦٨)، وحاشية الصبان ٢٧٣/٣، و(رِمَامَا) بكسر الراء: جمع رِمة وهى قطعة اللحم اليالية، وشرح الشواهد ٢٧٣/٣ رقم (٦٩٨) له . ودون نسبة فى شرح عمدة الحافظ ٢٠٨/١ رقم ١٠٣ .
والشاهد فيه: (أُمَامَا) حيث رخمها الشاعر بحذف تاء التأنيث، وأصلها: أمَامَةُ وهى غير مناداة وذلك للضرورة الشعرية.
(٧) السابق نفسه .
(٨) الكتاب ٢٦٩/٢ من بحر الرجز دون نسبة ،والرجز فى اللسان مادة (و.س.ط) ومادة (ص.ى.ب) لغيلان ابن خريث، وأمالى ابن الشجرى ١٩٣/١، وبعده: (صُيُّبَابَها وَ الْعَدَدَ المُجَلجَلاَ)، ومجالس ثعلب ص ٣٠٦.
والشاهد فيه: (حَنْظَلا) حيث رخمه الشاعر اضطرارًا، وهو غير منادىً، وأصله: (حنْظلة) .

أراد: أثالهَ[٢] على لغة من قال: (يا حارُ) بالضم، وانتصابه بالعطف على الضمير المنصوب فى (يُؤَرِّقُناَ)[٣].

ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ذلك فى الضّرورة .

الثانى: أن يصلح الاسم للنّداء، فلا يجوز فى نحو: (الغلام) [٤] .

والثالث: أن يكون إمَّا زائداً على الثّلاثة، أو بتاء التّأنيث [٥] .

****وإليه أشار الناظم بقوله:**

وَلاَ ضْطِرارٍ رَخْمُوا دُون نِدا مَا للنِّدَا يَصْلُح نَحْوَ أَحْمَدا[٦].

ولا يرخم الملازم للنّداء، ذكره أبو حيّان فى (شرح التسهيل)، قال: وأمّا (مَلأْمُ) فليس ترخيم: (مَلأْمَان)، بل بناءُ على (مَفْعَل) من اللُّؤم [٧]، ولا يُرخم (فُلُ و فُلَةُ) ممَّا يلزم النداء[٨]

الشّرط الثّانى: كونه مبنيًا:لا يكون الترخيم فى باب (النداء) إلا فى الأسماء التى نقلها من البناء إلى الإعراب[٩] ، فإن لم يُبن لم يجز ترخيمه [١٠] .

***وأمّا اختصاصه بالمبنيّ فلأمرين:**

أحدهما: أنَّه معروفُ بنفسه لا بالإضافة، ولذلك بُنى كما بُنى ضمير المخاطب .

---

(١) الكتاب ٢٦٩/٢ ٢٧٠ لابن أحمر من بحر الوافر، والبيت فى أمالى ابن الشجرى له ١٩٢/١، ١٩٤، ٢٠٧، ضمن عدة ابيات ٣٢٠/٢، والخصائص ٣٧٨/٢، والبيت فى ديوانه ص ١٢٩، والكتاب ٢٧٠/٢ وشرح جمل الزجاجى ٥٧٢/٢.
والشاهد فيه: (أُثَالاَ) حيث رُخمّ بحذف آخره وهو التاء، فى غير النداء اضطرارًا، والألف فى آخره للاطلاق

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٠.

(٣) أمالى ابن الشجرى ١٩٤/١.

(٤) الغلام معرف بأل، ولا ينادى ما فيه (أل) إلا بواسطة اسم الاشارة، أو (أىُّ) مقترنة بهاء التنبيه ما عدا لفظ الجلالة (الله) فهذا من خصائص دون سواه . ينظر: (٤) أوضح المسالك ٣١/٤، ٣٢،همع الهوامع ٣٨٤/٢،، المساعد ٥٠٣,٥٠٢/٢ والتصريح ٢٢٥/٢.

(٥) أوضح المسالك ٦٨/٤.

(٦) الألفية بشرح ابن عقيل ٢٤٣/٣.

(٧) همع الهوامع ٥٩/٢.

(٨) شرح الأشمونى ٢٦١/٢ بتصرف.

(٩) شرح جمل الزجاجى ١١٣/١ بتصرف يسير.

(١٠) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٢٥٤.

والثانى: أنَّه لو حُذف من المعرب لسقط منه الإعراب وحرفه، وذلك إجحافُ ، والمبنُّى لا يسقط منه إلا حرفُ لا إعراب فيه [١] ،ولا يرخم المبنُّى لسبب غير النداء كباب (حَذَامِ) [٢] .

الشّرط الثّالث: كونه علمًا:ويشترط كون المرخم علمًا؛ ليتحقق فيه الموجب للتخفيف[٣]؛ للتخفيف[٣]؛ لأنّ الأعلام يدخلها من التغيير ما لم يُوجد فى غيرها، ألا ترى أنهم قالوا: (حَيْوة) [٤]، والقياس: (حيُّة)[٥]، ولأجل ذلك قال ابن عصفور سائلاً ومجيبًا: "**فإن قلت**: **قلت**: هلاَّ كان فى غير الأعلام لأنّ النكرة المقبل عليها، قد نقلها النداء من الإعراب إلى البناء، فلِمَ خصُوها بالأعلام؟

فالجواب: أنَّ الأعلام أكثر تغييرًا، ألا ترى أنَّ الأعلام المنقولة[٦] لا ارتجال[٧] فيها إلا قليلاً فى مذهبٍ، وإلا فمنهم من أنكر فيها الارتجال حملة " [٨]، و " لأنه لو لم يكن علمًا لم يُعلم أنه حُذف منه شئُ أم لا"[٩].

ويستوى فى العلم: (الشخصىُّ)[١٠] و(الجنسىُّ)[١]؛ لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التّخفيف التّخفيف بالتّرخيم[٢].

---

(١) اللباب ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) همع الهوامع ٦٠/٢، وحَذَامِ: فَعَالِ: " يقال علمًا لأنثى، مكسور اللام نحو: حذامِ وقطامِ، ورقاش معدولات عن حاذمة، وقاطمة، وراقشة . ينظر: الأصول ٨٩/٢ بتصرف، وشرح جمل الزجاجى ٢٤٧/٢، والتهذيب الوسيط فى النحو ١٣٥/٥ .

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٩١.

(٤) حيوة: يقول العكبرى فى اللباب ٤٠٣/٢: " وقد جاءت الواو والياء غير مغيرة، قالوا: (ضَيْوِن) فى السنور، فتركوا القياس فيه تنبيهًا على الأصل، ولقلة استعمالهم إياه، وقالوا فى الأعلام: حَيْوَة ". وقال: " وأمَّا حيوه ففيه شذوذ من وجهين: أحدهما: قلب الياء واو، والثانى: ترك الادغام"، وقال الخليل فى العين مادة (ح.ى.ن) " الحيوة كتبت بالواو ليعلم أن الواو بعد الياء".

(٥) شرح المفصل ١٩/٢.

(٦) العلم المنقول: ما استُعمل قبل العلميّة، ثم تجدد جعله علمًا . ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٢/١

(٧) العلم المرتجل هو: ما لم يُعرف له استعمالُ فى غير العلمية كـ (مُذَحِجْ) وهو أبو قبيلة من العرب . ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٢/١

(٨) شرح جمل الزجاجى ١١٣/٢ .

(٩) شرح الأنموذج فى النحو ٤٦، ٤٧.

(١٠) العلم الشّخصىّ: اسم يُعين مسماه تعيينًا مطلقًا . ينظر: شرح شذور الذهب ص ١٦٩.

- **وذهب بعضهم إلى جواز ترخيم النّكرة المقصودة ؛ لأنّها فى معنى المعرفة،** ولذلك نُعت بها فأجاز فى (غَضَنْفَر): (يَا غَضَنْفَ)، واستدلَّ بما ورد من قولهم: **(اطْرِقْ كَرَا)** [٣] .

أى:(يَاكَرَوان)، و(يا صاح) أى: (يا صاحب)، والجمهور جعلوا ذلك شاذَا [٤] .

لأنّ كلاهما اسم جنس خالٍ من التّاء، فلا يُقاس عليها، وفيه أنّ هذا اعتراضُ بمذهب الغير، فإنّ من يُجيز ترخيم النكرة المقصودة، لا يقول شذوذاً:**(اطْرِقْ كَرَا)** و **(يَا صَاحِ)**[٥].

الشّرط الرّابع: كونه علمًا زائداً على ثلاثة أحرف [٦] **رباعيًا فأكثر** [٧]وذلك لأنَّ أقلّ الأصول ما كان على ثلاثة أحرف، فإذا حذفت من الخمسة حرفًا ألحقته بالأربعة، وقربتهُ من الثّلاثة تخفيفًا له بقُربه من الثلاثه الذى هو أقل الأبنية،وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة، وإذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تُحذف منه شيئًا؛ لأنَّه لم يكن دونها شئٌ من الأصول، فتبلغه ؛ لأنّها هى الغاية[٨]، ولأنّهم كرهوا نقص الاسم نقصًا قياسيًا وإن لم يكن مطردًا على أقل أبنية المعرب، الثّلاثى بلا علة ظاهرة موجبة[٩]؛ لأنَّ الثّلاثى لو رخم بقى على حرفين، وذلك غير جائز [١]

---

(١) العلم الجنسىّ: ما دل بذاته على ذى الماهية تارةً، وعلى الحاضر أخرى كأُسامة . ينظر: السابق نفسه.

(٢) حاشية الصبان ٢٦٠/٣ بتصرف.

(٣) جزء من مثل تمامه: (إنّ النَّعَامَ فِي القُرَى) يضرب مثلا للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك، أى: اسكت فإنى أُريد من هو أنبلُ منك، وقيل: يضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلم فى الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله، والمعنى: اسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلاء، ينظر: جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ١٩٤/١ رقم (٢٢٨)، وينظر: الأمثال للهاشمى ص ٣٦ رقم(١٧١)، قال: (كرا) ترخيم (كروان) أتتيجع لطول عنقك وفى القرى النعام، وهو أطول أعناقًا منك، وينظر: زهر الأكم فى الأمثال والحكم لنور الدين اليوسى ٣٨/٢، وخزانة الأدب ٣٧٤/٢، ومجمع الأمثال للميدانى ٤٧١/١ رقم (٢٧٧)، والمستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى ٢٢١/١ رقم (٩٢٩).

(٤) همع الهوامع ٦١/٢.

(٥) حاشية الصبان ٢٦٠/٣.

(٦) شرح الرضى على الكافية ١٩٤/١، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص ٣٤١، ٣٤٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ٢٧٠/١٣

(٨) شرح المفصل ٢٠/٢.

(٩) شرح الرضى على الكافية ٣٩٧/١ بتصرف .

ولأنَّ الثلاثى أقل الأصول، فقد صار خفيفًا بذاته، فلا يحتاج إلى تخفيفٍ، وهم ليس يقصدون بالتّرخيم غير التخفيف[٢].

فإن قلت: المنادى المرخّم مبنيٌّ ، والأسماء المبنية تكون أقل من ثلاثة أحرف نحو (مَا، ومَن)، قلت: البناءُ عارضٌ فهو فى حكم المعرب وضمه مشبهٌ للرفع[٣] .

ومثاله: (يا حارُ) فى (يا حارث)، و (يا اسمَ) فى (يا أسماءُ)، و (يا عُثْمَ) فى (ياعثمانُ)، و (يا مَنصُ) فى (يامنصور)[٤] .

***وممَّا انفرد به الفراء ترخيم الثّلاثى المحرّك الوسط كـ(حَكَمُ)**، فإنّه إذا قيل فى ترخيمه: (يا حَكَ) لم يلزم منه عدم النظير ؛ إذ فى الأسماء المتمكّنة ما هو على حرفين ثانيهما متحرّك كـ (غدٍ، ويدٍ)[٥]، تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرّابع[٦].

وقد نسبه الأشمونىّ للفرّاء والأخفش، بينما نسبه السّيوطىّ للكوفيين ما عدا الكسائىّ[٧]، ونسبه المجاشعىّ[٨] للفرّاء والجرمىَّ ولم أجده منسوبًا للجرمىّ إلَّا عند المجاشعىّ، ونقل ابن بابشاذ[٩] أنّ الأخفش وافق الكوفيين على ذلك[١٠]، قال ابن عصفور: "وهذا لم يُسمع، والقياس يدفَعُه، فهذا تغير لا يُحتاج إليه ؛ لأنَّ التّرخيم أولاً غير جائز"[١١]، قولاً واحداً[١٢].

---

(١) شرح الأنموذج فى النحو ص ٤٧.
(٢) المحرر فى النحو ٧٦١/٢.
(٣) شرح الرضى على الكافية ٣٩٧/١.
(٤) شرح الأنموذج فى النحو ص ٤٧.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣٢/٢، وينظر: شرح ألفية ابن مالك ص ٤٢٦، وشرح جمل الزجاجى ١٤/٢، وشرح الأشمونى ٢٦٠/٣.
(٦) حاشية الصبان ٢٦٠/٣.
(٧) ينظر: شرح الأشمونى ٢٦٠/٣، وهمع الهوامع ٦١/٢.
(٨) ينظر: شرح عيون الإعراب ص ٢٦٩، ٢٧٠، والمجاشعي هو: علي بن فضَّال بن علي بن غالب بن صعصعه بن ناجيه بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع. من مصنفاته: العوامل والهوامل في النحو الفصول في معرفة الأصول، شرح عيون الإعراب . توفى ٤٧٩هـ . ينظر في ترجمته: معجم الأدباء ٩٠/١٤، ٩٢، إنباه الرواة ٢/ ٢٩٩-٣٠٠ .
(٩) ابن بابشاذ: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، وكان هو بمصر إمام عصره في علم النحو، وله المصنفات المفيدة، منها: "المقدمة" المشهورة، وشرحها، و" شرح الجمل" للزجاجي، و " شرح كتاب الأصول " لابن السراج ،سنة تسع وستين وأربعمائة بمصر، ودفن في القرافة الكبرى. ينظر: وفيات الأعيان٢/ ٥١٥.
(١٠) همع الهوامع ٦١/٢.
(١١) شرح جمل الزجاجى ١١٤/٢.
(١٢) شرح الأشمونى ٢٦٠/٣، وينظر: همع الهوامع ٦١/٢.

أمّا عند أهل البصرة[١] فلأنَّ أقلّ ما يبقى عليه الاسم بعد التّرخيم ثلاثة أحرف، وأمّا عند عند أهل الكوفة[٢] فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن، فيشبه الأدوات نحو: مِن، وعَن[٣] .

***ترخيم ما خُتم بالتاء:** يقول سيبويه: " اعلم أنَّ كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف، أو أكثر من ذلك كان اسمًا خاصًا غالبًا، أو اسمًا عامًا لكلِّ واحدٍ من أمةٍ؛ فإن حذف الهاء منه فى النداء أكثر فى كلام العرب"[٤]، فيجوز ترخيمُه، وإن كان على ثلاثة أحرفٍ ؛ لأنَّة بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ كـ (حَضْرِمُوت)[٥] و(رامَهُرْمُز)[٦].

فجاز فى الثّانى منه كما جاز فى (حضرموت)، وبقى معتلاً كـ (يدٍ ودمٍ) ؛ لأنّه كان كذلك والهاء فيه ؛ إذ الهاء بمنزلة المنفصلة [٧]، فإنّ التّاء لم تلتصق بالكلمة التصاق جزءٍ منها كالدّال من (زيدٍ) مثلاً، فلم يحتاجوا فى حذفها إلى معاونة موجب للحذف،

---

(١) البصرة: والبصرة كانت مدينة الدنيا ومعدن تجاراتها وأموالها، وهي مدينة مستطيلة تكون مساحتها على أصل الخطة التي اختطت عليها في وقت افتتاحها في ولاية عمر بن الخطاب في سنة سبع عشرة فرسخين في فرسخ فالباطنة منها وهي الجانب الذي يلقى الشمال تشرع على نهرين لها. ينظر: البلدان لليعقوبي ص: ١٦٠.

(٢)الكوفة: على الفرات، وهواؤها صحيح وماؤها عذب. والكوفة مدينة العراق الكبرى، وقبة الإسلام، ودار هجرة المسلمين، وهي خطط لقبائل العرب،وبالكوفة قبر أمير المؤمنين عليّ– صلوات الله عليه–مصّرها سعد ابن أبي وقاص في خلافة ابن الخطاب ،وهي أول مدينة اختطها المسلمون بعد البصرة.ينظر:آكام المرجان فى ذكر المدائن المشهورة فى كل مكان لإسحق بن المنجم ص: ٣٨.

(٣) همع الهوامع ٦١/٢.

(٤) الكتاب ٢٤١/٢.

(٥) حضرموت: قيل: سميت بحاضر ميّت ،وهو أول من نزلها، قال ابن الكلبي: اسم حضرموت في في التوراة حاضر ميت، وقيل: سميت بحضرموت بن يقطن بن عامر بن شالخ، وقيل: اسم حضرموت عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائلة بن الغوث بن قطن بن عريب ابن زهير بن أيمن بن الهميسع بن حمير بن سبأ، وقيل:حضرموت اسمه عامر بن قحطان وإنما سمي حضرموت لأنه كان إذا حضر حربا أكثر فيها من القتل فلقب بذلك، وقال أبو عبيدة: حضرموت بن قحطان نزل هذا المكان فسمي به، فهو اسم موضع واسم قبيلة. وحضرموت. ينظر: معجم البلدان٢/ ٢٧٠.

(٦) رَامَهُرْمُز: قال يَا قَوت: ومعنى رام بالفارسية المراد، والمقصود، وهرمز: أحد الأكاسرة، فكان هذه اللقطع مرئية معناها: مقصود هرمز، أو مراد هرمز، وهى مدينة مشهورة، بنواحى خورستان، والعامة يسمونها كسلاً عن تتمية اللفظة بكمالها اختصارًا، ينظر: السابق ١٧/٣.

(٧) شرح المفصل ٢٠/٢.

وهو العلميّة بل اجتزؤا بكونه منادى، فإنّه موجب للتّخفيف [١] نحو قولك: **(ياشَا ادْجُنى)**[٢]، **و (يا ثُبَ أَقبِلى)، إذا أردت: (شاةَ، وثُبةً)** [٣] .

وذلك لأنّ وضع التّاء على الزوال وعدم اللزوم ..، فيكفيه أدنى مقتضٍ للسقوط، فكيف إذا وقع موقعًا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلى .. آخر المنادى ؟ [٤] .

** **علة عدم اشتراط الزيادة على الثلاثة أحرف فيما خُتم بالياء:**

وأمّا عدم اشتراط الزّيادة على الثّلاث، فإنّ التّاء لما لم تكن جزء الاسم لم يؤد حذفها بالتّرخيم إلى انفصال الكلمة عن أقلّ أوزان المتمكّنات [٥] .

وبناءً على ذلك فالنكرة المقبل عليها يجوز ترخيمها ثلاثيةً كانت، أو رباعيةً بشرط ختمها بالتاء، وهذا ما نصّ عليه ابن عصفور [٦] .

ولأجل ذلك قال ابن يعيش: " ولا يشترط فيما كان فيه هاء التّأنيث العلميّة، بل يجوز فى الشّائع كما يجوز فى الخاص، وإنما ساغ التّرخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علمًا .. لكثرة ترخيم ما فيه هاء التّأنيث، فإنه لم يكثُر فى شئٍ لكثرته لما تقدم من أنه كاسمٍ ضُم إلى اسم، ولأنّ تاء التّأنيث تُبدل هاءً فى الوقف أبدًا مطردًا، ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفى التّأنيث؛ لأنّها قد تدخل فى الأفعال الماضية للتّأنيث نحو: (قامت هند)، وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة نحو: علاّمة، ونَسَّابة، فلمَّا كانت الهاء كذلك ساغ حذفها، وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة، مع عدم الإخلال بنية الكلمة ؛ لأنّ التّغيير اللاّزم لها من نقلها من التّاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف ؛ لأنّ التّغيير مؤنس بالتّغيير، فإذا كانت فى الكلمة لم يحذفوا غيرها قلَّت حروفها أو كثُرت شائعًا كانت أو خاصًا .

---

(١) الإرشاد إلى علم الاعراب ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) ادجنى: اقيمى فى مأواك، ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٠٣/١، يقال: دجن بالمكان يدجن دجونًا أى أقام وهو زجر لها عن السرح والانبعاث، ومعناه: اقيمى فى البيت، ينظر: شرح المفصل ٢٠/٢ وشرح الأشمونى ٢٥٦/٣، وفى الهمع ٦٠/٢" (ارجُنى) بالراء لا بالدال ومعناه: (اقيمى فى المنزل ولا تخرجى)" .

(٣) الكتاب ٢٤١/٢ بتصرف يسير جداً .

(٤) شرح الرضى ٣٩٧/١.

(٥) الإرشاد إلى علم الاعراب ص ٢٩٢ .

(٦) ينظر: المقرب ومعه مثل المقرب ص ٢٥٥، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٣/١.

تقول فى الخاص: (يا سلم أقبل)، وفى (مرجانة): (يا مرجان أقبلى) ،وفى النكرة قالوا: (يا عاذل أقبل) يريدون: عاذلة، وقالوا: يا جارى، يريدون: ياجارية . قال العجاج:

جَارِىَ لاَ تَسْتَنْكِرِى عَذِيْرِى(١)

هذا وقد ذكر الأشمونىّ أنّ: " المبرد قد شرط فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية، فمنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه" (٢) .

ورده الجمهور نحو قوله:

يَانَاقُ سِيْرِى عَنَقًا فَسَيْحًا(٣)

****وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:**

وَجَوّزَنْهُ مُطْلَقًا فِى كلِّ مَا أُنِّثَ بِالهَاءِ وَالّذِى قَدْ رُخِّيما

بِحَذْفِهَا وَفَتْحُهُ بَعْدُ وَاحْظَلاَ تَرْخِيْمَ مَا مِن هَذِه الهَا قَدْ خَلاَ

إلاّ الرُبَاعِىَّ فَمَا فَوْقُ العَلَمْ ذُو إِضَافـةٍ وَإِسْنَـادٍ مُلِمْ(٤).

الشّرط الخامس: أن يكون مفرداً غير مضاف(١)؛ لأنّ الاسم المفرد أثر فيه النّداء ، وأوجب له البناء بعد أن كان مُعربًا، والمضاف والمضاف إليه لم يؤثر فيه النّداء، بل

---

(١) شرح المفصل ٢٠/٢ للعجاج من بحر الرجز دون نسبة، وشرح الكافية الشافية ٣٠/٢، دون نسبة، والعذير: الحال التى تحاولها تعذر عليها . ينظر: القاموس مادة (ع.ذ.ر)، وهو للعجاج فى ديوانه ٣٣٢/١، والخزانة ١٢٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح لابى على الفارسى لابن برى ص ٣٥٥، والكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، واللسان مادة (ع.ذ.ر)، والمقتضب ٢٦٠/٤، وشرح الاشمونى ٢٥٦/٣ رقم (٩٥٢)، وله فى شرح الشواهد ٢٥٦/٣ رقم ٩٥٢.

والشاهد فيه: (جارىَ) حيث رخم المختوم بالتاء الزائدة على الثلاثة بحذفها على لغة من ينتظر الحرف المحذوف، فأبقى الياء على حركتها قبل حذف التاء.

(٢) شرح الأشمونى ٢٥٦/٣، ٢٥٧ .

(٣) همع الهوامع ٦٠/٢ رقم ٧١٦ من بحر الرجز، وبعده (إِلَى سُلَيْمان فَنَسْتَرِيْحَا)، فى الدرر اللوامع ٥٤/٣ ٧٩٤، لأبى النجم العجلى، والكتاب ٣٥/٣، ولسان العرب مادة (ن.ف.خ)، وهو غير منسوب فى ورصف المبانى ص ٣٨١، وسر الصناعة ٢٧٠/١، ٧٤، وشرح الشذور ص ٣٩٤، وشرح قطر الندى ص ٧١، وشرح المفصل ٢٦/٧، واللمع فى العربية ص ٢١٠، والمقتضب ١٤/٢.

والشاهد فيه: (يَا نَاقُ) حيث نودى مرخمًا النكرة المقصودة (ناقة)، وبهذا يرد على المبرد فى منعه لذلك .

(٤) الألفية بشرح ابن عقيل ٣٨/٣.

حالهما بعد النداء فى الإعراب كحالهما قبل النّداء، فلمَّا كان حكم المفرد مخالفًا حكمه فى غير النّداء، وكان التّرخيم إنمَّا يُسوِّغه النداء جاز، ولمَّا كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب فى النداء كجريهما فى غير النداء، وكان غير النّداء لا يجوز فيه التّرخيم لم يجز فيها هذا مع عدم السّماع[٢]، و: "لأنَّ المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من (الذى) إذا قلت:الذى قال، وبمنزلة التنوين فى الاسم" [٣]، و:" لأنَّه لو كان مضافًا، فإمَّا أنَّ نحذف منه شئ من آخر المضاف، أو من آخر المضاف إليه، والأول باطلُ ؛ لأن تمام المضاف بالمضاف إليه، فهو كالوسط، والثانى كذلك ؛ لأنّه ليس بآخر المنادى" [٤] .

وقال الصبان– أيضًا –: " لأنَّ الحذف من المضاف إليه يمنع منه أنّ المتضايفيين كالشئ الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة، والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالى أداة النّداء المضاف، فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى" [٥] .

والذى ورد من التّرخيم عن العرب إنّما هو فى المفرد نحو: يا حارُ، ويا عامُ[٦] وإذا ثنيت لم ترخم لأّنها كالتّنوين[٧]، واستثنى الكوفيّون ما سُمى به من مثنّى، وجمع تصحيح فمنعوا ترخيمه، والبصريّون جوزوه بحذف العلامة والنّون [٨] .

وعدم ترخيم المنادى المضاف – كما نقل السّيوطىّ – مذهب البصريين [٩] .

وذهب الكسائى والفراء إلى جواز الترخيم فى المضاف، ويُوقعون الحذف على آخر الاسم الثانى فيقولون:(يا أبا عُرْوَ، ويا آل عِكْرِمِ) [١٠]، وأجازه الكوفيون وابن مالك [١].

---

(١) المراد بذى الاضافة: المضاف حقيقةً، أو حكمًا، فيدخل شبه المضاف، فلا يرخم . ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٦٠.
(٢) شرح المفصل ٢/١٩، ٢٠.
(٣) الكتاب ٢/٢٤٠.
(٤) شرح الأنموذج فى النحو ص ٤٧.
(٥) حاشية الصبان ٣/٢٦٠.
(٦) شرح المفصل ٢/٢٠.
(٧) الكتاب ٢/٢٤١.
(٨) همع الهوامع ٢/٦٣.
(٩) ينظر: السابق ٢/٥٩.
(١٠) شرح المفصل ٢/٢٠.

* وأنشدوا بيتًا لم يُعرف قائله:

أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعِدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِى مَيْتَةٍ فَيُجِيْبُ(٢).

* وقال زهير:

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصَرانَا والرَّجْمُ بِالغَيْبِ يُذْكَرُ (٣) .

أراد: عكرمة، فحذف التّاء، وبقيت فتحة الميم دالّة عليها (٤) .

وأجاب سيبويه بأنّها ضرورةُ (٥)، وقد ذكره سيبويه تحت عنوان: **(هذا باب ما رخّمت الشعراء فى غير النّداء اضطرارًا)** (٦) .

ولذلك قال ابن يعيش: " وحاله حالُ ما رُخِّم فى غير النداء للضّرورة ؛ لأنَّ المضاف إليه غير منادى" (٧) .

قال أبو حيّان: ولو ذهب ذاهبُ إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التّأنيث وقوفًا على الوارد، ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهبًا (٨) .

---

(١) همع الهوامع ٥٩/٢، وينظر: أوضح المسالك ٥٦/٤، حيث نسبه للكوفيين، وكذلك فى شرح الأشمونى ٢٦٠/٣.

(٢) شرح المفصل ٢٠/٢ دون نسبه من بحر الطويل، والكتاب ٢٤٠/٢، وبصدره فى أوضح المسالك ٥٦/٤ رقم (٤٥١) دون نسبة، وبتمامه دون نسبة فى عدة السالك ٥٦/٤ رقم (٤٥١)، وأمالى ابن الشجرى ١٩٥/١ مجلس (١٩)، وبقوله: (أَبَا عُرْوَ) فقط فى اللباب ص ٢٣٥ ؛ ومعانى القرآن ١٨٧/١ والخزانة ٣٣٦/٢ .
والشاهد فيه: (أبا عرو) حيث رخم المنادى المضاف عجز ما أضيف إليه المنادى المرخم، والأصل: (يا أباعروة)، ومنعه البصريون، بينما أجازه الكوفيون .

(٣) شرح المفصل ٢٠/٢ لزهير من بحر الطويل، والكتاب ٢٧١/٢، وله فى عدة السالك ٥٧/٤، وبصدره فى شرح الأشمونى ٢٦٠/٣ رقم (٩٥٩)، وبتمامه له فى شرح الشواهد ٢٦٠/٣ رقم ٩٥٩ ، وهمع الهوامع ٥٩/٢ رقم (٧١٥)، والبيت فى ديوانه ص ٢١٤، وله فى أسرار العربية ص ٢٣٩، وخزانة الأدب ٣٢٩/٢ ٣٣٠ وشرح أبيات سيبويه ٤٦٢/١، والدرر اللوامع ٥١/٣، ولسان العرب مادة (ع.ذ.ر)، ولم ينسبه فى مادة (ر.ح.م)، و(ع.ك.ر.م)، وبرواية:(حظكم) بدلاً من (حذركم) فى أمالى ابن الشجرى ١٩١/١ له .
والشاهد فيه: (يَا آلَ عِكْرِمَ) حيث رخم المضاف آخر بحذف حرف فى جزئه الثانى (عجزه) وهو التاء، على مذهب الكوفيين، ومنع ذلك البصريون .

(٤) أمالى ابن الشجرى ١٩١/١.

(٥) همع الهوامع ٦٠/٢، وينظر: شرح المفصل ٢٠/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٦٩/٢.

(٧) شرح المفصل ٢٠/٢، وينظر: اللباب فى علل البناء والاعراب ص ٢٣٥.

(٨) همع الهوامع ٦٠/٢.

** والخالى من الإضافة يتناول: المفرد، والمركّب تركيب مزج كـ (معدْ يَكرِب)و(سيْبَوَيْه)، وتركيب إسنادٍ [١] كـ (تأبَّط شرًا) [٢] . فإن سيبويه حكى عن العرب ترخيمه [٣] .

***الخلاف بين النّحاة فى ترخيم المركّب غير الإضافى:**

اختلف فى ترخيم العلم المركّب تركيب مزجٍ، فالجمهور على جوازه مطلقًا، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (وَيْه) [٤] .

وذهب الفرّاء إلى أنّه لا يُحذف منه إلّا الهاء، فتقول: يا سيبوىْ [٥] على لغة (من ينتظر)، أما على لغة (من لا ينتظر) فتقول: (يا سيبوا) ؛ لأنَّ الياء تُضم على هذه اللغة، فتقلب ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها [٦] .

***وقد منع البصريّون ترخيم المضاف**، ومنع الصرف، وينبغى ألا يجوز ترخيمه ؛ لأنَّه لم يُحفظ عن العرب فى شئٍ من كلامهم[٧]، وقال ابن كيْسان: لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركّب[٨]، إن حصل لبسٌ كأن يكون ثمَّ من اسمه (حضْر)، ومن اسمه (حضرموت) [٩] ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت: (يا تَغْلَبَ، ويا حَضْرَمَ) لم أر أر به بأسًا[١٠] .

***فأما عن كيفية ترخيمه عند الخليل، فيقول سيبويه:** "فزعم الخليل – رحمه الله – أنه تُحذف الكلمة التى ضُمت إلى الصّدر رأسًا، وقال: أراه بمنزلة الهاء، ألا ترى أنّ ىّ إذا

---

(١) المركب الإسنادى: ما تألف من مسندٍ ومسند إليه نحو: الحلم زينُ ، يُفلح المجتهد . ينظر: جامع الدروس العربية ١٣/١.

(٢) إن سميت بجملة كـ (تأبطر شراً، وجاد الحق) لم تغيرها للإعراب الطارئ، فتقول: (جاء تأبط شراً، وأكرمت جاد الحق)، يكون الإعراب الطارئ مقدرًا، منع ظهور حركته حركة الإعراب الأصلى . ينظر: السابق نفسه ص ٢٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٠/٢.

(٤) همع الهوامع ٦٢/٢.

(٥) شرح الأشمونى ٢٦٥/٣.

(٦) حاشية الصبان ٢٦٥/٣.

(٧) همع الهوامع ٦٢/٢.

(٨) شرح الأشمونى ٢٦٥/٣.

(٩) حاشية الصبان ٢٦٥/٣ .

(١٠) شرح الأشمونى ٢٦٥/٣.

حقرته لم أُغير الذى يلى الهاء فى التحقير عن حاله الذى كان عليها قبل أن يُحقر، وذلك قولك فى (تَمْرة): (تُمَيرة)، فحال الراء واحدُ ، وكذلك التحقير فى (حضرموت)، تقول: (حُضَيرَمَوْت) .

وقال: أرانى إذا أضفتُ [١] إلى الصّدر، وحذفت الآخر، فأقول فى: (مَعْدى كرب): مَعْدِيَّ، وأقول فى الإضافة إلى (أربعة عشر): أربعىّ، فحذفُ الاسم الآخر بمنزلة الهاء، فهو فى الموضع الذى يُحذف فيه ما يثبت فى الإضافة، أجدر أن يُحذف إذا لأردت أن تُرخم [٢] .

وزعم ابن مالك أنه قد يرخم ذو الإسناد، وأنَّ عمرًا قد نقل ذلك [٣]، ولذلك قال ابن مالك: " وإن كان علمًا مركبًا يحذف عجزه مطلقًا [٤]،معتمدًا فى ذلك على نقل عمرو لذلك عنهم،ولكنَّ الذى نصَّ عليه سيبويه فى(باب الترخيم)أنَّ ذلك لا يجوز [٥] .

قال أبو حيان: هذا النقل عن سيبويه خطأ ؛ فإن سيبويه نص على المنع [٦] .

حيث قال: " واعلم أنّ الحكاية لا ترخم ؛ لأنَّك لا تريد أن تُرخم غير منادى، وليس مما يُغيرهُ النداء، وذلك نحو: (تأبَّط شرًّا، وبرق نحره)، وما أشبه ذلك [٧] .

والترخيم إنّما يكون فيما أثر فيه النداء [٨] وفهم المصنف [٩] ذا عنه من كلامه فى بعض أبواب النسب جوازاً ذلك فتقول فى: (تأبَّط شرًا) ؛ يا تأبَّط شرًّا [١٠] .

حيث قال سيبويه: " هذا باب الحكاية، فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت، وتركت الصدر، بمنزلة (عبدالقيس)، و (خمسةَ عشرَ)، حيث لزمها الحذف، وذلك فى قولك فى (تأبَّط

---

(١) يقصد بالإضافة النسب: والمراد به: " إلحاق ياء مشددة فى آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد عنها ينظر: حاشية الصبان ٤٩/٤.

(٢) الكتاب ٢٦٧/٢، ٢٦٨، وينظر: شرح ابن عقيل ٢٤٠/٣، ٢٤١.

(٣) أوضح المسالك ٥٧/٤، وينظر: شرح ابن عقيل ٢٤١/٣، وهمع الهوامع ٦٣/٢ .

(٤) شرح عمدة الحافظ ٢٠٠/١.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٤١/٣.

(٦) همع الهوامع ٦٣/٢.

(٧) الكتاب ٢٦٩/٢.

(٨) شرح المفصل ٢٣/٢.

(٩) يقصد: ابن مالك.

(١٠) شرح ابن عقيل ٢٤١/٣.

شرًّا): (تأبَّطىّ)، ويدُلك على ذلك أنَّ من العرب من يُفرد فيقول: (يا تأبط أقبل)، فتجعل الأول مفردًا، فكذلك تُفرده فى الإضافة" [١] .

وكذا تفعل فى (المركب العددى) فتقول فى (خمسةَ عشرَ) علمًا: يا خمسة، ومنع الفرّاء ترخيم المركب من العدد إذا سُمى به [٢] .

**<u>وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:</u>

وَ العَجْزُ احْذِفْ مِن مُرَكَّبٍ وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذا عَمْرُوُ نَقَلْ [٣]

**<u>ولا أوافقه فى ذلك</u> ؛ لأنَّ ترخيمه بفتح آخر صدره (خمسة) يمنع اللّبس بينه وبين ترخيم من سُمى بـ (خمسةَ) وحدها، لأنَّ فى ترخيم الأخير تحذف منه التاء،وطالما جاز فى المركّب المزجىّ –والمركب العددى يندرج تحته، وهو مسمىً به– فلم لا يرخّم كما رخّم المركّب المزجى العلم كـ(حضرموت)؟ والله أعلم بالصواب.

<u>الشرط السّادس والسّابع: ألّا يكون مندوبًا</u> [٤]، وإنَّما لم يرخم المندوب؛ لأنَّ الغالب زيادة الألف فى آخره لمد الصوت إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم[٥].

وقال سيبويه فى تعليله لمنع ترخيم المندوب: " لأنَّ علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه من الحذف التّرخيم"[٦] **<u>وألا يكون مستغاثًا</u>**[٧]، أى: لا مجروراً باللّام[٨] فيه فيه اللّام قطعًا[٩]؛ لأنّه بمنزلة المضاف إليه[١٠] ، ولعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم، فلا يردّ عليه التّرخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحًا بزيادة الألف ؛ لأنَّ الزيادة تُنافى الحذف، ولا مجردًا من اللّام والألف إلحاقًا له

(١) الكتاب ٣٧٧/٣، واللباب ص ٢٣٦، وشرح المفصل ٢٣/٢.
(٢) شرح الأشمونى ٢٦٥/٣.
(٣) الألفية بشرح ابن عقيل ٢٤٠/٣.
(٤) شرح الأشمونى ٢٦١/٣، وينظر: الهمع ٥٩/٢ .
(٥) حاشية الصبان ٢٦١/٣.
(٦) الكتاب ٢٤٠/٢.
(٧) شرح الأشمونى ٢٦١/٣.
(٨) حاشية الصبان ٢٦/٢.
(٩) همع الهوامع ٥٩/٢.
(١٠) الكتاب ٢٤٠/٢

بذى اللام والألف[١]، وفى تعليله لمنع ذلك قال ابن مالك:" الاستغاثة والندبة يستدعيان زيادةً " والترخيم يستدعى نقصانًا، فلم يَلِقْ بمستغاثٍ ولا مندوبٍ أن يكون مرخمًا"[٢] .

***وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثه** كقوله:

أَعَامِ لَكَ بنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدٍ [٣]

وأُجيب: بأنّه ضرورة شاذّة، فقوله: (أَعَامِ) فيه شذوذ من وجهين:

نداء المستغاث بغير(يا) وترخيمه[٤]، ولذلك قال الأشمونىّ: "والصّحيح مامَرَّ "[٥].

---

(١) حاشية الصبان ٢٦١/٢.

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٠١/١.

(٣) همع الهوامع ٥٩/٢ وهو بيت لم ينسبه من بحر الوافر، والبيت فى الكتاب بتمامه وصدره: (تَمَنَانِى لِتَلقَانِى لَقَيْطُ) ٣٨/٢، للأخوص أو الأحوص بن شريح، وبعجزه فى شرح الأشمونى ٢٦١/٣ رقم (٩٦٢) دون نسبه، وحاشية الصبان ٢٦١/٣، وقوله (أَعَامِ) (أى: يا عامر)، وبتمامه فى شرح الشواهد ٢٦١/٣ رقم (٩٦٢)، وصدر فيه برواية (مَنانى) بدلاً من (تَمَنَّانى)، وبهذه الرواية فى ص ٢٦٢ .
والشاهد فيه: (أَعَامِ لَك) حيث رخم المنادى المستغاث الخالى من اللام على مذهب ابن خروف، وأصله (أعامر لك)، وهذا شاذ عند الجمهور، إضافةً إلى ندائه بغير (يا) وهى الخاصة بالاستغاثة دون غيرها .

(٤) شرح الشواهد ٢٦١/٣.

(٥) شرح الأشمونى ٢٦٢/٣.

الفصل الثانى
ما يحذف لأجل التّرخيم واللّغات الواردة فى الباقى بعد التّرخيم .
المبحث الأول
ما يُحذف لأجل التّرخيم.
المطلب الأوّل: حذف آخر الاسم لأجل التّرخيم

المحذوف للترخيم إمَّا حرفٌ، وهو الغالب نحو: (يا سُعا)، وقراءة بعضهم: **چ ٹ چ** [١] .

<u>فإن كان الاسم الذى تريد ترخيمه فى آخره تاء التّأنيث تحذفها</u>، قلَّت حروفه أو كثُرت، فتقول فى: (ثُبَةَ، وعِدَةٍ) وأمثالها: يا ثُبَ، ويا عِدَ[٢]، فهاء التأنيث لا يحذف معها ما قبلها من ألفٍ زائدةٍ ولا غيرها، فلا يقال فى: (سِعْلاة) إلّا: (يا سِعْلا)[٣]، فيستوى فيه علمُ وغيره، وماهاؤه ثالثة، وغير ثالثة [٤].

ولا يُحذف منه بعد ذلك شئ[٥]، ولو كان لينًا زائداً مكملاً أربعةً فصاعداً، فتقول فى: (عَقَنْباه)[٦] يا (عَقَنْبَا) بالألف[٧] .

---

(١) أوضح المسالك ٦٢/٤، والآية من سورة الزخرف من الآية رقم (٧٧)، ورواية حفص عن عاصم (يامَالِكُ) وقراءة الترخيم على لغة من ينتظر (يَامَالِ) وعلى لغة من لا ينتظر (يا مَالُ)، فى الكشاف ٢٦٤/٤ حيث قال: " وقرأ على ابن مسعود – رضى الله عنهما – (يامالِ) بحذف الكاف للترخيم .. وقرأ أبو سرار الغنوى (يامالُ) بالضم، كما يُقال: (يا حارُ)، وقد عزى الكسر فى زاد المسير فى علم التفسير ١٨٤/٤ لعلى بن أبى طالب . رضى الله عنه – وابن مسعود، وابن يَعْمِر، وقال فى البحر المحيط عنهما ٣٨٩/٩: (قرأ عبدالله، وعلى، وابن وثاب، والأعمش): (يَامَالِ) بالترخيم، على لغة من ينتظر الحرف، وقرأ أبو السرار الغنوى: (يَامَالُ) بالبناء على الضم، جعل اسمًا على حياله، والكسر فى البحر المديد فى تفسير القرآن لابن عجيبه ٦٩/٥ لابن مسعود ثم قال: " قيل لابن عباس: إن ابن مسعود يقرأ: (يامالِ)، ورُوِيت عن النبى – ﷺ – فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم" .

(٢) شرح جمل الزجاجى ١١٤/٢.

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٠٣/١ بتصرف يسير.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣٠/٢.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣.

(٦) <u>عقنباه</u>: بفتح العين المهملة، والقاف وسكون النون بعدها موحدةُ ، يُقال: (عقاب: عقنباة)، أى حديدة المخالب، ينظر: حاشية الصبان ٢٥٨/٣.

(٧) شرح الأشمونى ٢٥٨/٣.

ولأجل ما سبق يقول سيبويه: " واعلم أنّ هاء التّأنيث إذا كانت بعد حرف زائدٍ لو لم تكن بعده حُذف، أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حُذفا زائدين، لم يُحذف من قبل أنَّ الحروف الزوائد قبل الهاء فى الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف .

وذلك قولك فى: (طائفية): (يا طائفى أقبلى)، وفى (مُرْجَانَة): (يا مُرْجان أقبلى) وفى (رعْشَنةٍ):(يا رَعْشَنَ أقبلى)، وفى (سِعْلاةٍ):(يا سِعْلاَ أقبلى)، ولو حذفت ما قبل الهاء كحذفك إيَّاه وليس بعده هاء، لقلت فى رجلٍ يُسمى (عُثْمانة): (يا عُثْمَ أقبل) ؛ لأن الهاء لو لم تكن ههنا لقلت (ياعُثْم أقبل) فإنَّما الكلام أن تقول:(ياعثمانَ أقبل)،فأجْر ترخيم هذا بعد الزوائد مجراه إذا كان بعدما هو من نفس الحرف" [١] .

***<u>بخلاف تاء الجمع مُسَمَّى به، فإن ألفه تُحذف مع تائه</u>**، فلذلك قلت: (بحذف الآخر – وحده – إن كان مؤنثًا بالهاء)، ولم أقل بالتاء [٢] .

وعن سبب ذلك يقول ابن عصفور: " وسبب ذلك أن تاء التّأنيث غير معتدٍّ بها فى البناء، فسَهُل حذفُها فى هذا الباب ؛ لأنّه مبنىٌّ على التّخفيف" [٣]،ومع حذف الزّوائد مع الهاء، فإنّه ينبغى له أن يقول فى (فاطمة): (يا فاطِ لا تفعلى) من أنّ الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت: (يا فاطِ)، كما تقول: (ياحارِ)، فأنت قد تحذف ما هو من نفس الحرف، كما تحذف الزوائد، فإذا ألحقته الزوائد لم تحذفه مع الزوائد، فكذلك إذا ألحقتها مع الزوائد لا تحذفها معها" [٤] .

***<u>فأمَّا عن ترخيم ما فى آخره ثلاث زوائد</u>** نحو: (بَرْدَرَايَا) فيقول ابن عصفور: فمذهبنا أنّ لا يحذف منه شئ غير الزائدة الأخيرة، فتقول: (يا بَرَادِرَاىَ)، وزعم الكوفيون أن الزوائد أجمع تحذف، فتقول: (يا بَرْدَ) .

وهذا ليس بشئ؛ لأنَّ العرب لا تحذف إلّا حرفًا واحدًا، وإنّما حذفت الألف فى النّسب؛ لأنّهما زائدتان زيدتا معًا، فلم يمكن إبقاء واحد منهما، لأنّها لا توجد قطّ وحدها، فلم يمكن أن تبقى وحدها [٥] .

---

(١) الكتاب ٢/٤٤٢،٢٤٥.
(٢) شرح عمدة الحافظ ١/٢٠٣.
(٣) شرح جمل الزجاجى ٢/١١٤.
(٤) الكتاب ٢/٢٤٥.
(٥) شرح جمل الزجاجى ٢/١٢٢.

المطلب الثانى
حذف آخر الاسم وما قبله لأجل التّرخيم

تقدم أنّ الترخيم حذف الآخر، **ويُحذف مع الآخر – أيضًا – ما قبله من حرف لين**[١]، **ولكن بشروط أربعة:**

الأول: إن كان زائدًا، فإن كان أصليًا لم يُحذف نحو: (مُخْتَار، ومُنْقَاد) علمين، لأنَّ الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة، فتقول: (يا مُخْتَا، ويا مُنْقَا)[٢]، فإن ألفهما منقلبة عن ياءٍ، وواوٍ، خلافًا للأخفش، حيث جوز الحذف فى هذه الصورة فيقول: (يا مُخْتَ، ويا مُنْقَ)[٣]، ويشمل نحو: (هندات، وحمدون، وزيدين) أعلامًا فترخم بحذف الآخر، وما قبله، ولا يجوز بقاء الألف فى (هندات) علمًا؛ لأنَّ تاءه ليست للتّأنيث[٤].

الثّانى: أن يكون لينًا، وهو الألف والواو والياء [٥]، وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل بدل (لينًا) (مدًّا) ؛ ليُفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظًا كما فى (منصُور)؛ أو تقديراً كما فى (مُصْطفوْن) علمًا؛ إذ أصله: (مُصْطَفيُون)[٦]، فالحركة المجانسة مقدّرة[٧] .

فإن كان صحيحًا لم يُحذف، سواء كان متحركًا نحو: (سُفْرجل)[٨]، أو ساكنًا نحو: (قِمَطْر)[٩]، فيقول: (يا سَفَرْج، ويا قِمَطْر) خلافًا للفرّاء فى (قَمِطْر) فإنه يُجيز (ياقَمِ) بحذف حرفين[١٠].

---

(١) همع الهوامع ٦٤/٢.
(٢) شرح الأشمونى ٢٦٢/٣.
(٣) همع الهوامع ٦٤/٢.
(٤) حاشية الصبان ٢٦٢/٣.
(٥) شرح الأشمونى ٢٦٢/٣.
(٦) حاشية الصبان ٢٦٢/٣، ٢٦٣.
(٧) أوضح المسالك ٦٥/٤.
(٨) سفرجل: السفرجل، والواحدة، سَفَرجَلة، من الفواكه، معروف.ينظر: العين باب الخماسى من الجيم.
(٩) قِمَطْر: بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة: " الجمل الضخم". ينظر: السّابق باب القاف والطاء.
(١٠) شرح الأشمونى ٢٦٢/٣، ٢٦٣.

الثّالث: أن يكون ساكنًا[1]، فإن كان متحرّكًا لم يُحذف نحو:(هبيّخ)[2]، و(قَنَوَّر) [3].
[3].

الرابع: أن يكون مكملاً أربعة فصاعداً [4]، فيقال فى (مُنْصُور)، و (مِسْكيْن)، و(مَرْوان)، و (أسْمَاء)، و(زيْدان)، و(زيدون)، و(هندات) . أعلامًا . (يا مَنْص) و(يا أسْم)، و(يا زيْد)، و(يا هِنْد) [5] .

قال:

يَا مَـرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مُحْبُوسَـةٌ [6].

وقال:

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِن حَدَثِ [7].

---

(1) قال يس: المحقّقون لا يطلقون حرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة، فقوله: (ساكنًا) (ساكنًا) وصف كاشف، ينظر: حاشية الصبان ./٢٦٣.

(2) شرح الأشمونى ٢٦٣/٣، وهبيخ: بفتح الهاء والموحّدة، وتشديد التحتيّه آخره راء: الصعب اليُبُوس اليُبُوس من كلّ شيءٍ، ينظر: السابق نفسه .

(3) قَنَوَّر: الشديد، الضخم الرأس من كل شئ، وكلّ فظٍّ غليظٍ، ينظر: تهذيب اللغة مادة (ق.ن.ر)، وفى الجمهرة ٧٩٣/٢ مادة (ر.ق.ن): قنور: وهو السيئ الخلق الشكسة ،والمحكم مادة (ق.ن.ر)، "القنور: الشديد الضخم الرأس من كل شئ".

(4) شرح الأشمونى ٢٦٣/٣.

(5) همع الهوامع ٦٤/٢.

(6) أوضح المسالك ٦٢/٤ رقم (٤٥٣)، وهو عجز بيت غير منسوب من بحر الكامل، وصدره فى عدة السالك ٦٢/٤ رقم (٤٥٣): (تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمَ يَيْأَسِ)، وبتمامه للفرزدق فى الكتاب ٢٥١/٢، وفى ديوانه ص ٤٨٢، وشرح الشواهد ٢٦٣/٣ رقم ٦٩٣، وغير منسوب فى شرح الأشمونى ٢٦٣/٣ رقم ٦٩٤، ولسان العرب مادة (ح.ب.س) .
والشاهد فيه: (يَامَرْوُ) حيث حذف الآخر وما قبله (الألف والنون) من (مروان)، لاستكماله الشروط على لغة من ينتظر، وسيرد الحديث عنها.

(7) أوضح المسالك ٦٣/٢ رقم (٤٥٤) صدر بيتٍ غير منسوب من بحر الطويل، وتمامه فى عدة السالك ٦٣/٤ رقم (٤٥٤)، (إِنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌ وَمُنْتَظَرُ)، وبصدره فى شرح الأشمونى ٢٦٣/٣ رقم (٩٦٣) وبتمامه فى شرح الشواهد ٢٦٣/٣ رقم ٩٦٣ لأبى زيد الطائى فيما زعم اللخمى، وللبيد فى الكتاب ٢٥٨/٢
والشاهد فيه: (يَا أَسْمُ) حيث رخمه بحذف الآخر وما قبله وأصله: (يا أسماء) لاستكماله الشروط على لغة من لا ينتظر، وسيرد الحديث عنها

وإنَّما كان هنا أنّ الحرفان بمنزلة زيادةٍ واحدةٍ من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرف رابعهن الألف من قبل أن تزيد النّون التى فى (مروان)، والألف التى فى (فَعْلاَء)، ولكن الحرف الآخر، والّذى قبله زيدا معا، كما أنَّ ياءى الإضافة وقعتا معًا، ولم تلحق الآخرة، بعد ما كانت الأولى لازمة كما كانت ألف (سَلْمى)، وإنّما لحقت ثلاثة أحرف ثالثها الميم لازمة، ولكنهما زيادتان لحقتا معًا فحُذفتا جميعًا كما لحقتا جميعًا [١].

حيث جوز الفرّاء، أن يُقال: (يا عِمَ، ويَا ثَمُ، ويَا سَعِ)، وقيل: إنما قال فى (ثمود) فقط فراراً من بقاء آخر الاسم واوًا بعد ضمّة [٢].

وللفرّاء رأى فى ترخيم نحو: (هَرِقْل) نقله عنه ابن عصفور، ثم بين وجه فساده فقال: " وإن كان ساكنًا مثل: (هَرِقْل)، فلا يخلو أن ترخمهُ على لغة من نوى، أو على لغة من لم ينو .

فإن رخمته على لغة من لم ينو قلت: (يا هَرِقُ)، وإن رخمته على لغة من نوى قلت (يا هَرَ)، لأنَّه يبقى على ثلاثة أحرفٍ آخرها ساكنٌ يُشبه الأدوات .

***وهذا فاسدٌ من غير وجهٍ** ؛ لأنَّ فيه ردُّ الاسم إلى حرفين، وذلك لم يُسمع من كلام العرب، وأيضًا فإنه قد وقع فيما فَرَّ منه، ألا ترى أنه حين رخمَ ثمودًا قال: (ياثَمُوْ) وهذا بلا شكّ اسم قد بقى على ثلاثة أحرفٍ، والآخر ساكن فينبغى له أن يحذف، ويقول: (يا ثَمُ)، وإلّا فعمله ليس له وجهٌ [٣].

المطلب الثالث

التّرخيم بحذف كلمةٍ برأسها أوبحذف كلمة وحرف .

أوّلاً: حذف كلمة كلمة برأسها فى الترخيم: وذلك فى المركب المزجى، تقول فى: (مَعْدِ يَكْرِب): يا مَعْدى [٤]، ونحو: بعلبك وسيبويه، فتقول: يا بعلَ، ويا سيبَ وكذا تفعل فى المركب العددى، فتقول فى (خمسةَ عشرَ) علمًا: يا خمسة[٥].

---

(١) الكتاب ٢٥٨/٢.
(٢) حاشية الصبان ٢٦٣/٣ بتصرف يسير.
(٣) شرح جمل الزجاجى ١١٥/٢.
(٤) أوضح المسالك ٦٥/٤.
(٥) شرح الأشمونى ٢٦٥/٣.

وقد سبق بالتفصيل تناول الحديث عن ترخيم المركب المزجى، وما قاله العلماء فى هذا الصدد .

ثانيًا: حذف كلمة وحرف فى الترخيم: وذلك فى (اثنا عشرَ)، تقول: (يا اثْن) [١] حذفت (عشرَ) مع الألف، لأنه بمنزلة نون مسلمين [٢] ؛ لأنَّ (عشر) فى موضع النون، فنزلت هى والألف منزلة الزيادة فى (اثنان) علمًا [٣] ،وكذلك تقول فى (اثنا عشرةَ): (يا اثنت)[٤] .

فعجزهما بمنزلة النون المحذوفة التى عاقبتها (عشرَ) و (عشرةَ)، ولذلك لا يُضاف (اثنا عشرَ واثنتا عشرَ)، كما يُضاف (ثلاثةَ عشرَ) وأخواته .

ونظر فيه ابن الحاجب بأن (عشرَ، وعشرةَ) اسمان برأسهما، ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف معها، كما تحذف مع النون [٥] .

****وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:**

وَمَع الآخِرِ احْذِفْ الَّذِى تَلاَ إِنْ زِيْدَ لِيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلاً
أَرْبَعَةَ فَصَاعِدَا وَ الخُلْفُ – فى وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحُ – قُفِى [٦].

---

(١) أوضح المسالك ٤/٦٥.
(٢) الكتاب ٢/٢٦٩، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٣٣.
(٣) أوضح المسالك ٤/٦٥.
(٤) شرح الأشمونى ٣/٢٦٥ بتصرف.
(٥) حاشية الصبان ٣/٢٦٥ بتصرف يسير.
(٦) الألفية بشرح ابن عقيل ٣/٢٣٩.

المبحث الثّانى
اللّغات الواردة فى الباقى بعد التّرخيم
المطلب الأوّل التّرخيم على لغة من ينتظر (من نوى)

لقد سبق فى المطلب السابق الحديثُ عمَّا يحذف من الاسم عند التّرخيم، وهنا يدور الحديث عن اللغات الوارده عن العرب فى الباقى بعد الترخيم وإليك بيان ذلك:

للعرب فى الباقى بعد الترخيم مذهبان:

أحدهما: تركه على ما كان عليه[١]، ويكون المحذوف مرادًا فى الحكم كالثابت المنطوق به، تدع ما قبله على حاله فى حركته وسكونه، إيذانًا وإشعارًا، بإرادته[٢] .

ويُعبر عنها بلغة (من ينتظر)، فتقول فى (جَعْفَر): (يا جَعْفَ)، وفى (حارثٍ): (يا حَارِ)، وفى (قِمَطْر): (يا قِمطّ)[٣]، وفى (منصور): (يا مَنْصُ) بترك الضمة، وفى (هِرَقْل): (يا هِرقْ) بالسكون، وفى (ثمود)، و(علاوة)، و(كروان) تقول: (يا ثَمُوْ، ويا عَلاَ، ويا كَرَوَ)[أ]

قال العكبرى:" وهو الأجود" [٤] ، وعبر عن مالك: " الأكثر" [٥]، وكذلك ابن هشام[٦] .

.

وقد عبر ابن عصفور عنها بـ (لغة من نوى)، ثم قال فى بيانها: " ولغة من نوى هى أنّ يترك الاسم على ما كان عليه من حركةٍ أو سكونٍ، وكأنّه لم يُحذف منه شئٌ؛ لأنَّه ينوى ذلك المحذوف" [٧] .

***وضمّة البناء التى يُحدثها النّداء مقدرةٌ على حرف الإعراب المحذوف، وما قبل المحذوف فليس بحرف إعراب**، فلذلك بقى على حاله من الحركه، كما أنّ الزاى من (زيد)، والباء من (بكر) على حال واحدةٍ منصوبًا كان الاسم، أو مرفوعًا،أو مجرورًا

---

(١) اللباب ص ٢٣٧.
(٢) شرح المفصل ٢١/٢.
(٣) شرح ابن عقيل ٢٤٢/٣.
(٤) اللباب ص ٢٣٧.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٥/٢.
(٦) ينظر: أوضح المسالك ٦٥/٤.
(٧) شرح جمل الزجاجى ١١٦/٢.

كذلك هنا، ولولا ذلك لحرك المرخم بحركة واحدة كلّة[١]،وجاء عليه ما قرئ: **چ يَامَالِ ُ چ**[٢].

وقول زهير:

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ [٣] .

* **<u>وقد خالف الفرّاء فى الاسم الذى قبل آخره ساكن</u>**، فزعم أنّ ترخيم نحو: (هِرَقْل وسِبَطْر) وما كان مثلهما بحذف حرفين نحو: (يا هِرَ، وياسِبَ)، قال: وإنما كان كذلك لئلا يشبه الأدوات، يعنى: الحروف نحو: نَعَمْ، وأَجَلْ، والأسماء غير المتمكنة نحو: (كَمْ، ومَنْ).

* **<u>وهو قولُ واهٍ</u>**؛ لأنَّا اتفقنا على أنَّ المرخم الذى قبل آخره متحرك تبقى حركته على ما هى عليه من ضمٍّ، وفتحٍ، وكسرٍ، وإنّما فعلنا ذلك: لأنَّا قدَّرنا ثبوت المحذوف، وكمال الاسم، فصارت هذه الحركات كأنّها حشوُ [٤] .

وقد "منع الكوفيون ترخيم نحو: (قِمَطَرْ) ممَّا قبل آخره ساكن على هذه اللغة، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير" [٥]، وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر. وللبصريين أن يقولوا: المنويُّ كالثابت، فليس الساكن، هو الآخر فى الحقيقة، وكونه آخراً لفظًا لا محذور فيه[٦].

***<u>ثم إذا انتظروا فلا يُغير ما بقى ..، ولا يُعلَّ، فيقول فى (ثَمُود) و(عِلاَوة) و(سِقَاية)، و(يا ثَمُوْ، ويا عِلاَوَ، ويا سِقَايَ)، إلّا بأمرين:أحدهما</u>**: تحريك ما كان ساكنًا للإدغام، كان قبله ألف كـ (احَمارّ)، و(مُحْمَارّ) علمين،فرارًا من التقاء الساكنين .....

---

(١) شرح المفصل ٢١/٢.

(٢) سورة الزخرف من الآية رقم ٧٧ .

(٣) همع الهوامع ٦٧/٢ رقم (٧٢٢)، وهو صدر بيت من بحر البسيط لزهير، وعجزه: (لَمْ يَلْقَهَا سُوْمَةٌ قَبْلِى وَلاَ مَلِكُ)، فى ديوانه ص ١٨٠، وشرح المفصل ٢٢/٢ بتمامه له، واللمع فى العربية ص ١٩٨، والدرر اللوامع ٥٦/٣ .

<u>والشاهد فيه</u>: (يَاحَارِ) حيث رُخم على لغة من ينتظر ومن نوى، فبقى آخر حرف فيه بعد الحذف محركًا بما كان له من حركة قبل الترخيم وهى الكسرة.

(٤) شرح المفصل ٢١/٢.

(٥) شرح الأشمونى ٢٦٦/٣.

(٦) حاشية الصبان ٢٦٦/٣.

فإن لم يكن له حركةٌ فى الأصل كـ (اسْحَارَّ)[1] نبتُ فبالفتح ؛ لأنَّه أقرب الحركات[2] إلى السكون، ووجهه أنّه أخف الحركات،فهو أقرب إلى السكون فى الخفة ؛ لأنَّ أخف الحركات[3]، وبالحركة المجانسة للألف، كما قالوا فى جزم (يُضارّ): (لم يضارَ) بالفتح اتباعًا للألف، مع أنّ بينها وبين المفتوح ساكنًا، بخلاف (يا اسْحَارّ) فإن المفتوح فيه متصلُ بالألف، فهو بالاتباع أحق[4]، وقيل: بالكسر على أصل التقاء الساكنين[5] .

الثانى: أن يكون ما قبل آخره قد حُذف لواو جمعٍ كـ (قَاضُون)، و(مَصْطَفَوْن) علمين، فإن رُخم بحذف الواو مع النون رُدَّت الياء والألف لزوال الموجب للحذف فيقال: (يا قاضِى، ويا مصطفى) . هذا مذهب أكثر النحويين، وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها فى الوقف، وعلى رد ما حُذف للإضافة عند حذف المضاف إليه .

وخالفهم ابن مالك، وقال: لا يُرد هنا، فيُقال: يا قاضِ، ويا مصطفَ، وإلّا لزم رد كل متغيّر عن أصله بسبب إزالة التّرخيم إلى ما كان يستحقه[6].

لكنى قد اطلعت على رأى لابن مالك مفاده عكس ما نقله عن السيوطى حيث يقول: "ولو سُمى بـ (قاضين)، ونحوه من جمع المعتل اللام لقيل فى ترخيمه (يا قاضى) على الوجهين؛ لأن الياء التى هى لام الكلمة حُذفت لمُلاقات ياء الجمع، فلما حُذفت ياء الجمع، وكونه ترخيمًا عادت الياء الاصلية لزوال سبب حذفها، ولا فرق فى هذا بين لغة من نوى، ولغة من لم ينو إلا أن من لم ينو يُقدر ضمة الياء، ومن نوى لا يُقدرها "[7].

***ويختص ما فيه تاء التّأنيث بأنّه لا يُرخم إلا على نية المحذوف** كقوله فى: (مسلمة، وحارثة، وحفصه): (يا مُسْلِمَ، ويا حَارِثَ، ويا حَفْصَ) بالفتح ؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه، فإن لم يُخف لبس جاز، كما فى نحو: هُمَزَةَ، وَمُسْلَمَة [8] .

---

(1) إفْعَالُ بمثلين أولهما ساكنُ لا خط له فى الحركة، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٧/٢.
(2) همع الهوامع ٦٧/٢، ٦٨.
(3) حاشية الصبان ٢٦٧/٢.
(4) شرح الكافية الشافية ٣٧/٢.
(5) همع الهوامع ٦٨/٢.
(6) همع الهوامع ٦٧/٢، ٦٨.
(7) شرح الكافية الشافية ٦٨/٢.
(8) أوضح المسالك ٦٦/٤، وينظر: شرح عمدة الحافظ ٢٠٧/١.

***وأمَّا ما كانت فيه التّاء لا للفرق، فيرخّم على اللّغتين**، فتقول فى: (مَسْلَمَةَ) علمًا: يا مَسْلَمُ بفتح الميم وضمّها [١] .

وعن ترخيم ما فيه تاء التّأنيث يقول ابن هشام: "ونداؤه مرخمًا أكثر من ندائه تامًا كقوله:

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ "[٢].

***ويتعين الانتظار – أيضًا – فيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير**كما فى ترخيم (طَيْلَسَان)[٣] بكسر اللام، فإنه لو قُدِّر تامًا لزم وجوز (فَيْعِل) بكسر العين فى مثل هذا من صحيح العين، وهو بناءُ مُهْملُ [٤] إلا فيما ندر نحو: (صَيْقِل): اسم امرأة[٥]؛ لأنَّ لأنَّ العرب قد التزمت فى مثل هذا من صحيح العين فتحها كـ (صَيْرف)[٦] وشَيْهَم[٧]

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٤٣/٣.

(٢) أوضح المسالك ٦٦/٤، ٦٧ رقم (٤٥٥)، صدر بيت لم ينسب لقائل، من بحر الطويل، وعجزه فى عدة السالك ٦٧/٤ رقم (٤٥٥)، (وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى)، وقال: " مهلاً: مصدر مهملفى عمله من باب (فتح): إذًا عمله برفق وسكينة ولم يعجل به. والتدلُّل: أن تُظهر المرأة الغضب والتمنع = وليست بغضبى"، وبصدره فى شرح الأشمونى ٢٥٦/٣ رقم (٩٥١)، وحاشية الصبان ٢٥٦/٣ وشرح الشواهد ٢٥٦/٣ رقم ٩٥١ لامرئ القيس الكندى والبيت فى ديوانه ص ٣٢ رقم ٢١ .
والشاهد فيه: (أفاطم) حيث رخم (فاطمة) على لغة من ينتظر، فبقيت الميم مفتوحة كما كانت من ذى قبل ولايرخم إلا على هذه اللغة .

(٣) الطَيْلَسَان: بفتح اللام فيه وتكسر، قال الأزهرى: لم أسمع (فَيْعِلان) بكسر العين إنما كان مضمومًا كالخيزُران، والحيْسُمان، ولكن لما صارت الضمة والكسرة أختين، واشتركا فى مواضع كثيرة دخلت الكسرة فى موضع الضمة، والطيلسان: ضربُ من الأكسية . ينظر: لسان العرب مادة (ط.ل.س).

(٤) همع الهوامع ٦٨/٢ بتصرف

(٥) شرح الأشمونى ٢٧١/٣.

(٦) صَيْرَف: زعم قوم أنْ هذه الكلمة مولدة، والصراف: بياع الدراهم، وهو الصيرفى أيضًا .. ورجل صَيرف: متصرف فى الأمور مُحدُّ فيها، ينظر: جمهرة اللغة ٧٤١/٢ مادة (ر.ص.ف)، واللسان مادة (ص.ر.ف) قال: " الصراف، والصيرف، والصيرفى: النقاد من المصارفة وهو من الصرف والجمع صيارف، وصيارفة والهاء للنسبة " .

(٧) شَيْهَم: الشيهم ما عظم شوكه من ذكران القنافد، ينظر: الدلائل فى غريب الحديث لعاصم بن ثابت السرقسطى ٥٦٩/٢، وجمهرة اللغة ٢٨٢/٢ مادة (ش.ى.هـ)، " والشيهم: القنفد العظيم الذى يسمى الدُلدل" ينظر: تهذيب اللغة ٩/٦ فى باب الهاء والجية من الروعة، ومقاييس اللغة ٢٢٣/٢ مادة (ش.هـ.م)، والمصباح المنير مادة (ق.ف.ز) وتاج العروس مادة (ش.هـ.م) قال:"

وغَيْلَم[١]، قال أبو حيان: هذا مذهب الأخفش، وأمّا سائر النحويين كالسيرافى وغيره، فإنهم أجازوا فيه التمام، ولم يعتبروا ما يؤل إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك لأنَّ الأوزان إنَّما يعتبر فيها الأصل لا ما صارت إليه بعد الحذف[٢]، وفعلوا بمعتل العين ضدَّ ما فعلوا بالصَّحيحها،فالتزموا الفتح، واجتنبوا كـ (سِّيد) [٣]

و(صيَّب)[٤]، و(هيَّن) فلو رُخم (هيَّبان) [٥] لم يجز فيه إلا فتح الباء؛ لأنها لو ضمت لم يكن إلّا على تقدير التمام، فيلزم منه وجود (فيعَل) بالفتح فيما اعتلت عينه وهو غير موجود، فوجب اختيار ما أفضى إليه[٦].

المطلب الثانى

الترخيم على لغة من لم ينتظر (لا ينوى الحذف)

هذا هو المذهب الثانى لما بقى بعد الحذف وفيه:" يُضمُّ على كلِّ حالٍ، ويُجعل كأنه اسم برأسه"[٧]، فيُعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم[٨].

الهشيمة كحيدرة العجوز، وقال ابن الأعرابى هو القنفد، والشهيم: الدُّلدل، وقال أبو زيد هو: ذكر القنافذ، أو ما عظم شوكه من ذكرانها".

(١) غَيْلم: امرأة غَيْلَم: حسناء، والغيلم – أيضًا – الواسطة لجهاز ... وكذلك البئر، ينظر: المصباح المنير مادة (غ.ل.م) وقال فى تاج العروس مادة (غ.ل.م): "الغيلم: السلحفاة، وقيل: الذكر منها، وأيضًا: الشاب العريض.

(٢) همع الهوامع ٦٩/٢

(٣) سّيد: متى اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى السكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فى الياء نحو: سيَّد، وميِّت، وجيِّد، وحيِّز، وطيِّئ، وأصلها: سيْود، وميْوت، وجيود، وميوت، وطيوئ، ينظر: المفتاح فى الصرف للجرجانى ص ١٠٤، والأصول فى النحو ٢٦٢/٢ .

(٤) صّيب: السحاب ذو الصوب، وهو المطر، وأصل: صيب عند البصريين: صَيبون مثل (صين) وقال الكوفيون: أصله صُويب، ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من العلوم لنشوان بن سعيد ٣١٧١/٦، وينظر: الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى للأزهرى ٣٨٧/٨، والعين مادة (ص.و.ب)، والمخصص ٣٣/٢، والمحكم والمحيط الأعظم فى اللغة مادة (ص.و.ب)

(٥) هيّبان: يُهاب يفزع من دنا منه . ينظر: المحكم: (باب الكاف والراء والياء)، وفى شمس العلوم ٧٠٢٣/١ " الهيبان: المتهيب، لا يجوز فتح عين فيْعلان من المعتل اللام مثل: هّيبان وتَّيحان، وتَّيهان لاستبداده بالكسر، كما لا يجوز كسر عين فيعلان من الصحيح مثل هَيْلمان، وقيلمان، وقيقعان، لاستبداده بالفتح، فقد صار كل واحد منهما بحركة لا يجوز تحويلها عنه، وتاج العروس مادة (هـ.ى.ب): (وهيبان) كـ (ميتان) إذا كان يخافه الناس" .

(٦) شرح عدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٠٧/١.

(٧) اللباب فى علل البناء والإعراب ص ٢٣٧.

(٨) شرح المفصل ٢١/٢.

وعرفها ابن عصفور بقوله: "ولغة من لم ينوِ هى: "أنْ يقدِّر الاسم بعد الحذف كأنه كاملُ[١] فى أصل الوضع، فتقول: يا جِعْفُ، ويا حارُ، وياهِرَقُ بالضم فيهن[٢] ، وفى أُمَامَةُ: (يا أُمَامُ)[٣].

وكذلك تقول: (يا مَنْصُ) بضمةٍ حادثةٍ للبناء[٤]، وفى (يُرْثُن)[٥] يا (بُرثُ) كله بالضم؛ إلا أنَّ الضمة فيهما غير الضمة الأصلية، إنما هى ضمة للنداء وقد انحذفت الضمة الأصلية، كما حذفت الكسرة من (حارثة)، وأتيت بالضمة[٦].

ويضم آخره لفظًا إن كان صحيحًا ... ويُضم آخره تقديراً إن كان معتَّلا، كما يُفعل به لو كان آخر مرفوعٍ [٧]، كقولك فى: (ناجية): (ياناجىْ) بسكون الياء [٨] .

* وتقول فى ترخيم: (ثَمُوْد و بَنُون) علمًا: (يَا ثمِى، ويا بَنِى)[٩]على لغة من لا ينتظر[١٠]؛ لئلا يبقى الاسم آخره واوُ قبلها ضمة، وذلك معدومُ فى الأسماء المتمكنة، فأبدل من الضمة كسرة، ومن الواو ياءً، كما فعل بـ (أَدْلِ، وأَجْرِ) [١١]

حين قيل فيه[١٢]: (أجرٍ و أدلٍ)[١٣]؛ لأنَّك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يُوجد اسمُ معربُ آخره واو لازمه قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياءً والضمة كسرةً[١٤]

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١١٦/٢.
(٢) أوضح المسالك ٦٦/٤.
(٣) شرح المفصل ٢١/٢.
(٤) أوضح المسالك ٦٦/٤.
(٥) يُرثُن: البراثن واحدة البرثن مخالب الأسد . ينظر: العين مادة (ب.ر.ث.ن)، وهو الظفر فى الدلائل فى غريب الحديث لابن حزم ٥٥٨/٢، وينظر: القاموس مادة (ب.ر.ث.ن) الكف مع الأصابع ومخالب السبع .... إلخ.
(٦) شرح المفصل ٢١/٢.
(٧) شرح عدة الحافظ ٢٠٥/١.
(٨) همع الهوامع ٦٩/٢.
(٩) شرح المفصل ٢١/١.
(١٠) همع الهوامع ٢٤٢/٣.
(١١) شرح المفصل ٢١/٢، ٢٢، وأَدْل، وأجْرِ: أصلهما: الأدْلُوُ، والأَجْرُوُ بضم الراء واللام، فقلبوا الضمة كسرة، والواو ياءً، ينظر: حاشية الصبان ٦٩/٣. ثم أعلت بعد ذلك إعلال قاضٍ، فحذفت الياء .
(١٢) لكن العرب رفضت فى الاسماء المتمكنة أن يكون آخر شئ معها حرف علة بعد ضمة، ينظر: شرح عدة الحافظ ٢٠٦/١.
(١٣) شرح عمدة الحافظ ٢٠٦/١ بتصرف.
(١٤) شرح ابن عقيل ٢٤٢/٣، وشرح الأشمونى ٢٦٩/٣.

فخرج بالاسم الفعل نحو: (يدْعُو)، وبالمعرب المبنى نحو: هُوَ، وذو الطائية[١]

فإن اعترض بأنّ هذا منادىً معربٌ مفردُ فهومبنيٌّ ُ، فيجاب بأنّ له حكم المعرب لعروض بنائه [٢] ،وبذكر الضم نحو:(دَلْو، وغَزْو) وباللزوم نحو:(هذا أبُوك) [٣]

وحجة هذا القول: أنك لما رخمته، وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقى، وصار ما قبل المحذوف حرف إعراب، كما كان ذلك فى (يدٍ، ودمٍ)، فضُمَّ كسائر الأسماء المناداة المفردة [٤].

فإن لزم من هذا الوجه لبسٌ تعيَّن استعمال الوجه الآخر كقولك فى: (مُسْلَمة): (يا مُسْلِم) بالفتح، ولا يجوز: (يا مُسْلِمُ) بالضم، لئلا يلتبس نداء المؤنث بنداء المذكر [٥] .

وفى: (علاوة، وسقاية): (يا عِلاَءُ، ويا سقاءُ) بإبدال الواو والياء همزه ؛ لوقوعها آخرًا إثر ألفٍ زائدةٍ، وفى: (قَطَوان) [٦]: (يا قطا) بقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإن كان ثنائيًا فاللّين ضعِّف إن يعلم له ثالث كـ (لات) مسمىً به، إذا رخمته حذفت التاء، وضعفت الألف، فحركت الثانية، فانقلبت همزة، فقيل:(يا لاءُ).

وإن عُلم ثالثه جئ به كـ (ذات) علمًا، يُرخم بحذف التاء، ويُرد المحذوف ؛ لأنَّ أصله: (ذوات)، ولذا قيل فى التثنية: (ذواتا)، فقيل: (ياذوا) ولا تتعين لغة التمام عند البصريين فى شئ من الأسماء ،وقال الكوفيون: تتعّين فيما إذا كان قبل الآخر ساكن كـ(هِرَقْل) فرارًا من وجود اسم متمكن ساكن الآخر [٧] .

* وعلى كلا اللغتين فالاسم المُرخم مبنىٌ على الضم المقدر فى الأولى، والظاهر فى الثانية وهو ـ بلا شك – بناءُ ُ عارضُ ُ ؛ لأنَّ الاسم المرخم كان منادىً قبل الترخيم وكان قبل النداء معربًا لا مبنيًا .

---

(١) ذو الطائية: طيئ تقول: هذا ذو قال ذاك، يريدون: الذى قال: ذاك، ومررت بذو قال ذاك، وذو يكون فى كل حالٍ رفعًا، ويكون موحدًا فى التثنية، والجمع من المذكر والمؤنث، قالوا: ويجوز فى المؤنث أن تقول هذه ذات قالت ذاك، فى الرفع والنصب والخفض، ينظر: الأصول فى النحو ٢٦٢/٢، ٢٦٣ .

(٢) شرح الأشمونى ٢٦٩/٣، وحاشية الصبان ٢٦٩/٣ بتصرف.

(٣) السابق نفسه .

(٤) شرح المفصل ٢٢/٢.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢٠٦/١.

(٦) قطوان: موضع بالكوفة، ينظر: اللسان مادة (ق.ط.ا).

(٧) همع الهوامع ٦٩/٢.

**وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله:

وَإِنْ نـوَيْتَ – بَعْدَ حَذْفِ – مَا حُذِف فَالبَاقِى اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيْهِ أُلِفْ
وَاجْعَلْهُ . إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا – كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
فقُلْ علَـى الأَولِ ثمُودَ يَا ثَمُوُ، وَيَا ثَمِى عَلَى الثَّانِى بِـ (يَا)
والْتِزِمِ الأَوَّلَ فِى كَـ(مُسْلِمَـهْ) وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِى كَـ (مَسْلَمَهْ) [1].

(1) الألفية بشرح ابن عقيل ٣/٢٤١، ٢٤٢.

الباب التّاسع
العدد
الفصل الأوّل
ممّا يبنى بناءً عارضًا العدد المركّب
المبحث الأوّل
العدد المركّب مفهومه، وتوظيفه النّحوىّ
المطلب الأوّل
مفهوم العدد و المركب

أمَّا العدد فـ "بوزن (سَبَب وطَلَل)، وبفك الإدغام مثلهما فى اللغة: اسم للمعدود، ومنه قوله – تعالى –:**چں ڻ ڻ ڈ ڈ ژ ژ چ**[1]

والعدد اصطلاحاً: " ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين،أو البعيدين على السواء " كـ(الاثنين) فإنَّ حاشيته السفلى واحد، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان، وهو المطلوب، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد ؛ لأنَّه لا حاشية له سُفلى حتى تُضم مع العليا، والمراد به هنا: الألفاظ الدالة على المعدود[2] كما قالوا: (الجمع)، وأرادوا الألفاظ الدالة على الجموع[3] .

وأمَّا العدّ بتشديد الدّال مدغمًا فهو: مصدر (عدّه يعده) مثل مدَّ يمده مداً، وشدَّه يشده شداً، وقال الله – تعالى – **چ ئۈ ئۈ ى ى چ** [4] .

***وأمَّا المركب** فقد عرّفه الجامى[5]بأنّه:" كلُّ اسمٍ حاصل من تركيب كلمتين حقيقةً، أو حكمًا، اسمين، أو فعلين، أو حرفين، أو مختلفين، وجعلهما كلمةً واحدةً، ليس بينهما

---

(1) سورة الكهف من الآية رقم ١١، وينظر: عدة السالك ٢٤٢/٤.
(2) حاشية الصبان ٨٦/٤، وينظر: التصريح ٢٦٩/٢.
(3) عدة السالك ٢٤٣/٤.
(4) سورة مريم من الآية رقم ٩٤، وينظر: السابق ص ٢٤٢.
(5) الجامى: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر)، وانتقل إلى هراة، وحج سنة ٨٧٧ هـ فطاف البلاد، وعاد إلى هراة فتوفي بها. له (تفسير القرآن – خ) ، و (شرح فصوص الحكم لابن عربي – ط)، و (شرح الكافية لابن الحاجب – ط) وهو أحسن شروحها، سماه (الفوائد الضيائية) و (الدرر الفاخرة – ط) في التصوف والحكمةوغير ذلك، وله كتب بالفارسية .ينظرفى ترجمته: الأعلام٣/ ٢٩٦.

نسبةُ أصلاً لا فى الحال ولا فى التّركيب"[١]، **وقيل:** "جعل الأشياء المتعددة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد[٢].

وقد ورد فى نحو هذا المعنى (التّركيب) مصطلح (الضّم)، حيث أشار المبرّد إلى أنّ (إمَّا) هى (إنْ) ضمت إليها (ما)[٣].

وقد استخدم – أيضًا – مصطلح (الجمع) للدلالة على التركيب حيث قال الخليل بن أحمد عن **(حَيْعَل)**[٤].

حيث قال:" فهذه كلمة جمعت من (حىَّ)، و (عَلَى)" [٥] إذاً فـ (الضم، والجمع) مصطلحان يستخدمان فى مرادف (التّركيب) .

المطلب الثّانى

كيفيّة التّوظيف النحوىّ للمركّب العددى فى الجملة النحويّة

العدد المركّب:" ما رُكب تركيب مزجٍ" من الأعداد"[٦].

والمركب المزجى:" كل كلمتين امتزجتا فركبتا، وجعلتا كلمة واحدةً"[٧].

والمركب العددى:" هو المركبات المزجيّة، وهو كلّ عددين كان بينهما حرف عطفٍ مقدّرٍ، وهو من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ)، ومن (الحادى عشرَ) إلى (التاسعَ عشرَ)"[٨] .

تقول: (جاءنى أحدَ عشرَ، ورأيت أحدَ عشرَ، ومررت بأحدَ عشرَ)[٩] .

فـ (إذا تجاوزت (العشرة) جئت بكلمتين: الأولى النيف، وهو التسعة فما دونها وحكمت لها فى التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك[١].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب المسمى بالفوائد الضيائية ١١٩/٢.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٤٢٣/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٨/٣.

(٤) حَيْعل: قال الخليل: "فهذه كلمة جمعت من: حَيَّ، ومن: على، وتقول منه: حَيْعَلَ يُحَيْعِلُ حَيْعَلَةً؛ وقد أكثرتَ من الحيعلةِ؛ أي: من قولك: حيَّ على؛ وهذا يشبه قولهم: تَعَبْشَمَ الرَّجلُ، وتَعَبْقَسَ، ورجلٌ عبْشَمِيٌّ، إذا كان من عبدِ شمسٍ، أو من عبد قيس؛ فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمةً". ينظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم لعبد الرازق بن فراج الصاعدى ١/ ١٤٣.

(٥) معجم العين باب العين مع الحاء .

(٦) شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ص ٩٤.

(٧) اللباب فى علل البناء والاعراب ص ١٢.

(٨) السابق نفسه .

(٩) شرح شذور الذهب ص ٩٤.

ويقول ابن مالك عن ذلك:" تثبت تاء (ثلاثة) فما فوقها إلى (عشرة) إن كان واحد المعدود اسمًا مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثًا نحو: (عندى من العبيد ثلاثة، ومن الإماء ثلاث)"[٢].

***وكان المذكّر بالتاء أولى الوجهين:**

أحدهما: أنّ العدد جماعة والجماعة مؤنثة[٣]، فـ (ثلاثة) وأخواتها اسماء جموع[٤] مؤنثة مثل: (فِرقةٍ، وزُمْرةٍ، وأُمّةٍ)، فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ولمَّا كان المذكر سابقًا فى الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها من المذكر فقالوا: (ثلاثة رجال)[٥]، فأقرّت العلامة على التأنيث فى المذكر الذى هو الأصل[٦]، فلمّا أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر، فلم يكن بدٌّ من حذف التاء منها، فقالوا: (ثلاث إماء)، و (ثلاث جوادٍ) وهكذا[٧].

والثانى: أنّ الفرق لا يحصُل إلا بزيادةٍ، والزيادة يحتملها المذكر لخفته، مع التأنيث من الصرف لثقله، وقيل: المعدود ملتبسٌ بالعدد، وإضافته كاللازم، وأغنى تأنيث المضاف إليه عن تأنيث العدد، وخرج فى المذكر على الأصل[٨].

***وقد أضاف الأنبارى وجهين آخرين لتأنيث صدر المركّب العددى لمعدود مذكر**فقال: " **والوجه الثالث:** أنّ الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت فى (عَلاَّمة، وتشابة)، والمذكر أفضلُ من المؤنث، فكأن أوْلى بزيادتها .

---

(١) أوضح المسالك ٤/٢٥٦.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٨٨.
(٣) اللباب ص ٢١٨.
(٤) اسم الجمع: هو ما ليس له واحد من لفظه.ينظر: إسفار الفصيح للهروى/ ٢٠٧.
(٥) عدة السالك ٤/٤٣ هـ (١) .
(٦) اللباب ص ٢١٨.
(٧) عدة السالك ٤/٤٣، هـ (١) بتصرف يسير جداً.
(٨) اللباب ص ٢١٨، وينظر: أسرار العربية ص ٢١٨.

والوجه الرابع: أنَّهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال (فُعَال) فى المذكر نحو: (غُراب) و (أَغْرِبه)، ويجمعون ما كان على هذا المثال فى غير المؤنّث بغيرهاء نحو:(عُقَاب)[1]، و(أَعْقِبة) حملوا العدد على الجمع، فأدخلوا الهاء على المذكر، وأسقطوها فى المؤنّث وكذلك حكمها بعد التّركيب إلى العشر[2].

***وقد ذكر الرضى سببًا آخر لتأنيثه** فقال:" والأقرب عندى أن يُقال: إنّ ما فوق الاثنين من العدد موضوعٌ على التأنيث فى أصل وضعه، وأعنى بأصل: أن يُعبر به عن مطلق العدد نحو:

(ستة ضعف ثلاثة)، و (أربعة نصف ثمانية)، قبل أن يُستعمل بمعنى المعدود .

وإنّما وضع على التّأنيث فى الأصل؛ لأنَّ كل الجمع إنَّما يصير مؤنثًّا فى كلامهم بسبب كونه دالاً على عدد فوق الاثنين، فلمَّا صار المذكّر فى نحو: (رجال) مؤنثاً بسبب عروض هذا العرض، فتأنيث العَرَضَ فى ذاته أولى، وأمَّا كون العدد عرضًا فلأنّه من باب الكمّ ، وهو عرض"[3].

وعن بقاء النيّف مع العدد المركّب على ما كان عليه قبل ذلك يقول الرضى:وإنَّما بقى الثلاثة إلى التّسعة مع التّنييف – أيضًا – على حالها قبل التنييف، وإن لم يكن لها مميز مجموع، ولا موصوف مجموع ؛ لأنَّ مميّزها المجموع محذوف اكتفى بالممّيز الأخير عنه؛ إذ عادة ألفاظ العدد إذا ترادفت أن يجتزأ بمميّز العدد الأخير من جملتها تقول:(ثلاثة عشر رجلاً)أصله: ثلاثة رجالٍ وعشر رجلاً[4].

* **العدد (١١) للمذّكر والمؤنث:**أمَّا (أحدَ عشرَ) فى المذكر، فلا علامة للتأنيث فيه ؛ لأن (أحدًا) قبل التركيب لا علامة فيه فبقى على ذلك، وأمَّا (عشرَ) فبغير تاء كما ذكرنا فى (ثلاثة عشر) وأمَّا فى المؤنث فتثبت العلامتان؛ لأنَّ (إحدى) قبل التركيب تلحقها علامة التأنيث كقولك: (واحدة)، و(إحداهما)، فبقيت عليها فى التركيب، وأمَّا

---

(١) العُقَاب: العُقابُ: العَلَمُ الضَّخمُ تشبيهاً بالعُقابِ الطائر ... والعُقابُ: مَرْقىً في عُرْض جَبَلٍ، وهي صخرة نائتة ناشِزةٌ، وفي البئر من حولها، ورُبمَّا كانت من قَبلِ الطَّي، وذلك أن تَزُولَ الصَّخْرةٌ من مَوْضِعِها. ينظر: العين باب العين والقاف والباء.

(٢) أسرار العربية ص ٢١٨، ٢١٩.

(٣) شرح الرضى ٢٨٦/٣.

(٤) السابق نفسه بتصرف يسير .

(عشرة) فالتاء لما ذكرنا فى (ثلاث عشرة) ولهذه العلة قلت فى المؤنث: (اثنتا عشرةَ) بالعلامتين[١] .

أمَّا الأوّل فاستصحابًا لحكم ما قبل التركيب، **وأمَّا الثّانى**: فعملاً بالقياس الغالب[٢] وغير الواحد إلى (أحد)، و (الواحدة) إلى (إحدى) للتّخفيف [٣] وقد تسكن عين (عشر) فيقال: (أحد عشر)، وكذلك أخواته لتوالى الحركات استثقالاً [٤]، ويجوز (واحد)، و (واحدة) لكنه قليل جداً [٥] .

فإن قيل:" إنّ (إحدى عشرةَ) قد جمع فيها بين علامتى تأنيث، **فالجواب**: إنَّ التأنيث مخالفُ فى اللفظ فلذلك جمع بينهما[٦] .

ويُقال فى مذكر ما دون (ثلاثة عشر)، (أحدَ عشرَ)، و(اثنا عشرَ)، وفى مؤنثه (إحدى عشرة)، و (اثنتا عشرةً)، وربما قيل: (وحد عشر، وواحدة عشرة)[٧] .

إذاً فـ "حكم الألفاظ العشرة جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير قياس فى الظاهر أين وقعت تحت العشرة أو فوقها[٨].

***العدد (١٢) للمذكر والمؤنث**:يستثنى من المخالفة فى التأنيث فى الصدر للمركب العددى العدد (١٢) للمذّكر والمؤنّث ولذلك يقول ابن عقيل:" ويقال:" اثنا عشر" بلا تاءٍ فى الصّدر والعجز، نحو: (عندى اثنا عشر رجلاً)، ويقال: (اثنتا عشرة امرأةً) للمؤنّث بناءٍ فى الصّدر والعجز[٩] فالتّأنيث فيهما معًا[١٠].

---

(١) اللباب ص ٢٢٠.
(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٥١.
(٣) شرح كافية ابن الحاجب المسمى بالفوائد الضيائية ١٥٧/٢.
(٤) شرح الأشمونى ٩٦/٤، وهمع الهوامع ٢٢١/٣.
(٥) شرح جمل الزجاجى ٢٨/٢.
(٦) السابق ص٢٩.
(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١١٨.
(٨) شرح الرضى على الكافية ٢٩٣/٣.
(٩) شرح ابن عقيل ٥٨/٤.
(١٠) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ١٥٧/٢ بتصرف .

فإن قيل: إنك إذا قلت:(ثنتا عشرة) فى المؤنث فإنّك قد جمعت بين تأنيثين، فالجواب: إنَّ التاء فى (ثنتا) للإلحاق[١]، وليست للتأنيث، والدليل على ذلك: أنّ علامة التأنيث لا لا يكون ما قبلها إلا متحركًا، وهذه قبلها ساكنُ ، فدلَّ على أنّها ليست للتأنيث[٢].

****وإلى العدد المركب معرب الصدر (١٢) فى التذكير والتأنيث والإعراب أشار الناظم بقوله:**

وَأَوْلِ عَشَـرَةٍ اثْنَتَى وَعَشَرًا اثْنَى إِذَا أُنَثَى تَشَا أَوْذَكَرَا
وَالِيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالفَتْحُ فِى جُزْئَىْ سِوَاهُمَا أُلِفْ [٣].

(١) الإلحاق: أن يزاد على أحرفِ كلمةٍ، لتوازن كلمةً أخرى. وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدري الملحق والملحق به، كما ترى في هذه الأفعال، والإلحاق لا يكون في أول الكلمة. وإنّما يكون في وسطها، كالنون من "شنْتر"، أو في آخرهاكالألف المنقلبة عن الياءِ في "سلْقى". جامع الدروس العربية ١/ ٢٢٣.

(٢) شرح جمل الزجاجى ٢/٢٩.

(٣) الألفية بشرح ابن عقيل ٤/٥٨.

المبحث الثانى
مميّز العدد المركّب وحركة الشّين من عجزه (عشر)
المطلب الأول
مميّز العدد المركّب

تميز هذا العدد بمفرد نكرة منصوب؛ لأنَّ المفرد أخف من الجمع، والنّكرة أخف من المعرفة، والنصب؛ لأنَّ الاضافة فيها التباس التمييز بالملك فى مواضع[١] .

فتقول: (واحدَ عشرَ رجلاً، وأحَدَ عشر رجلاً) إلى (تسعةَ عشرَ)، و (واحدة عشرَة امرأةً، وإحدى عشرَة امراةً) إلى (تسعةَ عشرةَ)[٢]، فتمييز العدد المركب كتمييز (عشرين) وأخواته، فيكون مفردًا منصوبًا[٣].

وقد يقع المميز فى هذا النوع بجمعٍ، إذ كان صادقًا على كل واحدٍ من العدد كقوله– تعالى–: **ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ**[٤]، المراد: اثنتى عشرة فرقة، كل فرقةٍ منها أسباطًا[٥] .

ولا يجوز جمعه عند الجمهور، وجوزه الفراء نحو: (عندى أحدَ عشرَ رجالاً) [٦]، ولذلك منعه ابن عصفور معللاً بذلك بقوله: "(فأسباطًا) ليست تمييزا، والدليل على ذلك: أنَّ واحده (سبط)، والسبط ذكر فكات ينبغى أن يقول: (اثنى عشر أسباطًا)، فقوله: (عشرة) بتاء التأنيث دليلُ على أنَّه ليس بتمييز، وإنَّما التمييز محذوفُ ، فكأنَّه قال: اثنى عشر فرقةً أسباطًا و (**ﭔ**) بدل (**ﭓ ﭔ**)[٧].

يقول ابن عقيل:" ولم يميز بالمائة إلا (ثلاثَ، وإحدى عَشْرَةَ)، وأخواتها، فتقول: (ثلاثمائة إلى تسعمائة)، قال المصنف[٨]: وتقول إحدى عشرة مائة إلى تسع عشرة مائة، ويحتاج ما ذكر إلى إجماعٍ، وسماع ما فى الحديث أنّ جابرًا قال: " **كُنّا خَمْسَ عَشْرةَ مائة** "[٩] يعنى: أهل الحديبية، وأن البّراء قال: (**كُنا يَوْمَ الحُدَيبِيَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ**

---

(١) توجيه اللمع ص ٤٤٠بتصرف يسير .
(٢) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٣٨٦، وينظر: شرح الرضى ٢٨٩/٣.
(٣) شرح ابن عقيل ٦٠/٤ بتصرف يسير.
(٤) سورة الأعراف من الآية رقم (١٠٩).
(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ١٨٣/٤.
(٦) همع الهوامع ٢٧٢/٢.
(٧) شرح جمل الزجاجى ٣٦/٢.
(٨) المصنف: هو ابن مالك:
(٩) الحديث فى جامع الأصول فى أحاديث الرسول لابن الأثير ٢١٨/٩، ٢١٩، وفى رواية أبى الدرداء ٢٢٤/٩ (أَرْبَعَ عَشْرَةَ مَائَةً).

مائَةً) فيحتمل أن يكون من لفظ الراوى. ممَّن لا يتضمن العربية، فالمعروف فى مثل هذا إنمَّا هو: (ألف وأربعمائه، وألف وخمسمائه)، ونحو ذلك"[١]

هذا وقد علل ابن الخبازإضافة العدد المركب إلى تمييزه فقال: "والذى أقوله: إن المنع من إضافة المركب ؛ لأنَّ شطريه جريا مجرى الاسم، والمضاف، والمضاف إليه تنزلان منزلة الاسم الواحد، فلو أُضيف المركّب؛ لكانت ثلاثة أشياء كالشّئ الواحد، وهذا ليس من كلامهم"[٢]نحو: ثلاثةَ عشرَ رجًلا، وثلاثَ عشرةَ امرأةً فإنَّه يرجع إلى القياس، أثبت أثبت التّاء فيه فى المؤنث، وتسقط فى المذكّر، وإنَّما رجع إلى القياس ؛ لأنَّ مميزه ليس بجمع حتى يؤنّث العدد بالنظر إليه ، وإنّما وافق لفظ (عشرة) من بين سائر العقود مميزه فى التذكير والتأنيث فى التّنييف ؛ لأنّه لو كان بلا نيّفٍ – أيضًا – موافقاً لممّيزه تذكيرًا، أو تأنيثًا كـ (عشرة رجالٍ)، و(عشر نسوةٍ)، فلمَّا قصدوا إجراءها مجرى الصفات المشتقة بإثبات التاء فيها إذا كانت موصوفاتها مؤنثة،وحذفها منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف لها مذكرًا ؛ إذ لا تصلح صفة للجمع[٣].

* **وعن كون التّمييز نكرة يقول الصّبان:**" إنّما كان مفرداً نكرةً لأنّه ذُكر لبيان حقيقة المعدود، وهو يحصُل بالمفرد النكرة التى هى أصل ومنصوباً لتعذر الإضافة مع النون التى فى صورة نون الجمع" [٤] .

****وإلى العدد المركب من حيث صدره وعجزهوتمييزه أشار الناظم بقوله:**

وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلْنَهُ بِعَشَرْ مُرَكَبًا قَاصِدَ مَعْدُوْدٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَةْ وَالشِّيْنُ فِيْهَا عَنْ تَمِيْمٍ كَسْرَهْ
وَمَعَ غَيْرَ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا
وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا[٥]

المطلب الثّانى

حركة الشّين فى المركّب العددىّ(عشر)

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٨٩/٢.

(٢) توجيه اللمع ص ٤٣٩.

(٣) شرح الرضى على الكافية ٢٩٣/٣ بتصرف، وينظر: الارشاد إلى علم الاعراب ص ٢٥١، ٢٥٢. ٢٥٢.

(٤) حاشية الصبان ٩٨/٤.

(٥) شرح ابن عقيل٥٦/٤-٥٧ .

من المعروف – كما سيرد بيانه– أنَّ الشّين من كلمة عشرة في العدد المركب لأنثى قد ورد بثلاث حركات السّكون، والكسر، والفتح ؛ وعليه فهي مثلثة العين في الحركة .

والمراد **بالمثلّث لغةً:** « ثلث: يثلثهما: صار لهما ثالثاً .... وأرض مثلثة: لها ثلاثة أطراف .... وشيء مثلث: موضوع على ثلاثة طاقات »(١).

والمراد به **اصطلاحاً:** «اللّفظ الذي تختلف حركة بنائه فتحاً، وكسراً، وضماً أو اللفظ الذي تختلف حركة بناءه على ثلاث صور مع الاتفاق، أو الاختلاف في المعنى»(٢).

المعنى»(٢).

وقيل:« ما اتفقت أوزانه وتعادلت أقسامه، ولم يختلف إلا بحركة فائه فقط . كالغَمْر، والغُمر، أو بحركة عينه كالرَّجَل، والرَّ□جِل، والرَّجُل أو ما كانت فيه ضمتان تقابلان فتحتين أو كسرتين كالسَّمْسَم، والسِّمسِم، والسُّمْسُم» (٣).

اللغات الواردة في الشين من عشرةمركبة مع النيف لمعدود مؤنث:

اللغة الأولى: تسكين الشين لغة الحجازيين: يقول **ابن الحاجب:** "وأمَّا شين العشرة فأكثر العرب على إسكانها، فلذلك لم يجئ تسكين العين"(٤)، وبلغة أهل **الحجاز**:إحدى **الحجاز**:إحدى عَشْرة(٥)، وثلاث عشْرة، أو بضع عَشْره امرأة بتسكين الشين(٦)، وقد ذكر وقد ذكر **السيوطي** لغة أهل **الحجاز** في معرض ذكره لألفاظ اختلفت فيها لغة **الحجاز** ولغة **تميم**(٧).

وعن علَّة تسكين الشين يقول **الكيشيّ** بعد أن ذكر قوله –تعالى–: **ژ ڈ ڈ ژ ڈ ڈ ژ**(٨): "يسكنها أهل الحجاز استثقالاً لتوالى الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة"(٩)،

(٣) اللسان مادة (ث.ل.ث) .
(٤) المثلث المختلف المعني للفيروزآبادي صـ٣١ .
(٥) المثلث للبطليوسي ٢٩٨/١ .
(١) الإيضاح فى شرح المفصل ٥٩٧/١.
(٢) الأصول ٤٢٥/٢، وينظر المحتسب ٨٥/١.
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٧٩/٢.
(٤) ينظر: المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢٧٥/٢ .
(٥) سورة البقرة من الآية رقم ٦٠ .

الواحدة"[١]، ومثلها قوله –تعالى–: ﴿ ژ ڑ ڑ ک ک ک گ گ گ ﴾[٢]،وهذا فى لفظ (عشرة)، وما وما تركب معه إلى تسعة عشر إذا كان في التأنيث، وقد سكنوا العين[٣]؛ لمَّا طال الاسم، وكثرت الحركة[٤]؛ استثقالاً لتوالى الحركات[٥]، ولإفادة المبالغة في الامتزاج[٦]، الامتزاج[٦]، فمن العرب من يقول: أحد عْشر بسكون العين[٧]، وكذلك أخواته[٨] في عدد المذكر إلّا في اثني عشر[٩]،مًّا مع المذكر فتفتح فتقول: ثلاثة عَشَر، أو بضعة عَشَر رجلاً بفتح الشين[١٠]، وأكثر العرب على فتح العين[١١].

** **وأشار إلى أنَّ التسكين هو الأشهر فقال:**

وَقَلَّ لَدَى التأنيث إحْدَىَ عَشَرَة وَاللّغَةَ الْأُولَى هِيَ المُشْتَهَرَةْ[١٢]

اللغة الثانية: كسر الشين لغة تميم: إن جاوز المؤنث العشرة فزاد عليها واحداً قلت: إحدى عَشِرة في لغة بنى تميم[١٣] كأنَّما قلت: نَبِقة[١٤].

(٦) الإرشاد إلى علم الإعراب صـ٢٥٢ .
(٧) سورة الأعراف من الآية رقم ١٦٠ .
(٨) يقول ابن عقيل:« قرأ ابن القعقاع (أَحَدَ عْشرَ)؛ بتسكين العين، وقرأ هُبَيرة صاحب حفص: (اْثنَا عْشْرَ شهراً) بسكون العين، وفيها الجمع بين الساكنين على غير حدّهما، ومنهم من يسكن الحاء في(أحدَ عشر)» ينظر: المساعد ٧٩/٢ ،٨٠، والآية الأولى من الآية رقم ٤ من سورة يوسف، والثانية من الآية رقم ٣٦ من سورة التوبة، وينظر: شرح الأشمونى ٩٦/٤، والقراءة في: مختصر في شواذ القرآن ص٦٦،٦٧ ليزيدبن القعقاع بسكون العين من(عْشر) ، وعباس عن أبى عمرو، في المحتسب ٣٣٢/١ لأبى جعفر ونافع.
(٩) اللهجات العربية نشأة وتطوراً د/ عبد الغفار هلال صـ٣٠٤.
(١٠) همع الهوامع ٢٢١/٣. وينظر: شفاء العليل ٥٦٦/٢.
(١١) حاشية الصبان ٩٦/٤.
(١٢) المساعد ٧٩/٢.
(١) شرح الأشمونى ٩٦/٤.
(٢) المقرب ومعه مثل المقرب صـ ٣٨٦.
(٣) المساعد ٧٩/٢.
(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ٥٩١/١.
(٥) شرح الكافية الشافية ١٨٦/٢.
(١٣) الأصول ٤٢٦/٢ .
(١٤) الكتاب ٥٧٧/٣، وينظر: المحتسب ٨٥/١ .

ونسب الكسر –كذلك– إلى **أهل نجد**، وهو أوسع من **تميم**[١]، ووردت عليها قراءة: **ژاثْنَتَىْ عَشِرَةَژ**[٢].

وقد علل **الكيشى** للكسر على هذه اللغة بقوله: « لتعتدل ترادُف الفتحات بتخلل كسرةٍ»[٣]، ولم يرتض **ابن الحاجب** هذا التعليل فقال: «وليس بقويٍّ لا فى النقل ولا فى فى التعليل؛ لأنَّه عُدِل عن الفتح الذي هو أخف إلى الكسر الذي هو أثقل وليس بجيد»[٤].

<u>لغتا السكون والكسر على خلاف ما ينطق به كلٌّ من القبيلتين</u>:يقول **ابن يعيش** معللاً لذلك: لأنَّ أهل **الحجاز** في غير العدد يكسرون الثّاني، وبنو **تميم** يسكنون، فيقول **الحجازيون:** نَبِقه وثفنة بالكسر، ويقول **التّميميّون** نبْقة وثَفْنة بالسّكون، فلما ركّب الاسمان فى العدد استحال الوضع فقال **التّميميون** إحدى عَشِرة، وثنتا عَشِرة إلى تسع عَشِرة بكسر الشين، وقال أهل **الحجاز** عَشْرة بسكنوها؛ وذلك أن العدد قد نقصت في كثير منه العادات من ذلك قولهم فى الواحد: واحد وأحد، فلما صاروا منه إلى العدد قالوا: (إحدى عشرة) فبنوه على فَعْلى، ومنه قولهم: عشر وعشرة، فلما صاغوا منه اسما للعدد بمنزلة ثلاثين وأربعين قالوا: عشرون بكسر أوله، ومنه اقتصارهم من ثلثمائة إلى تسعمائة على أن أضافوه إلى الواحد ولم يقولوا: ثلاثمئات، ولا أربعمئين[٥].

ولذلك يقول **ابن جني:** « العدد موضع يحدث معه ترك الأصول »[٦] ؛ ولهذا تركت كلّ من اللّهجتين لهجتها إلى لهجة الأخرى، فأسكن من كان يحرك، وحرَّك من كان يسكن، والمقارنة مع بقية اللّغات السّامية فى هذا اللفظ تثبت أن اللفظ فى السامية الأم لم يكن فيه حركة بعد العين .... ومعنى هذا أن لهجة **الحجاز** على الأصل بينما

(١) اللهجات العربية نشأة وتطوراً صـ٣٠٤ .
(٢) الأنموذج في النحو للزمخشري بشرح ودراسة د. يسرية محمد ٥٠٣/١، والآية من سورة البقرة من الآية رقم ٦٠ والقراءة في: المحتسب ٨٥/١ للأعمش وكذا في مختصر في شواذ صـ ١٣ .
(١٠) الإرشاد إلى علم الإعراب صـ٢٥٢ .
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٩/١
(٥) شرح المفصل ٢٧/٦ بتصرف يسير.
(١) المحتسب ٣٢٦،٣٢٥/١ .

(عَشِرة) فى **تميم** من قبيل اجتلاب الحركة وهو ما يسمّى بالقلقلة[١] ،وكتب النّحو واللّغة تجمع على أن الأفصح الّتّسكين[٢] .

** **وإلى مميّز العدد المركّب أشار النّاظم بقوله:**

وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

اللغة الثّالثة: فتح الشّين لغةٌ لبعض تميم:قال **الأشمونى:** "وبعضهم يفتحها، وهو الأصل، إلا أنَّ الأفصح التسكين"[٣] فتترك على ما كانت عليه، وعليه قراءة **الأعمش**[٤]، **ژ ڈ ڈ ڈژ** رجوعا إلى الأصل[٥]. قال **ابن مالك:** "وهذا أشذ من قراءة من قرأ بالكسر "[٦].

قال **الزمخشرى:** الفتح لغة، وقال **ابن عطية:** وهى لغةٌ ضعيفةٌ،قال **المهدوى**[٧]: فتح الشين غير معروف ويحتمل أن تكون لغة[٨].

وقد نسبها **السّيوطيّ** لبعض **تميم** فقال: « **وتميم** تثقل الشّين، ومنهم من يفتحها»[٩] .

الفصل الثانى
العدد المركّب بين البناء والإعراب
المبحث الأول
المبنىّ من الأعداد المركّبة.
المطلب الأوّل
الأصل فى الأعداد المركّبة

(١) اللهجات في التراث القسم الأول الجانب الصوتي والصرفي د.أحمد الجندي ٢٤٧/١، ٢٤٨

(٣) اللهجات العربية نشأة وتطوراً صـ٣٥ .

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩٧/٤ .

(٥) الأعمش: سليمان بن مهران الكوفي، أخذ عن النخعيّ وعاصم، وروي عنه حمزة الزيات توفي سنة ١٤٨هـ . ينظر في ترجمته: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ٧٩/١، ٨٠ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٩١/٢، وينظر: المقرب صـ٣٨٦، والآية من سورة البقرة من الآية رقم٦٠ والقراءة في: مختصر في شواذ القرآن صـ١٣ قال: "اثنتا عشرة" بكسر الشين الأعمش، "اثنتا عشرة" بفتحها الأعمش أيضاً"، وفي المحتسب ٨٥/١ عزاها للأعمش أيضا .

(٦) شرح التسهيل ٤٠١/٢ .

(٧) المهدوى: أحمد بن عمار، بن عباس الإمام أبو العباس المهدوى نسبة إلى المهدوية بالمغرب، قرأ قرأ على محمد بن سفيان، وعلى جده لأمه (مهدى بن إبراهيم)، وأبى أحمد بن محمد القطرى، قال الذهبى: توفى بعد الثلاثين وأربعمائة. ينظر فى ترجمته: طبقات القراء ٩٢/١، وإنباة الرواة ٩٢،٩١/١ .

(٨) البحر المحيط ٢٢٩/١.

(٩) المزهر ٢٧٥/٢، وينظر: اللهجات العربية نشأة وتطوراً صـ٣٠٥ .

يقول الكيشىّ:" وأمَّا (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) سوى (اثنتى عشرَ)، فحكمهما أن يتركّب اسما العدد طلبًا لخفة"[١] ورُكب العددان اختصارًا، ودفعًا لما تبادر من الإعطاء دفعتان[٢] .

والأصل فى العدد المنيف على العشرة أن يُعطف الثانى على الأول، فيقال: (ثلاثة وعشرة) فمزج الاسمان، وصُيرا واحداً[٣]، ولم يمزج غير ذلك ؛ لأنَّ العشرة فما دونها ليس فيه تعدد[٤]، فلما جَعلت الاسمين اسمًا واحداً، حذفت واو العطف، مُغيّرًا له عن جهته، فألزمته البناء لذلك[٥]، وبُنى الأول لكونه محتاجًا إلى الثّانى، فشابه الحرف، وبُنى الثانى لتضمّنه الحرف العاطف[٦].

وممّن ذهب إلى هذه العلّة فى بناء المركّب العددىّ: ابن عصفور، والعكبرىّ، وابن النّاظم، والأشمونى[٧].

فإن قيل: فلم حُذفت الواو من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ)، وجعل الاسمان اسمًا واحدًا ؟

قيل: إنَّما فعلوا ذلك حملاً على (العشرة)، وما قبلها من الآحاد ؛ لقربها منها لتكون على لفظ الأعداد المفردة، وإن كان الأصل هو العطف .

والّذى يدلّ على ذلك: أنّهم إذا بلغوا (العشرين) ردّوها إلى العطف ؛ لأنّه الأصل، وإنّما ردوها إذا بلغوا العشرين لبعدها عن الآحاد[٨].

وفتح الأول ؛ لأنّ الثانى مشابهُ تاء التأنيث من حيث إنَّها زيادةُ فى آخر الكلمة، وما قبل التّاء مفتوح[٩]، فعلّة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التّأنيث فى لزوم الفتح[١٠].

---

(١) الإرشاد إلى علم الاعراب ص ٢٥١.
(٢) حاشية الصبان ٩٧/٤، الدرر . وينظر: الدرر اللوامع ٤٩٢/١.
(٣) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٣٨٦.
(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ٤٩٦/١.
(٥) المقتضب ٢٩/٤.
(٦) شرح الرضى ١٣٥/٣، وينظر: الفوائد الضيائية ١٢٠/٢.
(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢٩/٢، واللباب فى علل البناء والإعراب ص ٢١٨، ٢١٩، وشرح ألفية ابن مالك ص ٥٢١، وشرح الأشمونى ٩٧/٤.
(٨) أسرار العربية ص ٢٢١.
(٩) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٥١.
(١٠) شرح الأشمونى ٩٧/٤.

***هذا وقد اعترض الصبّان على هذه العلة فى بناء المركّب العددىّ** فقال: " وعندى فى هذا التعليل نظر من وجوه: **الأول**: أنَّه كان المناسب أن يقول: (فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح) كما لا يخفى على الفطن.

الثانى: أن بناءه بمعنى لزومه الفتح، فيئول التّعليل إلى تعليل الشئ بنفسه ؛ لأنَّه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التأنيث، وعلّة المشابهة لزوم الفتح، لأن وجه المشابهة علّة لها، وعلة العلّة علّة.

الثالث: أنّه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التّأنيث يقتضى البناء، للزم بناء صدر (المركّب المزجىّ)، مع أنّ فتحة صدره فتحة بنية؛ لا فتحة بناء .

إلّا أن يُجاب عن هذا بأنه فى تعبيرهم ببناء صدر المركب العددى مسامحة ؛ لأنَّ فتحته وإن كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء فى اللّزوم.

وهناك إعتراضيين آخرين حاصل الأوّل: أنّ سبب البناء منحصر فى شبه الحرف، فلا يصح تعليله بما ذكر[1].

وأجاب عنه بأنَّ المنحصر فى شبه الحرف سبب البناء الأصلىّ اللازم للكلمة، والبناء هنا عارضٌ للكلمتين بالتّركيب، مفارقة بمفارقته .

حاصل الثّانى: أنّ آخر الصّدر صار وسطًا، والوسط ليس محلاً للإعراب، ولا للبناء، ولم يجب على هذا .

ويمكن الجواب عنه بما أجبنا به عن اعتراضنا الثّالث فتأمل [2].

المطلب الثّانى
علّة بناء العدد المركّب على الحركة وخصوصيّة الفتح، واللّغات الواردة فى العدد المركّب (ثمانية عشر) .

الفرع الأول
المركّب العددىّ على الحركة وخصوصيّة الفتح.

(1) لقد خالف ابن مالك فى بيانه لعلة بناء المركب العددى فقال: " شبه الحرف بمباينة الأسماء والأفعال، أو يقال: لما كان (خمسةَ عشرَ) مركبًا من شيئين من جنسٍ واحد لا عمل لأحدهما فى الآخر، ولا ينفك آحدهما عن الآخر مع إرادة معناه أشبه الحروف المركبة كـ (هلا)، و (لولا)، و (لوما) و (مَّا) و (إنمَّا) مبنية لذلك" ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٩٤.

(2) حاشية الصبان ٤/٩٧، وقد ذكر الجامى التعليل الثانى الذى نقله الصبان عن يس، ينظر فى ذلك: الفوائد الضيائية ٢/١٢٠.

***أمَّا عن علّة بناء المركّب العددىّ على الحركة فيقول الرّضىّ:** " وبنيا على الحركة للدّلالة على عروض البناء، وأنّ لهما فى الإعراب أصلاً"[١]؛ لأنّ لهما حالة تمكّن قبل البناء[٢]، فإن ظهر العاطف منع التّركيب والبناء لفقد المقتضى[٣].

***وأمَّا عن بنائه على الفتح على وجه الخصوص فيقول المبرّد:** زعم سيبويه أنَّ العرب إذا ضمت عربيًّا إلى عربيٍّ ممّا يلزمه البناء ألزمته أخف الحركات، وهى الفتحة، فقالوا: (خمسةَ عشرَ يا فتى)، وإذا بنوا أعجميًّا[٤] مع ما قبله حطوه على ذلك، فألزموه الكسر، وهذا مطّرد فى كلامهم[٥].

ومن منطلق التّخفيف قال الرّضىّ: "وبُنى على الفتح ليُخف به بعض الثّقل الحاصل من التركيب" [٦]، ويكون لها محلّ من الإعراب حسب موقعها[٧]، فى حالة الرّفع، والنّصب، والجرّ فلم تغير فيها العوامل شيئًا لأجل التركيب والبناء على الفتح[٨] وتنوينه مقدرُ فيه، وإنَّما حذف لأجل البناء[٩]، وكان الفتح أولى لأنَّه أخف الحركات[١٠].

الفرع الثانى

اللّغات الواردة فى العدد المركّب (ثمانية عشر)

لقد تعددت اللغات الواردة فى العدد المركب وهى كما يلى:

(١) **ثمانى عشرة**، ببنائه على فتح الجزأين، وعنه يقول ابن يعيش: " فمن فتح أواخرها أجراها مجرى أخواتها من نحو: (ثلاثةَ عشرَ)، و (أربعةَ عشرَ) ؛ لأنَّ العلة واحدةٌ[١١]

(١) شرح الرضى ١٣٥/٣، وينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٥١.
(٢) أسرار العربية ص ٢١٩.
(٣) شرح الأشمونى ٩٧/٤.
(٤) الأعجمى: الذي لا يفصح وإن كان من العرب.ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٧/ ٤٣٨٣.
(٥) المقتضب ١٨٢/٣ بتصرف.
(٦) شرح الرضى على الكافية ١٣٥/٣.
(٧) التطبيق النحوى د. عبده الراجحى ص ٧٧.
(٨) المحرر فى النحو ٣٤٢/١، ٣٤٣.
(٩) السابق ١١٨١/٣.
(١٠) أسرار العربية ص ٢١٩.
(١١) شرح المفصل ٢٧/٦.

نحو: (هنَّ ثمانى عشرَة امرأةً) ...، وكذلك: (رأيت ثمانى عشرةَ امرأةً)، و(ومررت بثمانِي عشرَةَ امرأةً)[١]، والفتح هو الأجود، وذلك لخفتة الفتح على الياء[٢].

(٢) **ثمانىْ عشرةَ:** ببناء صدره على سكون الياء، وبناء عجزه على الفتح، وعنه يقول ابن عصفور: "ثمانىْ عشرةَ بالياء السّاكنة "[٣]، كسكونها فى (معدىْ كرب)، و(قالىْ قلا)[٤].

(٣) **ثمانَ عشرةَ:** بحذف الياء من الصدر مع فتح النون، وبقاء العجز مبنيًا على الفتح، وعنه يقول ابن عصفور: "ويجوز حذف الياء وفتح النون"[٥] للتركيب[٦]، ومنه قول الشاعر:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانَ عَشْرَةً وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا[٧]

(٤) **ثمانِ عشرةَ:** بحذف الياء من الصدر وبقاء الكسرة دليلاً عليها، وعن هذه اللغة يقول ابن مالك: " وحذفها مع كسر النون"[٨] دلالة عليها[٩]، وإنّما حذف الياء على لغة من يقول: طوال الأيدِ [١٠]

---

(١) معجم تهذيب اللغة للأزهرى مادة: (ث.م.ن).

(٢) همع الهوامع ٢٢١/٣ بتصرف.

(٣) شرح جمل الزجاجى ٣٤/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٣/٢، وشرح الأشمونى ١٠٢/٤.

(٤) همع الهوامع ٢٢١/٢، وشرح المفصل ٢٧/٦.

(٥) شرح جمل الزجاجى ٣٤/٢، وينظر: شرح الأشمونى ١٠٢/٤.

(٦) همع الهوامع ٢٢١/٣.

(٧) شرح جمل الزجاجى ٣٤/٢ رقم (٤٤٧) دون نسبة من بحر الكامل، وشرح الكافية الشافية ١٩٣/٢، وشرح الأشمونى ١٠٢/٤ رقم (١١٩٥)، وشرح الشواهد ١٠٢/٤ رقم ١١٩٥، =
= والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمى ص ٨٦، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٧٣/٢، وللأعشى فى درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ص ٤٤٨، ولم أجده فى ديوانه، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة: (ث.م.ن) ؛ وبرواية: (فلقد)بدلاً من (ولقد) فى تهذيب اللغة مادة (ث.م.ن) .
والشاهد فيه: (١) (وَثَمَانِ عَشْرَةَ) حيث حذف الياء من صدر المركب العددى وأبقى فتحة البناء على ما قبل الآخر مع بناء العجز – أيضًا – على الفتح، (٩) (ثمانيًا وثمانيًا) حيث صرف العدد المفرد (ثمانى) منونة ونصبه على الصحيح.

(1) شرح الكافية الشافية ١٩٣/٢.

(2) همع الهوامع ٢٢١/٣.

(3) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (ث.م.ن).

وهى من أوهام الخواص، كما عدها الحريرىُّ معلِّلاً بقوله: " لأنّ الياء فى (ثمانٍ) المنقوص، وياء المنقوص تثبت فى حال الإضافة، وحالة النصب كالياء فى (قاضى)"[١].

* **وقد استدل على هذه اللغة بالبيت السابق:**

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمـَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانَ عَشْرةً وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا [٢].

وهى عند الحريرىّ من قبيل الضّرورات الشّعرية[٣].

(١) درة الغواص فى أوهام الخواص ص ٤٤٨.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة مادة: (ث.م.ن)، والشاهد على هذه الرواية: (وَثمَانِ عَشْرةَ) حيث حذف الياء، الياء، وأبقى الكسرة دليلاً عليها.

(٣) ينظر: درة الغواص فى أوهام الخواص ص ٤٤٨.

المبحث الثانى
العدد (١٢) بين إعراب الصدر وبناء العجز
المطلب الأول
علة إعراب صدر العدد (١٢).

يعرب صدر العدد (١٢)، وعن ذلك يقول الفارسى: " اثنا عشر تعربه "[١]، إعراب التثنية فى الرفع بالألف فتقول: (عندى اثنا عشرَ رجًلا)، وكذلك فى المؤنث تقول (عندى اثنتا عشرَة امرأةً)، فى الرفع، و (رأيت اثنتى عشرَة امرأةً)، و (مررت باثنتى عشرة امرأةً) بالياء فى النصب والجر، فتجرى مجرى التثنية فى الرفع بالألف، والنصب والجر بالياء [٢] .

وأمَّا عجزهما فيبنى على الفتح [٣] .

أمَّا إعراب الصدر فى هذا العدد فلأوجه:أحدها: أنَّهم أرداوا الدلالة على أنَّ الأصل فى هذه الأعداد الإعراب، كما صححوا الواو فى: (قَوَد)[٤] و (اسْتَحْوذ)[٥].

والثانى: أنّ علامة الإعراب هى حرف التثنية[٦]، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية[٧]، ولو أبطل لبطل دليل التثنية.

---

(١) المسائل المنثورة ص ٢٤٩.

(٢) المحرر فى النحو ٣٤٣/١، وينظر: شرح ابن عقيل ٥٨/٤، ٥٩.

(٣) شرح ابن عقيل ٥٩/٤.

(٤) قود: قياسها قلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولكنها تركت بنيتها على تنبيهًا الأصل .قال أبو علي:" كل اسم من الأسماء الثلاثية وافق بناءً من الأبنية التي تكون للأفعال أعِلَّ كما يُعَلّ الفعل إلاّ أن يشذّ شيء نحو قَوَدٍ، وكل اسم من الثلاثي جاء على بناءٍ يختص به الاسم صُحّح ولم يُعَلّ نحو بُيُضٍ، ونُوَمٍ، ومُرَرٍ، وعلى هذا جميع هذا الباب".ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٥/ ٤١.

(٥) اسْتَحْوَذ: تحركت فيها الواو باعتبار الآن، وانفتح ما قبلها باعتبار الأصل، فكان القياس أن يقال: (استحاذ)، ولكنها تركت تنبيهًا على الأصل، فهى فصيحةُ استعمالاً، شاذةُ قياسًا.قال ابن السراج فى الأصول في النحو ١/ ٥٧:"والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك....."إلخ.

(٦) اللباب ص ٢١٩.

(٧) أسرار العربية ص ٢٢٠.

والثالث: أنّ ما عداه من المركب جرى مجرى الاسم الواحد، وإعراب الاسم الواحد يكون فى وسطه [١]، وفى حال التركيب لم يخرج عن ذلك، فوجب أن يبقى على ما كان عليه [٢].

وعلل لذلك ابن عصفور بقوله: " **فإن قيل:** فلأىّ شئ لم يبن ؟.
فالجواب: أنّه اسم مثنى، فالأسماء المثنيات لا توجد مبنية بعد العوامل فى موضع أصلاً" [٣].

***وعن إعراب الصدر فى هذا العدد يقول الرّضى**ّ: "جمهور النحاة على أنّ (اثنى عشر) معرب الصدر؛ لظهور الاختلاف فيه، كما فى الزّيدان والمسلمان"[٤].
وذهب ابن درستويه[٥] وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كالباقى[٦]، فهما كسائر أخواتهما من الصدور؛ لكونهما محتاجين إلى الجزء الثّانى مثلها، وقال ابن درستويه: كلٌّ واحدٍ من لفظى (اثَنا عشر) و (اثنىْ عشرَ) صيغةٌ مستأنفةٌ [٧]، فهما مبنيّان على الألف والياء كسائر أخواتهما المركبات[٨] غاية ما فى الأمر أنه وضع للرفع (اثنا عشر)، و(اثنتا عشرة) وللنّصب والجرّ اثنى عشر، و اثنتى عشرة)[٩]، وقد رده ابن عقيل بقوله هنا ولو كانا مبنيّان لكانا بالياء على كل حال، ولم يوجد شئ من الأسماء المثناه قد ركب من غيره من الأسماء [١٠].

---

(١) اللباب ص ٢١٩ بتصرف يسير جداً .
(٢) أسرار العربية ص ٢٢٠.
(٣) شرح جمل الزجاجى ٢٩/٢.
(٤) شرح الرضى على الكافية ١٣٨/٣.
(٥) ابن درستويه: عبدالله بن جعفر بن درستورية جيد التصانيف سنة ٣٤٧ هـ من مصنفاته: الارشاد فى النحو، وغريب الحديث وغيرها، ينظر فى ترجمته: إنباة الرواه ١٣/٢، ووفيات الأعيان ٤٤/٣، وشذرات الذهب ٣٧٥/٢.
(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٨٠/٢، وينظر الهمع ٢٢١/٣.
(٧) شرح الرضى ١٣٨/٣ بتصرف.
(٨) همع الهوامع ٢٢١/٣ بتصرف.
(٩) المساعد ٨٠/٢.
(١٠) السابق نفسه.

يقول الصبان معلقاً على رأى الأشمونى " وما ذكره من إعراب صدرهما هو الصحيح، والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة إعرابه "[١].

ومنه فى حالة الرفع قوله – تعالى–:**چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ چ** [٢] ،وقوله – تعالى –: **چ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ چ**[٣] .

المطلب الثانى

علّة بناء العجز فى هذا العدد.

يقول الفارسىُّ: " و(عشرَ) تبنيها على الفتح ؛ لأنَّها تضمّنت معنى الحرف،وهو نون الاثنين"[٤] وما قبل النون محلّ إعراب لا بناء[٥] .

ولذلك لا يُضافان بخلاف أخواتهما[٦] فيقال: (أحدَ عَشْرِك)، ولا يقال: (اثنا عشرِك)[٧]

ويدلُّ على أنَّه غير مضاف: أنَّ الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوبٍ إلى المضاف إليه كقولك: (قبضت درهم زيدٍ)، والحكم هنا منسوب إلى الاثنين والعشرة كقولك: (قبضت اثنى عشرَ درهمًا)[٨] .

وذلك أنهم أرادوا مزج الاسمين بعد حذف الواو المؤذن بالانفصال، ووجب حذف النّون – أيضًا–؛ لأنَّها دليل تمام الكلمة، ولم يُحذف النون لأجل البناء، فقام (عشر) بعد حذف النّون مقامها وسد مسدها[٩].

يقول ابن النّاظم متسائلاً ومجيبًا: فإن قلت: كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النّون، فأعرب صدره، وماصح وقوع العجز من نحو: (خمسةَ عشرَ)، موقع التنوين من (خمسةً) فأعرب صدره؟

* **قلتُ:** صح ذلك فى (اثنا عشرَ)؛ لأن ثبوت (عشرَ) بعد الألف فيه متأخرٌ عن ثبوت النون فى (اثنان) لما علمت أنَّ التركيب متأخر عن الإفراد، والمتأخر لا يمنع أن

---

(١) حاشية الصبان ٩٨/٤.
(٢) سورة البقرة من الآية رقم (٦٥)، وينظر: شرح شذور الذهب ص ١١٦ بتصرف.
(٣) سورة التوبة من الآية رقم (٣٦)، وينظر: أوضح المسالك ٢٥٧/٤ بتصرف.
(٤) المسائل المنثورة ص ٢٤٩، وينظر: شرح جمل الزجاجى ٣٠/٢.
(٥) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.
(٦) تسهيل الفوائد ص ١١٨.
(٧) شرح الأشمونى ٩٨/٤.
(٨) اللباب ص ٢١٩.
(٩) شرح الرضى على الكافية ١٣٨/٣ بتصرف.

يُقال: وقع موقع المتقدم، ولم يصح ذلك فى نحو: (خمسةَ عشرَ) ؛ لأن ثبوت (عشرَ) بعد التاء فيه ليس متأخرًا عن ثبوت التنوين فى (خمسةً)، بل متقدمًا على أنَّ تركيب المزج من الأوضاع المتقدّمة على الإعراب المقارن للتنوين، والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر[١].

هذا وقد ذكر الأنبارى سببًا آخر إضافة إلى السابق فقال: "أن يكون بُنى على قياس أخواته، لتضمّنه معنى حرف العطف"[٢] .

وقد نص ابن عقيل على كلا السببين السابقين[٣]، وعلى السبب الأول منهما نص الأشمونى[٤].

(١) شرح ألفية ابن مالك ص ٥٢٢.
(٢) أسرار العربية ص ٢٢٠.
(٣) ينظر: المساعد ٢/٨٠.
(٤) شرح الأشمونى ٤/٩٨.

الفصل الثالث
العدد المركب بين التّسميه به، وإضافته واقترانه بأل، ومجئ صدره على زنة (فَاعل)

المبحث الأوّل
العدد المركّب مسميً به ومضافًا.

المطلب الأول
العدد المركب مسميً به، و مضافًا إلى غير مميزه

سبق أن تحدثت عن نفس العدد المركب، وتوظيفه فى الجملة النحوية، وهنا أتحدث عنه مسمّىً به، وحول ذلك يقول المرادى: "وإن سُمى به فيجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تُقرهُ على حاله، ويبقى تركيبه، وبناؤه.

والثانى: أن تُعربه إعراب ما لاينصرف.

والثالث: أن يُضاف صدره إلى عجزه، فيصير مركبًا إضافيًا" [١] .

***ويجوز فى الأعداد المركّبة إضافتها إلى غير مميّزها** [٢]، فتضاف إلى مستحقّ المعدود[٣] نحو: (أحدَ عشرَ زيدٍ)[٤]، كقولك: (هذه خمسةعشرى) إضافة هذه الأعداد إلى المالك[٥]، فيستغنى عن التمييزغير(اثنى عشر) و(اثنى عشرة)[٦]، ومنه قولك: (أحدَ (أحدَ عشرِك)، وكذا الباقى ممّا للمذكر والمؤنث، وكذلك نحو: (ثلاث عشرَتهن)، و(ثمانى عشرَتهن)[٧].

***ثم اعلم أنّ اللغات الجائزة فى العدد المضاف إلى غير المميّز ثلاثة:**

الأولى: بقاء صدرالمركب وعجزه على البناء على الفتح، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه .

والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح، وجر العجز بالإضافة، ثم جرّ ما بعده لفظا أومحلّا، وقد استحسن ذلك الخفش، وذكر ابن عصفور أنَّه الأفصح.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٠٥/٣،وينظر :ارتشاف الضرب ٣٦٥/٢،

(٢) شرح ابن عقيل ٦٠/٤ .

(٣) مستحقّه: أى مالكه وشبهه، ينظر: عدة السالك ٢٥٨/٤.

(٤) أوضح المسالك ٢٥٨/٤، ٢٥٩ .

(٥) توجيه المع ص ٤٣٩ بتصرف.

(٦) أوضح المسالك ٢٥٨/٤ / ٢٥٩.

(٧) المساعد ٨١/٢.

والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصّدر إلى العجز؛ فالعجز مجرور أبدًا على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافًا إلى ما يذكر بعده، فتقول: "زراني خمسة عشر زيدٍ"" برفع(خمسة) على الفاعليّة، وجر عشر بالإضافة، وجر زيد –أيضًا– ، وقد جوز ذلك الكوفيّون، وأباه البصريّون [١].

المطلب الثاني
مذاهب النّحاة فى العدد المركّب حال إضافته

للنّحاة فى العدد المركب حال إضافته مذاهب أبيّنها فيما يلى:

(١) مذهب البصريين:

أنّه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: هذه (خمسةَ عشرَك) و(رأيت خمسةَ عشرَك) و(مررت بخمسةَ عشرَك) بفتح آخر الجزأين[٢].

وعليه فـ: " يجب عند البصريين بقاء البناء فى الجزءين"[٣]، فيستصحب عندهم البناء فى الاضافة، كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع[٤]، ويُضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه، فتقول: (هذه أحدَ عشر زيدٍ)، وتقول (اشتريت أحدَ عشرَ زيدٍ)، وتقول: (بحثت عن أحدَ عشرَ زيدٍ) كذلك.

ولم تؤثر الاضافة فى البناء لسببين: أولهما: أن هذه الإضافة عارضه، واستعمالها قليل **وثانيهما:** أنَّ المبنى قد يُضاف كما فى إضافته (كم) إلى مميّزها[٥].

ولذلك قال سيبويه – رحمه الله –: " وأعلم أن العرب تدع (خمسةَ عشرَ) فى الإضافة، والألف واللام على حاله، كما تقول: (اضرب أيُّهم أفضلُ) و كـ (الآن) وذلك لكثرتها فى الكلام، وأنها نكرةٌ فلا تغير"[٦].

وعن هذا الرأى يقول ابن مالك: "والأجود فيما أُضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيًا، كما يبقى مع دخول الألف واللام عليه؛ لاستواء الألف واللام، والاضافة فى

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محي الدين عبد الحمدي ٦١/٤ .
(٢) شرح ابن عقيل ٦٠/٤، وينظر: المقرب ومعه مثل المقرب ص ٨٧.
(٣) أوضح المسالك ٢٥٩/٤.
(٤) شرح ألفية ابن مالك ص ٥٢٣ بتصرف يسير جداً، وينظر: التصريح ٢٧٥/٢.
(٥) عدة السالك ٢٥٨/٤ هـ رقم (٢) و (كم).
(٦) الكتاب ٢٩٦/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٦/٢.

الاختصاص بالأسماء، فيقال: (أحدَ عشرَك مع أحد عشر زيدٍ) كما يقال: (الأحدَ عشرَ مع الأحدَ عشرَ)، إلاّ أنَّ العرب مجمعون على بقاء البناء على الألف واللام"[١] وقال الأشمونى: " هذا هو الأكثر ؛ لأن البناء يبقى مع الألف واللام فكذا مع الإضافة[٢].

وقال الشّيخ محمّد محى الدّين عبدالحميد: " وعلماء البصريين يوجبون فى هذا الوجه فى استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه، لأنه المعروف المشهور فى الاستعمال العربى[٣] هذا وقد نقل ابن عقيل عن ابن عصفور القول بضعفه[٤]، ولم أجد فى شرحه للجمل ما يفيد ذلك .

(٢) مذهب الكوفيّين:

معاملة العدد المركب معاملة المركب الاضافى[٥]، مزالاً بناؤهما[٦]، تشبيهاً بالمضاف والمضاف اليه حقيقة[٧].

وهو أن يُضاف الأوّل إلى الثّانى كما فى (عبدالله) نحو: (ما فعلتُ خمسةَ عَشْرِك)[٨] ،فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب[٩]، بما يقتضيه العوامل[١٠] وتجر الثانى بالاضافة[١١].

وقد نسبه النّاظم وابنه إلى الكوفيّين[١٢].

وحجة الكوفيّين: سماعهم عمن يثقون بعربيته، كقول أبى فقعسٍ الأسدىّ[١٣]، وأبى الهيثم العقيلىّ[١] (ما فعلت خمسةُ عَشْرِك)، رواه عنهما الفراء سماعًا[٢] .

---

(١) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.
(٢) شرح الأشمونى ١٠١/٤.
(٣) عدة السالك ٢٥٨/٤ هـ رقم (٢).
(٤) ينظر: المساعد ٨١/٢.
(٥) أوضح المسالك ٢٥٩/٤ هـ رقم (٢).
(٦) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.
(٧) شرح الرضى على الكافية ١٣٥/٣.
(٨) أوضح المسالك ٢٥٩/٤، وينظر: شرح ألفية ابن مالك ص ٥٢٣.
(٩) عدة السالك ٢٥٩/٤ هـ رقم (٢).
(١٠) شرح ألفية ابن مالك ص ٥٢٣.
(١١) عدة الساك هـ رقم (٢).
(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٦/٢، وشرح ألفية ابن مالك ص ٥٢٣.
(١٣) أبو فقعس الأسدى: طريف بن عمرو بن قعين، من بنى أسد بن خزيمة، من عدنان، جدُّ جاهلى،ومن بنية:فقعس ومنقذ، ينظر فى ترجمته: الأعلام٢٢٦/٣، وجمهرة الأنساب ص ١٨٤.

قال الفراء: سمعتها من أبى قفعس الأسدىّ، وأبى الهيثم العقيلىّ[٣]،وقد نقله عنه ابن عصفور مشروطًا بأن يكون العقد مضافًا إلى الاسم، ثم قال ببطلانه ؛ لأنه لم يُسمع فى كلامهم[٤]، وكلامه غير منضبط طالما قال الفراء – فيما نقلته عنه – أنه قد سمعه من أبى قفعس، وأبى الهيثم، وأجازوا – أيضًا – هذا الوجه دون إضافة[٥].

واستدلوا على ذلك بقوله:

عُلِّقَ مِنْ عَنَائِه وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ [٦]

وهذا من الشّذوذ بحيث لا يُقاس عليه، وهو مشبه بـ(بعلبك) ضرورة[٧]، غير مُسَلّم له ما ادّعاه من دعوى الإجماع على ذلك؛ فإنّ الكوفيين يُجيزون ذلك مطلقًا نعنى[٨] فى الشّعر وفى غير الشعر[٩] .

وقد أجاب السّيوطىّ عن هذا الشّاهد بأنّه ضرورى، إذ لا معنى لهذه الإضافة ؛ لأنّها إمّا بمعنى (اللام)، أو (من)، والنّيف ليس للعشرة، ولا فيها، هل هو زيادة عليها[١٠].

---

(١) أبو الهيثم العقيلى: يعلى بن الأشدف، أبو الهيثم العقيلى من أهل الطائف روى عنه داود بن رشيد وابو وهب بن الوليد بن عبدالملك وغيرهما، حدث عن عمه عبدالله بن جرار . ينظر فى ترجمته: تاريخ دمشق ١٨١/٧٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٦/٢، وينظر: عدة السالك ٢٥٩/٤ هـ رقم (٢)، وشرح الأشمونى ١٠١/٤.

(٣) معانى القرآن ٣٤/٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٣٠/٢.

(٥) أوضح المسالك ٢٥٩/٤.

(٦) شرح جمل الزجاجى ٢٩/٢ رقم ٤٧٦ دون نسبة من بحر الر جز، وشرح الأشمونى ١٠٢/٤ رقم (١١٩٤) بعجزه، وكذا فى الهمع ٢١٩/٣ رقم (١٦٨٨)، وبتمامه فى شرح الشواهد ١٠٢/٤ رقم (١١٩٤) قال: " رجز لم يدر راجزه، وقيل: فماله فضيع بن طارق"، وبتمامه فى أوضح المسالك٢٥٩/٤رقم ٥٢٧وعدة السالك ٢٥٩/٤رقم(٥٢٧)وقد نقل عنه الشيخ خالد نسبته إلى نفيع بن طارق، وشرح الرضى ١٣٥/٣ رقم (٤٧١)، وشرح التسهيل ٤٠٢/٤، ١١٥.
والشاهد فيه: (ثَمَانِى عَشْرَةٍ) حيث أضاف صدر المركب العددى إلى عجزه دون أن يكون العدد بأسره مضافًا إلى مستحقه على مذهب الكوفيين.

(٧) السابق ص ٣٠.

(٨) الضمير: للشيخ محمد محى الدين عبدالحميد.

(٩) عدة السالك ٢٦٠/٤، ينظر: شرح الأشمونى ١٢/٤.

(١٠) همع الهوامع ٢٢٠/٢.

ولم يجعل الفرّاء ذلك مخصوصًا بالشعر، بل أجازه فى النثر والنظم[١]، وأثبت ذلك الفراء قياسًا مطردًا، ونسبه ابن عصفور مرةً إلى الكوفيين، ومرة إلى الفراء[٢]، وقد نقل ابن مالك عن الكوفيين وغيرهم القول بأنه فى البيت السابق ضرورة شعريّة[٣]، والجمهور منعوا قياس ذلك[٤].

(٣) مذهب الأخفش:

جوّز الأخفش إعرابها مضافةً إلى اسم بعدها كـ (بعلبك)[٥]، إذا دعت حاجة إلى إضافته [٦]، فيقال: (هذه خمسةَ عشرَك)، ببقاء الصدر مفتوحًا، وتغيير آخر لعجز بالعوامل[٧]، والقياس على هذا جائز عند الأخفش [٨]، وإن كان (بعلبك) غير منصرف منصرف لوجود العلتين بخلاف (أحدَ عشرَ) ؛ لأنَّه ليس بعلم[٩].

وعنها يقول سيبويه: "ومن العرب من يقول: (خمسةَ عشرِك) وهى لغة رديئة"[١٠] ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونه لغة، لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة[١١].

وقد نقل الأشمونىّ استحسان الأخفش لهذا الرأى، واختيار ابن عصفور له، وزعم أنّه الأفصح، ووجه ذلك بأنّ الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها فى الإعراب[١٢].

هذا وقد ردَّ الصبان اعتراضًا على ذلك بقوله: " لا يُقال: هذا مقتضى إعراب الجزء الأول – أيضًا – لأنَّا نقول: المضاف مجموع الجزأين لا الأول فقط، ولا الثانى فقط، لكن لمَّا كان آخر الثانى آخر المجموع المضاف ظهر فيه الإعراب" [١٣]

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٣/٤ بتصرف

(٢) المساعد ٨١/٢، وينظر: فى نسبته إياه للكوفيين شرح الجمل ٢٩/٢، وفى نسبته إياه للفراء شرح الجمل ٣٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٧/٢.

(٤) الهمع ٢٢٠/٣.

(٥) همع الهوامع ٢٢٠/٢.

(٦) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.

(٧) همع الهوامع ٢٢٠/٢.

(٨) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.

(٩) حاشية الصبان ١٠١/٤.

(١٠) الكتاب ٢٩٦/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٦/٢.

(١١) حاشية الصبان ١٠١/٤.

(١٢) ينظر: شرح الأشمونى ١٠١/٤، عدة السالك ٣٥٨/٤، ٣٥٩ رقم (٢).

(١٣) حاشية الصبان ١٠١/٤.

ومنع فى ((التسهيل)) القياس عليه، وقال فى ((شرحه)): لا وجه لاستحسانه ؛ لأن المبنى قد يُضاف نحو: (كَمْ رجلٍ عندَك)، و قوله:**چ گ گ گ ں چ**[1].

وعلق على رأيه المبرد فقال: "فأما الإضافة فجيدة، وأمّا الاعراب فيه فردئ لأن ما أُعرب مضافًا، أُعرب نكرةً، فترك الإعراب له نكرةً خرج له من الإعراب مضافًا"[2].

*الرأي الراجح:

يبدو لى – والله أعلم – أن الراجح من المذاهب الثلاثة هو رأى البصريين لا سَّيما – وسيرد لاحقًا – أنّ العرب تعرِّف المركب العددىّ بأل، ولا تؤثر (أل) فى بنائه، فضلاً عن أنَّ الإضافة فيه عارضة فى هذه الحالة، والأصل والأولى مراعاة الأصل، كما أنّ بعض الأسماء المبنية كـ (أىٌّ)، و(كم) الخبرية، و(لدن) يُضافون ويبقون على مالهم من بناء، دون أن تؤثر فيهم الإضافة شيئًا .

وأمَّا عن رأى الكوفيين والفراء، وإن كان قد سمع به من العرب الموثوق بهم، إلا أنه ليس كثيرًا فى استعمالهم، ولا تقعد القواعد إلاَّ على الشائع، وهذا عكس مذهب الكوفيين الذين يقعدون على القليل، والنادر، فضلاً عن بناء المركب وهو نكرة، فلا أقل أن يبقى على حاله وهو مضاف .

وأمَّا عن مذهب الأخفش فقد نظّره بالمركب المزجى (بعلبك)، وبعلبك ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجى، أما المركب المزجى ففيه التركيب فقط فهو قياسُ مع الفارق .

*علة استثناء العدد المركب معرب الصدر من الإضافة:

يستثنى من الإضافة المركب العددى معرب الصدر، ولذلك يقول ابن عصفور:"ولا يجوز إضافة (اثنى عشرَ) و (اثنتى عشرةَ)"[3]، لأنه لا يخلو أن تحذف (عشرًا) أو تثنيته، فإن أثبته كنت كمن جمع بين التنوين والإضافة ؛ لأن (عشرًا)إنّما بُنى لوقوعه موقع النون، وإن حذفت التبس بإضافة (اثنين)، فلذلك لا يجوز إضافته إلى الاسم" [4]،

(1) سورة هود من الآية رقم (١)، وينظر: شرح الأشمونى ١٠١/٤.
(2) المقتضب ٣٠/٤.
(3) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٨٧.

[١]، فلو سُمى بـ (اثنا عشر) لقيل فى اضافته: (اثناك) ؛ لأنك لست تريد العدد ولا تريد أن تفرق بين عددين [٢] .

فلا يُقال: اثنى عشرك ؛ لأن (عشر) من (اثنى عشرَ) بمنزلة نون الاثنين، فلا تجامع الاضافة، ولا يُقال: (اثناك) لئلا يلتبس بإضافة (اثنين) بلا تركيب [٣] .

** **وإلى إضافة الأعداد المركّبة أشار النّاظم بقوله:**

وَإِنْ أُضِيْفَ عَدَدُ مُرْكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزُقَدْ يُعْرَبُ[٤]

المبحث الثانى

العدد المركب مقترنًا بأل، ومجئ صدره على زنة (فَاعل)

المطلب الأول

العدد المركب مقترنًا بأل

لا اختلاف بين النّحاة فى جواز دخول (أل) على المركّب العددىّ، ولا اختلاف بينهم فى بقائه على بنائه مع (أل)، ولكن الاختلاف بينهم فى مدخول (أل) هل تدخل على الصّدر دون العجز؟ أو أنها تدخل على كلا جزئى المركب العددى ؟

ولذلك يقول النحاس – رحمه الله –: " ولا اختلاف بين البصريين والكوفيين أن تعريف هذا العدد بإدخال الألف والنون فى أوله" [٥].

وللنحاة فى ذلك مذهبان:

المذهب الأول: للبصريين:أهل البصرة لا يجيزون إلا إدخال الألف واللام فى الأول خاصة[٦] تقول فيما فوق العشرة إلى تسعة وتسعين:(عندى الخمسةَ عشرَ درهمًا)، والستةَ عشرَفرسًا، فدخل الألف واللام على الاسم الأول وتحذفها من(عشر)ومن التمييز أصلاً أبداً عند البصريين [٧].

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٢/٣٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٩٧.

(٣) شرح الأشمونى ٤/١٠٠ بتصرف يسير جداً، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٩٧، والهمع ٣/٢٢١.

(٤) الألفية بشرح ابن عقيل ٤/٦٠.

(٥) إعراب القرآن ١/٣١٢.

(٦) شرح جمل الزجاجى ٢/٣٥.

(٧) المحرر فى النحو ١/٣٥٤.

وتقول:(ما فعلت الخمسة عشر درهمًا)؟؛ و (الخمسةَ عشرَ رجلاً)؟ والخمسَ عشرةَ جارية؟[١].

*<u>**ومثال دخوله على أول جزئى المركب**</u> قول النبى – ﷺ – لعمر رضى الله عنه –: **(إِنْ كُنَتْ صَائِمًا فَصُم الثَّلاَثَ عَشْرةَ، والأَرْبَعَ عَشْرَةَ، والخَمْسَ عَشْرةَ)**[٢].

أى صم يوم الثلاث عشرة ليلة، والأربعَ عشرة ليلة، ويوم الخمس عشرة ليلة، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ولولا ذلك لقال: صُم الثلاثة عشر، والأربعة عشر، والخمسة عشر [٣].

وقوله: (الثلاثَ عشرة)، وما بعدها: أدخل الألف واللام على الاسم الأول من المركب[٤].

<u>**والبصريون قالوا**</u>: المركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث إنّ الاعراب فى محل جميعه، فكان ثانيه كوسط الكلمة[٥].

قال ابن عصفور: وسبب ذلك عندهم: أن المركّب مبنىٌ ، فصار كالاسم الواحد وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغى ألا يُجمع فيه بين علامتى تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما[٦].

فلا يُعرف إلا بمثل ما يُعرف به الاسم الواحد ؛ والاسم الواحد لا يتعرّف إلّا بأن تدخل الألف واللام فى أوله خاصة[٧]، فكما يُقال: (ما فعلت التسعة) ؟ قيل: (ما فعلت التسعةَ التسعةَ عشرَ)[٨]؛ لأنّ الثّانى يتنزل منزلة بعض حروفه[٩].

---

(١) اللمع فى العربية ص ١١٥.
(٢) رواه أحمد فى مسنده ٣٣٧/١ رقم ٢١٠، وهو جزء من نهاية حديث، والحديث فى رياض الصالحين للنوى ص ٤٧٠ رقم (١٢٥٩)، وسنن الترمذى ١٢٦/٢ رقم (٧٦١)، دون التعريف بأل ؛وعليه فلا شاهد فى هذه الرواية .
(٣) شرح التسهيل ٤٠٩/٢.
(٤) إعراب الحديث النبوى للعكبرى ص ٣٧٠.
(٥) همع الهوامع ٢٢٣/٢.
(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٣١٣/١ مسألة رقم (٤٣).
(٧) شرح الجمل ٣٥/٢.
(٨) درة الغواص فى أوهام الخواص ص ٢٦٩.
(٩) الانصاف فى مسائل الخلاف ٣١٣/١ مسألة رقم ٤٣.

ولا يُعرف بأنّ تدخل الألف واللام فى الوسط منه فكذلك يكون العدد[١]؛ فلذلك لا تقول: تقول: (الخمسة العشرَ) وإنما لم تلحقها المميّز؛ لأنه لا يكون إلا نكرة[٢]، ولأنَّ تعريف التمييز خطأ [٣].

هذا هو الإختيار عند الكتاب والعلماء [٤]، وعلى هذا القياس[٥].

**<u>وإلى هذا الحكم أشار النّاظم بقوله:</u>

وَكَوْنُ (أَلْ) مُقْتَرِنًا بَالصَّدْرِ لاَ سِواهُ مِنْ غَيْرِ خِلاَفٍ قُبِلاَ [٦]

<u>المذهب الثّانى: للكوفيين:</u>

أهل الكوفة يدخلون الألف واللام فى الأول والثانى، فيقولون:(عندى الأحد العشر درهمًا) [٧].

ولذلك قال ابن مالك: " وقد يُعرف الصدر والعجز على ضعفٍ، وجاز ذلك مع أنهما كاسمٍ واحدٍ ؛ لأن الإفراد فيهما ملحوظٌ من قبل أنّه اغتفر فيهما لتوالى ست حركات فى (أَحَدَ عَشَرَ) فيهما، و (أربعةَ عشر)، و (ثمانية عشر)، وتوالى خمس حركات فى (ثلاثة عشر)، فما فوقها سوى (أَرْبَعَة عَشَرَ)، و (ثَمَانِيةَ عَشَرَ)، فكما لُحظ فيها الإفراد من هذا الوجه، جاز أن يُلحظ من وجهٍ آخرٍ[٨].

وللكسائىّ والفرّاء نسبهُ النّحاس فقال: " وأجاز الكسائىّ والفّراء: (مضى الأحد العشر)[٩]، وقد وجدت الفرّاء يقول: ويجوز: (ما فعلتُ الخمسةَ العشر؟)، فأدخلت عليها عليها الألف واللام مرتين لتوهمهم انفصال ذا من ذا فى حال"[١٠]، فيقولون: (عندى الأحد عشر درهمًا)[١١].

---

(١) شرح الجمل ٣٥/٢.
(٢) توجيه اللمع ص ٤٤٤.
(٣) الجمل فى النحو للزجاجى ص ١٣٠.
(٤) السابق نفسه بتصرف.
(٥) المقتصد فى شرح الايضاح ٧٣٩/٢.
(٦) الكافية الشافية بشرح ابن عقيل ١٨٧/٢.
(٧) شرح جمل الزجاجى ٣٥/٢.
(٨) شرح الكافية الشافية ١٩٤/٢.
(٩) إعراب القرآن ٣١٢/١.
(١٠) معانى القرآن ٣٣/٢.
(١١) شرح جمل الزجاجى ٣٥/٢.

قال الكوفيّون: "إنّما قلنا بهذا ؛ لأنَّه قد صحَّ عن العرب ما يُوافق مذهبنا، حكى ذلك أبو عمرو عن أبى الحسن الأخفش عن بعض العرب[١].

هذا وقد نقل ابن يعيش تعليلاً لذلك فقال: " لأنهما فى الحقيقة اسمان، والعطف مرادُ منهما، ولذلك وجب بناؤهما، ولو صَّرحت بالعطف لم يكن بُدٌّ من تعريفهما فكذلك إذا كان متضمنًا معنى العطف "[٢].

فإن قلت: (الخمسةَ العشرَ) لم يجز ؛ لأنَّ الأول غير الثانى، ألا ترى أنّ قولهم: (ما فعلت الخمسة الأثواب؟) ـ لمن أجازه – تجد الخمسة هى الأثواب، ولا تجد العشر الخمسة، فلذلك لم تصلح إضافته بألفٍ ولامٍ[٣].

هذا وقد رأى ابن جنى زيادتها فى العجز فقال: " فاللام فى (العشر) لا تخلو من أن تكون للتعريف، أو زائدة، فلا يجوز أن تكون للتعريف ؛ لأن (خمسةَ عشر) اسمان جعلا كالاسم الواحد، وقد تعرف الاسم فى أوله باللام فى (الخمسة)، فمحَالُ أن يتعرف الاسمان من جهتين، وبلامين، فثبت أن (اللام) فى (العشر) زيادةُ ؛ لأنها ليست لازمة لزومها فى (الآن، والَّذى) ونحو ذلك "[٤].

وقد رد بأنّ تعريف المركّب لا حجّة لهم فيه لهم؛ لقلته، وشذوذه، والشاذ لا يقاس عليه، ولا يُلتفت إليه، وقد منعه البصريون، وهو الصّحيح المعروف؛ لأن الاسمين لمّا رُكِّبا امتزجا فصارا كاسمٍ واحدٍ، وإذا صار كذلك فلا يجتمع على تعريفه أداتى تعريفٍ، بل ينبغى أن تلحقه الأول منهما، كما تلحق بأوّل الاسم المفرد[٥].

حكى أبو زيد[٦] –رحمه الله – عن العرب: (الأحد العشر الدرهم) بإدخال الألف واللام على الأوّل والثّانى، وعلى التّمييز[٧]، وهى طريقة قومٍ من الكُتاب[١].

---

(١) إئتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لأبى بكر الزبيدى ص ٤٣ بتصرف رقم(٢١).
(٢) شرح المفصل ٣٣/٦.
(٣) معانى القرآن ٣٣/٢، وينظر: الجمل فى النحو ص ١٣٠، وإعراب القرآن ٣١٢/١.
(٤) سر صناعة الاعراب ٣٦٥/١.
(٥) إئتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٤٤ بتصرف، وينظر: الأشباه والنظائر فى النحو ١٨٧/٢.
(٦) أبو زيد: سعيد بن ثابت الخزرمى البصرى، له النواد والغريب، وتوفى بالبصرة سنة ٢١٥هـ، ينظر ينظر فى ترجمته وفيات الأعيان ٢٧/١، وتاريخ بغداد ٧٧/٩، ونزهة الألباء ص ١٧٣، والأعلام ٩٢/٣، والكنى والألقاب ٨١/١.
(٧) شرح جمل الزجاجى ٣٥/٢.

وقد قال بها الفراء مجيزًا لها فقال: "وإن شئت أدخلت الألف واللام – أيضًا – فى (الدرهم) الذى يخرج مفسرًا"[٢] .

وذا مُحالُ عند البصريّين ؛ لأن المميز واحدُ يدلُّ على جمعٍ، فإذا كان معروفًا لم يكن فيه هذا المعنى[٣].

وقال ابن يعيش: " هو فاسدُ من أنّ التمييز لا يكون إلا نكرةً، لأنك إذا قلت:(الخمسةَ عشرَ درهمًا) فالعدد معلومُ ، كأنّك قلت: (أخذت الخمسةَ عشرَ درهمًا) التى عرفت، والدرهم غير معلوم مقصود إليه، وإنّما هو بمنزلة قولك: (كلُّ رجلٍ يأتينى فله درهمُ)، فالمراد: كلّ من يأتينى من الرجال واحدًا فله الدرهم، ولو قلت: كلّ الرجال استحال المعنى[٤]، وإنما توجَّب أن يكون نكرة ؛ لأنّ الغرض تمييز المعدود من غيره، وذلك لا يحصل إلا بالنكرة ؛ لكونها أخف، فكانت أولى من المعرفة التى هى أثقل[٥].

وبينما وصفه ابن عصفور بالشّذوذ فقال: "وذلك شاذ جدًا، وهو عندنا يخرج على زيادة الألف واللام فى التّمييز، لأنّ التّمييز لا يكون أبدًا إلا نكرةً[٦].

وصفه السيوطى بالأقبح فقال: " وأقبح منه [٧] إجازة بعضهم: (ما فعلتْ الخمسةَ العشرَ الدرهمَ؟)، وعليه أكثر الكتاب، والقياس منه ما ذكرت لك"[٨].

وبرغم ذلك فقد أجازه الكوفيون، وحجتهم فى ذلك: أنه " لا مانع فى اللفظ من كونه معَّرفًا[٩].

** **<u>وإلى تعريف العدد المركب وتمييزه أشار الناظم بقوله</u>**

وَكَوْنُ ذَا التَّمْيِيزِ مَقْرُونًا بِأَلْ نُطِقَ بِهِ عِندَ الكَسَائِى يَحْتَمَلْ

ذَا الْوَجِهِ وَحَدْهُ نَحَوَ: الأَحَدَ الْعَشَرَ الدِّرْهَمَ فِى بَابِ الْعَدَدْ[١]

---

(١) المحرر فى النحو ٣٥٥/١ بتصرف

(٢) معانى القرآن ٣٣/٢.

(٣) إعراب القرآن ٣١٢/١.

(٤) شرح المفصل ٣٣/٦.

(٥) أئتلاف النصرة ص ٤٤، ٤٥ مسألة رقم ٢٢.

(٦) شرح جمل الزجاجى ٣٥/٢.

(٧) يقصد: تعريف جزئى المركب العددى.

(٨) الأشياه والنظائر فى النحو ١٨٧/٢.

(٩) ائتلاف النصره ص ٤٥ مسألة رقم ٢٢.

المطلب الثاني
مجئ صدر العدد المركب على زنة فاعل[٢]

يجوز أن تصوغ من (اثنين) و (عشرةٍ) وما بينهما اسم فاعل، كما تصوغه من فَعِلَ فتقول: ثانٍ، وثالث، ورابع إلى العاشر كما تقول: ضارب وقاعد[٣] بوزن (فَاعِل) بغير تاء من المذكر، وفاعله بالتّاء من المؤنّث بمعنى بعض ما صيغ منه تركّب مع العشرة تركيبها مع النيف، مقتصراً عليه غالبًا نحو: التّاسع عشر[٤].

***ويكون اسم الفاعل مبنيًا مع العشرة، كما كان النيّف**، فتقول حادى[٥] إلى تسعة عشر[٦].

***وإن كان العدد على وزن (فاعل) جاء على وفق المعدود مفرداً أو مركبًا**، تقول: (الباب الرابع)، و(الباب الرابعَ عشرَ) و(الصفحة التاسعة) و(الصفحة التاسعة عشر)[٧] والبناء ثابت فى هذا المركّب، سواء كان أحد جزئية العدد الزائد على العشرة أو صيغة فاعل المشتقّة منه [٨]، فعلى هذا القياس يجرى هذا العدد[٩].

***وبنى (حادى عشرَ) إلى (تاسعَ عشرَ) بناء (خمسةَ عشرَ)**، وذلك: لأنّ أصل (خامسَ عشرَ): (خامسَ وعشرَ)، كما تقول: الخامس والعشرون، والرابع والستّون،جرت عادتهم بإبقاء الجزءالثانى فما فوق العشرة مركبًا كان أو معطوفًا[١٠]،

---

(١) الكافية الشافية ١٨٧/٢.
(٢) اسم الفاعل: هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه، أو معنى الماضي. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٨٤٩.
(٣) أوضح المسالك ٢٦٠/٤.
(٤) همع الهوامع ٢٢٤/٣.
(٥) حادى: مقلوب واحد، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل (حادى) إلا مع (عشر)، ولا تُستعمل (حادية) إلا مع (عشرة) ويستعملان – أيضًا – مع (عشرين) وأخواتهما نحو: (حادى وتسعون، وحادية وتسعون)، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٥/٤.
(٦) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٣٩٤.
(٧) اللباب فى علل البناء والإعراب ص ١٣.
(٨) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ١٢٠/٢.
(٩) المقتضب ١٨٠/٢.
(١٠) شرح الرضى ١٣٦/٣.

وقيل: فيه نظر ؛ لأنَّ الثّانى فيه لا يتضمن الحرف لأنّهَ لا يُراد به (الحادى وعشر).

وجوابه: أنّ المراد بصيغة الفاعل إذا اشتق من أسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقًا، بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه، فـ (حادى عشرَ) متضمن حرف العطف باعتبار أنَّهّ مأخوذ من (أحدَ عشرَ) المتضمن حرف العطف لا باعتبار أنّ أصله (حادى عشرَ)؛ إذ لا معنى له[١].

فإن أضفته إلى العدد الموافق قلت: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، وإن شئت حذفت (عشر) الأول لدلالة (عشر) المتأخر عليه، ويعرب اسم الفاعل لزوال موجب البناء وهو أجود الوجوه[٢].

فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل، وتجر الثانى بالإضافة، والوجه الثانى: أن تعرب الأول، وتبنى الثانى[٣] .

وحكى الكسائى[٤] إعراب الأول وبناء الثّانى، وحُكى من كلامهم: أليسوا: (ثالث عشر) بإعراب (ثالث) وبناء (عشر)، ووجهه أنه جعل الثلاثة المحذوفة من قولهم:

(ثلاثة عشر) مرادةً فبُنِى عشرًا من أجل ذلك، وحذف (عشرًا) من الأول وهو لا يريده، فأعرب (ثالثا)، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

وزعم بعضهم أنَّه يجوز بناء كلِّ واحدٍ من الاسمين لحلوله محل المحذوف من صاحبه وهذا باطلٌ ، لأنَّه يحتمل أن يكون ما ورد من قولهم: (ثالثَ عشرَ) مفردًا، فمن أين العلم أنه قد حذف منه (أحدَ عشرَ) ؟، وأمّا إذا أُعْرب ففيه دليلٌ على أنه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الاعراب لما ذكرنا من تضمنه معنى الحرف [٥].

***وإن أضفته إلى المخالف لم يجز فيه إلا وجهان:أحدهما:** أن تقول: (هذا ثالثُ عشر اثنى عشرَ) [٦] فلا يجوز فيه إلا الإضافة [٧].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ١٢٠/٢.

(٢) المقرب ص ٣٩٤ .

(٣) اوضح المسالك ٢٦٣/٤ .

(٤) وابن السكيت وابن كيسان، ينظر: أوضح المسالك ٢٦٣/٤.

(٥) شرح الجمل ٣٩/٢، ٤٠.

(٦) المقرب ص ٣٩٥.

(٧) شرح الجمل ٤٠/٢.

والآخر: أن تحذف (عشر) المتقدم لدلالة المتأخر عليه ويُعرب اسم الفاعل لزوال موجب بنائه، فتقول: (هذا ثالثُ اثنى عشرَ)، وقيل: ذلك جائز فى الباقى[١]، ولا يجوز أن تحذف (أحدًا) من الثانى؛ لئلا يلتبس بالعدد الموافق، وإنَّما لم يجز هنا العمل ؛ لأنَّه ليس له فعلٌ يُحمل عليه، ألا ترى أنَّ فعله الذى كان يكون محمولاً عليه يلزم أن يكون مركبًا مثله، وذلك غير موجودٍ فى الأفعال [٢] .

** **وإلى صوغ العدد على وزن فاعل أشار ابن مالك بقوله:**

وَضُعْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ

وَاخْتِمْهُ فِى التَّأْنِيْثِ بِالتَّا وَمَتَى ذَكّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بَغْيِرِ تَا [٣]

ثم يشير إلى اشتاق العدد المركّب على وزن فاعل فى الصّدر فقال:

وَإِنْ أَرَدْتَ مَثْلَ ثَانِى اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِىْ [٤]

(١) المقرب ص ٣٩٥.
(٢) شرح الجمل ٢/٤٠.
(٣) الألفية بشرح ابن عقيل ٤/٦١.
(٤) السابق ص٦٣.

الخاتمـــــة

الحمد لله على التَّمام، والصَّلاة والسَّلام على خير الخلق وحبيب الحق سّيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن سلك سبيله، واتَّبع نهجه إلى يوم الدين .

وبعـد،،،،،،

فقد بذلت فى إعداد هذا البحث جهدًا كبيرًا، حتى وصل إلى هذه الصورة، وقد توصلت من خلاله إلى عدد من النتائج ، وإليكم أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث:

أولاً: أنّ الإعراب يكون على آخر حرف من الكلمات المعربة حسب موقعها، وهو يعد من أهم خصائص العربية، وأنّ الإعراب هو الأصل فى الأسماء، ومن الحركات الإعرابية ما يشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب، ومنها ما يخصُّ الاسم وهو الجرُّ، ومنها ما يخصُّ الفعل وهو الجزم، وعليه فالحركات الاعرابية أربع وهى: الرفع، والنصب، والجر، والجزم .

ثانيا يعدّ البناء هو القسيم للإعراب فى الاسماء العربية، وفيه يلزم آخر الاسم حالة واحدة دون أن يتأثر بالعوامل الداخلة عليها، وهو فرع فى الأسماء، وله أضرب أربعة وهى: الضم، والفتح، والكسر، والوقف ،واختلف فى أىّ الحركات أصل للآخر أهى الإعرابية أو البنائية ؟، ومن النحاة من رأى ذاك لخصوصيته بالأسماء لكون حركات الإعراب دالةً على معانٍ تحدث بعامل ، بينما حركات البناء لا تحدث بعامل وما كان له علّة أصل لما لا علّة له، ومنهم من رأى ذلك، ومنهم من قال: بأنّ العرب تكلمت بالكلام عاريًا عن الإعراب، ثم لمّا حدث اللبس لجأوا إلى الإعراب، وعليه فلا معنى لكون أحدهما أصل لصاحبه .

ثالثا: تُبنى بعض الأسماء بناءً لازمًا متى شابهت الحرف وضعًا، أو معنىً، أو استعمالاً، أو افتقارًا ، والأصل فى البناء أن يكون على السكون، إلّاّ أنَّ بعض الأسماء تبنى على حركة تخلصًا من التقاء السّاكنين، ولئلا يبتدأ بساكن، أو لعروض البناء فيه ما كان له عرق فى التمكن .

رابعا: يُعد الفعل المضارع أحد ثلاثة أفعال، والأصل فى الأفعال البناء ممثّلا فى الماضى باتفاق وفى الأمر على الأرجح ، وأمَّا الفعل المضارع فالأصل فيه

الإعراب، وسمى مضارعًا لمضارعته لفظًا ومعنى لاسم الفاعل ولمضارعته له إبهامًا وتخصيصًا، ويرفع المضارع ما لم يسبق بناصب ولا جازم .

خامسا: يُبنى الفعل المضارع بناءً عارضًا متى اتّصل به النون، وهذه النون إمّا نون التوكيد بنوعيها الثّقيلة، أو الخفيفة، أو نون النّسوة، ويُبنى المضارع مع الأولى على الفتح بشرط اتصالها بالمضارع اتصالاً مباشرًا، بألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل (الفاعل) فى الأمثلة الخمسة، ويُبنى على السكون متى اتصل به نون النّسوة ،والعلة فيما تركب الفعل مع النّون وصيروتها كالشئ الواحد .

سادسا: ممّا يُبنى بناءً عارضًا اسم (لا) النافية للجنس العامل عمل (إنَّ)، ويشترط لذلك كون اسمها نكرةً، فإذا كان معرفة أُوِّل بنكرة، وألا يتقدم عليها جار، وإلّا فهى مهملة، وقيل: باقية على حالها الأولى من العمل عمل (إنَّ)، وقيل: هى اسم بمعنى (غير) مجرورة بالياء .

سابعا: اختلف فى اسم (لا) بين البناء والإعراب، فمنهم من قال: ببنائه، ومنهم من قال: بإعرابه، وقد حذف التنوين منه تخفيفًا ؛ لأنّه لو عُطف على اسمها لنصب المعطوف، وأُعرب، ولأنَّ خبرها معربُ، فلماذا يبنى اسمها ؟ والبناء إنمَّا يكون بغير عامل كما فى الاسم . والحالة هذه .، والاعراب بعامل كما فى الخبر، فكيف تكون (لا) عاملة وغير عاملة فى وقت واحد ؟

ثامنا: إذا أُتبع مبنىُّ (لا) النافية للجنس فلك فيه البناء حملاً على اسم (لا) المتبوع، أو رفعه حملاً على محل اسم (لا) مع (لا)، ونصبه حملاً ، فإذا تكرر اسم (لا) النافية للجنس فيجوز تنوينه نصبًا، أو ترك تنوينه فيكون مبنيًا،فإذا تكررت (لا) نفسها فلك إذا بنيت الأول على الفتح، فتح الثانى أو نصبه، أو رفعه، وإذا رفعت الأول فلك فى الثانى الرفع، والفتح، ولا يجوز النصب، ولو اسقطت (لا) الثانية فتح الأول، ورفع الثانى .

تاسعا: عند تركيب (لا) مع الهمزة فإذا كانت للتّوبيخ فهى لا تزال عاملة (إنَّ) دون الهمزة، وإذا كانت للتمنى فمذهب الخليل وسيبويه والجرمى أنَّها العاملة عمل (إنَّ) وليست لها خبرُلفظًا أو معنى، وإذا كانت للعرض، أو التحضيض، أو الاستفتاح فلا عمل لها حينئذٍ .

عاشرا: تُبنى بعض الظروف بنوعيها والأحوال لتركّبها تشبيهًا لها بتركيب (خمسة عشر)، وهو ما يُعرف بالمركب العددى أو العدد المركب ،وبناء الظروف المركبة، لا يُقاس على ما ورد منه، بل يقتصر فيه على السماع .

والأحوال المركبة ضربان: ما أصله العطف،وما أصله الإضافة، **والأول:** مبنيٌّ لزومًا لتركّبه وتضمّنه واو العطف .

والثّانى: يجوز فيه البناء إلى جانب الإضافة لفظًا ومعنًى، ولم يرد المركّب الظرفّى، أو الحالّى فى القرآن الكريم .

حادى عشر: تُبنى بعض الظّروف المضافة جوازًا إلى الجمل بشرط إبهام ذلك الظّرف المضاف، وهناك من أجاز فيه البناء والإعراب مع ترجح البناء لو أضيفت إلى جملة فعلية ماضية، ورُجحان الإعراب لو أضيفت إلى غير ذلك كالجملة الفعلية الماضية .

ويبدو لى صحة المذهب المجيز للبناء فى حال إضافته إلى الجملة الفعلية، بنوعيها (الماضية والمضارعة)، مع جواز الإعراب ورجحانه فيما أُضيف إلى الجملة الفعلية المضارعة، ورجحان البناء فيما أضيف إلى الجملة الفعلية الماضية، لا سيَّما وقد وردت شواهد بالبناء على كلتا الإضافتين .

ثانى عشر: تبنى جوازًا ظروف الزّمان المبهمة المضافة إلى مفرد مبنىّ وهو (إذ) على وجه الخصوص ، ويلحق بها فى البناء جوازًا ما كان مبهمًا غير ظرف ولكنه مضاف إلى مفرد مبنى بحملها على الظّروف المبهمة فى ذلك .

ثالث عشر: ممَّا يعرض بناؤهُ الظّروف والجهات الستّ المقطوعة عن الإضافة لفظًا دون معنى، فتُبنى لشبهها بالأصوات فى جمودها ولزومها حالة واحدة، **وقيل:** لشبهها بـ (قبل وبعد) فى كونهما غايتين ؛ اذ الأصل فيهما الإضافة فلما خالفا ذلك بنيا وقطعا عن الإضافة على نية المضاف إليه المحذوف، و**قيل:** لبقائهما بعد الحذف للمضاف إليه كوسط الكلمة وهو لا يستحق إلا البناء .

رابع عشر: تبنى الظّروف والجهات الست المقطوعة عن الإضافة على حركة ؛ لأنَّ لها قبل البناء عرف فى التمكن، وبنيت على الضم ابتعادًا عن حركة الإعراب (الفتحة)، حتى لا يلتبس حالها مبنية بحالها معربةً، وتشبيهًا لها بالمنادى المبنى إذ يُبنى على الضم ؛ لأنَّ له عرقُ فى التمكن، وابتعادًا عن حركتة

حال الإعراب (النصب بالفتحة)، وكل هذه العلل مُعتمدة فى بنائه، ويُكمل بعضها بعضًا .

خامس عشر: يلحق بـ (قبل وبعد) فى البناء على الضمّ عند القطع على الإضافة لفظًا دون معنى (غيرُ) الواقعه بعد (ليس)، فهى مشبهة لـ (ليس) فى الغموض وعدم الإبهام و(عَلُ) إذا أُريد بها عُلُوُّ معينُ ، ونوى معنى المضاف إليه دون لفظه .

سادس عشر: ممّا يُبنى بناءً عارضًا المنادى المفرد العلم، والنّكرة المقصودة، ويبنى على ما يرفع به، ولو كان المنادى المذكور ممّا تقدّر فيه الحركة قبل البناء كالمقصور فى كل أحواله، والمنقوص رفعًا وجرًا، فإن تقدر عليه الضمّة عند ندائه، كذلك ولو كان مبنيًا قبل النداء.

سابع عشر: اختلف فى العلم المنادى هل يبقى على علميته عند النداء ؟ أم يُنكر ثم يُصرف بالنداء ؟

فذهب بعض العلماء إلى الأول، والآخرون إلى الثانى، ولكلٍ حجته، وما أميل إليه هو الأول لا سيَّما مع تحول النكرة المقصودة معرفة بالنداء، فلا أقلّ من أن تبقى المعرفة على حالها لأجل ذلك ،وأمّا النكرة المقصودة فهى تُعرف كتعريف أسماء الإشارة .

ثامن عشر: أنّ علة بناء المنادى بنوعية (العلم والنكرة المقصوده) على حركة هو وقوعه موقع الضمير (كاف الخطاب)، ويبنيان على حركة لعروض البناء لأجل النداء فرقًا بين عارض البناء ولازم البناء ؛ إذ الحركة دليلُ على القوة .

وقيل: ليخالف بتلك الحركة حركته الإعرابية حال إضافته، أو لوروده شبيهًا بالمضاف، أو نكرةً مقصودةً، **وقيل:** تشبيهًا له بالأصوات كـ (جوت)، و (عدس) ونحوهما، إذ الأصوات كلها مبنيةُ .

تاسع عشر: يبنى المنادى على حركة الضمّ تشبيهًا له بـ (قبل وبعد)، وقيل: ليعدل بالحركة هذة إلى حركة ليست بحركة إعراب ؛ إذ أنَّ المضاف إلى ياء النفس مكسور ما قبل آخره، وقيل: لأنَّ الضمة حركته لو كان معربًا .

عشرون: إذا وصف المنادى المبنى العلم بابن مضافًا إلى علم حذفت (ألف) ابن وجاز لك فى المنادى مع البناء على الضم البناء على الفتح، والضم عند المبرد أولى من الفتح؛ لأنَّه الأصل، بينما المختار عند غيره من البصريّن

البناء على الفتح، وكذلك عند ابن كيسان لكثرتة فى كلام العرب ،والفتح إتباعًا لحركة ابنَ، والفاصل بينهما ساكن(الباء)، وقيل: لتركّب المنادى مع (ابن) تركيب (خمسةَ عشرَ)، وقيل: على اقحام (ابن) بين المنادى والمضاف إليه .

فإذا ضُم الأول فابن تابعًا له نعتًا أو بدلاً، أو عطف بيان، أو منادىً حذفت منه (يا)، إذ هى التى تقدر عند الحذف، وإذا كان هذا المنادى الموصوف بابن ممّا تقدر فيه الحركة قبل النداء فليس فيه إلا الضم ولا تنوى الفتحة حيث لا فائدة من ذلك، وهناك من أجاز فيه كلا الوجهين .

وعند فقد ن شرط كونه علمًا، أو كون ابن مضافًا إلى غير علم تعين فيه الضم، وثبتت الألف فى (ابن) ، ويحل محل ابن (ابنة) مع توفر الشرط السابق، وجواز الوجهين البناء على الضمّ، والبناء على الفتح، فإذا حلَّت (بنت) محل ابن فى هذا المنادى فليس فيه إلّا البناء على الضم للفصل بحرف متحرك، ولبعد الشبه بينها وبين ابن، وابنة .

واحد وعشرون: يجوز نداء المنادى المبنىّ بتنوينه للضرورة الشعريّة، وينون بالضم على الأصل ؛ إذ الأصل فى بنائه الضم فهو كمرفوع اضطُر إلى تنوينه، ويجوز النصب تشبيهًا له بالمضاف حيث يطول بالتنوين رجوعًا إلى الأصل فى الأسماء وهو الإعراب وبكليهما ورد السماع، والخليل وسيبويه والمازنى على الأول، وأبو عمرو، وعيسى بن عمر، والجرمى، والمبرد على الثانى، وما أميل إليه هو الأول مراعاةً لأصله لو لم ينون، فالأصل مراعاة الأصل، **ولا أقول بالتفريق** . فى ذلك . بين العلم والنكرة المقصودة مثلما فعل ابن مالك ؛ حيث رفع الأول ونصب الثانى، وذلك لأنهما قبل التنوين مبنيان على الضم، فلماذا التفريق بينهما ؟ولا أرى عكس ذلك كما ذهب إليه السيوطى .

اثنان وعشرون: إذا أتُبع المنادى المبنىّ وكان تابعه مضافًا غير مصاحب (أل) وجب نصبه نعتًا، أو عطف بيان، أو توكيدًا ،فإذا نُسق عليه بأل جاز فى التّابع الرّفع والنّصب، وإذا كان خاليًا من (أل) بَنى، إذا المعطوف والمعطوف عليه كالشّئ الواحد، ولوأبدل منه بُنى . أيضًا .؛ إذ هو على نية تكرار العامل، وقد خالف المازنى والكوفيون فى النسق على هذا المنادى بغير (أل) فأجازوا فيه النصب عطفًا على محل المنادى المبنى .

ثلاث وعشرون: إذا نودى العلم وكرّرالمضاف دون المضاف إليه جاز فيه الضم والفتح، فالأول على أنَّه منادى مفرد، والثانى على التوكيد، أو النعت، أو مضافٍ مستأنفٍ، أو بدل، أو عطف بيان ، ولو فُتح الأول والثانى فعلى أنّ الأوّل منادى مضاف إلى ما بعد الثانى، أو أنَّه مضافٌ إلى محذوف مماثل لما أُضيف إليه الثّانى ،والثّانى . حينئذٍ . توكيدٌ للأول، أو عطفُ بيان، أو بدلٌ، ولو كان المنادى المكرر وصفًا، أو اسم جنس فالبصريّون يعاملونه معاملة العلم فى وجوب نصب الثانى، وجواز ضم الأول أو فتحه ،والكوفيون يوجبون ضم الأول دون تنوينه ونصبه كذلك، وفى الثّانى النّصب من غير تنوين .

أربع وعشرون: إذا نودى (ابن) مضافًا إلى (عم) أو(أم) جاز حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة، أو إثباتها ساكنةً، أو قلبها ألفًا بعد قلب الكسرة فتحة، أو حذفها وقلب الكسرة فتحة .

كما يجوز فتح الجزأين لتركب (ابن) وما بعده (عم) و (أم) تركيب (خمسةَ عشرَ) فهو مبنىٌ ، أو أنَّ المراد (ابن أُمًّا)، ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً على الأف، فهو معربٌ ، فإذا لم يكن المضاف إليه (عم) أو (أم) لم تُحذف الياء، لأنَّ الاختصاص بالنظر إلى (الأم، والعم) لا إلى (ابن) حيث يُجيزون: يا بنت أمَّ، ويا بنت عمَّ، وإذا كان المنادى (أب، وأم) مضافين لياء المتكلم ففيه بقاء الياء، وحذفها مع الاجتزاء بالكسرة، وحذفها مع فتح ما قبلها، والفتح . حينئذٍ . يحتمل أن تكون بناءٍ لحركة الحرف السّابق على تاء التّأنيث عند ترخيمة على لغة من ينتظر، أو على أن الأصل: (ياأبتا) فحذفت الألف، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، أو أنَّ أصلها (يا أبتى)، فاستثقلت الياء فأبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفًا، ثم حُذفت الألف، ويجوز فيه: (يا أبتُ)، بنائه على الضم إجراءً له مجرى المفرد العلم المنادى .

خمس وعشرون: ممّا يُعامل معاملة العلم فى البناء . عند النداء . على الضم كنايات الأعلام كـ (فلانُ، وفلانةُ)، ويُبنى بناءً عارضًا عند النداء بعض ما لازم النداء كـ (فُلُ، وفُلةُ) و (مَفْعَل)، و (مَفْعَلانُ)، والراجح عندى فى (فُلُ، وفُلةُ) أنهما كلمتان برأسهما وهو مذهب البصريين، وليستا مقتطعتين من (فلان وفلانة)

مرخمين، إذ لو كانا مرخمين لكان القياس فيهما (فُلاَ) وليس (فُلُ، وفُلةُ)، وقد يرد (فلُ و فُلةُ) فى غير النداء، وذلك للضرورة الشعرية .

ستَّ وعشرون: يُبنى بناءً عارضًا المندوب، ويزاد فى آخره ألف وقفًا، ولا تلزم عند أمن اللبس، ويستخدم معه (وا) و (يا) ولا يُندب إلا بأعرف أسمائه، ويُعامل معاملة المنادى مفردًا (مبنيًا)، أو معربًا (غير مفرد)، وفيه ثلاث لغات: ضم آخره فقط، أو بالألف، أو بالهاء بعد الألف ،ولو أُتبع المندوب فلا يلحق بنعته ألف الندبة ؛ لأن النعت غير منادى، وأجاز ذلك يونس والكوفيون ؛ لأنه هو المنادى كالشئ الواحد .

سبع وعشرون: يبنى بناءً عارضًا المرخم المنادى، ويشترط لترخيمه نداؤه، ولا يرخم غير منادى إلا للضرورة، وصلاحيته لذلك، وزيادته على ثلاثة أحرف ما لم يختم بالتاء فإن ختم بها فلا يشترط زيادته على ثلاثة أحرف ولا علمية، ويشترط علميته فى غير المختوم بالتاء، فإذا كان غير مختوم بها، وكان نكرة مقصودة فمنهم من منعه، ومن أجازه، ويُشترط فيه الإفراد فلا يضاف، ولا يُثنى، ولا يُجمع، والبصريون يرخمونه مثنى أو جمعًا إذا كان علمًا مسمًى به، ويحذفون لأجل ذلك علامة التّثنية والجمع، ويشترط ألا يكون مركبًا إضافيًّا فإذا كان مزجيًا فالجمهور على جواز ترخيمه، ومنع أكثرهم ترخيم المركب المزجى المختوم بـ (ويه)، وزعم ابن مالك ترخيم المركب الإسنادى، ويشترط ألا يكون مندوبًا ؛إذ الّترخيم يحذف لأجله الآخر، والمندوب يزاد على آخره الألف، أو الألف والهاء وذلك الحذف يتنافى مع مد الصوت فى الندبة، ويشترط ألا يكون مستغاثًا لعدم ظهور أثر النداء فيه من ضم أو نصب، والاستغاثة بزيادة لامها فى أول المستغاث به، والتّرخيم يكون بحذف الآخر فتنافيا .

ثمان وعشرون: يحذف لأجل الترخيم آخر الكلمة المرخّمة ويحذف معه . أيضًا . ما قبل الآخر بشرط كونه زائدًا على ثلاثة، والمدة ثالثة ساكنة، مكملة لأربعة أحرف، كما يُحذف لأجله كلمة كاملة فى المركّب المزجىّ عند من يُجيز ترخيمه، وكلمة وحرف كما فى ترخيم (اثنا عشر)، فيقال: (اثْنَ)، ويرخم بعد الحذف على أحد لغتين من ينتظر، أو ينوى الحرف المحذوف، فيترك الكلمة بعد الحذف على نفس حركاتها وسكناتها، وعلى لغة من لا ينتظر، أو من لا

ينوى فيبنى الكلمة على الضم كأنها تامة غير محذوف، ويتعيّن التّرخيم على لغة من ينتظر فى المختوم بالتاء خشية التباس المذكر بالمؤنث، كما يتعين فيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير.

تسع وعشرون: يبنى بناءً عارضًا العدد المركب من ١١: ١٩، ويذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر فيما كان صدره منيفًا من (٣: ٩) .

أما (١١ و ١٢) فيوافقان المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، والمركب العددى يبنى على فتح الجزأين لتضمنه واو العطف فكأنه عطف العدد (عشر) على النيف، ويبنى جزؤه الأول (الصدر) على الفتح ؛ لأنَّ آخره مشابه للحرف السابق على تاء التأنيث، وبفتح آخره (العجز) لوقوعه من الصدر موقع التاء مما ختمت به .

ما عدا (١٢) فإن صدره يعرب إعراب المثنى رفعًا بالألف ونصبًا وجرًا بالياء .

بينما يُبنى عجزه تنزيلاً له من الصدر منزلة تاء التأنيث ممَّا تتصل به هذا المركب العددى، وحركة الشين من العجز (عشر) من عند تميم الكسرة، وعند الحجازيين السكون، وعند بعض التميميين الفتح، ومميز العدد المركب مفرد منصوب .

ثلاثون: إذا سُمى بالعدد المركب فلك إبقاؤه على حاله قبل التسمية به، وهو البناء على الفتح، أو إعرابه إعراب الممنوع من الصرف، أو إضافة صدره إلى عجزه، فيصير مركبًا إضافيًا.

واحد ثلاثون: يضاف العدد إلى مميزه، وهو مستحق المعدود، فيستغنى عن التمييز ؛ ولا يضاف العدد (اثنا عشر)، و(اثنى عشر)، و(اثنتا عشرة)، و(اثنتى عشرة)، وما جاز إضافته فمذهب البصريين بقاؤه على بنائه لكون الإضافة عارضة، ولأنَّ بعض المبنىّ قد يضاف دون أن يفقد بناءه .

والكوفيّون يعاملونه فى هذه الحالة معاملة المركب الإضافى، فيعرب صدره حسب العوامل الداخلة عليه، ويجر عجزه بالإضافة .

ومذهب الأخفش بناء صدره وجر عجزه بالإضافة قياسًا على (بعلبَكٍ)، وهى عند سيبويه لغة رديئة، ومذهب البصريّين عندى هو الراجح استصحابًا لحاله مركبًا قبل حدوث الإضافة، ولا يضاف المركب (اثنا عشر) لأنَّ العجز منه بمنزلة النّون (نون التثنية) من الصدر فلا يجتمعان، ولا يقال: (اثناك) فرارًا من اللّبس .

اثنان وثلاثون: يعرّف العدد المركّب بصدره وهو مذهب البصريّين، واختيار العلماء، والكُتاب، وعليه القياس، وأجاز الكوفيّون تعريف جزئيه، أو إذ هما كالشئ الواحد، وهناك من يدخلها على جزئيه وتمييزه أيضًا، وهو محالُ عند البصريين، لأن التمييز يشترط فيه التنكير، وإذا ورد صدر العدد المركب على زنة فاعل من حادى عشر إلى تاسع عشر، ومن حادية عشرة إلى تاسعة عشر، فإنه يُبنى على الفتح كحاله لو لم يكن مشتقًا.

وإذا أُضيف ذلك العدد إلى موافقه حذفت عجز الأول لدلالة الثانى عليه، ويعرب اسم الفاعل لزوال موجب البناء، وقيل: يُعرب الأول، ويُبنى الثانى، وهذا ما حكاه الكسائى، وأجاز بعض النحاة بناء كلٍّ من الاسمين لحلوله محل المحذوف من صاحبه، ولو أضيف العدد المشتق الصدر المركب إلى مخالفه فيجوز فيه الإضافة، وحذف عجز الأول لدلالة الثانى عليه .

وبعد،،،،،،

فتلك كانت أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال استقراء هذا البحث ، اسأل الله العظيم ربَّ العرش العظيم أن أكون قد وُفقت فى استخلاصها، وترجيح ما تراءى لى منها، وأن يتجاوز عنّى فيما وقعت فيه من تقصير ،وبالله التوفيق، ومنه المعونة والرّشاد..

الباحثة

أ.د / شريفة زيادة دسوقى البغدادى

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالاسكندرية

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الأدب:

١–أدب الكاتب. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . محمد الدالي. مؤسسة الرسالة .

٢–الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب . ابن السيد البطليوسى. تحقيق الأستاذ مصطفى الحدرى،. د . حامد عبد المجيد . الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨١ م

٣– الأمالي . أبو على إسماعيل بن القاسم القالى البغدادى . طبع على نفقة ملتزمةإسماعيل أبو يوسف بن دياب مطبعة الكتب المصرية بالقاهرة.١٤٣٣ هـ –١٩٢٦م

٤–الأمثال . أبو عبيد القاسم بن سلام . حققه وقدم له د . عبد الحميد قطامش . ١٤٠٠ هـ –١٩٨٠ م

٥–تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ . للحافظ أبى بكر أحمد ابن على الخطيب البغدادى.طبعة المكتبة السلفية المدينة المنورة .

٦– تاريخ دمشق لابن القلانسي . حمزة بن أسد بن علي بن محمد، أبو يعلى التميمي، المعروف بابن القلانسي .المحقق: د سهيل زكار.الناشر: دار حسان للطباعة والنشر، لصاحبها عبد الهادي حرصوني – دمشق. لطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٧–جمهرة الأمثال . أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكرى . ضبطه وكتب هوامشه ونسقه د . أحمد عبد السلام ، وخرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعد بن بسيونى زغلول . دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط ١ . ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٨–جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب . علاء الدين الأربلى شرح وتحقيق د . حامد أحمد نيل . مكتبة النهضة .ط ١٤٠٤ هـ –١٩٨٤ م وبتحقيق د.إميل بديع يعقوب.دار النفائس.ط ١ .١٤١٢ هـ– ١٩٩١ م .

٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادى. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجى القاهرة . ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .

١٠-زهر الأكم في الأمثال والحكم . الحسن اليوسي . تحقيق د. محمد الأخضر . دار الثقافة . الطبعة الأولى . منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب . ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

١١-مجمع الأمثال. أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابورى ، حققه وضبط غرائبه وعلق عليه محمد محى الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية ط ١. ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م.

١٢-المستفاد من ذيل تاريخ بغداد . لمجد الدين بن النجار البغدادى ت سنة ٦٤٣ هـ . مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .

١٣-المستقصى فى أمثال العرب . محمود بن عمر الزمخشرى . دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط٣. **١٤٠٧هـ .١٩٨٧م** .

١٤-الكامل في اللغة والأدب. المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس.المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم.الناشر: دار الفكر العربي . القاهرة .الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

ثالثا:أصول اللغة:

١. تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم . عبد الرزاق بن فراج الصاعدي .الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملطة العربية السعودية . الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٢. الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جنى . تحقيق محمد على النجار . طبعة عالم الكتب . ط ٢ . ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

٣. الزاهر في معاني كلمات الناس.محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري .د. حاتم صالح الضامن.الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.لطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -.١٩٩٢.

٤. سر صناعة الإعراب . أبو الفتح عثمان بن جنى . تحقيق: د. حسن هنداوى . دار القلم دمشق . ط١ . ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .

٥. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. نشوان بن سعيد الحميرى اليمني .المحقق: د حسين ابن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله.الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية).الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م
٦. الصاحبى فى فقه للغة وسنن العرب فى كلامها لأبى الحسين أحمد بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابى الحلبى .
٧. الضوء اللامع في أعلام القرن التاسع . شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي . مؤسسة الرسالة بيروت لبنان . ١٩٨١م .
٨. المثلث . ابن السيد البطليوسي . تحقيق صلاح مهدي القرطوي . طبعة دار الرشيد العراق . ١٤٠١هـ –١٩٨١ .
٩. المثلث المختلف المعني .للفيروز آبادي .تحقيق ودراسة عبد الجليل مغتاظ ،وعودة التميمي منشورات جامعة سبها . ١٩٨٨م .
١٠. المزهر فى علوم اللغة وأنواعها . جلال الدين السيوطى. ضبطه وشرحه وحققه محمد أحمد جاد المولى، على محمد البجاوى ، محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه القاهرة .
١١. نزهة الأعين النواضر فى علم الوجوه والنظائر.الشيخ جمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن ابن محمد بن الجوزى. وضع حواشيه خليل المنصور . منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ . ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م .
١٢. النوادر فى اللغة أبو زيد الأنصارى. تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد .دار الشروق . ط١ .١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
١٣. اللهجات العربية . د. إبراهيم نجا . مطبعة السعادة . ١٩٨٨م .
١٤. اللهجات العربية في التراث النحوي القسم الثاني . د. علم الدين الجندي . الدار العربية للكتاب . ١٩٨٣ م .
١٥. اللهجات العربية نشأة وتطوراً . د . عبد الغفار هلال . طبعة مكتبة وهبة .ط ٢ . ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .

١٦. مجمل اللغة لابن فارس . أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو الحسين . دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان .دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

١٧. معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار. شمس الدين الذهبى تحقيق وتقديم وضبط وفهرسة محمد سيد جاد الحق. دار التأليف بالجمالية مصر. ط١.

١٨. مقاييس اللغة . أحمد بن فارس بن زكرياء ،أبو الحسين .المحقق: عبد السلام محمد هارون . الناشر: دار ال. ت فكر.عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٩. النوادر أبو زيد الأنصاري حقيق ودراسة:محمد عبدالقادر أحمد . دار الشروق . ط١. ١٤٠١هـ . ١٩٨١م .

رابعا: التراجم:

١. آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان.إسحاق بن الحسين المنجم.الناشر: عالم الكتب. بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٢. إسفار الفصيح. محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي .المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش .الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية .الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ

٣. الأعلام أشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين . خير الدين الزركلى . دار العلم للملايين بيروت لبنان . ١٩٨٦ م .

٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة . للقفطى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب المصرية . ١٣٦٢ هـ .

٥. بغية الوعاة فى طبقات اللغويين . جلال الدين السيوطى . تحقيق محمد أبو الفضل . المكتبة العصرية صيدا بيروت .

٦. البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة . محمد بن يعقوب بن مجد الدين الفيروزآبادى . تحقيق محمد المصري . منشورات مركز المخطوطات والتراث . ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م

٧. تهذيب الأسماء واللغات . أبو زكريا محى الدين بن شرف النووى. دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
٨. جمهرة أنساب العرب . محمد بن على بن أحمد ابن سعيد بن حزم تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف القاهرة الطبعة الرابعة .١٩٧٧م
٩. شذرات الذهب فى أخبار من ذهب . العماد الحنبلى . دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط١ .١٤١٩هـ – ١٩٩٢م .
١٠. الضوء اللامع في أعلام القرن التاسع . شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . مؤسسة الرسالة. بيروت لبنان . ١٩٨١م .
١١. غاية النهاية في طبقات القراء .ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف .الناشر: مكتبة ابن تيمية . الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر .
١٢. الفهرست .لابن النديم ضبط وشرح د . يوسف على الطويل ، وضع فهارسه أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م .
١٣. الكنى والألقاب . الشيخ عباس القمى . مؤسسة الرسالة ط ٢ . ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
١٤. الوافي بالوفيات. صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي . تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى .الناشر: دار إحياء التراث – بيروت.عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .
١٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس شمس الدين محمد بن أبى بكر بن خلكان تحقيق د . إحسان عباس . دار الثقافة بيروت. ١٩٨٤ م .
١٦. نزهة الألباء في طبقات الأدباء.أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. مطبعة حجر بمصر ١٩٩٤م .

خامساً: التفسير وعلوم القرآن:

١- بحر العلوم .المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي.

٢- البرهان في علوم القرآن . أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي . المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم .ط ١. ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه

٣- الجامع لأحكام القرآن . أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى.دار الريان للتراث القاهرة . دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ٥ .

٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي . المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط .الناشر: دار القلم، دمشق .

٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي .المحقق: علي عبد الباري عطية الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ .

٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل .أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري جار الله، وبزيله حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) . ابن المنير الإسكندري . وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى الناشر: دار الكتاب العربي . بيروت .ط١ . ١٤٠٧ هـ .

٧- اللباب في علوم الكتاب . أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي .المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .ط١ . ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

٨- مجمع البيان في تفسير القرآن.الشيخ أبو علي الفضل بن حسن الطبرسي. منشورات دار مكتبة الحياة بيروت – لبنان ١٩٨٠م

٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز .أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية.المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد .الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط١. ١٤٢٢ هـ .

١٠-معاني القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء . المحقق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي . الدار المصرية للتأليف والترجمة مصر .ط١ .

١١- معاني القرآن وإعرابه .إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج.المحقق: عبد الجليل عبده شلبي .الناشر: عالم الكتب – بيروت لبنان .ط١. ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م.

١٢- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. أبو عبد الله مُحَمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي .لناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.لطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ

سادساً: الحديث:

١-الآحاد والمثاني. أبو بكر بن أبي عاصم ، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني .المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة.الناشر: دار الراية – الرياض.الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١.

٢- جامع الأصول في أحاديث الرسول.أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير .تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون.الناشر: مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان.الطبعة: الأولى .

٣- رياض الصالحين. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي .تعليق وتحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل .الناشر: دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٤- سنن ابن ماجه . محمد بن يزيد أبو عبد الله القزوينى. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى . دار الفكر – بيروت .

٥- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون ط دار إحياء التراث العربي بيروت .

٦- شرح صحيح مسلم بن الحجاج. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي .الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.الطبعة: الثانية، ١٣٩٢

٧-شعب الإيمان . أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي. تحقيق محمد السعيد البسيوني زغلول الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٨- صحيح البخاري .الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه . محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. محمد زهير بن ناصر الناصر .دار طوق النجاة ط١ ١٤٢٢هـ.

٩-صحيح مسلم . المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري . محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي – بيروت .

١٠- غريب الحديث .ابن سلام الهروى. طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط (١) .

١١- الفائق في غريب الحديث . محمود بن عمر الزمخشرى . تحقيق:على محمد البجاوى . طبعة دار المعرفة بيروت لبنان ط(٢).

١٢-النهاية في غريب الأثر .أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري . تحقيق: طاهر أحمد الأفغاني .طبعة دار العلمية بيروت لبنا . ١٣٩٩هـ -١٩٧٩ م.

١٣- النهاية في غريب الأثر .أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري . تحقيق: طاهر أحمد الأفغاني .طبعة دار العلمية بيروت لبنا . ١٣٩٩هـ -١٩٧٩ م.

١٤-موطأ مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني. المحقق. محمد مصطفى الأعظمي. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.أبو ظبي – الإمارات .ط١ . ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٤م.

١٥- النهاية في غريب الحديث والأثر. أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير.تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي .الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

سابعاً: الدّواوين والشروح عليها:

١- ديوان الأحوص . جمع وتحقيق عادل سليمان جمال . تقديم د. شوقي ضيف . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط٢ . ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
٢- ديوان امرئ القيس .ضبطه وصححه . مصطفي عبد الشافي . دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط٥ .١٤٢٥هـ
٣- ديوان جرير .طبعة دار صادر للطباعة والنشر. بيروت لبنان .١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
٤- ديوان الحماسة . وهو ما اختاره أبو تمام حبيب بن أوس الطائي من أشعار العرب . شرح وتحقيق الشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي .مطبعة التوفيقية مصر ط١٣٢٢هـ.
٥- ديوان زهير . طبعة دار صادر بيروت لبنان.
٦- ديوان العجاج . قدم له وحققه سعد ضناوي . دار صادر بيروت . الطبعة الأولى ١٩٩٧م
٧- ديوان الفرزدق . شرحه وضبطه وقدم له : علي حسن فاعور . دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط١٤٠٧هـ-١٩٨٧م
٨- ديوان كعب بن مالك . دراسة وتحقيق سامي مكي العاني . مكتبة النهضة بغداد .١٣٨٦هـ ١٩٦٦م .
٩- شرح ديوان الحماسة . أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي.المحقق: غريد الشيخ.وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين .الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٠- شرح المعلقات العشر . الزوزنى القاضى أبو عبد الله الحسب بن أحمد. دار مكتبة الحياة بيروت لبنان . ١٩٧٩ م .

ثامنا: القراءات

١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات . الشيخ أحمد بن محمد البنا حققه وقدم له د . شعبان محمد إسماعيل . عالم الكتب الطبعة الأولى . ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.

٢- الإقناع في القراءات السبع .أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ت ٥٤٠هـ . حققه وعلق عليه أحمد فريد المزيدي قدم له وخرجه د/ فتحي عبدالرحمن حجازي . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط ١ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٣- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة . أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني . تحقيق:محمد صدوق الجزائري . دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط١ .٢٠٠٥م .

٤- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة - القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب . عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي .الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان .

٥- التذكرة فى القراءات .الشيخ أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري الزهراء للإعلام العربي. الطبعة الأولي ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٦- التيسير في القراءات السبع أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوتو يرتزل منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولي ١٤١٦هـ ١٩٩٦م

٧- الحجة في القراءات السبع وعللها. أبو عبد الله الحسيني بن أحمد بن خالوية، حقّقه وقدم له د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولي ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٨- حجة القراءات. أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة. الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .

٩- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد . أبو على الفارسى تحقيق بدر الدين قهوجى . دار المأمون للتراث ط ١ . ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
١٠-سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي شرح على الشاطبية. أبوالقاسم على ابن عثمان الشهير بن القاصح، مراجعة الضباع بيروت لبنان
١١-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها .مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق محي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة ط ٤ .
١٢-الكنز في القراءات العشر. عبد الله بن عبد المؤمن، تحقيق هناء الحمصي. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية. بيروت لبنان الطبعة الأولي ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
١٣- المبسوط في القرءاءت العشر .أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران.تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف.الناشر دار الصحابة للتراث بطنطا. طبعة ١٤٢٧هـ .٢٠٠٦ م .
١٤-المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح عثمان بن جنى. تحقيق على النجدى ناصف، د . عبد الحليم النجار . القاهرة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث.١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.
١٥-المختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع. ابن خالويه، عنى بنشره برجشتراسر . دار الهجرة .
١٦-معاني القراءات. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري. حققه وعلق عليه أحمد فريد المزيدي. قدم له وخرجه د/ فتحي عبدالرحمن حجازي . منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١ .١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
١٧-النشر في القراءات العشر . شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف . المحقق: علي محمد الضباع . المطبعة التجارية الكبرى.

تاسعا:المعاجم

١- معجم الأدباء.ياقوت الحموى.دار المأمون مصر . ط٣ . ١٤٠٠ هـ

٢- معجم البلدان . شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموى . دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان ط ٣.

٣- تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي . تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية .

٤- التعريفات (معجم فلسفى منطقى صوفى فقهى لغوى نحوى). السيد الشريف الجرجانى. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.١٤٠٣هـ. ١٩٨٣ م .

٥- تهذيب اللغة .محمد بن أحمد بن الأزهري،أبو منصور.المحقق: محمد عوض مرعب .الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت .الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي.تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار .الناشر: دار العلم للملايين – بيروت .الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٧- العين . أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري .المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٨- القاموس المحيط.مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى.تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي .الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان .ط٨ . ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

٩- معجم القبائل العربية القديمة . د. عمر رضا كحالة . مؤسسة الرسالة بيروت لبنان طبعة .

١٠-مختار الصحاح . محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى ، ترتيب محمود بك خاطر . المطبعة الأميرية بولاق الطبعة الثانية . ١٣٥٥ هـ- ١٩٣٧ م .

١١-المحكم والمحيط الأعظم.المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي.المحقق: عبد الحميد هنداوي .الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

١٢-لسان العرب . محمد بن مكرم بن على، جمال الدين بن منظور الأنصاري.الناشر: دار صادر – بيروت . ط٣ . ١٤١٤ هـ .
١٣-المخصص .المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي . المحقق: خليل إبراهم جفال .الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
١٤-المصباح المنير . أحمد بن محمد الفيومى . المكتبة العلمية .

عاشرا: النحو

١- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة عبد اللطيف بكر الزبيدى. تحقيق د . طارق الجنابىعالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ط١ . ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسى . تحقيق د . رجب عثمان . مراجعة د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى القاهرة ط ١ . ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م
٣- الإرشاد إلى علم الإعراب . شمس الدين محمد بن أحمدالكيشى . تحقيق د . عبد المحسن على البرقانى ، د . محسن سالم العميرى . المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى ط ١ . ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م .
٤- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد عالم الكتب، مكتبة النهضة ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .
٥- إعراب الحديث النبوي . أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري . تحقيق عبد الإله نبهان . دمشق . ط٢. ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .
٦- الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي. د.جميل علوش . المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع .
٧- إعراب القراءات السبع وعللها أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولي ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
٨- الأزهية فى علم الحروف . على بن محمد الهروى النحوى . تحقيق عبد المعين الملوحى . مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق . ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .

٩- أسرار العربية . عبد الرحمن عبيد الله الأنبارى .تحقيق: محمد بهجه البيطار . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٠-أسرار النحو لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، تحقيق د.أحمد حسن حامد . منشورات دار الفكر عمان .

١١-الأصول فى النحو .أبو بكر محمد بن سهل بن السراج . تحقيق عبد الحسين الفتيلى . مؤسسة الرسالة . ط ٤ . ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

١٢-الاقتراح فى علم أصول النحو . الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى. تحقيق وتقديم د . محمد عبدالفتاح مصطفى خليل . مكتبة الآداب القاهرة ط ٤ . ١٤٣١هـ ٢٠١٠ م .

١٣-الإقتضاب في شرح أدب الكتاب . ابن السيد البطليوسي . تحقيق: أ/مصطفي الحدري، د/حامد عبدالمجيد . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨١م .

١٤-أمالى ابن الحاجب . ابن الحاجب أبو عمر عثمان بن عمر . تحقيق ودراسة د.فخر صالح سليمان قداره.دار الجيل بيروت . ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م .

١٥-أمالى ابن الشجرى . ابن الشجرى . تحقيق ودراسة د . محمود محمد الطناحى . مكتبة الخانجى القاهرة . ط ١ . ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .

١٦-الأمالى النحوية (أمالى القرآن الكريم) . ابن الحاجب أبو عمر عثمان بن عمر . تحقيق د.هادى حسن حمودى .عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية . ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

١٧-إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى . دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط ١ . ١٣٣٩ هـ ١٩٧٩ م

١٨-الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين. كمال الدين عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى . ومعه الانتصاف من الإنصاف.المرحوم محمد محى الدين عبد الحميد . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٩-أنموذج الزمخشرى .شرح ودراسة د . يسرية محمد إبراهيم حسن . ط ١ . ١٤٠٦ هـ ١٩٩٥ م.

٢٠-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. جمال الدين بن هشام الأنصارى . ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤١٥ هـ -١٩٩٤ م .
٢١-الإيضاح فى شرح المفصل . ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوى. تحقيق وتقديم د . موسى بناى العليلى . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية العراق لجنة إحياء التراث الإسلامى . ١٤٠٢ هـ ١٩٩٨ م
٢٢-البسيط فى شرح جمل الزجاجى . ابن أبى الربيع عبد الله ابن أحمد بن عبد الله.تحقيق ودراسة د . عيّاد بن عيد الثبيتى . دار الغرب الإسلامى.ط ١ . ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م
٢٣-التبصرة والتذكرة . أبو محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى تحقيق د . فتحى أحمد مصطفى على الدين . مركز البحث العلمى وإحياء التراث جامعة أم القرى مكة المكرمة.
٢٤-التبيان في إعراب القرآن . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري.المحقق: علي محمد البجاوي .الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٥-التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسى تحقيق د . حسن هنداوى. دار القلم دمشق . ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .
٢٦-تذكرة النحاة . أبو حيان الأندلسى . تحقيق د . عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة بيروت .ط ١ نشر بدعم من جامعة اليرموك . ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
٢٧-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد على ألفية ابن مالك فى النحو . جمال الدين بن مالك تحقيق محمد كامل بركات . دار العربى للطباعة والنشر والتوزيع .ط ١ . ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م.
٢٨-التصريح بمضمون التوضيح بحاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمى اليحصبى. الشيخ خالد الأزهرى . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه.
٢٩-تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد . جمال الدين بن هشام الأنصارى تحقيق السيد تقى عبد السيد . ١٤٠٦ هـ .
٣٠-التعليقة على كتاب سيبويه . أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى. تحقيق د. عوض بن أحمد القوزى. جامعة الملك سعود. ج١ ١٤١٤ هـ ١٩٩٠م .

٣١-التهذيب الوسيط فى النحو . سابق الدين محمد بن يعيش الصنعانى ، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة . دار الجيل بيروت لبنان . ١٤١١ هـ ١٩٩١ م .

٣٢-توجيه اللمع .أحمد بن الحسين بن الخباز .شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني . دراسة وتحقيق د.فايز زكي محمد دياب .دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة .ط(١) .١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٣٣-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن عليّ المرادي .شرح وتحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي.ط١ . ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

٣٤-جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء . الشيخ مصطفى الغلاييني . المكتبة العصرية صيدا بيروت . ١٩٩٦م .

٣٥-الجمل فى النحو . الزجاجى عبد الرحمن ابن إسحاق . تحقيق وتقديم د.على توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة . ط٥ .١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م .

٣٦-الجنى الدانى فى حروف المعانى . الحسن بن قاسم المرادى.تحقيق د.فخر الدين قباوه ، الأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ط ١ .١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .

٣٧-حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . الخضرى . تحقيق يوسف البقاعى . دار الفكر . ط ١ . ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م .

٣٨-حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى . الصبان . تحقيق طه عبد الرؤوف سعد . المكتبة التوفيقية بالحسين.

٣٩-درة الغواص فى أوهام الخواص. أبو محمد القاسم بن على ابن محمد الحريرى. وبهامشه شرح درة الغواص فى أوهام الخواص . شهاب الدين الخفاجى. تحقيق ودراسة د. عبد الحفيظ مغربى على القرنى . دار الجيل بيروت ط ١ . ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.

٤٠-الدرر اللوامع على همع الهوامع . أحمد بن الأمين الشنقيطى.وضع حواشيه. محمد باسل عيون السود. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط١ . ١٤١٩هـ.١٩٩٩.

٤١-رصف المبانى فى شرح حروف المعانى . أحمد بن عبد النور المالقى.تحقيق أحمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤٢-شرح أبيات سيبويه .المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم . راجعه: طه عبد الرءوف سعد.الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر.١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
٤٣-شرح أبيات سيبويه .أبو جعفر النحاس . تحقيق وتعليق د. وهبه متولى سالمه .مكتبة الشباب .ط ١. ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
٤٤-شرح ألفية ابن مالك . ابن جابر أبو عبد الله محمد بن أحمد بن على بن جابر. علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع نهايته د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. الناشر المكتبة الأزهرية .
٤٥-شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم بدر الدين بن جمال الدين بن مالك. تحقيق محمد باسل عيون السود . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط١ .١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .
٤٦-شرح الأنموذج في النحو .للإمام الزمخشري بشرح الأردبيلي جمال الدين بن محمد بن عبدالغني.حققه وعلق عليه د.حسني الله يوسف مكتبة الآداب ميدان الأوبرا . القاهرة
٤٧-شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك . أبو عبد الله شمس الدين محمد بن على بن طولون ت ٩٣٥هـ . تحقيق وتعليق: د. عبدالحميد جاسم محمد العياض الكبيسي . منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنه والجماعة .طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط(١٢) ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م .
٤٨-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلى. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة.
٤٩-شرح التسهيل . ابن مالك تحقيق ودراسة عبد الرحمن السيد بدوى، د .محمد بدوى المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع . ط١ . ١٤١٠هـ ١٩٩١م.
٥٠-شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير) ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق:د.صاحب أبو جناح . طبعة عالم الكتب . ط١ . ١٤١٩هـ .١٩٩٩م .

٥١-شرح الرضى على الكافية . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. منشورات مؤسسة الصادق تهران خيابان ناصر خسرو.
٥٢-شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب. جمال الدين بن هشام الأنصارى، ومعه كتاب المنتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب . الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد . الإدارة العامة للجامع الأزهر .
٥٣-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري.المحقق: نواف بن جزاء الحارثي .الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية .الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.
٥٤-شرح شواهد المغنى . جلال الدين السيوطى . دار مكتبة الحياة بيروت لبنان .
٥٥-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ.جمال الدين ابن مالك حققه وقدم له . عبد المنعم أحمد هريدى.مطبعة الأمانة . ١٤١٢٠ هـ ٢٠٠٠ م.
٥٦-شرح الفواكة الجنيّة على متممة الأجرومية .أبوعبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخطاب الرعيني. جمال الدين أبو عبدالله بن أحمد الفاكهي .تحقيق: محمود نصار . منشورات محمد علي بيضون . طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
٥٧-شرح قطر الندى وبل الصدي . جمال الدين بن هشام الأنصاري، وبهامشه كتاب بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات . لبركات يوسف هبود . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان . ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٩م.
٥٨-شرح كافية ابن الحاجب .رضي الدين محمد بن الحسين الإستراباذي. قدّم له وضع حواشيه وفهارسه .د. إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
٥٩-شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية .نور الدين عبد الرحمن الجامي . دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي . دار الأفاق العربية . ط ١ . ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٦٠-شرح الكافية الشافية. ابن مالك. أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك.تحقيق على محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود . منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ . ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م ، وبتحقيق د: عبد

المنعم أحمد هريدي .الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة: الأولى.
٦١-شرح كتاب الحدود في النحو .الأبّدي . عبدالرحمن محمد بن محمد بن قاسم. تحقيق د. المتولي محمد رمضان الدميري ط١٤١٣هـ -١٩٩٣ .
٦٢-شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب.أبو الحسن على ابن محمد ابن على الحضرمى .دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بديوى . منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث .
٦٣-شرح لمحة أبى حيان . الفاضل البرماوى تحقيق د . عبد الحميد محمود حسان الوكيل. ط ١ . ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
٦٤-شرح اللمحة البدرية فى علم العربية . أبو حيان الأندلسى .جمال الدين بن هشام الأنصارى. تحقيق صلاح أبو راوى. مكتبة الكونجرس.١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
٦٥-شرح اللمع فى النحو . القاسم بن محمد بن مباشر الضرير تحقيق د . رجب عثمان محمد ، تصديرد . رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجى القاهرة . ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م .
٦٦-شرح المفصل . ابن يعيش . مكتبة المتنبى القاهرة .
٦٧-شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير . القاسم عبد الرحمن بن الحسين الخوارزمى. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامى ط ١. ١٩٩٠ م
٦٨-شرح المقدمة الجزولية الكبير.الأستاذأبوعلى بن محمد الأزدي الشلوبين . دراسة وتحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتبي . مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .ط٢ ١٤١٤هـ -١٩٩٤ .
٦٩-شرح المكودى على الألفية من علمى الصرف والنحو . أبو زيد بن على بن صالح المكودى .ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط ١ .١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
٧٠-شرح ملحة الإعراب . أبو محمد القاسم بن على الحريرى . تحقيق: د . بركات يوسف عبود . المكتبة العصرية صيدا بيروت .ط١ ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

٧١-شفاء العليل فى إيضاح التسهيل . أبو عبد الله محمد بن عيسى السليسلى . تحقيق الشريف عبد الله على الحسينى البركاتى . المكتبة الفيصلية مكة المكرمة المعابدة .ط١ . ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

٧٢-علل النحو . أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق. تحقيق محمود محمد محمد نصار . منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنه والجماعة. طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٧٣-فرائد القلائد فى شرح مختصر الشواهد .أبو محمد محمود بن المرحوم شهاب الدين أبو العباس أحمد العينى . المطبعة الكاستلية الزاهرة محل الكوكب المصرى بالقاهرة . ١٢٩٧ هـ .

٧٤-الفصول الخمسون لابن المعطي.زين الدين أبي الحسن بن يحيى بن عبد المعطي المغربي. تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي . مكتبة الإيمان عيسي الباب الحلبي وشركاؤه

٧٥-الكتاب . سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.شرح وتحقيق عبد السلام هارون دار الجيل بيروت ط ١ .

٧٦-الكناش فى النحو والصرف . أبو الفداء الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن على . تحقيق د.على الكبيسى ، د . صبرى إبراهيم ، أ . د عبد العزيز مطر. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية الدوحة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .

٧٧-الكواكب الدرية على متممة الآجرومية . شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل، ومعه شرح الكواكب الدرية . للشيخ حمد بن محمد الرعينى الشهير بالخطاب. دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .

٧٨-لباب الإعراب . تاج الدين محمد بن أحمد الإسفراييني. دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن. دار الرفاعى للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م

٧٩-اللامات . أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي.تحقيق د.مازن المبارك .دار الفكر .ط.١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٨٠-لباب الإعراب . تاج الدين محمد بن أحمد الإسفراييني. دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن. دار الرفاعى للطباعة والنشر والتوزيع.ط١. ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
٨١-اللباب فى علل البناء والإعراب.أبو البقاء عبد الرحمن بن الحسين العكبرى .تحقيق غازى طليمات . دار الفكر المعاصر بيروت لبنان دار الفكر دمشق سورية .ط١. ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م،وبتحقيق محمد عثمان .الناشر المكتبة الثقافية الدينية . ط١ . ١٤٣٠هـ٢٠٠٩م .
٨٢-اللمحة في شرح الملحة. محمد بن حسن بن سِباع ، المعروف بابن الصائغ .المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي . الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
٨٣-اللمع فى العربية . أبو الفتح عثمان بن جنى تحقيق حامد المؤمن . عالم الكتب ، مكتبة النهضة .ط٢ . ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
٨٤-ما ينصرف وما لا ينصرف . للزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السرى تحقيق د . هدى محمود قراعة . الناشر مكتبة الخانجى القاهرة الطبعة الأولى . ١٤١٤ هـ ١٩٩٤.
٨٥-مجالس العلماء . أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجى . تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . الناشر مكتبة الخانجى القاهرة الطبعة الثالثة. ١٩٩٩ م
٨٦-مجيب الندا إلى شرح قطر الندى . أحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . ط٢ . ١٣٩٠هـ ١٩٧١م .
٨٧-المحرر في النحو . عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي. تحقيق ودراسة د. منصور علي عبد السميع . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . ط ٢ . ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م .
٨٨-المرتجل . أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد الخشاب .ت ٥٦٧هـ . تحقيق ودراسة .على حيدر .دمشق ١٣٩٢هـ .١٩٧٢م.
٨٩-المسائل البصريات . أبو على الفارسى الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. تحقيق أحمد الشاطر . مطبعة المدنى الطبعة الأولى. ١٤٠٣ هـ .

٩٠-مسائل خلافية في النحو . أبو البقاء العكبري .١١٤٦-١٢١٩م .حققه وجمع له د. عبدالفتاح سليم .الناشر مكتبة الآداب القاهرة . ط

٩١-المسائل العسكرية . أبو على الفارسى الحسن بن أحمد بن عبد الغفار تحقيق ودراسة د . محمد الشاطر أحمد محمد أحمد . مطبعة المدنى الطبعة الأولى . ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

٩٢-المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك . بهاء الدين بن عقيل . تحقيق د . محمد كامل بركات . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى السعودية ط١٤٠٠ هـ ١٩٨٩ م .

٩٣-المسائل المنثورة . أبو على الفارسى الحسن ابن أحمد بن عبد الغفار . تحقيق مصطفى الحدرى . مجمع اللغة العربية بدمشق .

٩٤-مشكل إعراب القرآن . مكى بن أبى طالب القيسى تحقيق د . حاتم صالح الضامن . مؤسسة الرسالة بيروت لبنان . ١٤٠٥ هـ ١٩٨٠ م .

٩٥-مصابيح المغانى فى حروف المعانى . محمد بن على بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب المعروف بابن نور الدين. حققه وقدم له وعلق عليه د . جمال طلبة. دار زاهد المقدسى القاهرة الطبعة الأولى١٤١٥هـ١٩٩٥م .

٩٦- معانى الحروف . أبو الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى . تحقيق: د . عبد الفتاح إسماعيل شلبى . ملتزم الطبع والنشر دار نهضة مصر الفجالة مصر .

٩٧-معاني القرآن وإعرابه. إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج . المحقق: عبد الجليل عبده شلبي .الناشر: عالم الكتب - بيروت .الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٩٨-مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين بن هشام الأنصارى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية صيدا بيروت. ط١ . ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م .

٩٩-مفتاح الإعراب . الشيخ محمد بن على بن موسى الأنصارى. دراسة وتحقيق محمد عامر أحمد حسن .١٤٠٤هـ١٤٠٥هـ.

١٠٠- المفصل فى علم العربية . محمود بن عمر الزمخشرى . دار الجيل بيروت لبنان. ط٢
١٠١- المقتصد فى شرح رسالة الإيضاح للفارسى.عبد القاهر الجرجانى . تحقيق:الشربيني شريدة . طبعة دار الحديث القاهرة .
١٠٢- المقتصد فى شرح الإيضاح للفارسى . عبدالقادر الجرجاني .دار المجلد العربى .
١٠٣- المقتضب . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامى ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .
١٠٤- مقدمة في النحو . إملاء الشيخ محمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بالذكي.. تحقيق ودراسة د/ محسن سالم العميري . المكتبة الفيصلية . مكة المكرمة المعابدة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م
١٠٥- المقرب . على بن مؤمن المعروف بابن عصفور . تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى،عبد الله الجبورى. ط١ .١٣٩١ هـ ١٩٧١ م.
١٠٦- المقرب ومعه مثل المقرب .أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور . تحقيق وتعليق ودراسة. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض . منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط ١ . ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
١٠٧- منار الهدي في بيان الوقف والإبتدا. أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني . طبعة مكتبة ومطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده بمصر .١٣٩٣هـ .١٩٧٣م.
١٠٨- الممتع فى التصريف . ابن عصفور الإشبيلى . تحقيق د . فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة الطبعة الرابعة دار الآفاق الجديدة ط٤.
١٠٩- المنصف شرح تصريف المازني .ابن جني. تحقيق:محمد عبدالقادر أحمد عطا . طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ط ١ ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .
١١٠- نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو. الشيخ مصطفى حمزة الأطهوي .دراسة وتحقيق: إبراهيم عمر سليمان زبيدة. منشورات مكتبة الدعوة الإيلامية ولجنة الحافظ على التراث. ط(١)١٤٠١هـ -١٩٩٢ م.

١١١- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطى تحقيق أحمد شمس الدين. منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط .١٤١٨. ١٩٩٨ م

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢٢٤
التمهيد: وعنوانه: (الإعراب والبناء فى دائرة البحث)	٢٣٠
القسم الأول: الإعراب، وأهم ما يتعلق به من أحكام .	٢٣٠
القسم الثانى: البناء، وأهم ما يتعلق به من أحكام .	٢٣٤
الباب الأول: باب المعرب والمبنى .	٢٤٥
الفصل الأول: من المبنى بناءً عارضًا الفعل المضارع المتصل بالنون .	٢٤٥
مبحث فى: الفعل المضارع.	٢٤٥
الفصل الثّانى: الفعل المضارع مبنيًا .	٢٤٩
المبحث الأول: الفعل المضارع مبنيًا على الفتح .	٢٤٩
المبحث الثانى: الفعل المضارع مبنيًا على السكون .	٢٥٥
الباب الثانى: لا النافية للجنس .	٢٥٩
الفصل الأول: من المبنى بناءً عارضًا اسم (لا) النافية للجنس .	٢٥٩
المبحث الأول: لا النافية للجنس اسمًا وعملاً .	٢٥٩
المبحث الثانى: شروط عمل (لا) النافية للجنس .	٢٦١
الفصل الثانى: اسم (لا) النافية للجنس بين البناء والإعراب .	٢٦٧
المبحث الأول: اسم (لا) النافية للجنس مبنىٌ، وعلة ذلك .	٢٦٧
المبحث الثانى: اسم (لا) النافية للجنس معرب .	٢٧١
الفصل الثالث: أحكام خاصة بـ (لا) واسمها .	٢٧٤
المبحث الأول: حكم تابع مبنّى (لا) النافية للجنس .	٢٧٤
المبحث الثانى: تكرار (لا) النافية للجنس .	٢٧٧
المبحث الثالث: حكم (لا) المركبة مع الهمزة من حيث الإعمال والإهمال	٢٨١
الباب الثالث: باب الظرف والحال .	٢٨٧
الفصل الأول: من المبنِّى بناءً عارضًا الظروف المركبة .	٢٨٧

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول: الظروف المركبة.	٢٨٧
المبحث الثانى: حكم بناء الظروف المركبة .	٢٨٨
المبحث الثالث: شواهد على الظروف المركبة .	٢٩٠
الفصل الثانى: من المبنِّى بناءً عارضًا الأحوال المركبة .	٢٩٤
المبحث الأول: ضربا الحال المركبة وشواهدهما المتعددة .	٢٩٤
المبحث الثانى: بناء المركب مما ليس ظرفًا أوحالاً .	٣٠١
الباب الرابع: باب الإضافة .	٣٠٦
الفصل الأول: البناء العارض لبعض الظروف المضافة إلى الجمل .	٣٠٦
المبحث الأول: البناء العارض لبعض الظروف المضافة إلى الجمل جوازًا	٣٠٦
المبحث الثانى: الظروف المضافة إلى الجمل بين البناء والإعراب .	٣١٠
الفصل الثانى: البناء العارض لبعض الظروف المبهمة المضافة جوازًا لمفردٍ مبنِّى وما أُلحق بهما .	٣٢٠
المبحث الأول: البناء العارض لبعض الظروف المبهمة المضافة جوازًا لمفرد مبنِّى .	٣٢٠
المبحث الثاني: البناء العارض لما ألحق ببعض الظروف المبهمة المضافة لمفرد مبني	٣٢٥
الفصل الثالث: البناء العارض لبعض الظروف والجهات الست .	٣٣٢
المبحث الأول: البناء العارض لبعض الظروف والجهات الست عند قطعها عن الإضافة لفظًا دون معنىً	٣٣٢
المبحث الثانى: البناء العارض لما أُلحق بالظروف والجهات الست عند قطعها عن الإضافة لفظًا دون معنى .	٣٤٣
الباب الخامس: المضاف إلى ياء المتكلم .	٣٥١
الفصل الأول: المضاف إلى ياء المتكلم بين البناء والإعراب.	٣٥١
مبحث في: المضاف إلى ياء المتكلم وما يتعلق به.	٣٥١
الفصل الثاني: حركة ما قبل ياء المتكلم .	٣٥٦
المبحث الأول: المضاف إلى ياء المتكلم صحيحا، وجاريا مجراه .	٣٥٦

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني: المضاف إلى ياء المتكلم معتلا آخره.	٣٥٨
الباب السادس: النداء .	٣٦٦
الفصل الأول: من المبنى بناءً عارضًا المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة .	٣٦٦
المبحث الأول: المنادى المبنى شروطه وأنواعه .	٣٦٦
المبحث الثانى: ما يُبنى عليه المنادى .	٣٦٩
الفصل الثانى: العلم المفرد والنكرة المقصودة حال النداء	٣٧١
المبحث الأول: نداء العلم بين بقائه على تعريفه السابق على النداء،أو تنكيره ثم تعريفه بالنداء.	٣٧١
المبحث الثاني: التعريف الطارئ على النكرة المقصودة فى النداء	٣٧٥
الفصل الثالث: بناء المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة على حركة الضم	٣٧٦
المبحث الأول: بناء المنادى على الحركة	٣٧٦
المبحث الثاني: خصوصية بنائهما على حركة الضم.	٣٧٩
الفصل الرابع: الفصل الرابع: نداء العلم المقترن بـ " أل " وضعًا	٣٨١
المبحث الأول: نداء لفظ الجلالة "الله"بالأداة.	٣٨١
المبحث الثّانى: نداء لفظ الجلالة من دون أداة نداء.	٣٨٥
الفصل الخامس: المنادى المبنى موصوفاً بابن، ومنوناً، ومكرراً مضافاً	٣٩٣
المبحث الأول: المنادى المبنى موصوفاً بابن	٣٩٣
المبحث الثانى: المنادى المبنى منونًا للضرورة.	٣٩٨
المبحث الثالث: المنادى واجب البناء متبوعًا بنسق أو بدل مبنيين.	٤٠٣
الفصل الخامس: المنادى المبنى مكررًا، ومضافًا .	٤٠٦
المبحث الأول: المنادى المبنى مكررًا .	٤٠٦
المبحث الثانى:المنادى مضافًا لياء المتكلم مبنيًّا في أحد اللغات.	٤١٤

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل السادس: نداء كنايات الأعلام وبعض ما يلزم النداء .	٤٢٠
المبحث الأول: ممَّا يبنى بناءً عارضًا (فلانُ وفلانةُ) من كنايات الأعلام .	٤٢٠
المبحث الثانى: ممّا يُبنى بناءً عارضًا بعض المفردات الملازمة للنداء .	٤٢٣
الباب السابع: النَّدبة	٤٢٩
الفصل الأول: من المبنى بناءً عارضًا المندوب .	٤٢٩
المبحث الأول: الندبة وأدواتها وكيفيتها.	٤٢٩
المبحث الثانى: الغرض من الندبة وشروطها.	٤٣٣
الفصل الثانى: حكم المندوب، وحكم إلحاق ألف الندبة بنعته.	٤٣٦
المبحث الأول: حكم المندوب.	٤٣٦
المبحث الثانى: حكم إلحاق ألف الندبة بنعت المندوب .	٤٣٨
الباب الثامن: الترخيم .	٤٣٩
الفصل الأول: من المبنى بناءً عارضًا المنادى المرخم .	٤٣٩
المبحث الأول: الترخيم	٤٣٩
المبحث الثاني: شروط الترخيم .	٤٤١
الفصل الثانى: ما يحذف لأجل الترخيم واللغات الواردة فى الباقى بعد الترخيم .	٤٥٥
المبحث الأول: ما يحذف لأجل الترخيم	٤٥٥
المبحث الثانى: اللغات الواردة فى الباقى بعد الترخيم	٤٦١
الباب التاسع: العدد .	٤٦٩
الفصل الأول: ممّا يبنى بناءً عارضًا (العدد المركب)	٤٦٩
المبحث الأول: العدد المركب مفهومه وتوظيفه النحوى .	٤٦٩
المبحث الثانى: مميز العدد المركب وحركة الشين من عجزه (عشر)	٤٧٥
الفصل الثانى: العدد المركب بين البناء والإعراب .	٤٨١
المبحث الأول: المبنى من الأعداد المركبة.	٤٨١

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثانى: العدد (١٢) بين إعراب الصدر وبناء العجز .	٤٨٦
الفصل الثالث: العدد المركب بين التسميه به، وإضافته، واقترانه بأل، ومجئ صدره على زنة (فَاعل) .	٤٩٠
المبحث الأول: العدد المركب مسمىً به ومضافًا .	٤٩٠
المبحث الثانى: العدد المركب مقترنًا بأل، ومجئ صدره على زنة (فَاعل).	٤٩٦
الخاتمة	٤٠٥
ثبت المصادر، والمراجع	٥١٣
فهرس الموضوعات	٥٣٧